

أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي

أبو بكر بن العلاء

تأليف

الدكتور عبد الصبور شاهين



0145492



Bibliotheca Alexandrina

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي
أبو عمرو بن العلاء

تأليف
الدكتور عبد الصبور شاهين

الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجى

رقم الإيداع ٧٩٨٢/١٩٨٧ م

الإهداء

إلى والديّ في برزخهما
بعد ما غرّسا في حياتهما
غمّرها الله بالرحمة والرضوان
« كما رأيتني صغيراً »

عبد الصبور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ولاء لذاته ، وإقرارا بنعمته ، والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث بلسان العرب ، ودعوة الحق ، وعلى آله وصحبه ، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين . وبعد ، فهذه دراسة عن (أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي) من خلال قراءة من القراءات السبع ، هي قراءة أبي عمرو بن العلاء ، والدراسة تقوم على أصليين :
أما أولهما فهو : « أبو عمرو بن العلاء » ، وأبو عمرو ذو شخصية متنوعة الجوانب ، غنية بالمقومات ، فهو - إلى جانب كونه قارئاً - لغوي ، ونحوي ، وكل من هذه الجوانب يحتاج إلى دراسة مستقلة ، وليت ذلك يكفى ، بل يحتاج إلى دراسات عديدة تكشف عن جوانب هذه الشخصية الفذة ، التي تعد معلما من معالم تاريخنا الثقافي والعقلي .
وعلى الرغم من شهرة أبي عمرو وعمق أثره في دنيا اللغة والنحو والقراءة ، فإن أحدا لم يهتم بدراسة تاريخه ، أو بتحليل سيرته ، وأكثر ما كتب عنه بضع صفحات في كتب الطبقات ، تحتوى طرفا من نواتجه فحسب ، دون أن تعرض لمذهبه في النحو أو في اللغة بدرس أو بيان ، مع أن معاجم اللغة على كثرتها وتباينها لا يخلو كثير من موادها من ذكر رواية عن أبي عمرو ، أو وجه انفرد به دون غيره ، حتى لكأن اللغة كانت تتدفق من لدنه تدفقا ، ومع أنه أبو المدرسة البصرية في النحو واللغة ، تتلمذ على آرائه أقطابها جميعا مباشرة أو بواسطة تلاميذه ، ومع أن رجالا آخرين أقل منه شأنًا ، وأضعف أثرا في محيط اللغة أو النحو أو القراءة قد ظفروا بدراسات علمية ، عرّفَتْ بهم وبآثارهم في الميدان الذى انفردوا فيه ، فكيف بأبي عمرو وهو إمام جامع في الفنون الثلاثة !!! ..
على أنه قد ورد في الأخبار أن هناك من اهتم به من القدماء ، وهو أبو بكر

الصولي الشطرنجي (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ) ، فقد وضع كتابا أسماه « أخبار أبي عمرو ابن العلاء ^(١) » ، ولكن الكتاب ضاع ، فلم يعثر له على أثر في مكتبات المخطوطات في العالم ، إذ لم يذكره المستشرق « بروكلمان » في تاريخه ، ضمن مؤلفات أبي بكر الصولي . ومن المحتمل أن كتابا كهذا كان يحتوي أخبار أبي عمرو ونوادره المتناثرة في كتب الطبقات ، ومن المحتمل أيضا أنه كان يحتوي تصنيفا شاملا لكل ما رواه أبو عمرو أو نسب إليه من أخبار لغوية ، ونصوص قديمة ، جملها ، فيما نظن ، متناثر في بطون المعاجم . وسوى ذلك لم يكتب أحد عن أبي عمرو ، ولم يعن به الدارسون ، لا في القديم ولا في الحديث . مع أن تاريخه يعنى تاريخ العقلية العربية إبان تفتحها في بكور العصر الإسلامي الأول ، وهو يلقي ضوءا سابغا على أحداث تلك المرحلة من تاريخنا اللغوي والثقافي ، حين انطلقت العبقرية العربية من أكنانها ، تضع أسس العلم العربي في مجالى الدين والدنيا معا ، هنالك كان أبو عمرو في الرادة الأولين من رجال هذه الأمة الخالدة ، يتحفظ مع الرواة نصوص مايجرى على ألسنة الأعراب ، ويتفهم مع القراءة ماروى عن النبي ﷺ من حروف القرآن ووجوهه ، ويناقش مع النحاة طباع العربية وقوانينها ، وما يجوز فيها وما لا يجوز ، كل ذلك قائم في منحاه على سنة الفصاحة حيث كانت ، يلتمسها في نهج قريش ، أو في لسان تميم ، أى ذلك كان شائعا كثيرا في لسان العرب ، وما خالف ذلك فهو عنده لغات . ولسوف يجد المتتبع لهذه الدراسة أن أبا عمرو لم يخرج عن هذا السمت في الجانب الذى قمنا بدراسته ، سواء في ذلك مايتصل منه بالقراءة ، أو باللغة ، أو بالنحو .

من أجل هذا كان لابد أن نحاول التعريف بشخصية أبي عمرو في حدود ماوصل إلينا من روايات ، وبحيث نختار من بين المتناقض منها ما يغلب على الظن أنه أقرب إلى الصواب ، تاركين جانبا مالا نثق به منها . وبحسبنا أن نجد من بين هذه الروايات مايدفع عن أبي عمرو توهم الخطأ ، ويرفعه إلى مرتبة المعصومين منه ، حدث

(١) كشف الظنون ٦٠/١ .

عبد الواحد اللغوى « قال » : ولم يوجد على أبى عمرو خطأً فى شىء من اللغة إلا فى حرف قصر عن معرفته علم من خطأه فيه وروايته ، وهو : أخبرنا جعفر بن محمد قال : أخبرونا عن أبى حاتم وغيره عن الأصمعى عن يونس قال : قيل لأبى عمرو بن العلاء ما الثُّفْرُ .. ؟ فقال : الاست ، فقيل له : إنه القُبْلُ ، فقال : ما أقرب ما بينهما . فذهب قوم من أهل اللغة إلى أن هذا غلط من أبى عمرو ، وليس كما ظنوا ، ثم أورد عبد الواحد شواهد استدلت بها على صحة قول أبى عمرو (١) .

فهذا خبر ينفى عن أبى عمرو احتمال أن يكون أخطأ مرة فى شىء من اللغة ، مهما قيل بحمله على المبالغة فى الإطراء . فإذا وضعناه بإزاء مارواه الزُّبَيْدَى حيث قال « حدث أبو عبيدة عن أبى عمرو قال : كنا عند بلال بن أبى بردة فخرج الفرزدق يتخلع ، فسمعنى أنشد بيت التغلبى :

نعاطى الملوك القسط ما قصدوا لنا وليس علينا قتلهم بمحرّم
فقال الفرزدق : أَرشِدُكَ أم أَدْعُكَ .. ؟ فقلت : أَرشِدُنِي ، قال : ما قصدوا

بنا »

= تملكنا الحيرة بين أن نسلم بعصمة إنسان عن الخطأ فيما (يجوز) الخطأ فى مثله ، وبين أن نعترف له بحقه فى أن يخطئ ويصيب ، مادام ذلك لا يمس مقدسا من قراءات القرآن ، أو أحاديث الرسول . وكل ما يطلب ممن لا يدري أن يقول : لا أدري ، ثم يطلب المعرفة التى تعينه على تصحيح أخطائه ، وكذلك كان أبو عمرو (٢) .
وأما ثانيهما فهو : « قراءة أبى عمرو بن العلاء » ، وهى ثلاثة القراءات السبعة فى تصنيف ابن مجاهد ، وهى القراءات التى أجمع الأئمة من هذه الأمة على تلقيها بالقبول ، من حيث كانت متواترة عن النبى ﷺ . ولسوف يزداد هذا الجانب وضوحا خلال عرضنا لتاريخ أبى عمرو . وقراءة أبى عمرو هى إحدى القراءات التى قدر لها أن تشيع فى العالم الإسلامى ، فقد ذكر ابن الجزرى فى معرض تفصيل روايات

(١) مراتب النحويين ١٩ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين / ٣٣ .

الرواة للقراءات المختلفة « أن قراءة أبي عمرو بن العلاء هي التي يقرأ بها أهل الشام ومصر » ولعل ذلك كان خلال القرون التي سبقت عهد ابن الجزرى (أوائل القرن التاسع الهجرى) إلى أن جاء من القراء من يحمل قراءة عاصم بن أبى النجود القارىء الكوفى من رواية حفص القارىء المشهور فنشرها بمصر ، وأقبل الناس عليها ، وهنا انحسرت قراءة أبى عمرو عن ديار مصر إلى السودان ، حيث مازال الناس هنالك يقرءونها ، من رواية أبى عمر الدورى . وقد وجدنا فى زيارتنا للسودان أن هناك صراعا بين ثلاث قراءات هي : قراءة ورش عن نافع ، التي يقرأ بها أهل غرب السودان ودنقلة من شمال السودان فقط ، حيث يتداول الناس هنالك مصحفا مطبوعا بهذه القراءة ، وبين قراءة أبى عمرو من رواية الدورى ، وهي منتشرة فى سائر بلاد السودان وقراه (١) ، يتلقاها الصبية فى (الخلاوى) ، نظير (الكتاتيب) بمصر ، ولا يجد القائمون على هذه القراءة مصحفا مطبوعا ، وإنما الموجود مصاحف مخطوطة اطلعنا على بعضها بوساطة المعهد الدينى بأم درمان ، وبين قراءة حفص التي تنتشر بوساطة المصاحف الكثيرة المتداولة ، وبوساطة الإذاعة ، والحفاظ الذين تلقوا عن قراء مصر . والمهم أن القائمين بقراءة أبى عمرو هناك كانوا يَشْكُونُ من عدم وجود مصحف مطبوع بالقراءة التي يلتزمونها ، حتى لقد ذب التحريف إلى حروف القراءة ، بسبب الاعتماد على التلقين وحده (٢) . ولاشك أن هذا الصراع كان يمكن أن ينتهى بانتصار قراءة حفص لولا ماثرنامى إلينا أخيرا من أن بعض الهيئات ذات النفوذ الدينى بالسودان قامت بطبع مصحف على قراءة أبى عمرو ، الأمر الذى يؤذن باستمرار التزام الكثيرين من السودانيين لها ، وبتقويم ألسنتهم فى أدائها .

ويعنى ذلك أن قراءة أبى عمرو تنتشر على مستوى شعبى ، بعكس أغلب القراءات الصنحية التي أصبحت الآن مجرد روايات أشبه بالوثائق التاريخية ، يؤديها العارفون بالقراءات أحيانا .

(١) مجلة معهد أم درمان — تصدرها مشيخة السودان العلمية — العدد الرابع ديسمبر ١٩٦٠ م .
 (٢) كتبت فى ذلك مقالا نشر فى مجلة (السودان) الرسمية — العدد الرابع عشر — مارس سنة ١٩٦١ م .

فإذا علمنا أن قراءات القرآن هي الوثيقة التاريخية التي نطمئن إليها في فقه اللغة الفصحى من جميع نواحيها ، الوثيقة التي تنتقل إلينا بالصورة والصوت معا ، يتوارثها القراء جيلا عن جيل ، أدركنا أهمية دراستها بطريقة علمية ، إذ إن هذه القراءات على اختلاف رواياتها سجل دقيق لما كان يجري في كلام العرب من تصرفات صوتية ولغوية ، ولا فرق في ذلك بين قراءة من السبعة أو من غيرها مما سمي (بالشواذ) ، فهذه الشواذ لم توصف بالشذوذ لضعف روايتها ، ولا لأنها تحتوى ظواهر لهجية غير شائعة في اللسان الفصيح ، فمثل هذه القراءات مهجور ، لا يحرص عليه أحد ، وإنما سمي الشاذ شاذاً لأنه خارج عن سبعة ابن مجاهد ، « إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه ، مخوف بالرواية من أمامه وورائه ، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه^(١) » ، وسيأتى دفاع ابن جنى كاملاً عن هذا المسمى شاذاً . أما نحن هنا فنلفت النظر إلى أمر جوهري هو : أن قراءات القرآن على اختلافها لم يرد فيها ما يتصل بالظواهر اللهجية الهابطة ، كالنعنة والكشكشة والفحفة والعججة والاستنطاء ، فقد آل أغلب ذلك إلى الانقراض ، بل اشتملت على الظواهر الراقية التي تتناسب وفصاحة اللسان العربى ، وقداسة القرآن العربى ، وذلك كالإمالة والإدغام والهمز والإسكان وغيرها من الظواهر التي سنعرض لها بالدراسة فيما يلي من البحث^(٢) ، فهذه ظواهر فصحي امتصتها لهجة قريش أو بعضها من تقاليد اللهجات المجاورة ، التي كانت تنازعها السيطرة على لسان العرب ، وبخاصة لهجة تميم ، ونرى نحن أن من خلفها تكمن الصورة الحقيقية التي كان عليها النطق الفصيح للغتنا العربية .

وقد اقتصر بحثنا على قراءة أبي عمرو ، ومعنى ذلك أننا لم نهتم بشيء لا يتصل بروايات القراءة وظواهرها اللغوية ، أى أننا لم نتعرض لأبى عمرو اللغوى ، ولا لأبى

(١) مقدمة مخطوط المحتسب لابن جنى ص ٣ .

(٢) لم يفرق الدكتور على عبد الواحد وافي بين هذين النوعين من الظواهر ، ونحن على خلافه (فقه اللغة ص

عمرو النحوى ، فإذا ورد في قراءته ما يشير إلى قضية صوتيه أو لغوية أو نحوية عاجلناه من سائر وجوهه ، في ذاته ، وفي علاقاته ، وتمخذا له أسنادا من كل ما يصادفنا من القراءات المماثلة له ، حتى نزيد في تجسيد الظاهرة التي ندرسها ، فتزيد وجهة نظرنا وضوحا .

وقد كان مفتاح البحث أن ندرس (الأصوات) في قراءة أبى عمرو ، فاقضى منطق البحث أن ندرس أصوات الفصحى في ذاتها ، وتراث القدماء في ذلك ابتداء من سيبويه ، ثم نعقب ذلك بدراسة المحدثين للأصوات ، وكل هذا داخل في منهج الدراسات الأصواتية (الفونتيك) ، حتى إذا جئنا إلى ظاهرة الإدغام في القراءة كانت دراستنا لأصواتها في إطار تنظيمى (فونولوجى) كشف لنا عن صورة توزيع الفونيمات العربية وأشكالها . وقد كانت وسيلتنا إلى هذه الدراسة الاستماع إلى أداء شيوخ القراءة ، وفي سبيل ذلك قمنا بتسجيل الأمثلة التي تعد في نظرنا وسيلة لتحليل أصوات القراءة والتي تحتويها ظاهرة الإدغام ، وكان ذلك على شريطين ، أحدهما سجل بالقاهرة ، وسجل الآخر بمدينة أم درمان ، وكلاهما لقارىء مجيد متقن مشهود له بالضبط من شيوخه المشهورين . والمهم أن طريقة الأداء كانت واحدة لدى الرجلين ، بحيث لم نسجل في هذا الصدد فرقا يذكر .

وقد اتصل بمبحث تغير الأصوات في « الإدغام » بمبحث آخر هو تغيرها في « الإبدال » اللغوى ، من حيث كانت العلاقة في نظرنا وثيقة بين كلتا الظاهرتين ، إذ هما يحدثان في ظروف متشابهة ؛ أى بشروط واحدة على ماسياتى ، فكان من تنمة المبحث الصوتى عدم إغفال هذا الجانب الهام ، حتى تكتمل حلقتة كما رأيناها .

وقد أثارت قراءة أبى عمرو مشكلة خطيرة ، كانت وما زالت مثار جدل كبير بين المشتغلين بالدراسات اللغوية ، تلكم هي : « مشكلة الإعراب » ، وبعبارة أدق : « مشكلة التحريك والإسكان » . وهى مشكلة قديمة تعرض لها علماء كثيرون ، قدامى ومحدثون ، وكان أول من تعرض لها فيما نعلم « الخليل بن

أحمد « حيث ذكر سيبويه : « وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ^(١) » ، أي أن الحركات في نظر الخليل وسيلة إلى تحقيق الأصوات في أواخر الكلمات ، ولعل في ذكر سيبويه لرأى الخليل هذا ما يشعر بأنه كان من رأيه ، وسيأتي تفصيل موقفه من الحركات والسكون في الفصلين الثاني والثالث من الباب الرابع . ويترتب على ما قاله الخليل أن الحركات ليست لها قيمة دلالية ، وإنما هي مساعدات صوتية لتحقيق أواخر الكلمات ، وهذا بعكس ما ذهب إليه المبرد والزجاجي من أن حركات الإعراب تبين عن معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ليتسع للمتكلمين باللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة . وقد تصدى لهذا الرأي أبو علي الفارسي وتبعه تلميذه ابن جنى ، فانتصرا لمذهب الخليل وسيبويه ، وأجازا حذف حركة الإعراب على ما هو مفصل في موضعه .

ومن بين من تصدى لعلاج هذه المشكلة من المحدثين الدكتور عبد الواحد وافي في كتابه « فقه اللغة » ، وقد قرر أن : « أقوى الأدلة على ثبوت مذهب الإعراب تواتر القرآن الكريم ووصوله إلينا معرب الكلمات وأن في رسم المصحف العثماني نفسه مع تجرده من الإعجام والشكل لدليلا على فساد هذا المذهب يقصد (عدم الإعراب) ، وذلك أن المصحف العثماني يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون - المؤمنین) وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولا - شهيدا - حسيبا - بصيرا) وهلم جرا ^(٢) .

وذهب أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن حركات الإعراب لم تكن ملتزمة في لسان العرب إلا حين كانت ضرورة وصل الكلام تقضى بوجودها ^(٣) .

على أن بحثنا هذا قد عالج المشكلة على أساس جديد ، يستمد مادته من آراء سيبويه والفارسي وابن جنى . فنحن نرى أن علامات الإعراب طائفتان : حروف

(١) الكتاب - ج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) فقه اللغة ص ١٦ .

(٣) سوف يأتي تفصيل ذلك في الفصل الخاص بإسكان لام الكلمة .

وحركات ، وأن العلامات الحروف قد اكتسبت وجودا ثابتا في لسان العرب ، حتى كادت تكون أجزاء من بنية كلماتها ، من حيث دلالتها على العدد وغيره ، أما العلامات الحركات فلم تبلغ هذا القدر من الثبوت في مواقعها ، بل اعترافا عارض الحذف أو الإثبات تبعا للموقع ، وبحسب اختلاف اللهجات . وخير مثال على ذلك حالة الوقف ، فقد وجدنا قريشا تحذف الحركة حين تكون ضمة أو كسرة ، وتقف على المنصوب المنون بالألف ، في حين تقف قبائل أخرى على المنصوب بالسكون أيضا .

وقد وجدنا حين درسنا هذه الظاهرة — أعنى ظاهرة الإسكان — في قراءة أبي عمرو بخاصة ، وفي القراءات الأخرى ونصوص اللغة بعامة ، أن حذف الحركات الإعرابية إنما يحدث في اللسان العربي على أساس مقطعي ، أى أن التقسيم المقطعي هو الذى يتحكم في ظاهرة الإعراب ، سواء اقترن ذلك بضرورة صوتية كحالة الإدغام ، أم لم يقترن كما في أمثلة القراءات المروية بالإسكان ، وهى كثيرة ، ومن أمثلتها في قراءة أبي عمرو : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ » ، « فَتَوَلَّوْا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ » . وقد كان هذا الحذف شائعا على ألسنة الفصحاء من العرب ، حتى لقد قرئ القرآن به في جملة قراءات مروية ، في مقدمتها قراءة أبي عمرو ، وهى من القراءات المتواترة التى تنمى الرواية إلى رسول الله ﷺ ، وفي هذا أقطع الدليل على أن الإسكان قسيم للتحريك ، لا في لهجات الخطاب فحسب ، ولكن في اللغة الأدبية الملتزمة أيضا . أى أن من الجائز أن يحذف المتكلم الحركة عند الضرورة المقطعية ، كما أن من الجائز أن يثبتها ، وكلا الأمرين كان جاريا في لسان الفصحاء .

أما متى ينبغى إثبات الحركة الصحيحة قولاً واحداً ، ففي حالة الوصل التى تقتضى تحريك آخر الكلمة السابقة توصيلاً إلى النطق بساكن في أول الكلمة التالية ، كما في : (خرج الطالب) وإن كان بحثنا قد سجل أمثلة أسقطت فيها الحركة في هذه الحالة أيضا ، وفي لسان قريش (١) .

(١) الفصل الرابع من الرسالة/ الباب الرابع (قضية الساكنين بين القراء والنحاة) .

وبدهى أننا في هذا الرأي لانتعرض لنوع الحركة التي ينبغي أن تلحق آخر الكلمة ، فذلك أمر تتكفل بتحديد قواعده النحو .

ليس في هذا الذي نقول تعارض مع ماجاء في الرسم العثماني من الإشارة إلى المنصوب في الوقف بالألف في مثل : (حسيبا - بصيرا) ؛ ذلك أن هذا كان تقليد قريش في الوقف ، ونحن نتكلم عن الحركة في حالة الوصل لا الوقف ، ثم إن عدم إشارة المصحف العثماني للحركة حين تكون ضمة أو كسرة دليل أيضا على أنها لم تكن ملتزمة التزاما دقيقا إلا في وصل الكلام .

ونحن نكرر مرة أخرى أن حذف الحركة الإعرابية على الوجه الذي فصله البحث كان سنة من سنن اللغة الفصحى ، لا كما ذهب إليه بعض المحدثين من أن هذا كان من صفات اللهجات دون الفصحى ، حرصا على تأكيد ما قيل من أن العربية الأدبية قد التزمت الاعراب التزاما دقيقا ، وبخاصة بعد نزول القرآن (١) . فان رأينا لايجرد اللغة من خاصتها الاعرابية ، ولكنه يؤكد جواز حذف بعض علامات الإعراب خضوعا للضرورة المقطعية ، التي لامراء في أنها ذات علاقة بنظام الحركات في اللغة .

وربما كان ماتوصل إليه البحث في هذا الصدد خير دليل على أنه لايفصل بين ألسنتنا وألسنة الفصحاء حجاز كبير ، فإذا التزم المتكلمون بالعربية الآن حذف الحركة الإعرابية في جميع مواقعها تقريبا فليس هذا خروجا على سنن الفصحى إلا في أنه ملتزم ، على أن ثبوت انتماؤه إلى هذه الفصحى مما يقرب الشقة بين عاميتنا وبينها .

أما الذي يفصل بين اللسانين فعلا فهو ماحدث من تطور في الأصوات والمفردات والتراكيب ، ومهمة التقريب بينهما في هذا الباب تقتضى صرف الجهد إلى تثقيف ألسنة أبنائنا في المدارس والمعاهد ، ووسائل الإعلام الأخرى ، بتعليمهم نطق

(١) « في تاريخ المشكلة اللغوية » للدكتور إبراهيم السامرائي — بحث مستخرج من المجلد السابع من مجلة

الصوت الصحيح ، واللفظ الفصيح ، والتركيب العربى السهل ، ولسوف تحل حينئذ مشكلة الإعراب بصورة ما ، تبعا لارتقاء المستوى اللغوى لدى جمهور المثقفين . ولاشك أن بلوغ الجماهير هذا المستوى اللغوى من أقوى العوامل على تحقيق وحدة الشعب العربى ، حيث تزول الحواجز اللهجية التى مازالت تعمل عملها فى تفريق مشارب الأمة وأهوائها .

يقول المستشرق « مورينو » : « لقد تعلمت العربية فى ايطاليا ، ثم أقمت زمنا فى ليبيا ، وفى مصر والسودان ، وفى العراق ، فواجهتني مشقة اختلاف اللهجات وصعوبة التفاهم بها ، إذا قلت لعربى فى بنغازى : أعطنى شرابا ، ثم قلتها لعربى فى طرابلس ، أعطانى أحدهما مشروبا ، وأعطانى الآخر جوربا !! وكانت الفصحى هى ملاذى فى تلك المواقف الصعبة . فالمشكلة فى رأى لاتعالج بالقضاء على الفصحى المشتركة التى هى وسيلة التفاهم بين أقطار العربية ، وإنما تعالج بمحاولة التمكين لهذه اللغة المشتركة ، بالتخفيف من فروق اللهجات . وليس العلاج مستعصيا لو أخذتم التلاميذ منذ الصغر فى كل المدارس العربية بأن يتكلموا بفصحى مبسطة^(١) . ونضيف إلى هذا أن تلك اللغة المشتركة ينبغى أن يكتب بها حوار المسرحيات والروايات ، مادام أجزها التخفف من التزام الحركة ، إلا لضرورة الوصل ، وطبقا لنظام خاص .

أما المنهج الذى رسمته لهذه الدراسة فيحتوى إجمالا هذه المقدمة وأربعة أبواب وخاتمة :

١ - الباب الأول - وقد درست فيه شخصية أبى عمرو فى ذاتها ، وفى علاقاتها .

٢ - والباب الثانى - وقد خصصته لعرض أحكام أبى عمرو فى اختياره لقراءته .

(١) من مقال للدكتورة بنت الشاطىء - جريدة الأهرام فى ٢٤/١١/١٩٦١ م .

٣ - والباب الثالث - وقد درست فيه أصوات القراءة ، وما يتصل بها من ظواهر لغوية .

٤ - والباب الرابع - وقد تعرضت فيه للمشكلات التي أثارها القراءة من الوجهتين اللهجية والنحوية .

ثم لخصت في الخاتمة أهم ماتوصلت إليه من نتائج صوتية ونحوية .

وإني لأقرر في ختام هذه المقدمة أن نتائج بحثي هذا ليست سوى خطوة في الطريق الصحيحة ، وأن بيننا وبين النتائج الحاسمة أشواطاً بعيدة ، نرجو أن ننجز بعضها منها في المستقبل . وأسجل هنا عرفاني لأستاذي (المغفور له) الدكتور إبراهيم أنيس على ما أمدني به من مراجع وتوجيهات كان لها أبعاد الأثر في إنجاز مهمتي ، فكثيراً ما دلني على وجهة الحق ، كما جنبني مزلق كثيرة ، رحمه الله وجزاه عن العلم والمتعلمين جزاء العلماء .

ولئن كان هذا البحث قد أنجز في حياته ، فقد كتب الله ألا ينشر إلا بعد وفاته ، راجياً أن يكون ذلك رضا له في برزخه .

والحمد لله وحده ، ولا حول ولا قوة إلا به ، ولا فضل إلا من عنده ،،

الباب الأول

أبو عمرو بن العلاء

الفصل الأول

(حياة أبي عمرو بن العلاء)

اسمه

لم يكن اختلاف حول اسم عالم من علمائنا كما كان حول اسم « أبي عمرو ابن العلاء » ، حتى لقد أطلق عليه بعض المراجع^(١) واحدا وعشرين اسما ، هي على الترتيب :

- | | | |
|-------------------|---------------|--------------------------|
| (١) اسمه أبو عمرو | (٢) زَبَّان | (٣) جَبْر |
| (٤) جُنَيْد | (٥) جَزْء | (٦) حَمَّاد |
| (٧) حُمَيْد | (٨) خَيْر | (٩) رَبَّان (براء مهملة) |
| (١٠) عُتَيْبَة | (١١) عُثْمَان | (١٢) عُرْيَان |
| (١٣) عُقْبَة | (١٤) عَمَّار | (١٥) عَيَّار |
| (١٦) عُيَيْنَة | (١٧) فَائِد | (١٨) قُبَيْصَة |
| (١٩) مَحْبُوب | (٢٠) مُحَمَّد | (٢١) يَحْيَى . |

وقد رجح السيوطي في كتابه الذي أورد فيه هذه الأقوال تسمية (زَبَّان) ، فقال : « هو الأصح » ، وهو الاسم الذي نجده مختارا في أغلب المراجع التي تكلمت عن أبي عمرو ، فقد قال ابن النديم^(٢) حين تحدث عنه : « أبو عمرو بن العلاء

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة — للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة

٩١٦ هـ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ ص ٣٦٧ .

(٢) الفهرست ص ٤٨ .

واسمه ريان بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحسن بن الحارث بن جلهم بن خزاعي ابن مازن بن مالك بن عمرو المازني ، من الأعلام في القرآن ، وعنه أخذ يونس وغيره من مشايخ البصريين في الطبقة الرابعة منهم .

وذهب صاحب (مراتب النحويين)^(١) نفس المذهب حين قال : « أبو عمرو ابن العلاء بن عمار بن العريان ، وله أخ يقال له « أبو سفيان » زعم النسابون أن اسميهما كنيتهما » ، ثم قال : « واختلفوا في اسم أبي عمرو فقالوا : زيان .. وقالوا : ريان » ، وقد أخذ بهذه التسمية أيضا المستشرق رجيس بلاشير Regis Blachère في مقدمته^(٢) التي كتبها لترجمته للقرآن حين قال : (أبو عمرو « زيان » بن العلاء من أسرة عربية .. الخ) .. ومصدره في هذا الاختيار ما ذهب إليه المستشرق « بروكلمان » نقلا عن (غاية النهاية في طبقات القراء) لابن الجزري ، وابن الجزري الذي يعد صاحب الكلمة الفاصلة في الموضوع قال مانصه^(٣) : « أبو عمرو بن العلاء - زيان ابن العلاء بن عمار بن العريان الخ ... السيد أبو عمرو التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة » . ثم قال : « وقد اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولا ، لا ريب أن بعضها تصحيف من بعض » . وأكثر الناس من الحفاظ وغيرهم على أنه (زيان) كما ذكرنا ، وقال الذهبي^(٤) : والذي لا شك فيه أنه « زيان » بالزاي .. وقد أغرب ابن الباذش^(٥) في حكايته « ريان » بالراء والموحدة ، وأغرب من

(١) تصنيف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ تحقيق (محمد أبي الفضل

إبراهيم) .

(٢) Introduction au Coran ص ١١٩ .

(٣) غاية النهاية ص ٢٨٨ - جزء أول - تحقيق ج برجستراسر - طبعة مكتبة الخانجي .

(٤) الذهبي : محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي - حافظ مؤرخ - تركاني الأصل - من أهل

ميفارقين ، مولده ووفاته في دمشق (٦٧٣ - ٧٤٨) ... وله مؤلفات كثيرة في التاريخ من أهمها : « دول الإسلام »

و « المشتبه في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب » و « العباب في التاريخ » و « تاريخ الإسلام الكبير » - ٣٦ مجلدا

« و « تذكرة الحفاظ » ... الخ (الأعلام ج ٦ ص ٢٢٢ - دائرة المعارف التاسع ص ٤٣١ وما بعدها) .

(٥) ابن الباذش : أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الانصاري الغرناطي ، أبو جعفر المعروف بابن

الباذش ، عالم بالقراءات . له « الإقناع » في القراءات قال السيوطي : لم يؤلف مثاله (الأعلام ج ١ ص

ذلك ما حكاه أبو العلاء^(١) عن بعضهم « زَبَّان » بالراء وآخر الحروف ، انتهى كلام ابن الجزرى .. ومنه يتضح أن اسم أبى عمرو لدى أكثر الناس من الحفاظ هو « زَبَّان » ، وهو أيضا الموجود فى « معجم الأدباء »^(٢) حيث عنون له بتسمية « زَبَّان ابن العلاء » ثم ذكر نسبه ، واستدل لترجيح اختياره بما روى أن الفرزدق جاء معتذرا إلى أبى عمرو من أجل هجو بلغه عنه ، فقال له أبو عمرو :
هَجَوْتُ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ^(٣)
بيد أن هذه الرواية معارضة برواية أخرى ذكرت فى بغية الوعاة^(٤) حين قال :
وكان نقش خاتمه :

وإنَّ امرأً دُنِّيَاهُ أَكْبَرُ هَمِّهِ لِمَسْتَمْسِكٍ مِنْهَا بِجَبَلٍ غُرُورٍ

قيل : وليس له من الشعر إلا : —

وَأَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَرْتِ مِنْ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلَاعَا

فكيف يقال : ليس له من الشعر إلا هذا ، على حين ينسب ذاك البيت إليه ،

كما ينسب إليه شيء من قبيله ؟ فهذه الروايات المتعارضة تضعنا فى موقف قلق لا نجرؤ فيه إلا على القول بالاحتمال ؛ دون الجزم برأى قاطع .

وقد ذهب الحفاظ ابن حجر العسقلانى بعد أن ذكر الخلاف حول اسمه إلى

القول بأن اسمه هو « العريان » .. قال « وهو الأكثر عند العلماء . وهو الصحيح

عندى ... وَزَبَّانُ أُبْتِئْتُهَا بَعْدَ الْعَرِيَانِ^(٥) .. فقد انفرد ابن حجر هكذا

(١) أبو العلاء : هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل — أبو العلاء الهمدانى العطار

شيخ همدان وامام العراقيين ، ومؤلف كتاب «الغاية فى القراءات العشر» وأحد حفاظ العصر .. ثقة دين خير كبير القدر ، وله مصنفات كثيرة فى الوقف والابتداء ، وأفرد قراءات الأئمة .. كل مفردة فى مجلد ، وألف كتاب الانتصار فى معرفة قراء المدن والامصار .. ثم قال عنه ابن الجزرى «وعندى أنه فى المشاركة كأبى عمرو الدانى فى المغاربة» توفى عام ٥٦٩ هـ .

(٢) معجم الأدباء جـ ١١ ص ١٥٦ .

(٣) معجم الأدباء جـ ١١ ص ١٥٨ .

(٤) نفس المرجع والصفحة .

(٥) تهذيب التهذيب جـ ١٢ ص ١٧٨ وما بعدها .. لأبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى

بإضافة أخرى ولكنه لم يغفل أن يقرر أن « زِيَان » هو أثبتُّ أسماؤه بعد العريان ...
ولسنا ندرى شريكا لابن حجر في رأيه هذا .

هذا عرض موجز لجانب من المشكلة ، أما الجانب الآخر فهو مذهب جمهور من العلماء يرون أن « أبا عمرو » اسمه « أبو عمرو » ، وليس له اسم غير هذه الكنية ، ولعل هذا المذهب واضح في النص المنقول في صدر هذا الحديث عن السيوطي في « بغية الوعاة » حيث جعل أول الأقوال أن يكون « اسمه أبو عمرو » .. وهو أيضا مذهب الزبيدي قال : « اسمه كنيته ، وفي بعض الروايات اسمه زيان بن العلاء (١) ويذهب ابن خلكان إلى ترجيح هذا الرأي حين يقول بعد ذكر نسبه : « والصحيح أن اسمه كنيته وقيل : اسمه « زيان » وقيل غير ذلك وليس بصحيح (٢) » ومما يؤيد هذا الرأي ما رواه ابن قتيبة قال : (قال أبو محمد : خبرني غير واحد عن الأصمعي أن أبا عمرو بن العلاء وأبا سفيان بن العلاء أسماؤهما كناهما ..) (٣) . ورواية أخرى عن الأصمعي وردت في مخطوطة يظن أنها (التبصرة في القراءات) (٤) السبعة) تأليف مكى ابن أبي طالب القيسي ، قال الراوي : « قال الأصمعي : قلت لأبي عمرو : ما اسمك ؟ قال : أبو عمرو » .. ، وهذه الرواية نفسها واردة في (مراتب النحويين) عن طريق الرياشي . وهي إن صحت تنقض لنا ماذهب إليه السيوطي في « بغية الوعاة » حيث قال : « وسبب الاختلاف في اسمه أنه كان لجلالته لايسأل عنه » ، فهذا هو ذا الأصمعي يقرر أنه سأله عن اسمه ، وأنه أخبره بأنه « أبو عمرو » . على أن مما يلقي ضوءا على هذا الرأي ملاحظة اسم أخى أبي عمرو وهو « أبو سفيان » وقد ورد في ترجمته : (أبو سفيان بن العلاء) : « هو أخو أبي عمرو - واسمه كنيته ، وكان يأخذ

(١) طبقات النحويين واللعويين لأبي بكر بن محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى عام ٣٧٩ هـ الطبعة الأولى ص ٢٨ .. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (نشر سامي الحانجي) .
(٢) وفيات الاعيان ح ١ ص ٢٨٦ .
(٣) تأويل مشكل القرآن ص ١٩٩ تحقيق السيد أحمد صقر .
(٤) مخطوطة رقم ١٧٣ قراءات - دار الكتب .

عن النحويين وأصحاب الغريب والرواة ، توفي سنة خمس وستين ومائة^(١) .
 وأمر كهذا يدفعنا إلى الظن بأن اسمه كنيته ، فلعل التسمية بالكنية كانت
 سنة لأبيهما « العلاء » وإن كان لهما أخ ثالث اسمه « معاذ »^(٢) . ومما يؤيد هذا الرأي
 ما ذهب إليه أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، قال عن أبي عمرو وأخيه أبي سفيان
 « وكلاهما كناهما أسماؤهما ، وكذلك أبو عمرو بن العلاء بن لييد ، وأبو سفيان بن
 العلاء بن لييد التغلبي خليفة عيسى بن شبيب المازني على شرط البصرة^(٣) » .
 ووضح أن الجاحظ في قوله هذا منتصر لرواية الأصمعي السابقة ، إذ أنه
 يروي عنه أخبار أبي عمرو وغيرها مباشرة .

ولكن إجمالة النظر في الوفيات قد أعثرتني على نظير لهذه الحالة ، بصدد
 الحديث عن أحد الفقهاء قال : « أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام بن
 المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ،
 وكنيته اسمه » .

ولعل مطالعة كتب الطبقات تكشف لنا عن شيوع هذا التقليد في إحلال
 الكنية محل الاسم . وهناك من يتوسط في الأمر فيرى أن كنيته غلبت على اسمه
 فاشتهر بها ، وكذلك الشأن في اسم أخيه ، وإن كنت لم أجد حوله خلافا . ومن
 القائلين بهذا التعليل ابن قتيبة قال : « وربما كان للرجل الاسم والكنية فغلبت الكنية
 على الاسم فلا يعرف إلا بها ، كأبي سفيان (صخر بن حرب) ، وأبي طالب (عبد
 مناف) ، وأبي ذر (جندب بن السكن أو بربر بن جنادة) ، وأبي هريرة (عبد الله أو عبد
 الرحمن أو عبد عمرو) ، ولذلك كانوا يكتبون : علي بن أبو طالب ، ومعاوية بن أبو
 سفيان ، لأن الكنية بكمالها صارت اسما^(٤) » .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٥

(٢) المرجع السابق .

(٣) البيان والتبيين ج / ١ ص ٣٢١ تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون (نشر مكتبة الخانجي) .

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ١٩٩

فليس إذن غريبا أن يقال : إن أبا عمرو اسمه كنيته ، وان كان ذلك لا يمنع أن يكون له اسم مهمل . وقد وجدنا ذلك تقليدا جرى عليه المجتمع العربى منذ العصر الجاهلى ، كان الناس يفضلون أن ينادوا بالكنية ، وكان ظل الكنية يطمس وجود الاسم تماما ، فأبوبكر الصديق كان اسمه « عبد الله » ، ومع ذلك فقل من الناس من كان يناديه باسمه ، وكذلك سائر من أطلقت عليهم الكنى .

بيد أن سنة التحقيق تقتضى أن يذكر كل ما يتصل بتحديد شخص المترجم ، ومن ذلك اسمه وكنيته ، واسم أبى عمرو الحقيقى « زَبَّان » كما درجت عليه معظم الروايات ، لا « العريان » على رأى ابن حجر ، واسمه الشائع هو كنيته ، التى اختار هو أن يجيب بها الأصمعى فى الرواية السابقة ، والفرزدق كما سيجىء .

ولعل هذا هو الذى انتهى إليه رأى أحد المؤرخين العرب المحدثين ، وهو (خير الدين الزركلى^(١)) ، حيث قال : (زيان بن عمار التميمى المازنى البصرى ، أبو عمرو ، يلقب أبوه بالعلاء)^(٢) . وهو ما ذهبت إليه دائرة المعارف الإسلامية^(٣) .

* * *

(١) الأعلام — الجزء الثالث — الطبعة الثانية ص ٧٢ .

(٢) أغلب المراجع على أن أباه (العلاء) ، (وعمار) هو جده ، خلاف ما فى هذا النص .

(٣) المجلد الأول ص ٣٨٤ .

نسب أبي عمرو بن العلاء
(سلسلة أجداد أبي عمرو)

الوفيات	الفهرست	تيسير الداني	معجم الأدباء	غاية النهاية
أبو عمرو	أبو عمرو	أبو عمرو	أبو عمرو	أبو عمرو (زيان)
العلاء	العلاء	العلاء	العلاء	العلاء
عمار	عمار	عمار	عمار	عمار
عبد الله	عبد الله	عبد الله	العريان	العريان
الحصين	الحسن	الحصين	عبد الله	عبد الله
الحارث	الحارث	الحارث	الحصين	الحسين
جلهم	جلهم	جُلهم	الحارث	الحارث
خزاعي	خزاعي	خزاعي	جَلهمَة	جَلهمَة
مازن	مازن	مازن	حُجر	حجر
مالك	مالك	مالك	خزاعي	خزاعي
عمرو	عمرو	عمرو	مازن	مازن
تميم		تميم	مالك	مالك
			عمرو	عمرو
			تميم	تميم
			مر	مر
			أد	أد
			طابخة	طابخة
			إلياس	إلياس
			مضر	مضر
			معد	معد
			عدنان	عدنان

إذا استعرضنا الروايات التي وردت في نسبه لم نجد بينها اختلافا ذا بال ، فالمراجع^(١) كلها لا تختلف في اسم أبيه أو جده الأول - ويجعل ابن الجزرى وياقوت جده الثانى (العرىان) ، على حين ذهب غيره إلى أنه (عبد الله) ، وهو جده الثالث لدى ابن الجزرى ، أما الجد التالى فقد اختلف فيه على ثلاثة أقوال : الحصين^(٢) . أو الحسن^(٣) أو الحسين ، والظاهر فى رأى هو الأول الذى أخذ به ابن خلكان ، ويمكن أن يكون الحسين تصحيحا إسلاميا لاسم جاهلى . و(الحصين بن الحارث بن جُلهم أو جَلهمَة) وهنا يتفق ابن خلكان مع ابن الجزرى ومع الدانى وياقوت فى إثبات أن جُلهم ابن حُجر ، فى حين لا يرد له ذكر فى الفهرست ، ونرجح أنه سقط من الرواية .

وتقف سلسلة نسبه لديه حتى الجد التاسع (عمرو) طبقا لروايته ، فى حين يذكر ابن خلكان جده العاشر (تميم) موافقا فى ذلك الدانى ، ويمضى الإمام ابن الجزرى وياقوت فيصلا بالنسب إلى أن يلتقى مع النبى ﷺ فى إلیاس بن مضر بن معد بن عدنان ، وعدنان على هذا هو الجد التاسع عشر لأبى عمرو ، وإن كانت الملاحظة البسيطة تدفعنا إلى الشك فى أن السلسلة على هذه الصورة كاملة ، وأن هناك - إن صح هذا النسب - أسماء أخرى لأجداد أبى عمرو فقدت فى الروايات .

ذلك أن (عدنان) هو الجد العشرون^(٤) للنبي ﷺ ، وغير معقول بداهة أن يكون الجد العشرون للنبي هو التاسع عشر لأبى عمرو وهو من علماء الطبقة الرابعة أو الثالثة على أعلى تقدير^(٥) . لذلك فنحن نأخذ برواية ابن الجزرى وياقوت على

(١) جعلت هنا المرجع الوفيات لابن خلكان ، والفهرست لابن النديم ، وتيسير الدانى ، وغاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموى على ما سبق .

(٢) ابن خلكان والدانى .

(٣) ابن النديم .

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ١ ص ٥٥ .

(٥) قد تمتد الأعمار فى سلسلة مالاتمتد فى السلسلة الأخرى ، فأولاد موسى بن محمد بن على بن عبد الله ابن العباس ، منهم جعفر بن الفضل بن العباس بن موسى بن عيسى بن موسى بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس اجتمع فى عصر واحد هو وعبد الصمد بن على بن العباس ، أخى جد جد جده .

أنها أكمل الروايات الناقصة في نسب أبي عمرو ، لاعلى أنها الرواية الكاملة ، وهو على هذه الرواية (أبو عمرو زيان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث بن جلهمه بن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن معد بن عدنان) .

بقيت ملاحظة تتصل بما ذهب إليه العلامة الزركلي من أن أباه كان يلقب « بالعلاء » وأن اسمه « عمار » وجمهور المؤرخين على نقيض ذلك .

الاختلاف في جنسيته

كما حدث خلاف في اسم أبي عمرو حدث حول أصله : أعربى هو أم أعجمى ، ولعل من دواعي هذا الخلاف ما رواه الداني قال (١) : « حدثنا ابن مجاهد قال : حدثنا أصحابنا عن أبي بكر بن خلاد عن وكيع بن الجراح قال : قرأت على قبر أبي عمرو بن العلاء بالكوفة : (هذا قبر أبي عمرو بن العلاء مولى بنى حنيفة) وقيل إنه (مولى بنى العنبر) (٢) أو هو من فارس من موضع يقال له كارزون »

ويظهر أن الشك في عروبة أبي عمرو كان منتشرًا ، حتى ليروى صاحب الأغاني غمزة لبشار بن برد الشاعر العباسي في هذا المعنى ، قال مخاطبًا أحد أبناء أبي عمرو :

أرُفِقَ بعمرو إذا حركتَ نِسْبَتَهُ فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ مِنْ قَوَارِيرِ

ويعلق صاحب الأغاني على ذلك بقوله : « وكان أبو عمرو بن العلاء يُعَمَّرُ في نسبه (٣) » ونحن لا يسعنا إزاء هذا (الغمز) الذي أشار إليه صاحب الأغاني إلا أن نغمز بدورنا هؤلاء الذين أشاعوا هذه المقالة عن أبي عمرو ، ونرميهم بسوء القصد ، ونكاد نجزم بأنهم من الشعوبية الذين كانوا يقصدون دائما إلى حرمان العرب من كل فضل ، فما نبغ من العرب نابغة إلا زعموه من قومهم ، أو شككوا في نسبه العربي ،

(١) مفردات القراء السبعة للامام أبي عمرو الداني — مخطوط بمكتبة الشيخ عامر السيد عثمان .

(٢) غاية النهاية لابن الجزري .

(٣) الأغاني ج ٣ ص ١٨٩ ، ص ١٩٠ طبعة دار الكتب .

توهينا من شأنه ، وحطا من قدره ونترك المجال في الرد عليهم للفرزدق — ذلك الشاعر

العربي الكبير الذي يقول في أبي عمرو :

مازلتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأُغْلِقُهَا حتى أتيتُ أبا عمرو بنَ عمارِ
حتى رأيتُ فتى ضَحْماً دَسِيعَةً من الميرة حُرّاً وابنَ أحرارِ
يَنميهِ من مازنٍ في فَرْعٍ نَبَعَتْهَا جدُّ كريمٍ ، وَعُوْدٌ غَيْرُ خَوَارِ (١)

وقد قال الفرزدق هذا أيام كانت الأنساب معلومة بتفاصيلها ، ومثله لا يجهل سادة مازن وأئمتها الذين تعتر بهم ، وهو وأبو عمرو تجمعهما أرومة واحدة ، يعتزان بالانتساب إليها .

ومازن الذي ذكره الفرزدق هو جد أبي عمرو — قاض جاهلي ، كان من حكام الموسم في عكاظ ، وهو أيضا جد قطري بن الفجاءة ، وعباد بن علقمة والنضر بن شميل (٢) ، لذا فأغلب المؤرخين على أنه عربي ، فما يذكر إلا ويصحب اسمه تلك الصفات (التميمي ، المازني) ، ويساعد على ترجيح هذا الاحتمال انتماؤه إلى أجداد يلتقى فيهم مع النبي ﷺ وقد أدرك المستشرق بلاشير Blachère هذا الرجحان فقرر أولا أنه (من أسرة عربية) ، ثم قال : (وقيل فارسية) (٣) .

ثم إن أخبار أبي عمرو التي تصور علمه واقتداره في فنون القراءة والنحو واللغة ، واعتداده بطبعه فيها جميعا تنبئنا بأنه يمت إلى أرومة عربية ، وبخاصة في هذه الطبقة المتقدمة بين أجيال المسلمين ، وهي طبقة بين الثالثة والرابعة على اختلاف الروايات .

تاريخ ميلاده ووفاته ومكانهما

لا خلاف في أن أبا عمرو ولد بمكة ، أجمعت على ذلك كتب التراجم جميعا (٤) ، وأما تاريخ ولادته فقد حدث حوله خلاف ورد ذكره في (الوفيات) فقيل :

(١) كثر المعاني مخطوط ص ٥٨ لابراهيم بن عمرو الجعبري وهو بمكتبة الشيخ عامر عثمان .

(٢) الاعلام ج ٩ الطبعة الثانية .

(٣) ص ١١٩ Introduction au Coran .

(٤) راجع الوفيات وغاية النهاية (ترجمة أبي عمرو بن العلاء) .

ولد سنة (٧٠) أو (٦٨) أو (٦٥) للهجرة . والارجح الذى عليه أغلب الروايات أنه ولد سنة سبعين ، وخاصة إذا ذكرت رواية الوفيات أنه عاش أربعاً وثمانين سنة ، ثم برى أن أغلب الروايات قد حددت سنة وفاته بعام (١٥٤) للهجرة ، ويؤيد هذا ما روى (١) من أن أبا عمرو قال لابنه حين حضرته الوفاة وقد رآه يبكى : « ما يبكيك وقد أتت عَلى أربع وثمانون سنة » والمدة بين (٧٠) و (١٥٤) هي فعلاً أربع وثمانون سنة . على حين أننا لو استعرضنا سائر الروايات التى ذكرت عن وفاته أنها كانت عام (١٤٨) ، (١٥٥) ، (١٥٧) ، (١٥٩) ، ثم حسبنا المدة بين كل منها وبين الروايات الأخرى حول سنة ميلاده لنقصت أو زادت على أربع وثمانين ، اللهم فيما عدا احتمال أن يكون ميلاده سنة ٦٥ ووفاته سنة ١٥٩ فإن المدة تكون أربعة وثمانين عاماً أيضاً .

بيد أن هناك حادثة تتعارض مع صحة هذا الاحتمال ، وهى أن أبا عمرو قد طورد مع أبيه فى عصر الحجاج ، وتذكر الرواية أن أبا عمرو بلغه موت الحجاج فى هذه الرحلة فعاد مع أبيه للبصرة ، ويذكر أبو عمرو أن سنه آنذاك كانت بضعا وعشرين ، فإذا علمنا أن الحجاج مات عام (٩٥) من الهجرة فإن معنى ذلك أن تكون سن أبى عمرو إبان موت الحجاج ثلاثين عاماً لابضعا وعشرين ، وفى هذا من الخطأ الظاهر مافيه . وقد أخذ بهذا الرأى (بلاشير) حيث ذكر أنه ولد (حوالى عام — ٦٨٩/٧٠) ومات حوالى عام (٧٧ / ١٥٤) ، كما أخذ به مستشرق آخر هو (يوهان فك) فى كتابه « العربية » (٢) . ولعلهما نقلا عن دائرة المعارف الإسلامية التى تعد فى هذا الباب مرجع كثير من المستشرقين (٣) ، وإن كان كثير منهم أيضاً يعتمد على المراجع الأصيلية .

واستخدام لفظة (حوالى) فيه إثارة من التحفظ العلمى الواجب فى مثل هذه المواضع المهمة .

(١) دائرة معارف البستانى جـ ٢ ص ٢٨ .

(٢) كتاب (العربية — دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب) تأليف يوهان فك ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب . نشر مكتبة الخانجى .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول ص ٣٨٤ .

أما موضع وفاته فالراجح الذى يدل عليه أغلب الراويات التاريخية أنها كانت بالكوفة^(١) . وقيل : إنه مات بطريق الشام^(٢) ، وتذكر هذه الرواية أن أبا عمرو كان قد خرج إلى الشام يجتدى عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد بن العباس ، وقد كان واليا على الشام من قبيل أبي جعفر المنصور ، فمات في الطريق .

وأنا أشك في صحة هذه الرواية ، فإن رجلا كأبي عمرو له علمه وزهده ، واعتداده ومهافته ، وهو بعد في هذه السن الكبيرة لا يجوز في منطق العقل أو الواقع أن يتوجه إلى وال من ولاية أبي جعفر ، وقد كان أبو عمرو آنذاك قمة العلم العربى ، يسعى إليه العلماء والولاة والرؤساء ، فليس هو بالذى يسافر هذه السفرة البعيدة كيما يجتدى أحد ولاية أبي جعفر المنصور ، وقد كان عصر أبي جعفر هو العصر الذهبى الذى ارتفعت فيه أقدار هؤلاء الأئمة ، لما كان عليه أبو جعفر من حب للعلماء وتقريب لأئمتهم .. ثم إن هناك رواية أخرى تنقض هذه الرواية وهى ما ذكره الزبيدي قال : « وكان أبو عمرو قد زار محمد بن سليمان بن علي الهاشمي والى الكوفة سنة أربع وخمسين ومائة^(٣) » ، ونحن أميل إلى تصديق هذه الرواية ، لأنها تتفق وتاريخ وفاته الذى رجحناه ، ولأنها أيضا تتفق ومكان وفاته بالكوفة ، وغير معقول أن رجلا في سن أبي عمرو يقوم بتلك الرحلة الشاقة إلى الكوفة ، وسنه إذ ذاك أربع وثمانون سنة ، يمكنه أن يواصل الرحلة في نفس السنة إلى الشام ، بل المرجح أنه بقى بالكوفة حتى اختاره الله إلى جواره ، ودفن بها ، روى عن وكيع بن الجراح قال : (قرأت على قبر أبي عمر بن العلاء بالكوفة : هذا قبر أبي عمرو بن العلاء ، مولى بنى حنيفة)^(٤) .

وتروى في رثاء أبي عمرو أبيات نسبت إلى ابن المقفع ، ويروى ابن خلكان أنها لابنه (محمد) لأن ابن المقفع مات قبل أبي عمرو ، والأبيات هى :

رِزْنَا أبا عمرو ولا حَىْ مِثْلُه فَللَّه رَّبُّ الحَادِثَاتِ بَمَنْ وَقَعَ

(١) الوفيات ومفردات الدانى وعناية النهاية والأعلام للزركلى .

(٢) طلقات النحويين ص ٣٤ ومراتب النحويين ص ١٣ وما بعدها .

(٣) طلقات النحويين ص ٣١ .

(٤) مفردات الدانى . مخطوط . وقد علق الدانى على هذه الرواية بقوله : (وإنما قيل هذا لأن أمه كانت من

بنى حنيفة ، وأما أبو أبي عمرو فمن العرب ، من بنى عميم)

فَإِنْ تَكُ قَدْ فَارَقْتَنَا وَتَرَكْتَنَا ذَوِي نَحْلَةٍ مَا فِي أَسِيدَادِهَا طَمَعٌ
فَقَدْ جَرَّ نَفْعًا فَقَدْ نَا لَكَ أَنَا أَمِنَّا عَلَى كُلِّ الرِّزَايَا مِنَ الْجَزَعِ
نشأة أبي عمرو العلمية

لم تذكر أغلبية كتب الطبقات التي تحدثت عن أبي عمرو بن العلاء شيئاً من تاريخ أبيه ، ولم تشر إلى مهنته أو ظروف معيشته ، اللهم إلا ما يستفاد منه أنه كان من معارضى الحجاج بن يوسف الثقفي ، وأنه قد طورد من الحجاج حوالي عام (٩٥) للهجرة ، فهرب إلى صحراء اليمن ، حيث علم بموت الحجاج فانصرف إلى البصرة ، ولكن الحافظ ابن حجر قرر في ترجمة أبي عمرو أنه « روى الحديث عن أبيه وأنس والحسن البصرى .. الخ ... »^(١) ومعنى هذا أن أباه كان من المحدثين الحفاظ ، الذين تؤخذ عنهم رواية الحديث في هذا العصر المتقدم — عصر التابعين ، فأبوه على هذا كان من التابعين ، مع الأعلام كالحسن البصرى وابن سيرين ونافع مولى ابن عمر ، وبديل بن ميسرة وأبي صالح السمان ، وعطاء بن رباح ، وفرقد السبخى ، ومجاهد وأبي رجاء العطاردي^(٢) وجميع هؤلاء ممن تلقى عنهم أبو عمرو ، وروى عنهم الحديث والقراءة . وقد روى أبو عمرو عن أبيه عن علي بن أبي طالب بعض الأخبار^(٣) . وإن ذلك ليعد في رأينا ذا تأثير عميق في تكوين شخصية أبي عمرو ، من حيث كان مدليا إلى العلم بنسب وثيق ، وأصالة عريقة ، إذ لاشك أنه قد نال قسطا وافرا من اهتمام الأئمة من التابعين وتابعيهم ممن يعرفون فضل أبيه ، ولاشك أن هذا الأب العالم هو الذى دفع ولده إلى حب القراءة والرواية في سن الطفولة ، يحدوه إلى ذلك إيمان بالله وثقة في فضيلة العلم والعلماء ، وهو الذى دفع اثنين من أبنائه (أبا سفيان ومعاذاً) إلى أن يكونا مثله في رواية الحديث ، ويقرر ابن حجر في هذا الشأن أن « أخاه أبا سفيان له حديث واحد ، ومعاذا لست أحفظ له إلا حديثين ، وعمر لا حديث له »^(٤) ولكننا

(١) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٧٨ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق .

(٣) حلية الأولياء ١ / ٨١ .

(٤) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٧٨ وما بعدها .

على الرغم من هذا كله نقرر أن مايعيننا هنا هو أن نتتبع آثار أبي عمرو لنلقى ضوءاً كاشفاً على حياته ، فقد يساعدنا هذا على فهم الجانب الذى ندرسه فى هذه الدراسة .

بدأ أبو عمرو حياته بمكة حيث ولد سنة ٧٠ للهجرة ، ونشأ هنالك كما ينشأ الصبيان يقرءون القرآن ويحفظونه ، ويختلفون إلى شيوخ القراءة المعروفين ، الذين اختاروا جوار أم القرى ، إلا أن أبا عمرو فى هذه المرحلة المبكرة من عمره قد امتاز عن غيره من لداته بالسعى إلى العلم ، حدث الأصمعى قال : (قال أبو عمرو: أخذت فى طلب العلم قبل أن أُخْتَنَ^(١)) ، وذلك يوحى بأن بدايته كانت مبكرة ، على حين كان غيره من الصبية يلعبون فى أزقة مكة ودروبها .

وقد عاصرت طفولة أبي عمرو فترة مضطربة بالأحداث فى الحجاز والشام والعراق ، وكانت مكة نفسها موطن ثورة الزبيريين إبان حكم عبد الملك بن مروان^(٢) ، ففى السنة التى ولد فيها أبو عمرو (٧٠ هـ) شخص مصعب بن الزبير إلى مكة وحج بالناس فى هذه السنة عبد الله بن الزبير أمير المؤمنين .

فى هذا الجو المضطرب بدأ أبو عمرو فى طلب العلم ، وقد كان على قدر وافر من الذكاء صرفه إلى الجد فى تحصيله ، وليس من الممكن أن نتصور له فى هذه السن المبكرة رحلات إلى الكوفة أو البصرة أو سواهما من مراكز الثقافة العلمية آنذاك ، بل نرجح أنه ظل ما بين مكة والمدينة مدة لا تقل عن العشرين عاماً تلقى خلالها عن الأئمة القراء من التابعين وغيرهم ، إلى أن رحل نهائياً إلى البصرة على ماسياتى . كانت مكة والمدينة فى ذلك الحين حافلتين بالأئمة من التابعين وغيرهم ، وكانت مكة بخاصة بمثابة الجامعة التى يتخرج فيها أساتذة القراءة واللغة ، لينتسروا بعد ذلك فى مراكز العالم الإسلامى العلمية . ولم تكن هناك مدينة تعدلها فى هذه الميزة ، فقد كانت البصرة آنذاك خلوّاً إلا من بعض الرجال القراء والمشتغلين بالنحو ، ممن

(١) طقات النحويين واللغويين ص ٣١ .

(٢) الكامل لابن الأثير ص ٢ - ٤ طعة الدمشقى .

أخذوا على أبي الأسود الدؤلي ، وهم قلة قليلة معدودة في كتب الطبقات . ولم تنهض بالبصرة مدرسة علمية ذات أهمية إلا مع الجيل الذي تصدر فيه أبو عمرو بن العلاء . لذلك فنحن نرجح أن أبا عمرو بقي بمكة يتلقى عن شيوخها ، وينهل عن أتمتها في القراءة ، وعلوم اللغة ، وكانت له إلى جانب ذلك رحلات إلى المدينة ، أو أخرى قليلة إلى البصرة حيث يظن أن أباه كان يصحبه إليها في رحلات لطلب الحديث ، ليأخذ عمن بها من الشيوخ والعلماء . كنصر بن عاصم الليثي (ت قبل ١٠٠ هـ) ويحيى بن يعمر (ت ١٢٩ هـ) والحسن البصري (ت ١١٠ هـ) وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١٢٩ هـ) .

والذي نستطيع أن نوكدّه في هذا المقام هو أن أبا عمرو في صدر شبابه لم يكن يقيم في مكان واحد ، بل كان لا يكاد يستقر به المقام في بلد ، يأخذ عن شيوخه وقرائه حتى ينتقل إلى بلد آخر طلباً للرواية ، وسعياً وراء المعرفة ، فهو وإن كانت مكة مركز إقامته ، فإنه كان دائم الترحال إلى المدينة ، وإلى البصرة ، وإلى الكوفة أيضا . وإنما يدفعنا إلى القول بأن مكة كانت دار إقامته وإقامة أسرته ما ورد في كتب الأخبار من أن أباه أو هو نفسه — على رواية — كان على خصومة مع الحجاج بن يوسف الثقفي ، ومعلوم أن الحجاج لم يكن يبقى على خصم له مهما عظم شأنه ، فسواء كان أبو عمرو أم أبوه على هذه الخصومة فإن من غير المعقول أن يهنا لهما العيش بها ، والحجاج وال عليها . حكى أبو عمرو قال : طلب الحجاج بن يوسف الثقفي أبي فخرج منه هاربا إلى اليمن ، فإننا لنسير بصحراء اليمن إذ لحقنا لأحرق ينشد :

لَا تُضَيِّقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ تُكْشِفُ غَمًّا وَهِيَ بَعِيرٌ اِحْتِيَالٍ
رُبَّمَا تَكَرَّرَ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ (١)

فقال أبي : ما الخبر ؟ قال : مات الحجاج ، قال أبو عمرو : فأنا بقوله :

(١) نسب صاحب اللسان هذه الأبيات لأمية بن أبي الصلت (ج ٢ ص ٣٤١ طبعة بيروت) .

« فَرَجَةٌ » أشدُّ سروراً منى بَمَوْتِ الحِجَاجِ . قال : فقال أبى : اصْرِفْ رِكَابَنَا إِلَى البَصْرَةِ . قال أبو عبيدة : قلت لأبى عمرو : كم سِنَّكَ يومئذ ؟ قال : (كنتُ قد خَنَقْتُ بِضِعاً وَعِشْرِينَ سَنَةً)^(١) .

والذى نستقيه من هذه الرواية أن أبا عمرو وأباه العلاء قد رحلا إلى البصرة في ذلك التاريخ (أى حوالى ٩٤ أو ٩٥ هـ) ، فلما شعر الحجاج بوجودهما أخافهما فهربا من وجهه ، وكان ذلك موافقا لتاريخ وفاة الحجاج في رمضان أو شوال سنة ٩٥ هـ^(٢) .

بيد أن الذى نذهب إليه هو أن أبا عمرو لم يكن مشتغلا بالسياسة أو بخصومة أصحابها وبخاصة الحجاج ، فإن تاريخه يُنمِّئنا أنه كان مشغولا بالعلم أكثر من اهتمامه بشئون السياسة التى استغرقت همَّ أبيه ، وأمثال أبيه ، كسعيد بن جبير وغيره من معارضى ظلم الحجاج . ، وحسبنا أنه يقرر فى هذه الرواية أنه يَقُولُ العَرَبِيُّ : (لَهُ فَرَجَةٌ) أشدُّ سرورا منه بموت الحجاج ، لأن أمر الحجاج لم يكن يعنيه بقدر ما كان يعنيه أمر اللغة ، وتصحيح مفرداتها ، وضبط رواياتها ، ونرجح إذن أن أباه هو الذى كان مشغولا بخصومة الحجاج ، وبخاصة إذا ذكرنا أن مكة كانت لا تزال تذكر للحجاج ما اقترفه من تدمير الكعبة ، ورميها بالمنجنيق إبان ثورة عبد الله بن الزبير عام (٧٣ هـ) ، وكانت لا تزال تعيش المأساة ذاتها على يد خالد بن عبد الله القسرى الذى ولاه الحجاج أمرها لمطاردة خصوم الخلافة الأموية حوالى عام (٩٣ هـ)^(٣) ، حين وجد الحجاج أنها أصبحت ملجأ للعراقين الخارجين عن طاعة الخلافة ، حيث كان عمر ابن عبد العزيز والى الحجاز آنذاك يَفْسَحُ لهم فى أسباب العيش^(٤) . فإذا ما فر أناس من وجه البغى الحجاجى فى مكة المتمثل فى خالد القسرى ، لم يكن من الطبيعى أن يسمح لهم الحجاج نفسه بالقرار فى البصرة التى حرمها على كل من لا يدين للخلافة

(١) وفيات الأعيان (ترجمة أبى عمرو بن العلاء) وطبقات القراء ج ١ ص ٢٩١ .

(٢) الكامل لابن الأثير ج ٤ ص ١٣٢ .

(٣) المرجع السابق ص ١٢٩ .

(٤) الكامل لابن الأثير ج ٤ ص ١٢٩ .

بالولاء ، وكان الحجاج قد فرغ من تصفية البصرة من هؤلاء المعارضين بعد وقعة دير الجماجم عام (٨٣ هـ) ، وقد ذكرت بعض المراجع رواية يؤخذ منها أن أبا عمرو كان هو المقصود بالمطاردة ، وهذه الرواية : (قال الفرزدق : لما توارى أبو عمرو من الحجاج مازلت أتوصّل حتى لقيته فقلت :

مَازِلْتُ أَغْلِقُ أَبْوَاباً وَأَفْتَحُهَا حَتَّى لَقَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بِنَ عَمَارِ
حَتَّى رَأَيْتُ فَتَى ضَخْمًا دَسِيعَتُهُ مِنَ الْمَرِيرَةِ حُرًّا وَابْنَ أَحْرَارِ
يَنْمِيهِ مِنْ مَازِنٍ فِي فَرْعِ نَبْعَتِهَا جَدٌ كَرِيمٌ وَعَسُودٌ غَيْرُ خَوَارِ
وسألته عن اسمه ، فقال : أبو عمرو : فلم أراجع لهيبته^(١) .

وعلى الرغم من أن هذه الرواية تفيدنا في توقيت لقاء الفرزدق بأبي عمرو إلا أنها لاتنفي مانذهب إليه من أن أبا عمرو لم يكن المقصود بالمطاردة ، وأن أباه كان هو المقصود بها ، فليس في أخبار أبي عمرو ما يدل على اشتغاله بالسياسة ، أو بالمنازعات السياسية ، بل كان مُكَبِّبًا على المعرفة إكْبَابًا جعله جديرا بهذه الأبيات الخالدة من شاعر العربية الفرزدق ، مع أنه لَمَّا يَبْلُغُ الْخَامِسَةَ وَالْعَشْرِينَ ، وَلَعَلَّ مَاؤُوهِمُ بَعْضُ الرِّوَاةِ بِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِمَطَارِدَةِ الْحَجَّاجِ أَنَّهُ كَانَ أَشْهَرَ مِنْ أَبِيهِ ، فَلَحِقَتْ سِيْرَةُ هَذِهِ الْخِصُومَةِ بِذِيْلِهِ جَرَاءَ الشُّهْرَةِ ، وَلَا يَمْنَعُ هَذَا أَنْ يَكُونَ أَبُو عَمْرٍو مِنْ أَشَدِّ الْمَاقِتِينَ لِلْحَجَّاجِ ، مُطَارِدِ أَبِيهِ .

ونعود إلى الحديث عن شباب أبي عمرو ، لنقول : إن الفترة التي عاشها حتى حادثة هربه مع أبيه حوالى عام (٩٥ هـ) ، أى حتى سن الخامسة والعشرين ، كانت ولا شك كافية ليستوعب علم شيوخه بمكة ، وعدتهم ثمانية ، كما أنه رحل خلالها إلى المدينة ليعرض قراءته على أئمتها ، ويفيد من أخبار رواتها ، وكان بالمدينة من القراء في ذاك العهد أربعة من كبارهم .

هؤلاء الأساتذة الاثنا عشر ، جميعهم من القراء الذين تجردوا للقراءة^(٢) ،

(١) (كنز المعاني) مخطوط ص ٥٨ .

(٢) سنأى تراجمهم .

واتخذوها ضرباً من ضروب العبادة والتفقه في الدين ، فأخذ عنهم أبو عمرو محصولهم من العلم ، ومسلكهم في التعبد ، ولعله كان في هذه الفترة يحاول الاستزادة من العلم بأيام العرب ولغاتهم المختلفة ، حين كانت تتاح له فرصة التجوال في نواحي الجزيرة بحثاً عن المعرفة ، كما أنه قد أتيح له أن يعرض قراءته خلالها على بعض شيوخ البصرة ، وبخاصة نصر بن عاصم الليثي (المتوفى ٩٠هـ) على إحدى الروايات^(١) ، وقيل سنة (١٠٠هـ) على الأكثر . وعلى غيره من أئمة البصرة المتقدمين .

ولا شك أن أبا عمرو قد لمسَ خلال تلقيه على أئمة البصرة اهتمامهم بالنحو ومشكلاته فأخذ عنهم هذا الاهتمام ، وإن لم تكن مدرسة البصرة في النحو قد نشأت بعدُ بالمعنى المعروف . وفي هذه المجموعة التي تلقى عنها بمكة والمدينة جماعة من التابعين الذين أخذوا مباشرة عن أصحاب رسول الله ﷺ ، منهم : سعيد بن جبير ، وعكرمة بن خالد ، وعبد الله بن كثير ، ويزيد بن رومان ، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وشيبة بن نصاح . حتى إذا نزل أبو عمرو بالبصرة عام (٩٥هـ) بدأ اتصاله الدائم بمدرستها . وإذا كان شيوخ مكة والمدينة قد أخذوا قراءاتهم عن قراء مثلهم مخلصين للقراءة عن أصحاب النبي ، أو عن هؤلاء الصحابة مباشرة ، فإن قراء البصرة قد أخذوا عن أئمة جمعوا بين القراءة والنحو ، ومزجوا بين مشكلاتهما ، ومنهم : أبو الأسود الدؤلي^(٢) عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ ، وأبو الأسود علي ماتذكر المراجع هو أول من فكر في مشكلة النحو والإعراب ، وعنه أخذ قراء البصرة ونحاتها الذين قفوا على أثره ، فأكملوا رسالته ، ولم يكن من بينهم قارئ إلا وهو ذو اهتمام بالنحو ومشكلاته .

ونجد أبا عمرو يتصل خلال رحلاته في طلب العلم بشيخ الإقراء في الكوفة عاصم بن أبي النجود (المتوفى ١٢٠هـ) ، ولكن تأثيره به لم يكن كبيراً على ماسياتي . وليس يعنى انتقاله للبصرة نهائياً في التاريخ الذي اخترناه أنه قد انقطعت صلواته بمكة

(١) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) طبقات القراء ج ٢ ص ٢٨١ والنشر ج ١ ص ١٣٣ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣ .

والمدينة ، فإن الروايات تؤكد أنه كان يتردد عليهما فيما بعد . فقد ذكر الجعبري :
 « أن أبا عمرو لما قدم المدينة أهرع إليه الناس ، وكانوا لا يُعَدُّونَ مَنْ لَمْ يَقْرَأْ عليه
 قارئاً^(١) » ، وكان كثير الحج إلى بيت الله ، ويروى أخوه معاذ بن العلاء أنه كان إذا لم
 يحج استبضعه الحروف^(٢) يسأل عنها الشعراء وأصحاب اللغة .

والملاحظ أن أبا عمرو هو الوحيد بين جميع القراء تقريباً الذي بلغ شيوخه هذا
 العدد الوافر المتنوع ما بين مدني ومكي ، وبصري وكوفي ، وما بين قارئ لا يعرف سوى
 رواية القراءة عن مصادرها الموثقة ، وقارئ يلتمس للقراءة وجهها في اللغة أو في
 النحو ، فإذا أضفنا عدد هؤلاء الأئمة من النحاة والقراء إلى من تلقى عنهم علم
 العربية كابن أبي عقرب^(٣) ، وإلى من روى عنهم الحديث ممن سبق ذكرهم^(٤) —
 بلغت عدتهم جمهوراً كبيراً ، وهم جمهور من الأئمة كان كل واحد منهم منشيء
 مدرسة ، ومعلم أمة ، فإذا أخذ أبو عمرو عن هذه الجمهرة الكبيرة فمعنى ذلك أنه
 قد أوتي حظاً لم يُؤْتَهُ أحدٌ ممن سبقه أو عاصره . وقد كان الواحد منهم إذا أخذ عن
 شيخين رآه الناس إماماً ؛ هذا عاصم بن بهدلة بن أبي النجود شيخ الإقراء في الكوفة ،
 وأحد القراء السبعة ، والذي قيل في وصفه : « إنه جمع بين الفصاحة والإتقان
 والتحرير والتجويد »^(٥) ، يقول فيما يرويه عنه أبو بكر بن عياش تلميذه : « قال لي
 عاصم : ما أقرأني أحد حرفاً إلا أبو عبد الرحمن السلمي ، وكنت أرجع من عنده
 فأعرض على زر » (يقصد زر بن حبيش)^(٦) ، ولم يأخذ عبد الله الحضرمي القراءة إلا
 عن شيخين اثنين ، هما يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم ، ومع ذلك فهو أحد

(١) مخطوط كنز المعاني ص ٥٨ .

(٢) الأغاني ج ٣ ص ٣١٢ ومراتب النحويين ص ١٥ ومعنى استبضعه : حَمَلَهُ إياها ضمن ما يحمل من
 بضاعة ومتاع .

(٣) طبقات النحويين ص ٣٠ .

(٤) ص ٣١ من هذا الكتاب .

(٥) طبقات القراء ج ١ ص ٣٤٧ .

(٦) أحد أعلام القراءة واللغة بالكوفة عرض على ابن مسعود وغيره ، وعرض عليه عاصم والأعمش وغيرهما

(توفي ٨٢ هـ) .

العشرة ، ولذا فنحن نرى أن مقاله ابن الجزرى من أنه ليس فى القراء السبعة من هم أكثر شيوخا منه صحيح ، بل ونرى أنه ليس فى القراء السبعة أو غيرهم من رجال اللغة والنحو أيضا من هو أكثر شيوخا منه .

هذه تفاصيل معلومة عن حياة أبى عمرو فى صدر شبابه العلمى ، عرضناها بإيجاز ، أما مصادره غير المعلومة فأكثر من أن تحصى ، وبحسبنا أن نذكر هنا ما ورد فى (وفيات الأعيان) : « كانت كتبه التى كتبت عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتا له إلى قريب من السقف ، ثم إنه تقرأ ، أى : تَنَسَّكْ ، و أَخْرَجَهَا كُلُّهَا (أو أحرقها) (١) ، فلما رجع إلى علمه الأول لم يكن عنده إلا ما حفظه بقلبه ، وكانت عامة أخباره عن أعراب قد أدركوا الجاهلية ، قال الأصمعى : « جلست إلى أبى عمرو بن العلاء عَشْرَ حَجَجٍ فلم أسمعهُ يَحتجُ ببيتِ إسلامي » (٢) .

ولو لم يكن من أبى عمرو أنه أحرق كُتُبَهُ جميعا لا استطعنا أن نُفَوِّزَ بمرجع ثبت فى كل ما روى عنه ومن روى عنهم ، ومع ذلك إن ما احتوته كتب اللغة ، وبخاصة « لسان العرب » يعد ذخيرة كبرى ، إذ إن فى كثير من موادّه استشهاداً بقول لأبى عمرو ، أو رواية عنه ، أو نسبة لهجة قال بها .

وأبو عمرو كان ممن يرون عدم جواز الاستشهاد بالشعر الإسلامى ، فالأصمعى يجلس إليه عشر حجج لا يسمعه يَحتجُ ببيتِ إسلامي ، وتقرر الرواية التى أوردناها أن عامة أخباره كانت عن أعراب أدركوا الجاهلية ، ويروى عنه أنه قال مرة : (لقد كَثُرَ هذا المُحَدَّثُ وَحَسُنَ حتى لقد هَمَمْتُ أَنْ أَمْرَ فِتْيَانَنَا بروايته) يعنى شعر جرير والفرزدق (٣) وأشباههما .

ويذكر الجاحظ ما يشبه هذا حين قال : « وزعم أبو عمرو بن العلاء أن الشعر فُتِحَ بامرئ القيس وَخُتِمَ بذى الرمة » (٤) ، وهذا يدل على أنه لم يكن يعتمد من

(١) كذا فى معجم الأدباء وطبقات القراء والبيان والتبيين ج ١ ص ٣٢١ .

(٢) البيان والتبيين نفس الصفحة .

(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ٣٢١ .

(٤) المرجع السابق ج ٤ ص ٨٤ .

الشعر إلا ما وافق هذه الفترة . ولذا كان ينظر إلى فصاحة الاسلاميين بعامة بشيء من الارتياب والتحفظ ، ومما ذكر الجاحظ : « وزعم أصحابنا البصريون عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال : لم أرَ قَرَوِيَّيْنِ أفصحَ من الحسن والحجاج » ، وكان — زعموا — لا يبرئُهُمَا من اللحن» (١) .

ويذكر في مكان آخر : « روى أبو الحسن أن الحجاج كان يقرأ : (إنا من المجرمون منتقمون) ، وغلط الحسن في حرفين من القرآن مثل قوله : (ص والقرآن) ، والحرف الآخر : (وما تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونُ) (٢) » . فها هو ذا أبو عمرو يسجل على الأئمة من فصحاء العرب لحنا ما كان ينبغي لثلهم أن يقع فيه ، وقد كانت نظرتة هذه المتوجسة تتابع الشعراء المحدثين من أمثال جرير والفرزدق .

على أن فيما ذكرته الرواية من أن عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية نظراً ، لأنه إذا كان أبو عمرو ولد سنة ٧٠ هـ ، فمن الصعوبة بمكان أن نسلم بأنه صاحب أعراب الجاهلية ، ولعل الصواب أن أخباره كانت عن أعراب أدركوا أعراب الجاهلية ، وإلى هذا الرأي ذهب الرافعي حيث قال . (إن في الخبر تصحيحاً من النساخ) (٣) . هذه مكانة رجل كان فحول الشعراء في صدر الإسلام يتهيون مقالته ، ويعرفون له قدره ، حتى قال فيه الفرزدق ما قال .

وقد كان الفرزدق يجيئه فيعرض عليه شعره (٤) مع الفارق الكبير بينهما في السن ، فقد مات الفرزدق (سنة ١١٠ هـ) ، في السنة التي مات فيها جرير أيضاً ، وكانت سن أبي عمرو آنذاك نحواً من الأربعين ، على حين كانت سن الفرزدق قد تجاوزت التسعين (٥) ، فإذا سلمنا بالمناسبة التي قيلت فيها هذه الأبيات ، ولا حظنا أن سنه

(١) المرجع السابق ج ١ ص ١٦٣ .

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٣) تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٩٧ .

(٤) شرح ديوان الفرزدق ج ١ ص ٣٨٢ — تحقيق عبد الله الصاوي — طبعة المكتبة التجارية . وقد

استشهد سيويه بهذا البيت في موضعين من كتابه (ج ٢ ص ١٤٨ و ج ٢ ص ٢٣٧) .

(٥) الأعلام ج ٩ ص ٩٧ والكامل لابن الأثير ج ٤ ص ٢٠٥ .

كانت إذ ذاك نحوًا من خمسة وعشرين عاما ، وسن الفرزدق خمسة وسبعون — أدركنا أن أبا عمرو قد حظى في سن مبكرة بقدر وافر من العلم بالعربية وفنونها ، وضعه حَكَمًا بين من يسبقونه بنصف قرن من الزمان .

يقول أبو عبيدة : « فإذا كان الفرزدق وهو راوية الناس وشاعرهم وصاحب أخبارهم يقول فيه مثل هذا القول ، فهو الذي لا يُشكُّ في خطابته وبلاغته^(١) .

وقد كانت لأبي عمرو أحكام على شعراء الجاهلية أنفسهم ، يقدم منهم أناسا ويؤخر آخريين ، فكان النابغة أشعر شعراء الجاهلية عنده على الإطلاق ، حدث الأصمعي قال : « سمعت أبا عمرو يقول : كان أوس بن حجر فحل الشعراء ، فلما نشأ النابغة طأطأ منه »^(٢) .

وتروى كتب الأدب حكما آخر من أحكام أبي عمرو عن الأصمعي أيضا قال : سمعت أبا عمرو يقول : « ما كان ينبغي للنابغة إلا أن يكون زهير أجيرا له^(٣) » فهو في الخبر الأول يفاضل بين شاعرين من طبقتين مختلفتين ، وهو في الثاني يفاضل بين شاعرين من طبقة واحدة ، فكلاهما كان صدرا في الشعر الجاهلي . وليس من اليسير أن ننسب لأبي عمرو في موقفه مع النابغة شبهة التعصب له ، فإن أوس بن حجر تيمى من قبيلة أبي عمرو ، ومع ذلك لم تدفعه عصبية القبيلة إلى التحيز لشاعر على حساب الحقيقة ، حتى ولو كان شاعر قومه تميم .

وقد كان أبو عمرو مع جلالته قدره ، وغزارة علمه ، يرى أن المرء ينبغي أن يعد نفسه طالب علم مادام حيا ، قال ابن منذر : « سألت أبا عمرو : حَتَّى مَتَى يَحْسُنُ بِالْمَرْءِ أَنْ يَتَعَلَّمَ ؟ .. قال : ما دامت الحياةُ تَحْسُنُ^(٤) بِهِ » .

(١) البيان والتبيين ج ٣٢١ وطبقات النحويين ص ٢٨ .

(٢) الأغاني ج ١١ ص ٧٠ طبعة دار الكتب . وقد كان أوس شاعر تميم في الجاهلية .

(٣) الأغاني ج ١١ ص ٧ .

(٤) وفيات الأعيان (ترجمة أبي عمرو) .

ولقى الأصمعي يوماً فسأله : إلى أين يا أصمعي ؟ قال : إلى صديق ، فقال أبو عمرو : « إن كان لفائدة ، أو لمائدة ، أو لعائدة ، وإلا فلا »^(١) . فهذه صورة رجل جادّ يقدر الوقت حق قدره ، ويرى ألا يُتَّفَقَ في العبث والضياع ، ويمثل هذا العزم قطع أبو عمرو شوطاً كبيراً في زمن قصير ، حتى وجدناه وهو في بداية الحلقة الرابعة من عمره يتصدر مجالس العلم ، وينافس في ذلك أساتذته الذين أخذ عنهم ، فقد كان يقرئ الناس القرآن في مسجد البصرة ، والحسن ابن أبي الحسن حاضر ، وقال هو عن نفسه فيما يرويهِ الأصمعي : « كنت رأساً والحسنُ حياً »^(٢) ، وفي هذه الفترة من حياة أبي عمرو شهدت البصرة روحاً جديدةً ينفخها في طلاب العلم ، تلاميذ مدرسته ، فيجتمعون عليه ، وينصتون إليه ، فكأنهم لم يشهدوا له من قبل مثيلاً ، في قراءته ، ولغته ، وعلمه ، ومر الحسن البصري إمام البصرة بأبي عمرو وحلقته متوافرة ، والناس عكوف فقال : من هذا ؟ فقالوا : أبو عمرو ، فقال الحسن : « لا إله إلا الله ، كادت العلماء أن تكون أرباباً ، كلُّ عِزٍّ لم يُوكَّد بعلمٍ فإلى ذلٍّ يُؤُولُ »^(٣) .

وقال الخليل : « كان عبد الله (يعنى ابن أبي إسحاق) : يُقَدِّمُ على أبي عمرو في النحو ، وأبو عمرو يُقَدِّمُ عليه في اللغة »^(٤) ، وابنُ أبي إسحاقٍ هو أحدُ شيوخه البصريين على ما أسلفنا . ولعل خير الأدلة على أن أبا عمرو كان صاحب مدرسة مستقل الرأي ، نافذ البصيرة في معالجة مسائل اللغة والنحو : أن نعقد مقارنة بينه وبين أستاذه الحضرمي ، فقد كان ابن أبي إسحاق الحضرمي من النحاة المتشددين في المقاييس النحوية ، ودعم نفوذها على ألسنة الناطقين باللغة ، حتى لقد دفعه تشدده إلى أن يخطيء شعراء العرب آنذاك ، وفي مقدمتهم الفرزدق ، وما يروى في هذا الصدد : تلك الواقعة المحفوظة التي حدثت بين الرجلين حين قال الفرزدق :

(١) نزهة الألبا ص ٣١ .

(٢) مفردات الدالي وهامش طبقات النحويين (نقلا عن شذرات الذهب ج ١ ص ١٣٦) .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩١ .

(٤) مراتب النحويين (ترجمة أبي عمرو) .

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابُنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مَجْلَفًا
 فقال ابن أبي اسحاق : علام رفعت « مجلف » ؟ فرد الفرزدق : « على ما
 يسوؤك وينوؤك ، علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا » . ثم قال :
 فلو كان عبدُ الله مولى هَجَوْتُهُ ولكن عبدَ الله مولى مواليا
 فخطأه عبد الله (يعنى ابن أبي اسحاق) في قوله « مولى مواليا ، إذ كان
 الواجب أن يقول : « مولى موالٍ »^(١) . إلى غير ذلك من مواقف المناظرة بينه وبين
 الشعراء .

أما أبو عمرو . فعلى الرغم من أنه « كان تلميذاً للحضرمي ، فقد كان
 أعرف من أستاذه بطبيعة اللغة ، إذ كان أعظم رواة البصرة علما بأشعار القبائل
 وأنسابهم ، وكان من أصحاب القراءات ، فخالف أستاذه وزميله الحضرمي في
 بعض أصول المذهب البصري ، فكان أبو عمرو يقيس على الأكثر الأشيع في كلام
 العرب ، وأما ما خالف الأكثر الأشيع فلا يهدره ، ولا يُحَطِّئُهُ قائله ،
 ولكن يعتبره لغةً خاصة ، كما يُعَدُّه عربياً فصيحاً ، وبهذا خفف أبو عمرو من حدة
 تجريد القياس التي اتصف بها منهج الحضرمي بإهداره كلام المخالفين للقياس من
 العرب ، والقول بخطئهم »^(٢) . ولعل هذا الموقف المنصف المعتدل من أبي عمرو
 هو السر في سلامة علاقته بالشعراء في عصره ، ووقوفه من فحولهم موقف الأستاذ
 من تلاميذه — على صغر سنه — وعلو أقدامهم ، وسمو أقدارهم في قول الشعر .
 وهو الذي يفسر لنا أيضاً مدح الفرزدق له ، وهجاءه لشيخه الحضرمي .

وعودة إلى سيرة أبي عمرو اللغوي لنضيف خطأ آخر من الخطوط التي
 تحدد ملامح شخصيته ، وتكشف عن مقوماتها ، فقد رأينا قبلُ كيف كان أمر اللغة
 يشغله عن عظام الأمور ، حين شغله تصحيح اللفظ بكلمة « فَرَجَة » عن الاهتمام

(١) من أسرار اللغة ص ١٨٤ — ١٨٥ .

(٢) من مقال للأستاذ مصطفى السقا عن « نشأة الخلاف في السويين المصريين والكوفيين » بمجلة

مجمع اللغة العربية جـ ١٠ ص ٩٦ .

بموت الحجاج ، وقد كان آنذاك أعدى أعدائه ، وكثيرا ماتذكر الروايات تعرضه للأعراب ، يسألهم عن صحة لفظه ، أو عن أصل اشتقاق مجهله ، فقد روى « أن أبا عمرو سئل عن اشتقاق الخيل ، فلم يعرف . فمر اعرابيُّ مُحَرِّمٌ فأراد السائل سؤال الأعرابي . فقال له أبو عمرو : دعني فأنا ألطف بسؤا له وأعرف ، فسأله : فقال الأعرابي : « اشتقاق الاسم من فعل المُسَمَّى » ، فلم يعرف مَنْ حَضَرَ ما أراد الأعرابي ، فسألوا أبا عمرو فقال : « ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعُجْبِ ، ألا تراها تمشي العِرْضَنَةَ خَيْلَاءً وتكبرا »^(١) ولعل هذا النحو من النهج اللغوي كان سنة لأبي عمرو ، فقد ذكر أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء قال : « لما رأت العرب كثرة القرى والنخل والشجر قالوا : مارأينا سوادًا أكثر ، والسوادُ الشخصُ ، فلذلك سُمِّيَ السوادُ سوادًا »^(٢) .

وقد كان من خلق أبي عمرو إذا سئل عن أمر لا يعرفه أن يصرح بمجهله إياه ، ولا يحاول أن يلتمس له حلا ، وكثيرا ما تطامن أمام من هم دونه في العلم ليأخذ عنهم ما يعرفونه ، ثم نجده يحكى هذا الذي حدث ، كأنما يُشْهَدُ جلساءه على نقصان معرفته ، فقد حدث أبو عبيدة عن أبي عمرو قال : « كنا عند بلال بن أبي بردة فخرج الفرزدق يتخلع ، فسمعني أنشد بيت التغلبي :

نُعَاطِي الْمُلُوكَ الْقِسْطَ مَا قَصَدُوا لَنَا وَلَيْسَ عَلَيْنَا قَتْلُهُمْ بِمُحَرَّمٍ

فقال الفرزدق : أَرَشِيدُكَ أَمْ أَدْعُكَ ؟ فقلت : أرشدني . قال : ما قصدوا

بنا .»

هذا على الرغم من أنه كان ذا رأى « سبق أن أشرنا إليه » في شعر الفرزدق وجريير وغيرهما من المعاصرين له .

(١) طبقات النحويين ص ٢٩ .

(٢) فتوح البلدان للبلاذري ص ٤٢٠ تحقيق عبد الله الطباع وأخيه عمر الطباع — ط دار النشر

للجامعيين .

ومن الروايات ما يشهد بعمق نظر أبي عمرو ، ودقة إحساسه بمعنى الشعر العربى ، قال الأصمعى : سألت الخليل بن أحمد النحوى عن قول الراجز :
حتى تَحَاجَزْنَ عن الدُّوَادِ تَحَاجَزَ الرُّى ولم تَكَادِى (١)
لِمَ قَالَ : (تَكَادِى) ، ولم يَقُلْ : (ولم تَكَدْ ؟) ، قال : فَطَحَنَ يوماً أجمع .
قال : وسألت أبا عمرو وكأنما كان على طرف لسانه ، فقال : « وَلَمْ تَكَادِى أَيْتَهَا
الإِبِلُ (٢) » .

ومر أبو عمرو يوماً بعمر بن عبيد وهو يتكلم فى الوعد والوعيد ويثبته . فقال
له أبو عمرو : « وَيَلِكْ ياعمر ! إِنْكَ الْكُنُّ الْفَهْمُ ، ألم تسمع إلى قول القائل (عامر
ابن الطفيل) (٣) : —

وَإِنِّى وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمُخْلِيفُ إِيعَادِى وَمُنْجِزُ مَوْعِدِى
إنما أراد أن الله تبارك وتعالى قد وَعَدَ وَأَوْعَدَ ، وهو قادر على أن يَعْفُو عَمَّنْ
أَوْعَدَهُ ، وَقَادِرٌ أَنْ يُنْجِزَ لِمَنْ وَعَدَهُ (٤) .

فأبو عمرو فى نظر الرواة كالأصمعى ويونس وأبى عبيد عالم واسع الحيلة ،
حاضر البديهة ، ذكى الفؤاد ، وبقى هكذا حتى كبرت سنُّه ، يقول الأصمعى
« لَمْ أَرْ مَسَانً (٥) قَطُّ أَذْكَرَّ مِنْ أبى عمرو بن العلاء ، وسلمة بن عياش ، وأبى هلال
الراسبى ، وأبى الأشهب العطاردى (٦) » .

وقال يونس : « لو كان أحد ينبغى أن يؤخذ بقوله فى كل شىء لكان ينبغى أن

-
- (١) طبقات النحويين ص ٣٣ .
(٢) طبقات النحويين ص ٣٤ .
(٣) اللسان جـ ٣ مادة وعد .
(٤) طبقات النحويين ص ٣٢ .
(٥) مَسَانَّ جمع مُسِنَّ أى كبير السن .
(٦) المرجع السابق ص ٣٣ .

يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كله في العربية ، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك ، إلا النبي ﷺ (١) .

وبقى من الحديث عن علم أبي عمرو نقطة مهمة ، هي أن أبا عمرو كان يتلقى كل ما يصدر عن العرب ويسلم به (٢) ، ويعده من العربية التي ينبغي الحفاظ عليها ، فالعربي عنده سيد لغته ، ومصدرها الصحيح الوحيد ، ولكنه كان يفرق بين أمرين فيما يرويه ، أمر يأخذ به ويستشهد ، ويتخذ منه قاعدة يقول بها وينشرها بين تلاميذه ، وهو ما اجتمع لديه منه محصول وفير ، وشواهد غنية ، أما ما ندع عن الكثير فقد كان يعتبره لهجة ليست على نهج الفصحى ، وإن سلّم بأنها من العربية ، «حدث ابن أبي سعد قال : قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وصفت مما سميت عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ... ؟ .. قال : أعمل على الأكثر ، وأسمى ماخالفتني لغات (٣) » .

وكان أبو عمرو على علمه بالعربية وأخبار العرب يرى أن هذا الذي بين أيدي الرواة ليس الا قطرة من بحر ، حتى لقد قال لتلاميذه يوماً فيما رواه يونس بن حبيب البصرى : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير » (٤) . هذا العلم الوافر المحيط بفنون العربية ورواياتها كان مقترنا عند أبي عمرو بلون من البساطة وعدم التكلف في الحديث ، والنزوع إلى تخفيف القيود اللغوية ما وجد السبيل إلى ذلك ، ولذا يحدث الأصمعي فيقول : « كنت إذا سمعت أبا عمرو ابن العلاء يتكلم ظننت أنه لا يحسن شيئاً ولا يلحن ، يتكلم كلاماً سهلاً » (٥) ،

(١) نزهة الألبا ص ٣٠ لابن الأنباري .

(٢) طبقات النحويين ص ٢٨ .

(٣) طبقات النحويين ص ٣٤ .

(٤) نزهة الألبا ص ٣٣ .

(٥) طبقات النحويين ص ٣١ .

وقليل ، بل نادر ، بين العلماء باللغة من إذا سمعته لم تجد في كلامه أثرا من التعر ،
وتجشيم الصعب في اللفظ والمعنى ، وأقل من هؤلاء من لا تجد في حديثه شيئا يميزه عن
بقية الناس ، وأبو عمرو كان من هؤلاء الذين يتكلمون كلاما سهلا ولا يلحنون ،
فكلامه هو السهل الممتنع ، ولسوف نجد في دراستنا لقراءاته وبخاصة « الإدغام » أن
أبا عمرو إنما اختار القراءة به ، من حيث هو نزعة إلى التخفيف والسهولة . ولقد
حدث ابن مجاهد قال : « كان أبو عمرو سهل القراءة حسن الاختيار غير متكلف ،
يؤثر التخفيف ما وجد السبيل إليه » (١) .

ولعل أحدا من القراء جميعا لا يشبهه في هذه الميزة ، اللهم ما خلا الكسائي ،
فقد اتصف بالصفة ذاتها ، حدث الهروي قال : حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ قال :
« كان الكسائي فصيح اللسان لا يُفطنُ لكَمَالِهِ ، ولا يُخَيَّلُ إليك أنه يُعَرِّبُ ، وهو
يُعَرِّبُ (٢) » .

هذا الطبع السهل كان ينعكس لدى أبي عمرو في نظرته إلى الحياة من حوله ،
ورما كان هو السبب في أنه تنسك فأحرق كتبه كلها ، وقد كانت ملء بيت إلى
قريب من السقف . وكان رضى الله عنه ورعا زاهدا ، حدث الأصمعي عنه قال :
« بينا أنا ذات يوم ، وأحسبه قال : في ضيعتى ، سمعت قائلا يقول :
وانَّ امرأ دنياه أكبرُ همَّه لَمُسْتَمْسِكُ منها بجبلٍ غرورٍ

قال : فكتبت هذا البيت على فص خاتمي ، فكان نقشه هذا (٣) » . وكان يرى
أن العربية والإيمان متلازمان ، وأن الجهل بالعربية من أوسع الأبواب إلى الزندقة
والإلحاد ، روى الأصمعي عن الخليل بن أحمد عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال :
« أكثرُ مَنْ تَزَنَّدَقَ بالعراقِ لجهلهم بالعربية (٤) » . فإذا قيس إيمان الناس بمدى علمهم

(١) مفردات الداني .

(٢) طبقات النحويين ص ١٤١ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٢ .

(٤) نزعة الألبا ص ٢٠ وما بعدها .

بالعربية فإن أبا عمرو من أعمق الناس يقينا ، وأرسخهم عقيدة ، ولأريب أن روح الإيمان قد طبعت حياة أبي عمرو في جميع مراحل حياته ، وانعكست على سائر أقواله ورواياته حتى قيل : (كان أهل العربية ، على عهد أبي عمرو ، كلهم أصحاب أهواء إلا أربعة ، فإنهم كانوا أصحاب سنة ، أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب البصرى ، والأصمعى)^(١) . وكان أبو عمرو زاهدا في الحياة ، والزهد في الدنيا يدعو إلى التفريط في أعراضها ، وعدم الحرص على شيء فيها ، وهو من ثم يؤدي إلى الكرم ، وقد كان صاحبنا كريما ، حدث الأصمعى قال : « كان أبو عمرو ابن العلاء بوسع لي ، وربما حلف ألا يخبرني بحرف حتى آكل » ، ومن دلائل زهده ماروى الأصمعى أنه كان له من غلته كل يوم فلسان ، فليس يشتري به كوزا ، وفلس يشتري به ريعانا ، فيشم الریحان يومه ، ويشرب في الكوز يومه ، فإذا أمسى تصدق بالكوز ، وأمر الجارية أن تجفف الریحان وتدقه في الأشنان »^(٢) .

ومما ذكره أبو عمرو الداني من فضائله ما حدث به معمر بن مينا قال : قال أبو عمرو : أنا ردت هذا البيت في أول قصيدة الأعشى وأستغفر الله منه :
 وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا^(٣)
 وهذه أيضا هي المرة الوحيدة — فيما يقال — التي حاول فيها أبو عمرو أن يقول شعرا^(٤) .

وقد علق ابن جنى على هذه الرواية بقوله : (أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر ، والبحر الزاخر ، الذي هو أبو العلماء وكهفهم ، وبدء الرواة وسيفهم ، كيف تخلصه من تبعات هذا العلم وتحرجه ، وترأجه فيه إلى الله وتحوُّبه ، حتى إنه لما زاد

(١) برهة الألبا ص ٣٤ .

(٢) ملقات الحويين ص ٢٩ .

(٣) مهادب الداني .

(٤) نعيه الوعاة (ترجمه أبي عمرو) .

فيه — على سعته وانبثاقه ، وتراميه وانتشاره — بيتا واحدا وفقه الله للاعتراف به ، وجعل ذلك عنوانا على توفيق ذويه وأهليه (١) .

هذا ... وأبو عمرو في صورته — رجل مهيب الطلعة ، شديد الاعتزاز بنفسه يدلنا على ذلك وصف الفرزدق له في البيت الذي روينا من قبل :

حتى رأيت فتى ضخما دسيعة من المريرة حرا وابن أحرار (٢)
ثم قوله : إنه لم يستطع أن يراجعه لهيبته ، فإذا ضمنا هذه الصورة إلى ما سبق أن عرفناه من تواضعه وورعه ، اكتملت لدينا صورة أحد عظماء العلم العربى ، فأبو عمرو هو تلك القمة الشاخنة في تاريخ النهضة العلمية في مستهلها ، وعلى يديه تخرجت تلك المدرسة الكبرى في اللغة والقراءة والنحو ، مدرسة البصرة ، بل لقد كان حجة أيضا للكوفيين في صراعهم أمام البصريين ، على ما سنذكر فيما بعد .

وأما صفته كرواية فهو الإمام الصدوق الحجة ، قال عنه ابن الجزرى : « كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد (٣) » ، وقد وثقه يحيى بن معين وغيره ، وقال الذهبى : (قليل الرواية للحديث ، وهو صدوق حجة في القراءات) (٤) وقال الحافظ ابن حجر « وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال هو أكبر إخوته ، وله خمسون حديثا ، وقال الدورى عن ابن معين : ثقة » (٥) .

وحدث أحمد بن موسى بإسناده قال : سمعت أبا عمرو يقول : ما قرأت حرفا من القرآن إلا بسماع وإجماع من الفقهاء ، ولا قلت برأى — إلا حرفا واحدا فوجدت الناس قد سبقوا إليه : (وأملى لهم) (٦) يعنى بذلك أنه اختار دون رواية أن يقرأ قوله

(١) الخصائص ج ٣ ص ٣١٠ .

(٢) الدسيعة : العطية ، يقال فلان ضخم الدسيعة ، والمريرة : عزة النفس [اللسان مادة دسع ومادة

مر] .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ .

(٤) بغية الوعاة (ترجمة أبى عمرو) .

(٥) تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٧٨ وما بعدها .

(٦) مفردات الدانى — مخطوط .

تعالى : « الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ ، وَأَمْلَى لَهُمْ » على بناء الفعل للمجهول ، وهو ما يعد انحرافاً عن السنة المتبعة في رواية القراءة ، ولعل دافعه إلى أن يقرأ هذا الحرف من عند نفسه أنه على هذه الصورة قد ناسب تذوقه للآية إلى جانب موافقته للرسم . ومع ذلك وجد الناس حين قرأه عليهم قد سبقوا إليه رواية . ولذا يحدث أبو عمرو فيما يرويه يحيى بن المبارك اليزيدي قال : « سمع سعيد بن جبير قراءتي فقال : الزم قراءتك هذه » .^(١) ووصفه ابن مجاهد وصفا جامعاً حين قال : « كان أبو عمرو مقدماً في عصره . عالماً بالقراءة ووجوهها . قدوة في العلم باللغة ، وإمام الناس في العربية . وكان مع علمه باللغة وفقهه في العربية متمسكاً بالآثار . لا يكاد يخالف ما جاء عن الأئمة قبله ، متواضعاً في علمه ، قرأ على أهل الحجاز ، وسلك في القراءة طريقتهم ، ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له بقدمه ، وتقر له بفضلته ، وتأتى في القراءة بمذهبه^(٢) » . وما أصدق قول مكى بن سودة فيه : —

الجامعُ العلمَ نساها ويحفظُهُ والصادقُ القولَ إنَّ أندادَهُ كذبوا^(٣)

وأخيراً ، لعل ما روينا عن ورع أبي عمرو وتقواه وتواضعه في سبيل المعرفة يجعلنا نتخذ موقف التحفظ مما رواه الأصمعي من أنه « سمع أبا عمرو يقول : (ما رأيت أحداً قطُّ أعلمَ مني) قال الأصمعي : ولم يقله إن شاء الله بغياً ولا تطاولاً »^(٤) ونحن نقول إن من كان في مقام أبي عمرو من النُّسكِ والورع والعلم يَبْعُدُ أن يقول هذه المقالة تطاولاً أو تفاخراً ، بل ولا من باب تقرير الواقع ، كما ظن الأصمعي . رحم الله أبا عمرو ، وأثابه بقدر ما أفاد العلماء والمتأدبون من تراثه الخالد ، وإنه لشواب جزيل .

أبناء أبي عمرو

ولعل من المفيد بعد أن سردنا سيرته أن نتساءل : هل كان لأبي عمرو

أولاد ؟ ...

(١) مفردات الداني — مخطوط .

(٢) المرجع السابق .

(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ٣٤١ .

(٤) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ .

لقد جهدت في تتبع هذه المسألة في مظانها ، فلم أجد شيئا ذا بال في هذا الصدد ، اللهم إلا ما ذكره ابن الجزري في ختام حديثه عنه قال : قال أبو عمرو الأسدي : لما أتى نعيُّ أبي عمرو أتيت أولاده فعزيتهم عنه ، فإني لعندهم إذ أقبل يونس ابن حبيب فقال : « نعزيكم وأنفسنا بمن لانرى شيئا له آخر الزمان ، والله لو قسم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء زهادا ، والله لو رآه رسول الله ﷺ لسره ما هو عليه » . فالنص يوحى بأنه قد كان له أكثر من ولد ، بل أكثر من اثنين ، ولكني لم أجد تفصيلا لهذه العبارة المجملة إلا ما ورد في كتاب الحيوان للجاحظ ونصه : « ومدح الممزق — أبو عبادة ابن الممزق ، بشر ابن أبي عمرو — وليس هو بشر بن أبي عمرو بن العلاء ، فقال : (وأنشده أبياتا خمسة)^(١) . وعلى الرغم من سلبية هذا النص فإن فيه دليلا على أنه كان له ولد يسمى (بشرا) ، وليس هو المقصود بمدح الممزق . وقد ورد في رواية الأصمعي « أن ابنته كانت تحضر مجلسه »^(٢) . كما سبقت إشارة إلى أحد أبنائه في لقاء مع بشار ، وقد كنا نتمنى أن تذكر كتب الطبقات تفاصيل كثيرة عن حياة أبي عمرو وأسرته ، ولكن يظهر أن اشتغال مؤلفيها بالحديث عن شخصه وعلمه قد غطى لديهم على أخبار أسرته ، فمضى هذا الجانب دون تحقيق من الرواة ، على خلاف ما حدث من اهتمامهم بذكر إخوته ، ربما لأنهم كانوا أبناءه من أبنائه شأنا ، وأوثقهم صلة بمجالات العلم والعلماء . على أن ابن خالويه ذكر في كتابه عن شواذ القرآن رواية لبشر بن أبي عمرو عن أبيه^(٣) ، وهو ما يدل على اتصال أبنائه بالعلم ، شأن غيرهم من نوابه الشباب . وذكر ابن هشام في سيرته رواية عن ابن أبي عمرو بن العلاء^(٤) .

* * *

(١) الحيوان للجاحظ ج ٥ ص ٥٥ طبعة المغربى التونسى .

(٢) طبقات النحويين ص ٣٢ .

(٣) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ص ٤٣ المطبعة الرحمانية ١٩٣٤ نشر برجشتراسر .

(٤) سيرة النبي ج ٢/٢٢٥ - تحقيق محمد محيى الدين .

الفصل الثاني

القارئ أبو عمرو بن العلاء

مكانته بين القراء

- عرض أبو عمرو قراءته بمكة على طائفة من الأئمة بلغت عدتهم ثمانية ، هم :
- (١) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز — مولى مكى — تابعى . (توفى عام ١٢٠ هـ) .
 - (٢) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكى (توفى عام ١٠٣ هـ) .
 - (٣) عكرمة بن خالد بن العاص ، أبو خالد الخزومي المكى — تابعى (توفى عام ١١٥ هـ) .
 - (٤) عطاء بن أبى رباح بن أسلم ، أبو محمد القرشى المكى — مولى (توفى عام ١١٥ هـ) .
 - (٥) عكرمة أبو عبد الله المفسر ، مولى ابن عباس (توفى عام ١٠٧ هـ) .
 - (٦) محمد بن عبد الرحمن بن محيىصن السهمى — مولى مكى (توفى عام ١٢٣ هـ) .
 - (٧) حميد بن قيس الأعرج ، أبو صفوان المكى . (توفى عام ١٣٠ هـ) .
 - (٨) سعيد بن جبير بن هشام الأسدى ، تابعى ، مولى (توفى عام ٩٤ هـ) هؤلاء الأئمة كانوا جميعا بمكة حين عرض عليهم أبو عمرو ، بل أغلب الظن أنهم لم يبرحوها حتى قبضوا . إلا أن فى تلقيه عن سعيد بن جبير بمكة ملاحظات نثبتها هنا تحقيقا للأمر ، فإن ابن الجزرى حين أسند القراءة فى كتابه (النشر)^(١) لم يذكر سعيد بن جبير ضمن من عرض عليهم أبو عمرو قراءته ، ولعله سها عن ذكره فى هذا الموضوع ، لأنه ذكره فى الطبقات ، سواء فى ترجمة أبى عمرو أو فى ترجمة سعيد بن جبير .
- وقد حاولت أن أحدد الفترة التى تلقى أبو عمرو خلالها عن سعيد ،

(١) النشر ١ ص ١٣٣ .

لاسيما إذا علمنا أنه كان فقيه الكوفة ومفتيها ، وكان أهل الكوفة إذا جاءوا إلى عبد الله ابن عباس يستفتونه أحاطهم إلى سعيد ، فقد روى ابن سعد في طبقاته : « أخبرنا أحمد ابن عبد الله بن يونس قال : حدثنا يعقوب القمي عن جعفر ابن أبي المغيرة قال : كان ابن عباس بعدما عمى إذا أتاه أهل الكوفة يسألونه قال : تسألوني وفيكم ابن أم دهماء ؟ قال يعقوب : يعنى سعيد بن جبير » (١) .

وقد كُفَّ بصر ابن عباس في أواخر حياته ، وكانت وفاته (عام ٦٨ هـ) (٢) . وهذا يدلنا على أن ابن جبير كان مقيما بالكوفة ، فهل التقى أبو عمرو به بالكوفة وقرأ عليه .. ؟

لعل من المفيد للإجابة عن هذا السؤال أن نتبع حياة ابن جبير في إيجاز ، فقد نصل إلى إجابة واضحة فيه ، « فقد كان في أول أمره كاتباً لعبد الله بن عتبة بن مسعود ، ثم كتب لأبي بردة الأشعري ، ودخل أصبهان ، وأقام بها مدة ، ثم رحل إلى العراق ، وسكن قرية سنبلان ، وكان لا يحدث بأصبهان ، وحدث بالكوفة ، فسئل عن ذلك فقال : أَتَشْرُ بَرَّكَ حَيْثُ يُعْرَفُ » (٣) .

وتعتبر حياة ابن جبير في الكوفة هي الفترة المستقرة في حياته ، فقد جرت أحداث بعد ذلك بالعراق ، كان أبرزها أنه كان مع عبد الرحمن بن الأشعث في خروجه على عبد الملك بن مروان (حوالي سنة ٨٠ هـ) ، ودامت المعركة بين ابن الأشعث والحجاج سنتين أو ثلاثا ، حتى كانت وقعة (دير الجماجم) بينهما في (شعبان سنة ٨٣ هـ) (٤) ، فقتل ابن الأشعث (٥) ، وانهمز أصحابه وهرب سعيد بن جبير إلى أصبهان ، فأقام بها ، مدة ولما طورد هرب إلى أذربيجان ، وطال عليه القيام بها

(١) الطبقات الكبرى ج ١ ص ٢٧٥ طبعة بيروت .

(٢) طبقات القراء ج ١ ص ٤٢٦ .

(٣) دائرة معارف البستاني ج ٩ ص ٦١٩ .

(٤) المرجع السابق ج ١١ ص ٥٦١ .

(٥) في دائرة المعارف عبارة أحسبها خطأ ، ونصها : (فلما قتل عبد الملك وانهمز أصحابه) والصواب فيما

أرى : عبد الرحمن .

فاغتم فخرج إلى مكة ، وبقي مدة مستخفيا ، يقول ابن الأثير « كان سعيد بن جبير بمكة هو وجماعة من أمثاله يستخفون فلا يخبرون أحدا بأسمائهم »^(١) .

فلما ولي خالد بن عبد الله القسرى مكة من قبل الحجاج (عام ٩٣ هـ) قبض على سعيد وأرسله إلى الحجاج حيث قتله عام (٩٤ هـ)^(٢) ، وبذلك تكون المدة التي قضها ابن جبير بمكة هي المدة التي كان فيها هاربا من بغى الحجاج ، وهي فترة لم تكن مطلقا لتقل عن خمس سنوات ، حتى كان اعتقاله على يد خالد القسرى .

والذى نراه أن أبا عمرو قد تمكن من عرض قراءته عليه خلال تلك الفترة العصبية ، وليس يحول بيننا وبين افتراض مثل هذا ما ذكره ابن الأثير من أن الهاربين من ظلم الحجاج لم يكونوا يخبرون أحدا بأسمائهم ، لأن من العسير على هارب أن يعيش في مدينة كمكة مستخفيا ، دون أن يعاونه على الاستخفاء من يثق به من تلاميذه ومريديه ، فلو افترضنا جدلا أن أبا عمرو لقي سعيدا بالكوفة في سن العاشرة (سنة ٨٠ هـ) وهو أبعد احتمال في المسألة ، فما كان له أن يخفى عليه حين يفد إلى مكة هاربا ، هذا إلى أن سعيدا لم يكن غريبا عن مكة ، بل كانت له إليها رحلات كثيرة ، يؤيد ذلك ما رواه ابن سعد في طبقاته : « عن سعيد بن جبير قال : لما أصاب ابن عمّ الخبيل الذى أصابه بمكة فرمى حتى أصاب الأرض ، فخاف أن يمنعه الألم ، فقال : يا ابن أم الدهماء أقضِ بى المناسك^(٣) » فسعيد هنا في موسم الحج يلتقى بابن عمر في أواخر حياته ، ورحلة كهذه قد تستغرق شهورا طويلة تقتضيه الإقامة بمكة مجاورا ، ومتلقيا عن الصحابة علمهم وقراءتهم ، ولكن من غير المعقول أن يكون أبو عمرو قد تلقى عن ابن جبير في مثل هذه الفترة ، لأنه كان آنذاك ابن ثلاث سنوات أو أقل ، فقد مات ابن عمر (عام ٧٤ هـ)^(٤) . ثم إن هناك حقيقة مقررة هي أن ابن

(١) الكامل ج ٤ ص ١٣٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الطبقات الكبرى ج ٤ ص ١٨٥ .

(٤) الطبقات الكبرى ج ٤ ص ١٨٨ .

جبير منذ الفترة التي كان فيها أبو عمرو غلاما في العاشرة - لم يذق طعم القرار ، بل كان في مطاردة دائمة ، إلى أن استقر به المقام بمكة في رحلته الأخيرة ، التي انتهت بموته . فلم يبق إلا الاحتمال الذي رأيناه ، وهو أن يكون أبو عمرو قد عرض عليه خلال فترة وجوده بمكة من حوالى عام (١٨٩) إلى عام (٩٤ هـ) ، حين غادر أبو عمرو مع أبيه مكة في رحلة إلى البصرة ثم إلى خارجها هربا إلى اليمن ، ووقع ابن جبير بعدها في يد خالد القسرى .

وبذلك يكون سعيد بن جبير من الأئمة الذين تلقى عنهم أبو عمرو فن القراءة بمكة لا بالكوفة ، كما تذكر الروايات (١) . وان كان سعيد من أئمتها المعدودين .
فهؤلاء هم أئمة القراءة بمكة .

أما قراء المدينة الذين أخذ عنهم أبو عمرو قراءتهم فهم :

(١) يزيد بن رومان أبو روح المدني ، مولى الزبير ، تابعى (توفى عام

١٢٠ هـ) .

(٢) أبو جعفر يزيد بن القعقاع الخزومي المدني القارىء ، تابعى (توفى عام

١٣٠ هـ) .

(٣) شيبه بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني ، مولى أم سلمة ، تابعى

(توفى عام ١٣٠ هـ) .

(٤) رفيع بن مهران أبو العالية الرياحى ، تابعى (توفى عام ٩٦ هـ) .

ونظرة إلى تاريخ وفاة أبي العالية تؤكد لنا أن أبا عمرو كان قد رحل إلى المدينة

في طلب القراءة قبل أن يستقر به المقام بالبصرة ابتداء من أواخر عام (٩٥ هـ) .

وإذا أحصينا قراء البصرة الذين أخذ عنهم وجدناهم :-

(١) يحيى بن يعمر النحوى البصرى (توفى عام ١٢٩ هـ) .

(٢) نصر بن عاصم الليثى (توفى عام ٩٠ هـ) أوقبل (عام ١٠٠ هـ) .

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٣٠٥ .

(٣) عبد الله بن إسحاق الحضرمي النحوي البصري (توفي عام ١٢٩ هـ) .

(٤) الحسن ابن أبي الحسن البصري . (توفي عام ١١٠ هـ) .

يضاف إلى هؤلاء شيخ أغفل ابن الجزري ذكره في النشر ، وإن كان ذكره

في الطبقات هو : -

(٥) الوليد بن بشار ، أبو بشار البصري ، أحد شيوخ البصرة (لم تعرف

سنة وفاته) .

حدث الأصمعي قال : (كان أبو عمرو يقرأ عليه ، فلما أسن كان يقرأ على أبي عمرو ، وقد روى عن أبي عمرة الإدغام والحروف) (١) . والظاهر أنه لم يكن ذا شأن يذكر ، فلذا أهمله ابن الجزري ، كما أهمله أبو عمرو الداني في حديثه عن إسناد قراءة أبي عمرو في مفرداته (٢) .

ويأتي من الكوفة شيخ واحد (روى عنه أبو عمرو حروفا من القرآن) (٣)

هو :

(١) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود - شيخ الإقراء بالكوفة (توفي عام ١٢٠ هـ) ويبدو من رواية ابن الجزري هذه أن أبا عمرو لم يتأثر كثيرا في اختياره بقراءة عاصم ، بل روى عنه حروفا من القرآن قليلة ، لأنه فيما يبدو قد عرض على عاصم متأخرا ، أي بعد أن استقر على طريقته في اختيار حروف قراءته . فإذا نحن تتبعنا مصادر هؤلاء الأئمة الثمانية عشر الذين ثبت أخذهم عنهم ، وجعلنا إحصاءنا في طبقة الصحابة وحدهم وجدنا أن أبا عمرو قد انتهت إليه قراءة عدد كبير من الصحابة عن رسول الله ﷺ ، وسنحاول أن نعرض هنا في إيجاز سند كل منهم لتتضح لنا هذه الحقيقة .

★ فأبو جعفر يزيد بن القعقاع قرأ على مولاة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ،

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ وج ٢ ص ٣٥٩ .

(٢) مفردات الداني - مخطوط .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٣٤٨ .

- الذى أخذ عن أبى بن كعب^(١) ، وقرأ على عبد الله بن عباس وأبى هريرة^(٢) .
- ★ ويؤيد بن رومان قرأ على عبد الله بن عياش^(٣) (بسند السابى) .
- ★ ويحيى بن يعمر قرأ على أبى الأسود^(٤) الذى أخذ عن عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب^(٥) .
- ★ ومجاهد بن جبر قرأ على عبد الله السائب^(٦) على عمر بن الخطاب ، وعلى عبد الله بن عباس^(٧) .
- ★ ومحمد بن عبد الرحمن بن مُحَيِّصِين قرأ على مجاهد (بسند السابى) ، وقرأ على درباس الذى أخذ عن ابن عباس ، وقرأ على سعيد بن جبير الذى أخذ عن ابن عباس أيضاً^(٨) .
- ★ وسعيد بن جبير (سبق سنده) .
- ★ ونصر بن عاصم قرأ على أبى الأسود^(٩) (بسند السابى) .
- ★ وعاصم بن أبى النجود قرأ على زر بن حبيش الذى أخذ عن ابن مسعود وعثمان وعلى^(١٠) ، وقرأ على أبى عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمى الضرير ، الذى أخذ عن ابن مسعود وعثمان وأبى بن كعب ، وزيد بن ثابت^(١١) ، وقرأ على أبى عمرو سعد بن إلياس الشيبانى الذى أخذ عن ابن مسعود^(١٢) .

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٤٣٩ .
 (٢) المرجع السابى ج ٢ ص ٣٨٢ .
 (٣) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٨١ .
 (٤) السابى .
 (٥) السابى ج ١ ص ٣٤٦ .
 (٦) السابى ص ٤٢٠ .
 (٧) السابى ج ٢ ص ٤١ .
 (٨) السابى ج ١ ص ٣٥٥ وج ٢ ص ١٦٧ .
 (٩) السابى ج ٢ ص ٣٣٦ .
 (١٠) السابى ج ١ ص ٢٩٤ .
 (١١) السابى ج ١ ص ١٥٥ .
 (١٢) السابى .

- ★ وعكرمة مولى ابن عباس قرأ على ابن عباس ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر (١) .
- ★ وعكرمة بن خالد قرأ على ابن عباس وابن عمر (٢) .
- ★ وعطاء بن أبي رباح قرأ على أبي هريرة (٣) .
- ★ وعبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي قرأ على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم (٤) . (بسندهما السابق) .
- ★ ورفيع بن مهران أبو العالية الرياحي قرأ على أبي بن كعب وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس ، وعمر بن الخطاب (٥) .
- ★ وحميد بن قيس الأعرج قرأ على مجاهد بن جبر (٦) . (بسند السابق) .
- ★ وعبد الله بن كثير قرأ على عبد الله السائب . وعلى مجاهد ودرباس (٧) . (بسندهما السابق) .
- ★ وشيبه بن نصاح قرأ على عبد الله بن عياش (٨) . (بسند السابق) .
- ★ والحسن البصري قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري ، وقرأ على أبي العالية (٩) . (بسند السابق) .
- ★ والوليد بن بشار قرأ على الحسن البصري (١٠) . (بسند السابق) .

(١) السابق ج ١ ص ٥١٥ .
 (٢) السابق .
 (٣) السابق ج ١ ص ٥١٣ .
 (٤) السابق ج ١ ص ٤١٠ .
 (٥) السابق ج ١ ص ٢٨٤ .
 (٦) السابق ج ١ ص ٢٦٥ .
 (٧) السابق ج ١ ص ٤٤٣ .
 (٨) السابق ج ١ ص ٣٣٠ و ٤٤٠ .
 (٩) السابق ج ١ ص ٢٣٥ .
 (١٠) السابق ج ١ ص ٢٨٩ وج ٢ ص ٣٥٩ .

ولم نذكر ابن أبي عقرب لأنه لم يكن قارئاً ، بل كان عالماً بالعربية ، أخذ عنه أبو عمرو علم اللغة والنحو .

ومن هذا الإحصاء يظهر لنا أن عدد الصحابة الذين استقى أبو عمرو قراءتهم عن شيوخه بلغ أحد عشر ، هم أقطاب القراءة والمشتغلون بها بعد النبي ﷺ ، وهم :— عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلى بن أبي طالب ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن السائب . وهذا العدد فيما نرى يعد قياسياً بالنسبة إلى ما بلغه أى قارئ من القراء العشرة ، بل لم يبلغه أحد ممن أخذ عنهم أبو عمرو ، ولعل هذا الإحصاء يرينا أن أبا عمرو كان بمثابة المصّيب الذى انتهت عنده مدارس القراءة جميعاً ، فسكبت في قلبه وعقله كل ما روى عن النبي ﷺ من علم القرآن .

فإذا أضفنا إلى ذلك عرويته الأصيلية ، وأرومته العريقة في تميم ، دون غيره من القراء تقريباً — باستثناء ابن عامر — أدركنا السر في أنه كان يختار قراءته ، ولا يتبع فيها طريقة إمام معين من شيوخه الكثيرين ، لقد كان يقف على أرض صلبة من العلم بالقرآن ، والإحاطة بكل ما جازت قراءته به من الوجوه . فأخذ يختار من كل طريق أحسنه ، ومن هنا امتازت قراءته باختيارات لم تشركها فيها قراءة أخرى من القراءات العشر .

والجانب الآخر الذى نرى أنه يلقي ضوءاً كاشفاً على أبي عمرو هو أن نأخذ فكرة واضحة عن مكانته بين القراء العشرة ، فرمما بان لنا امتيازه عليهم من مجرد عرض أسمائهم وأنسابهم :

(١) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني — مولى جعونة بن شعوب اللبشى ، ويكنى أبارويم ، من أصفهان — (توفى عام ١٥٧ هـ) (١) .

(١) النشر ج ١ ص ٩٩ وطبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٠ .

- (٢) أبو معيد عبد الله بن كثير المكي — مولى عمرو بن علقمة — مولى
(توفى عام ١٢٠ هـ) (١) .
- (٣) أبو عمرو بن العلاء البصرى المازنى — من تميم . (توفى عام
١٥٤ هـ) (٢) .
- (٤) عبد الله بن عامر الدمشقى التابعى — بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر
ابن عبد الله بن عمران اليحصبى (توفى عام ١١٨ هـ) (٣) .
- (٥) عاصم بن بهدلة بن أبى النجود الكوفى — مولى (توفى عام
١٢٧ هـ) (٤) .
- (٦) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفى ، ويكنى أبا
عمارة ، مولى (توفى عام ١٥٦ هـ) (٥) .
- (٧) أبو الحسن على بن حمزة النحوى الكسائى الكوفى الخزومى — مولى
(توفى عام ١٩٠ هـ) (٦) .
- (٨) أبو جعفر يزيد بن القعقاع الخزومى المدنى — مولى (توفى عام
١٣٠ هـ) (٧) .
- (٩) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبى اسحاق ، أبو محمد
الخرمى البصرى — مولى (توفى عام ٢٠٥) (٨) .
- (١٠) خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب بن هشيم بن ثعلب بن
داود بن مقسم بن غالب أبو محمد الأسدى البغدادى (توفى عام ٢٢٩) (٩) .

(١) السابقان ج ١ ص ١٠٩ وج ١ ص ٤٤٣ .
(٢) السابقان ج ١ ص ١٢٣ وج ١ ص ٢٨٨ .
(٣) السابقان ج ١ ص ١٣٥ وج ١ ص ٤٢٣ .
(٤) السابقان ج ١ ص ١٤٦ وج ١ ص ٢٦١ .
(٥) السابقان ج ١ ص ١٥٨ وج ١ ص ٢٦١ .
(٦) السابقان ج ١ ص ١٩٩ وج ١ ص ٥٣٥ .
(٧) السابقان ج ١ ص ١٧٤ وج ٢ ص ٣٨٢ .
(٨) السابقان ج ١ ص ١٨٠ وج ٢ ص ٣٨٦ .
(٩) السابقان ج ١ ص ١٨٨ وج ١ ص ٢٧٢ .

ومن هذا العرض يمكن أن نستخرج ملاحظات هامة هي :-

(١) أن سبعة على الأقل من هؤلاء القراء العشرة هم من الموالى ، وواحد مسكوت عن تحديد جنسه ، وهو (خلف بن هشام) ، وليس بينهم من هو عربى الأصل قطعاً سوى أبى عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن عامر اليحصبي .

(٢) أن من بينهم سبعة اشتهروا بالقراءة فحسب ، دون أن يخوضوا فى حديث النحو أو اللغة ، وهم : نافع ، وابن كثير ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، وأبو جعفر ، وخلف ، واشتغل يعقوب والكسائى بالنحو إلى جانب القراءة ، والأول نحوى بصرى فى الطبقة الخامسة^(١) . وقد اشتغل باللغة أيضاً^(٢) ، والثانى نحو كوفى فى الطبقة الثانية^(٣) . وأما أبو عمرو فهو القارئ النحوى اللغوى ، قارئ فى الطبقة الثالثة^(٤) . ونحوى فى الطبقة الرابعة بين نحاة البصرة^(٥) ، ولغوى فى الطبقة الثانية بين لغويى البصرة^(٦) ، وهكذا ينفرد إمامنا بين القراء العشرة الكبار بالنبوغ فى فنون العربية الثلاثة (النحو واللغة والقراءة) . وإن أشبهه قليلاً تلميذه يعقوب .

وأبو عمرو لا يسبقه فى الوجود الزمنى من القراء سوى ابن عامر وابن كثير وأبى جعفر وعاصم ، كما لا يسبقه من النحاة سوى أبى الاسود الدؤلى ، وعبد الرحمن بن هرمز (فى الطبقة الأولى)^(٧) ، ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر ، وعنبسة الفيل ، وميمون الأقرن (فى الطبقة الثانية) ، ثم يأتى ابن أبى عقرب وعبد الله بن أبى إسحاق (فى الطبقة الثالثة)^(٨) ، ويليهم أبو عمرو .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٥١ .

(٢) بغية الوعاة ص ٤١٨ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣٨ .

(٤) التبصرة — مخطوط ١٧٣ دار الكتب .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ .

(٦) المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٧) المرجع السابق ص ١٩ .

(٨) المرجع السابق ص ٢٧ .

وهو بين اللغويين البصريين لا يسبقه سوى ثلاثة هم : المنتجع الأعرابي ، وأبو مهدي الأعرابي ، وأبو مالك الأعرابي (في الطبقة الأولى)^(١) ، يليهم أبو عمرو في (الطبقة الثانية)^(٢) .

والمهم أن أبا عمرو قد أفاد من كثرة أساتذته ، وتعدد المدارس التي نهل منها ، ما بين مكية ومدنية ، وبصرية وكوفية ، وما بين نحوية ولغوية وقرائية فائدة كبرى ، حيث كان مسموع الكلمة ، نافذ الفتوى بينها جميعا ، فكان مقامه بين القراء أسمى من غيره ، لأنه جمع إلى فقه القراءة فقه النحو ورواية اللغة ، كما كانت مكانته بين اللغويين أسنى من مكانة غيره ، لأنهم يرونه إمام القراءة ، والقرآن هو حصن العربية الشاغل ، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى النحاة .

ولسوف نجد أن النحاة — البصريين على الأخص — رغم ولعهم بالمقاييس وضبط القواعد ، والحكم بالشذوذ على ما خرج عنها من روايات اللغة — هؤلاء النحاة يضعون أبا عمرو فيمن لا تُردُّ روايتهم ، ولا تناقش كلمتهم ، بل كانوا ، وفي مقدمتهم سيويه ، يدورون حول ماروي عنه مستشهادين تارة ، ومفسرين تارة أخرى . ولقد درج سيويه في كتابه على اعتبار قول أبي عمرو حجة غير مردودة ، على حين يردُّ ما يردُّ حول هذا القول من تفسيرات قال بها آخرون .

وحسبنا أن نعلم أن تلاميذ أبي عمرو النابيين يعدون طبقة في القراء والنحاة ورواة اللغة ، وقد عد منهم ابن الجزري ستة وثلاثين رجلا هم :-

(١) محمد بن الحسن بن أبي سارة .

(٢) يونس بن حبيب .

(٣) يحيى بن المبارك اليزيدي .

(٤) يعلى بن عبيد .

(١) السابق ص ١٧٥ .

(٢) السابق ص ١٧٦ .

- (٥) هارون بن موسى الأعور .
- (٦) نعيم بن ميسرة .
- (٧) نعيم بن يحيى السعيدى .
- (٨) معاذ بن معاذ .
- (٩) مسعود بن صالح .
- (١٠) معاذ بن مسلم النحوى .
- (١١) محبوب بن الحسن .
- (١٢) محمد بن الحسن أبو جعفر الرؤاسى .
- (١٣) على بن نصر الجهضمى .
- (١٤) عصمة بن عروة الفقىمى .
- (١٥) عيسى بن عمر الهمذانى .
- (١٦) عبيد بن عقيل .
- (١٧) عدى بن الفضل بن عامر الأزدى .
- (١٨) عبد الوهاب بن عطاء الخفاف .
- (١٩) عبد الوارث بن سعيد .
- (٢٠) عبد الملك بن قريب الأصمعى .
- (٢١) عبد الله داود الخريبى .
- (٢٢) عبد الله بن المبارك .
- (٢٣) العباس بن الفضل .
- (٢٤) عبد الرحيم بن موسى .
- (٢٥) شجاع ابن أبى نصر البلخى .
- (٢٦) أبو زيد سعيد بن أوس .
- (٢٧) سلام بن سليمان الطويل .
- (٢٨) سهل بن يوسف .
- (٢٩) خارجة بن مصعب .
- (٣٠) خالد بن جبلة اليشكرى .

- (٣١) داود بن يزيد الأودي .
 (٣٢) حسين بن علي الجعفي .
 (٣٣) أحمد بن موسى اللؤلؤي .
 (٣٤) اسحاق بن يوسف بن يعقوب الأنباري .
 (٣٥) أحمد بن محمد بن عبد الله الليثي .
 (٣٦) سيبويه^(١) .

وإن كان في اعتباره سيبويه بين تلاميذ أبي عمرو بعض إغراب ، لأن سيبويه ولد عام (١٤٨ هـ)^(٢) تبعا لبعض الروايات ، أي قبل وفاة أبي عمرو بست سنوات على الأكثر ، وسيبويه في هذه السن لا يعقل أن يكون قرأ عليه ، ولا أن يكون قد روى عنه الحروف . وهذا الذي نأخذ به من أن سيبويه لم يأخذ عن أبي عمرو مباشرة هو أحد أدلتنا على أنه أخطأ التفسير في معارضته القراء الذين رووا عن أبي عمرو قراءة الإسكان ، رواية مباشرة ، على ما سنفصله في الباب الرابع .

وفي هذا الحصر السريع لجمع من تلاميذ أبي عمرو إشارة بليغة إلى أثره في تكوين مدارس القراءة والنحو واللغة التي نشأت بعده ، ويكفي أن نعلم أن يعقوب بن إسحاق أحد القراء العشرة من تلامذته ، أو من تلامذة مدرسته ، وسنزيد هذا الأمر وضوحا فيما بعد . بيد أن من بين من عددنا من تلاميذه واحدا يكاد يكون أنبغهم ، ونحب أن نقدم هنا ترجمة له ، لأهميتها في إلقاء كثير من الضوء على القراءة ، ذلكم هو أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي ، وهو الذي روى القراءة عنه الراويان المشهوران : أبو شعيب صالح السوسي ، وأبو عمر حفص الدوري ، ولسوف نترجم لهما أيضا هنا لأهمية ذلك في مناقشة اختلاف الروايات في الإدغام الكبير — على ماسياتي .

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ . ولم يذكر ابن الجزري الخليل بن أحمد ، وهو من الآخذين عنه قطعاً انظر (سيبويه — إمام النحاة . للأستاذ علي النجدي / ٨٧) .
 (٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٦ ، ويقال : إنه ولد عام (١٤٠ هـ) ، وقيل غير ذلك انظر مقدمة (الكتاب) تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

اليزيدي

هو يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو محمد العدوي البصري ، المعروف باليزيدي ، المقرئ ، مولى بني عدى بن مناة ، وليس منهم ، وعرف باليزيدي لأنه كان منقطعا إلى يزيد بن منصور الحميري ، خال ولد المهدي ، يؤدب ولده ، فنسب إليه (١) .. واتصل بالرشيد فوكل إليه مهمة تأديب ولده المأمون ، ودامت صلتها حتى خرج المأمون إلى خراسان فخرج معه ، وتوفي بها سنة اثنتين ومائتين ، قيل عن أربع وسبعين سنة (٢) .. وقيل عن قريب من المائة (٣) .

واليزيدي كما قال الزبيدي « من غلمان أبي عمرو بن العلاء في النحو والغريب والقراءة » (٤) ، ومعنى ذلك أن صحبته له قد طالت إلى حد أنه قد روى عنه أن « ابن أبي العتاهبة كتب عنه قريبا من ألف جلد عن أبي عمرو بن العلاء خاصة ، ويكون ذلك نحو عشرة آلاف ورقة ، لأن تقدير الجلد عشر ورقات » (٥) وكانت بينه وبين أبي عمرو إلى جانب علاقة التلمذة جيرة في المسكن .. فقد كان يُعَلِّمُ بحذاء منزل أبي عمرو (٦) .. ولم يقتصر اليزيدي في تلقيه اللغة وفنونها على الأخذ عن أبي عمرو ، فلقد أخذ أيضا علم العربية وأخبار الناس عن أبي عمرو بن إسحاق المغربي ، وعن الخليل ابن أحمد الفراهيدي ، ومن كان معهم في زمانهم ، إلا أن اعتماده كان على أبي عمرو ، وكان أبو عمرو يدنيه ويقربه إليه لذكائه (٧) . أما من حيث القراءة فقد ذكر ابن الجزري أنه « أخذ القراءة عرضا عن أبي عمرو ، وهو الذي خلفه بالقيام بها » ، ثم ذكر أنه

(١) تاريخ بغداد — للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ج ١٤ ص ١٤٧ وطبقات النحويين

واللغويين ص ٦٠ وبغية الوعاة ص ٤١٤ .

(٢) بغية الوعاة ص ١٤ وطبقات القراء ج ٢ ص ٣٧٧ .

(٣) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٧٧ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٠ ومابعدا .

(٥) تاريخ بغداد ج ١٤ ص ١٤٧ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) المرجع السابق .

أخذ أيضا عن حمزة^(١) ، بيد أن ابن مجاهد قال : « وإنما عولنا على اليزيدي ، وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجَلُّ منه ، لأجل أنه انتصب للرواية عنه ، وتجرد لها ، ولم يشتغل بغيرها وهو أضبظهم^(٢) .. » وهذا الكلام من ابن مجاهد يدل على أن اليزيدي كان متفرغا تمام التفرغ للأخذ عن أبي عمرو ، دون الاشتغال بغيره ، وأنه إن كان أخذ عن حمزة ، فإن ذلك لا يعدو مجرد الإلمام بقواعد حروفه ، دون التعويل عليها في القراءة أو الرواية ، واليزيدي مُجمَعٌ على أنه ثقة ضابط عادل ، قال ابن المنادي : « أكثرت السؤال عن اليزيدي ومحلّه من الصدق ومنزلته من الثقة من شيوخنا ، بعضهم أهل عربية ، وبعضهم أهل قرآن وحديث ، فقالوا : ثقة صدوق ، لا يُدْفَعُ عن سماع ، ولا يُرَغَبُ عنه في شيء ، غير ما يتوهم عليه من الميل إلى المعتزلة^(٣) » .

ويكاد اليزيدي بما عرف عنه من علم بالقراءة واللغة والنحو أن يكون صورة لشيخه أبي عمرو ، الذي جمع في صدره العلم بالفنون الثلاثة ، حتى صار فيها جميعا إمام الناس ، ويبدو أن هذه كانت الصورة المثلى لمن يريد أن يتصدر في مجالس العلم ، فقد كان النحو لازما للدفاع عن أوجه القراءات كما كانت اللغة لازمة للغرض ذاته .

وقد روى القراءة عن اليزيدي جمع كبير من بينهم أولاده الخمسة محمد ، وعبد الله ، وإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، وابن ابنه أحمد بن محمد .. ومنهم أيضا الراويان الشهيران : أبو عمر الدوري ، وأبو شعيب السوسى ، ومنهم : محمد بن سعدان ، وأحمد بن جبير ، ومحمد بن شجاع^(٤) .. بيد أن أهم تلامذته قاطبة : الدوري والسوسى ، وإليهما تسند جميع روايات القراءة عن اليزيدي .

وقد خالف اليزيدي أبا عمرو في حروف يسيرة اختارها وقرأ بها ، وهي مذكورة في ترجمته في (طبقات القراء ...) . أما راوياه الكبيران فهما : -

(١) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٧٥ .

(٢) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٧٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٧٦ .

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

أ - أبو عُمرَ الدورِيُّ

هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدى بن صهبان ، يقال : صهيب ، أبو عمر الدورِي الأزدِي البغدادي النحوي الدورِي الضرير^(١) : « والدور » التي ينسب إليها لفظه تطلق على مواضع سبعة بأرض العراق ، من نواحي بغداد^(٢) .. ومحلة أبي عمر واحدة من بينها « في الجانب الشرقي »^(٣) .

وقد رحل الدورِي في طلب القراءات ، وقرأ بسائر الحروف السبعة وبالشواذ ، وسمع من ذلك شيئاً كثيراً ، ولكنه اشتهر برواية قراءة الكسائي ، ومال إليها ، فكان يقرئ الناس بقراءته^(٤) . وذكر هذه الرواية أيضا ابن حجر في طبقاته^(٥) .. وقرأ حرف أبي عمرو على يحيى بن المبارك اليزيدي^(٦) . وصار من رواة الكبار . ومعنى هذا أنه لم يكن متفرغاً لقراءة أبي عمرو شأن شيخه اليزيدي ، وربما كان هذا هو السر في شهرته وفي اهتمام كتب الطبقات جميعها بسيرته ، وهو في الوقت ذاته يدعونا إلى عدم التمسك بروايته أحيانا حيث نؤثر عليها رواية السوسى (وستأتى ترجمته) . والدورِي في روايته محل خلاف بين العلماء ، فابن الجزري يقول : « إنه ثقة ضابط كبير »^(٧) ولعل ذلك ينطبق على روايته للقراءة ، ولكننا إذا فحصنا درجته في رواية الحديث وجدنا أنه يوصف تارة بالثقة ، فقد عده ابن حبان في الثقات^(٨) ..

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٥٥ . وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٠٨ .

(٢) معجم البلدان لياقوت الحموي ج ٤ ص ٩٧ .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٥٥ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٨ ص ٢٠٣ .

(٥) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٠٨ .

(٦) طبقات القراء ج ١ ص ٢٥٥ .

(٧) المرجع السابق .

(٨) تهذيب التهذيب - السابق .

وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال أبو داود رأيت أحمد (يعنى أحمد بن حنبل) يكتب عنه ، وأخرى يوصف بالضعف ، قال الدار قطنى : ضعيف^(١) بيد أن الحكم العام عليه أنه كما قال ابن سعد : « كان عالما بالقرآن وتفسيره^(٢) » .

ولا شك أننا إذا وضعنا في اعتبارنا كثرة ما اهتم به من القراءات ، وما تصدى له من الروايات ، ثم اختلاف الأحكام التي أصدرها المحدثون بشأنه ، دعانا كل هذا إلى التحفظ بشأن رواياته التي يختلف فيها مع السوسى وسائر رواة قراءة أبي عمرو ، وبخاصة تلك الروايات التي ينفرد بها ، دون بقية الرواة ، وستأتى لذلك أمثلة . هذا وقد عاش الدورى دهرا طويلا ، فقد قال الذهبى : مات عن بضع وتسعين سنة ، وكانت وفاته في شوال (سنة ٢٤٦ هـ) على أصح القولين^(٣) .

ب - أبو شعيب السوسى

هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبى ، أبو شعيب السوسى الرقى ، المقرئ ، (والسوسى نسبة إلى السوس — مدينة بخوزستان) . سكن الرقة^(٤) . وهى مدينة مشهورة على الفرات^(٥) . ويبدو أن شخصية السوسى لم تكن ذات شأن كبير في نظر معظم من كتبوا في الطبقات . ولكن فيما كتبه ابن حجر وابن الجزرى مقنعا . وإن كان هذا الأخير قد خصه بقليل من العناية ، بعكس ترجمته للدورى ، وقد قرر أنه ضابط محرر ثقة ، وقرر أيضا أنه أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبى محمد اليزيدى ، وهو من أجل أصحابه ،^(٦) وأكد أنه لم يقرأ على غيره . فهو في هذه الناحية يمتاز — فى رأينا — على أبى عمر الدورى ، لأنه قد أفرغ نفسه إفراغا لضبط حروف أبى عمرو وروايتها .

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٥٧ وتاريخ بغداد ج ٢ ص ٤٠٨ .

(٤) تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٩٢ .

(٥) معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ .

(٦) طبقات القراء ج ١ ص ٣٣٣ .

أما ابن حجر فبعد أن ذكر من روى عنهم ومن روى عنه قال : قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ثقة ، وذكره في الثقات . وضعفه مسلم بن قاسم الأندلسي بلا مستند ، وقال ابن أبي عاصم في بعض تصانيفه : حدثنا صالح بن زياد وكان خيارا . وفي الصيام من شعب « البيهقي » عن مطين قال : « صالح بن زياد السوسي » بالركة ، وهو أفضل من رأيت (١) .

فها نحن أولا نرى أن « ابن حجر » حين ذكر حكم مسلم بن قاسم عليه بالضعف عقب عليه بما يطله ، فذكر أنه « بلا مستند » ، ومعنى ذلك أن السوسي « مجمع على وثاقة روايته سواء في القراءات أم في الحديث » .

فإذا أضفنا إلى ذلك تفرغه التام لقراءة أبي عمرو دعانا ذلك إلى الاطمئنان إلى روايته عن « اليزيدي » ، والأخذ بها ، مالم يكن هنالك ما يطعن روايته من الروايات الأخرى . وتوفي السوسي بالركة سنة (٣٦١ هـ) ودفن بها ، وله من العمر نحو من السبعين (٢) .

* * *

(١) تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٩٢ .

(٢) طبقات القراء — السابق .

الفصل الثالث

أبو عمرو بين قومه وروايته

قوم أبي عمرو : قلنا من قبل : إن أبا عمرو من تميم ، ونريد في هذا الفصل أن نقدم تعريفا بهذه القبيلة ، وبلهجتها ، تلك التي كان لها فيما نرى أثر عميق في ثقافة أبي عمرو واتجاهه في قراءته . فتميم لم تكن قبيلة صغيرة قليلة الشأن في الجاهلية ، وإنما هي كما قال ابن حزم : (قاعدة من أكبر قواعد العرب)^(١) ، وهي تعد في مقابل قيس وربيعة ، وهي الممثلة لمجموعة مضر في بعض الأحيان . وقد كانت تميم في القرن السادس الميلادي قبيلة بارزة ظاهرة ، بطونها منتشرة في العربية الشرقية ، وفي نجد ، وفي العراق ، وفي أنحاء مختلفة من جزيرة العرب مجاورة لقبائل معروفة مثل أسد وغطفان وبنى عبد القيس وتغلب ، متصلة بها .

وقد كانت تميم صلات متينة بملوك الحيرة ، وكان من عاداتهم جعل الرداقة في بطن من بطونهم ، وهم بطن بنى يربوع ، وكان منهم من يعبد الأصنام ، وكان صنمهم (شمس) تعبده بنوآدّ كلها ، وتميم وعدى وعكل وثور . وعبدت طائفة منهم النجوم ، وكان بعض منهم على النصرانية ، وبعض على المجوسية ، وقد أخرجت هذه القبيلة عددا من الشعراء في الجاهلية والإسلام .

وقد أدى تعدد بطون تميم وانتشارها إلى نشوب حروب بينها ، وإلى تكتلها كتلا ، وتكوين أحلاف بينها ، كالحلف الذي كان بين بنى يربوع وبنى نهشل . وحسب تميم أن كان منها : أكم بن صيفى ، وهو من أحكم العرب في الجاهلية من بنى شريف ، وحنظلة بن ربيعة ، ابن أخى أكم ، وقد كتب الوحي للنبي ﷺ ، وأوس بن حجر الشاعر الجاهلي المعروف ، وكان شاعر مضر حتى أسقطه زهير . وإلى تميم في الإسلام ينتسب الشاعران جرير والفرزدق ، ويستطيع الباحث أن يعد من بطون تميم المعروفة ما يرى على الثلاثين . فهذا هو مدى انتشار تميم وكثرة عديدها . أما عن فصاحتها فقد كانت تقرن بقريش في هذه الصفة ، رغم اتصاف لهجتها ببعض الظواهر الخاصة كالعننة ، بل لقد استعارت منها لهجة قريش خاصة

(١) جمهرة أنساب العرب - لابن حزم ص ١٩٦ .

(تحقيق الهمز)^(١) وقد كان أهل الحجاز يسهلونه ، كما استعارت منها خاصة الإدغام ، حتى صارت من أعم الظواهر المطردة على ألسنة الفصحاء — على ماسياتي .. بل حسب تميم فخرا أن تكون إحدى بطونها في الفصاحة عدلا لمربي رسول الله ﷺ ، التي نزل القرآن بلغتها ، فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : (نزل القرآن على سبعة أحرف) ، أو قال بسبع لغات ، ومنها خمس بلغة العجز من هوزان ، وهم الذين يقال لهم « عليا هوزان » وهي خمس قبائل أو أربع ، منها « سعد ابن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف » ، وقال أبو عبيد : « وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر » لقول رسول الله ﷺ : « أنا أفصح العرب ميد أنى من قريش ، وأنى نشأت في بني سعد بن بكر » وكان مسترضعا فيهم ، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء : (أفصح العرب عليا هوزان وسفلى تميم)^(٢) .

وقد كانت قريش و تميم متجاورتين ، تبادلتا التأثير عن طريق اقتباس بعض الخصائص اللغوية التي أشرنا إليها ، يقول أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى « الألفاظ والحروف » : « كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما في النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم : قيس و تميم وأسد . فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب ، وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم »^(٣) .

فهذه هي تميم التي ينتسب إليها أبو عمرو ، والتي كانت لهجتها تتصف ببعض الخصائص التي ظهرت في قراءته ، والتي سنقيم فيما بعد الدليل على أنها مختارة من لسان تميم .

أما الآن فنحاول أن نعرض صورة عامة لما أثر من خصائص هذه اللهجة ، لنرى هذه الخصائص فيما بعد في لغة أبي عمرو وقراءته ، وبعبارة أصح : في طريقة اختياره ، وبخاصة فيما يتصل بظاهرة (الإدغام) التي هي موضوع اهتمامنا في هذه الدراسة .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ — وفي اللهجات العربية ص ٦٥ .

(٢) الصحاح ص ٢٨ .

(٣) القراءات واللهجات ص ٢٩ .

ومن المعلوم فيما يتصل بالظواهر اللهجية أنها على نوعين :

(١) ظواهر نشأت نشأة لهجية ، ولكنها بفعل التطور اللغوي تحولت إلى ظواهر عامة تؤثر في اللغة المشتركة ، لأنها في مستوى لا ينال من فصاحة هذه اللغة ، بل قد يساعد على نموها وتطورها .

(٢) ظواهر نشأت نشأة لهجية ، وظلت كذلك في حدود اللهجة ، لأنها دون مستوى الفصاحة المطلوب في اللغة المشتركة .

وخلال هذه الحركة من تبادل التأثير والتأثر بين اللغة المشتركة واللهجات المحلية يحدث أن تهجر الأولى تلقائياً ظواهر خاصة بها في مقابل امتصاصها لبعض الظواهر التي تكون في وضع أنسب وأحسن .

ومن المسلم أيضاً أن اللغة المشتركة ماهي إلا لهجة أظهرتها الظروف على اللهجات المجاورة ، ولها من النفوذ مايسهل معه أن تبتلع هذه اللهجات في وقت وجيز ، لأن اللهجة التي اتخذت أساساً من السلطان مايفرضها على اللهجات الأخرى ، وأغلب الظن أنها تفقد على وجه العموم ما فيها من صفات موهلة في الخصوصية^(١) .

وقد كان هذا ما حدث تماماً بالنسبة للهجة تميم ، ولهجة قريش التي نزل بها القرآن ، فقد كان تميم بعض التقاليد والخصائص اللغوية التي أثرت في الفصحى ، وأصبحت بفعل التطور جزءاً من خصائص هذه اللغة المشتركة ، وبخاصة في مستواها الأدبي ، وحين زحفت هذه الظواهر اللهجية على اللغة المشتركة وجدناها تفقد طابعها المحلي ، بل إنها لتوشك أن تتخذ صبغة جديدة ، ونسبة جديدة ، بحيث يكاد الباحث لا يجد من الدلائل مايشير إلى الصلة بين الظاهرة ومصدرها .

فظاهرة تحقيق الهمز كانت كما هو ثابت — خاصة من خصائص تميم ، حيث لم تكن قريش تهمز كلماتها^(٢) ، وإنما كانت تسهلها ، وحين شعر الحجازيون بميزة هذا التحقيق وأثره على رقي اللغة وفصاحتها استعاروه من تميم ، فامتصته لهجتهم .

(١) اللغة — تأليف جوزيف فندريس — تعريب الاستاذين عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ص

(٢) في اللهجات العربية ص ٦٥ .

وكان هذا أيضا هو ما حدث لظاهرة (الإدغام) ، فهو في أصله ظاهرة لهجية ، اختصت بها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقها^(١) ، وهم تميم وما جاورها ، ولكنها ظاهرة راقية تهدف إلى التخفيف من بعض القيود النطقية ، بتحقيق الانسجام بين الأصوات المتقاربة ، وإن ترتب على تحقيق هذا الانسجام بعض الإخلال بقواعد ضبط أواخر الكلمات .

وقد وجد أهل الحجاز في هذه الطريقة من النطق سبيلا إلى الترق بلغتهم السائدة ، فنزعوها إلى استخدامها ، وبلغ من جريها على ألسنتهم أن أصبحت الظاهرة عامة تكاد تسود جميع العرب ، حتى لقد قال أبو عمرو : (الإدغام كلام العرب الذي يجرى على ألسنتها ، ولا يحسنون غيره)^(٢) .

وحتى وجدنا ابن فارس يذكر أن الإدغام « مما اختصت به لغة العرب »^(٣) . فإذا نحن استعرضنا الشواهد التي يسوقها القراء والنحاة للتدليل على حدوث الإدغام وجدنا بعضها منسوبا لشعراء من تميم ، وبعضها الآخر لشعراء من غيرهم ممن يمتازون عنهم بخصائص لهجية أخرى ، ولا ينحون نحوهم في الكلام .

يقول عدى بن زيد العبادي :

وتَذَكَّرُ رَبُّ الخَوْزَنِيِّ إِذْ أَشَدُّ رَفَ يَوْمًا وَلِلْهُدَى تَفْكِيرُ

ويروى (وتَبَيَّنُ) ، وعدى هذا جاهلي تميمي ، كان يسكن الحيرة ومراكز

الريف^(٤) ، وظاهرة الإدغام واردة في شعره على كلتا الروايتين .

وقال أيضا :

مَنْ رَأَيْتَ المَنُونَ عَزَّيْنَ أُمَّ مَنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَضَامَ خَفِيرٌ^(٥)

(١) في اللهجات العربية ص ٦٠ وما بعدها .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٣) الصباحي ص ١٥ .

(٤) النشر ج ١ ص ٢٧٥ وشعراء النصرانية ج ٤ ص ٤٤٣ — نشر الأدباء اليسوعيين ، وطبقات فحول

الشعراء — شرح الأستاذ محمود شاكر ، والأعلام ج ٥ .

(٥) الخصائص ج ١ ص ٩٤ .

بإدغام نون (من) في راء (رأيت) .

ومثله شاعر آخر هو طريف بن تميم العنبري ، يقول :

تُقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتُ مَالاً لِلذِّهِّ فُكَيْهَةٌ : هَشِيءٌ بِكَفِّكَ لَائِقُ^(١)
يريد (هَلْ شَيْءٌ) فأدغم ، وطريف هذا جاهلي من فرسان بني تميم^(٢) ،
ومعنى البيت : أنه إذا أنفق ماله في ملذاته قالت له فُكَيْهَةٌ : هل بقي في كفيك شيء
لم تُجهِزْ عليه ، كالمعاتبية له على السرف^(٣) . وقال علقمة بن عبدة : —
وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبٌ^(٤)

روى سيبويه هذا البيت (قَدْ خَبَطَ) ، قال : (وَأَعْرَبُ اللَّغَتَيْنِ وَأَجُودُهُمَا أَلَا
تَقْلِبُهَا طَاءً ، لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ عِلَامَةً الْإِضْمَارِ)^(٥) . وعلقمة بن عبدة هذا ، هو من
نسل النعمان بن قيس بن تميم ، وهو جاهلي تميمي .

فهذه أمثلة منسوبة إلى شعراء من تميم ، وقد وردت فيها شواهد على حدوث
الإدغام ، فإذا ما انتقلنا إلى أمثلة أخرى وجدناها لشعراء من غير تميم ، وأحد هؤلاء هو
« مزاحم بن الحارث العقيلي » ، يقول : —

فَدَعُ ذَا وَلَكِنْ هَتَّعِينَ مُتَيْمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبِ

يريد (هَلْ تُعِينُ) فأدغم ، ومزاحم بن الحارث العقيلي من بني عقيل بن كعب
من بني عامر بن صعصعة ، وهم قبيلة تنتهي في نسبها إلى هوازن ، وهوازن من قيس
عيلان ، وقيس عيلان من مضر.^(٦)

وشاعر آخر هو تميم بن أبي بن مقبل يقول : —

فَكَأَنَّمَا اغْتَبَقْتَصْبِيرَ غَمَامَةٍ بِعَرَا تَصْفُقُهُ الرِّيحُ زُلَالًا

(١) سيبويه ج ٢ ص ٢١٧ . واللائق : المستقر المحتبس .

(٢) الاعلام ج ٣ .

(٣) اللسان ج ١٠ ص ٣٣٤ و ٥٠٥ .

(٤) المفضليات ج ٢ ص ١٩٦ — تحقيق الاستاذين أحمد شاکر وهارون .

(٥) الكتاب ج ٢ ص ٤٢٣ .

(٦) الاعلام ج ١ ، والوسيط في الأدب العربي ، والناصب : المتعب ، وهي رواية الكتاب ٤١٧/٢ .

وصف امرأة بطيب ماء الفم وبرده ورقته ، فجعلها كالمغتبقة ماء غمامة ، في أرض بارزة للرياح ، والاعتباق : شرب العشى ، وخصه بالذكر لأن الأفواه تتغير بالليل لغلبة النوم ، والصبير ما تراكب من السحاب ، والعرا — بالقصر — الفناء ، وبالمد : المكان العارى من الشجر ، وهو المراد مع القصر للضرورة ، والزلال : العذب^(١) .

والشاهد في (اعتبقت صبير) حيث أدغم التاء في الصاد ، وتميم هذا من بنى العجلان ، وبنو العجلان بطن من بطون بنى كعب ، وبنو كعب إحدى بطون هوازن .. الخ .. ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام^(٢) .

هذا عن الأبيات المنسوبة لقائلها ، وهناك أبيات غير منسوبة ، ولم أجد فيما لدى من المراجع ما يحقق نسبتها ، منها قول الشاعر :

عَشِيَّةٌ تَمْنَى أَنْ تَكُونَ حَمَامَةً بِمَكَّةَ يُوْوِيكَ السُّتَارُ الْمُحْرَمُ^(٣)
بإدغام تاء (عشية) في تاء الفعل بعدها .

وقول الآخر :

عَافَتِ الشَّرْبَ فِي الشِّتَاءِ فَقَلْنَا بَرْدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا
يريد : (بَلْ رِدِيهِ) فَادْغَمُ^(٤)

وقال سيويوه : « وَسَمِعْنَا مِنْ يُوُوُقِ بِعَرِيَّتِهِ قَالَ :

ثَارَ فَضْجُضْجَةٌ رَكَابِهِ »

يريد (فَضْجَتْ ضَجَّةً) فَادْغَمَ التَّاءَ فِي الضَّادِ^(٥) .

وقد عثرت من شواهد الإدغام في النثر على حديث روى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (أَيَّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَبَبْتُهُ أَوْ لَعَنْتُهُ أَوْ جَلَدْتُهُ) . هكذا

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤١٩ .

(٢) الاعلام ج ٢ ، والكتاب ج ٢ ص ٤١٩ ، والعرب وأطوارهم ص ٥٣ ، والبيان والتبيين — هامش

ج ٤ ص ٣٧ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٣) النشر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٤) اللسان ج ٣ ص ٨٢ طبعة بيروت .

(٥) الكتاب ج ٢ ص ٤٢٠ .

بإدغام التام في الدال ، قال في اللسان : (وهي لغة) (١) .

هذا الذي عرضناه متنوع المثال ، متوزع النسبة قد يدفعنا إلى أن نتساءل : ولماذا ننسب الإدغام لتميم دون غيرها من قبائل شبه الجزيرة العربية .. ؟ والواقع أن الشواهد التي عرضناها لاتعين على هذه النسبة ، وإنما هي دالة على انتشار الظاهرة انتشارا واسعا بين شعراء كثيرين من قبائل وبتون مختلفة ، دون أن تحصرها في قبيلة معينة ، اللهم إلا إذا راعينا أن هؤلاء الشعراء ينتهون إلى مضر ، وتميم إحدى قبائل المجموعة المضرية ، وإن كان يحول بيننا وبين القول بهذا التعميم أن التقسيم اللهجي لقبائل العرب قد اعتدّ تميما قسما برأسه ، دون أن يرعى أنها متفرعة من مضر ، وإنما يدفعنا إلى أن نكون مع القائلين بنسبة الإدغام لتميم دون غيرها من بتون مضر جملة حقائق نستخرجها من استعراض ما روى لنا من الظواهر اللهجية منسوبا إليها ، ومعدودا من خصائص لهجتها ، ومن ذلك :—

- ★ تميم تقول (عَبَشْمَس) بفتح الباء في عبد شمس (٢) .
- ★ «الودّ : الوتدّ بلغة تميم (٣)» .
- ★ « من يوم الجمعة » بسكون الميم لغة تميم ، قرأ بها أبو عمرو والأعمش وزيد ابن علي ، وقرأ الجمهور بالضم (٤) .
- ★ « المَنَا » الكيل أو الميزان الذي يوزن به ، مقصور يكتب بالألف ، والمكيال الذي يكيلون به السمن . وغيره ، وبنو تميم يقولون : مَنَّ ومنان وأمان (٥) .
- ★ بنو تميم يقولون في « فَخِذْ فَخِذْ ، وفي كَبِدْ كَبِدْ ، وفي عَضُدْ عَضُدْ ، وفي الرَّجُلِ رَجُلْ وفي كَرْمِ الرجلِ كَرْمْ ، وفي عَلِمِ عَلِمِ (٦) » .

(١) اللسان ج ٣ ص ١٢٥ .

(٢) المزهر ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٣) اللسان ج ٣ ص ٤٥٥ .

(٤) القراءات ونهجات ص ١١٩ — ١٢٠ .

(٥) اللسان ج ١٥ ص ٢٩٧ .

(٦) الكتاب ج ٢ ص ٢٥٧ .

- ★ قلب الهمزة عينا في بعض كلام بني تميم هو ما يسمى لديهم « بالنعنة »
 « سمعت عن فلانا قال كذا » يريدون : (أن) (١) .
- ★ تُجْعَلُ الياء جيما في النسب عند تميم يقولون (غلامج) أى غلامى (٢) .
- ★ الأثاني لغة تميم في الأثافي (٣) .
- ★ مما قالت العرب قول بني تميم : « مَحْمٌ » يريدون : مَعَهُمْ ، وَمَحَاوِلَاءُ
 يريدون : مع هؤلاء (٤) .
- ★ إذا سكن آخر الفعل المضعف فإن أهل الحجاز يذهبون إلى الفك ،
 وذلك في مثل : ارْدُدْ ، وإن تُضَارِرُ أضرارِ ، وإن تَسْتَعِدُّ أَسْتَعِدُّ ، ويقولون : أردد
 الرجل . فأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين فيقولون :
 رُدُّ وَفِرُّ وَعَضُّ ، وفي القراءات « ومن يَرْتِدُّ مِنْكُمْ » الفك لغة الحجاز ، والشد
 والإدغام لغة تميم (٥) .
- ★ الكسر والتشديد في لفظة « الهدى — نظير » الهدى ، لغة قریش (٦) .
- ★ عُنْفُوَانٌ : فُعْلُوَانٌ من العنف ، ضد الرفق ، قال الأزهرى : ويجوز أن يكون
 الأصل فيه : أنفوان من اتنفت الشيء واستأنفته : إذا اقتبلته فأقبل ، إذا ابتدأته ،
 فقلبت الهمزة عينا فقليل : عنفوان ، قال : وسمعت بعض تميم يقول : اعتنفت الأمر
 بمعنى اتنفته ، واعتنفتنا المراعى ، أى : رعينا أنفسنا (٧) .
- ★ قال يعقوب : تميم وأسد يقولون : قُشِطَتْ بالقاف ، وقيس تقول :
 كُشِطَتْ ، وقال في قراءة ابن مسعود : « وإذا السماء قُشِطَتْ » بالقاف والمعنى

(١) الصحابى ص ٢٤ .
 (٢) الصحابى ص ٢٥ .
 (٣) المزهر ج ١ ص ٢٧٥ .
 (٤) الكتاب ج ٢ ص ٤١٣ .
 (٥) الكتاب ج ٢ ص ١٥٨ ، والقراءات واللهجات ص ١١٤ .
 (٦) القراءات واللهجات ص ١١٩ .
 (٧) اللسان ج ٩ ص ٢٥٨ .

واحد ، مثل : القِسْطُ والكِسْطُ ، والقافور والكافور^(١) .

★ يقال للجمل (بَعِير) وبنو تميم يقولون « بَعِير » بكسر الباء ،
وشَعِير^(٢) .

★ لغة تميم (شِهيد) بكسر الشين ، يكسرون « فَعَيْلا » في كل شيء كان ثانيه
أحد حروف الحلق^(٣) .

★ عامة قيس و تميم وأسد يقولون : (مِخْضَتْ) بكسر الميم يفعلون ذلك في
كل حرف كان قبل أحد حروف الحلق في (فَعَلَتْ وَفَعِيل) ، يقولون : بَعِير وَزَيْر
وشِهيق ، وَنِهَلَتْ الإِبِلُ ، وَسِخِرْتُ منه^(٤) .

★ مما اشتهرت به لهجة تميم قراءة الحسن البصرى « الحمد لله » وقد روى
النحاس المتوفى (٣٣٨ هـ) وهو نحوى بصرى ، أن هذه القراءة على هذا النحو خاصة
بلهجة تميم^(٥) .

هذه الروايات ، وأمثالها كثير — تدل دلالة قاطعة على أن لهجة تميم قد
اتسمت ببعض الخصائص التي تعد من باب الإدغام . أو هي ذات صلة بالإدغام ،
فرواية عَبَشْمَس وَمَحْمُ وودَّ وَمَنَّ والهدى ، واختيار الإدغام في كل ما تماثلت عينه ولامه
— يدل على ميل أفراد هذه القبيلة إلى الاقتصاد في المجهود العضلي أثناء النطق ببعض
الأصوات المتماثلة أو المتقاربة . فهو ميلٌ إلى إحداث الانسجام بين الأصوات الساكنة
خلال النطق . ورواية العننة وإبدال الكاف قافا وغيرها تؤيد ما يمكن أن نصف به
تميمًا من اختصاص لهجتها بخاصة إبدال الأصوات بعضها من بعض ، ورواية
الإسكان التي شاعت في لهجة تميم تؤيد أيضا أن تكون هي القبيلة التي اختصت
لهجتها بالإدغام . إذ يشمل في أغلب أحواله حذف الحركة من الصوت المدغم ، كما

(١) اللسان ج ٧ ص ٣٧٩ .

(٢) اللسان ج ٤ ص ٧١ .

(٣) اللسان ج ٣ ص ٢٤٠ .

(٤) اللسان ج ٧ ص ٢٢٨ .

(٥) العربية — دراسات في اللغة واللهجات والأساليب — نقلا عن نزهة الألبا ص ٣٦٤ .

سيتضح ذلك عند الكلام عن (ظاهرة الإسكان) . ورواية الكسر في بعض صيغ الأسماء والأفعال ، ورواية الإلتباع — يدلان على ميل تميم إلى إحداث الانسجام بين أصوات الحركات ، وهو قرين الانسجام بين الأصوات الساكنة الذي يحدث في حالة الإدغام . ونحن لم نحاول أن نورد كل ما ذكر في كتب اللغة والأدب من الروايات منسوبا لتميم ، بل اكتفينا بأن أوردنا بعض الروايات المفردة للتدليل على وجهة النظر التي نميل إليها في هذا البحث من نسبة الإدغام لتلك القبيلة ، بمعنى أنه كان شائعا في لهجتها قبل أن يشيع في اللغة العامة ، وبذلك يكون اختلاف نسبة الأبيات السابقة دليلا على فشو الظاهرة في نطاق اللغة العامة ، بعد أن كان محصورا في لسان تميم . وما يدعم وجهة النظر هذه ما ورد في كتاب سيبويه خلال حديثه عن الإدغام ، حين يقول : « وما يدل على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك نحو قولك : جَعَلَ لَكَ . وَفَعَلَ لَيْدٌ ، والبيان (الإظهار) في كل هذا عربى جيد حجازى^(١) . »

وكثيرا ما ذكر سيبويه في باب الإدغام ما ينسب به البيان إلى أهل الحجاز ، فيكون المفهوم منه أن نقيض البيان ، وهو الإدغام ، منسوب لتميم ، وستأتى أمثلة لذلك كثيرة .

وقد استطاع أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس أن يخرج بهذه النتيجة ذاتها في ضوء استعراضه لبعض الظواهر المروية عن تميم ، والتي ظهر فيها ميل القبيلة — كما قلت — إلى الإبدال والإدغام أكثر من القبائل الأخرى ، كما أنه ، وقد قسم البيئة العربية إلى قبائل وسط الجزيرة وشرقيها ومن بينهم تميم ، وقبائل غربي الجزيرة ومن بينهم أهل الحجاز — اعتبر « أن الإدغام أو تأثر الأصوات المتجاروة بعضها ببعض ظاهرة صوتية تحدث كثيرا في البيئات البدوية حيث السرعة في نطق الكلمات ، ومزجها بعضها ببعض ، فلا يُعطى الحرف حقه الصوتي من تحقيق أو تجويد في النطق به^(٢) . »

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .

(٢) في اللهجات العربية ص ٦١ الطبعة الثانية .

والبيئات البدوية هنا هي بيئة وسط الجزيرة وشرقها ، وهي التي لم تتأثر
بحضارة ، ولم يغلبها نظام ، بل دأبت على الرحلة إلى أنحاء الأرض بحثاً عن المعاش ،
وطلباً للمرعى ، وهي القبائل التي هاجرت في صدر الإسلام (عقب الفتح) إلى العراق
حيث استوطنت الكوفة والبصرة .

فملاحظة أستاذنا قد رسمت حدود الظاهرة منتشرة في موطنها القبلي ، بحيث
أتاح لها هذا الانتشار أن تسود بقية البيئات العربية لتصبح ظاهرة لغوية عامة ، تمثل
إحدى علامات الفصحى وخصائصها . ولعل مما نستأنس به في هذا الصدد ما ذكره
الرافعي رحمه الله حين قال : « قد تتبعنا نسبة هذه اللغات وتقصينا في ذلك حتى
ظفرنا بها ، لأن هذا من أكبر ما نعنى به كما بينا في موضعه من الجزء الأول من تاريخ
آداب العرب ، فتخفيف الهمز لغة قريش وأهل الحجاز ، والتحقيق لغة من عداهم ..
إلى أن قال : والإظهار لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم^(١) . »

* * *

الآن ، وقد انتهينا من نسبة ظاهرة الإدغام في اللغة إلى تميم ، نعرض للحديث
عن إدغام أبي عمرو في رواية القرآن ، ونتساءل : هل كان الإدغام في قراءته أخذاً
بتقليد لهجة معينة في قراءة القرآن ؟ ..

لسنا من هذا الرأي ، فأبو عمرو كان من أعلم الناس بما يجوز في قراءة القرآن
وما لا يجوز ، وكان على علم كامل بقيمة هذه الظاهرة وجريانها على ألسن العرب ، لا
فرق في ذلك بين قرشي وغير قرشي ، وإن انتسبت في الأصل إلى لهجة خاصة .
وأغلب الظن أن الإدغام لو كان ظاهرة محلية قليلة الخطر والشأن لما جرؤ أبو عمرو
على القراءة به .

ليس هذا الرأي بمتعارض في رأينا مع القراءة برخصة السبعة الأحرف ، فمن

(١) تاريخ آداب العرب جـ ٢ هامش ص ٥٠ .

المعلوم أن من الظواهر اللهجية الخاصة ما لم يُقرأ به قرآن ، ولا أجزيت قراءته به قراءة عامة^(١) . ومن ذلك العننة التميمية ، والكشكشة الأسدية ، والكسكسة الربعية ، والعجرفية القيسية ، إلى غير ذلك . وإنما قرىء القرآن بالأحرف التي وسعتها اللغة الفصحى فهضمتها ، حتى أصبحت قدرا مشتركا بينها وبين غيرها من اللهجات ، وقرىء أحيانا بالأحرف اللهجية التي لا تتنافى وصورة الفصاحة اللاتقة بنصه المقدس ، لأن الأخرى إذا أجزيت يوشك أن تهبط به إلى مستوى دون الفصيح ، يقول ابن فارس : « وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها — إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلاقتهم التي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب ، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عننة تميم ، ولا عجرفية قيس ، ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربعية ، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل : تعلمون ونعلم ، ومثل شعير وبعير^(٢) ، فإذا كانت لغة قريش كما يقرر ابن فارس قد ترفعت عن هذه الظواهر ، لأنها تنال من فصاحتها ، فمن باب أولى يتسامى عنها نص القرآن ، وهو أسمى قمم الفصاحة العربية . ولكن كان يحيى بن وثاب التابعى قد قرأ (نستعين) بكسر النون^(٣) . فإن قراءته هذه لم تشع ، وهى ليست من الصحة التى عليها القراءات المشهورة .

وابن فارس فى نصه السابق يقسم الظواهر اللهجية قسمين : ما أقرته اللغة السائدة العامة ، وهو متساوق مع فصاحتها ، وما لم تقره فظل حبيسا فى نطاقه اللهجى إلى أن انقرض من اللغة ، أو سقط فى حظيرة اللغات الشعبية فى أنحاء الأوطان العربية ، وبذلك يكون مقياس الفصيح فى اللغة « كثرة الاستعمال فى السنة العرب »^(٤) . وبهذا المقياس يمكن أن نعتبر الإدغام ظاهرة فصحية قبستها اللغة

(١) فى اللهجات العربية ص ١٨ ، ص ٤٩ .

(٢) الصحابى ص ٢٣ .

(٣) النشر ج ١ ص ٤٧ .

(٤) القواعد النحوية للاستاذ عبد الحميد حسن ص ٧١ .

المشتركة عن لهجة تميم خلال قرون من التطور اللغوي التاريخي لجزيرة العرب .
وهنا يعن لنا سؤال هو : ما السر إذن في أن أبا عمرو قد اشتهر به دون غيره
من القراء ؟ والجواب : أنه لا بد من الرجوع إلى ما قلناه من قبل عن أساتذة أبي عمرو
وتنوع مدارسهم ، وكيف أن منهم رجالا من مختلف البلاد والمستويات العلمية .
فأبو عمرو إلى جانب كونه تميميا ، نشأ في مكة وتلقى علمه وقراءته عن
جمهور من القراء والعلماء المحققين من مختلف المشارب والنزعات ، ومن هؤلاء
الأساتذة من التزم قراءة التحقيق ، ومنهم من روى عنه الإدغام ، وعلى كل فإن من
أصحاب الإدغام غير أبي عمرو (الحسن البصرى وابن محيصن)^(١) ، وهما اللذان أخذ
عنهما أبو عمرو رواية الإدغام ، وقد صح أنهما قرآ به ، فأما الحسن البصرى فقد قرأ
على حطان بن عبد الله الرقاشى ، وقرأ حطان على أبي موسى الأشعري كما قرأ الحسن
على أبي العالية الرياحى ، وقرأ أبو العالية على أبي يزيد وعمر .

وأما ابن محيصن فقد قرأ على مجاهد ودرباس وسعيد بن جبير ، وقرأ مجاهد على
عبد الله بن السائب ، وقرأ عبد الله على أبي وعمر ، كما قرأ على عبد الله بن عباس ،
وقرأ درباس على ابن عباس ، وقرأ ابن جبير على ابن عباس وابن مسعود^(٢) .

ويلاحظ أن ابن محيصن كان من قراء مكة ، فقد أخذ عنه أبو عمرو قراءة
الإدغام إذن بمكة ، كما يلاحظ أن الحسن البصرى من قراء البصرة ، وقد تتلمذ عليه أبو
عمرو هناك .

ويستفاد من هذا أن قراءة الإدغام لم تكن مقتصرة على مدرسة البصرة التى
كان من أعلامها أبو عمرو ، وإنما كانت روايته منتشرة في مراكز القراءة : مكة والمدينة
حيث (أبو العالية شيخ أبي الحسن) ، وفي البصرة والكوفة جميعا ، ولكنها كانت أكثر
شيوعا في البصرة منها في غيرها .

(١) النشر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) النشر ج ١ ص ٦ .

ومعرفة سند قراءة كل من الحسن وابن محيصن المتصل برسول الله ﷺ نستطيع أن نقول : إن هؤلاء الصحابة هم الذين نقلوا قراءة الإدغام عن رسول الله ، وقد ثبت فعلاً أنهم قرءوا ببعض وجوه القراءة بصفة عامة ، « فقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أول كتابه في القراءات من نقل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصحابة وغيرهم ، فذكر من الصحابة أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلياً ، وطلحة ، وسعداً ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وسالماً وأبا هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وعمرو ابن العاص ، وابنه عبد الله ، ومعاوية ، وابن الزبير ، وعبد الله بن السائب ، وعائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، وهؤلاء كلهم من المهاجرين ، وذكر من الأنصار أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وأبا الدرواء ، وزيد بن ثابت ، وأبا زيد ، ومجمع بن جارية ، وأنس بن مالك ، رضى الله عنهم أجمعين » (١) .

والملاحظ أن أبا موسى الأشعري لم يذكر ضمن هؤلاء الصحابة ، فلعله كان من الذين التزموا قراءة التحقيق القرشية .

وليس بمستغرب أن يقرأ صحابى كعمر بن الخطاب فيمثلة في قراءته بعض ظواهر اللهجات ، رغم أنه قرشى ، فلقد شهد بنفسه ماذا كان يقصد الرسول باختلاف الأحرف التي نزل بها القرآن ، حين جرت بينه وبين هشام بن حكيم تلك المقالة التي رواها البخارى عن عمر نفسه قال : « سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقرئنيها رسول الله ﷺ ، فكدت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلببته رداءه ، فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ .. ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت : كذبت ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ ، فقلت : إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تُقرئنيها ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، ثم قال :

(١) القراءات واللهجات ص ١١٦ .

أقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأني . فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف^(١) .

ولعل هذا الحديث يلقي ضوءاً على جواز أن يقرأ القرشي بغير لهجته مما يتعلمه من خصائص اللهجات الأخرى ، فعمر بن الخطاب وهشام بن حكيم قرشيان من لغة واحدة وقبيلة واحدة^(٢) ومع ذلك اختلفت قراءتهما ، والأمر على هذا لا يخلو من احتمالين : فإما أن يكون هشام قد تربى في غير قومه (قريش) فتعلم لغتهم ، وتكلم بها ، وهو كثير فيهم ، ووافق ذلك ما تعلمه من حروف القرآن عن النبي ، وإما أن يكون الاختلاف قائماً على أساس التلقين عن النبي ﷺ فيكون قد أقرأ عمر بوجه ، وأقرأ هشاماً بوجه آخر ، والقراءة — كما يقولون — سنة متبعة .

هذه الحادثة التي جرت بين عمر وهشام جرت أيضاً لكثير من الصحابة من أمثال أبي بن كعب وعمرو بن العاص وابن مسعود وغيرهم^(٣) .

إلا أنه يبدو أن ابن مسعود كان أكثر الصحابة خروجاً على المصحف الإمام ، والذي يراجع كتاب المصاحف للسجستاني يلمس هذه الحقيقة ، فقد شغلت روايات اختلافه من الصفحات تسع عشرة ، من (٥٤ — ٧٣) ، ومن السور تسعا وأربعين ، في حين لا تعدو مخالفة أى صحابى آخر للمصحف الإمام بضع آيات على أكثر تقدير .

ويمكن إرجاع مواضع مخالفته إلى نوعين :

الأول : (وهو الغالب) والاختلاف فيه أسلوبى — يتصل بالنظم — ولا علاقة

له بلهجة ، صوتياً أو لغوياً ، ومن أمثلته :—

★ أنه قرأ قوله تعالى « وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى » (س ٢ آ

١٩٧) : « وتزودوا وخيرُ الزادِ التقوى » .

(١) في اللهجات العربية ص ٤٣ .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٤ . وارجع إلى كتابنا (تاريخ القرآن) - الطبعة الثانية .

(٣) في اللهجات العربية ص ٤٤ .

★ وقرأ قوله تعالى « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » (س ٢ آ ١٩٦)

« وَأَقِيمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلْبَيْتِ » .

★ وقرأ قوله تعالى « وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ » (س ١٠٣) :

« والعصر ، إن الانسان لفي خسر ، وإنه فيه إلى آخر الدهر ، إلا الذين آمنوا

وعملوا الصالحات ، وتواصوا بالصبر » .

والسر في اختلاف هذه القراءات تتكفل ببيانه الكتب التي بحثت موضوع

جمع القرآن وتدوينه ، أو موضوع الناسخ والمنسوخ في القرآن .^(١)

الثاني : والاختلاف فيه صوتي يمكن إرجاعه إلى الاختلاف في اللهجة ومن

أمثله :

★ أنه قرأ قوله تعالى « مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِيهَا وَبَصَلِهَا » (س ٢ آ

٦١) :

« من بقلها وقثائها وثومها وعدسها وبصلها » .

قال في اللسان : « والثوم لغة في الفوم وهي الحنطة »^(٢) .

★ وقرأ قوله تعالى « لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ » (س ٢ آ ١٣٣) :

« لمن أراد أن يكمل الرضاعة » . والكلمة « الرضاعة » تروى بالفتح

والكسر .

★ وقرأ قوله تعالى « فَلَارَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ » (س ٢ آ

١٩٧) .

« فلا رفوٲ ولا فسوق ولا جدال في الحج » .

★ وقرأ قوله تعالى « الْحَيُّ الْقَيُّومُ » (س ١ آ ٣) : « الحي القيوم » قال في اللسان :

« وقرأ عمر : « الحي القيوم وهو لغة »^(٣) .

(١) درسنا هذه القضية في كتابنا (تاريخ القرآن) بمافيه مفتح .

(٢) اللسان جـ ٢ ص ٨٢ .

(٣) اللسان جـ ١٢ ص ٥٠٤ .

★ وقرأ قوله تعالى : « قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنزِّلُهَا عَلَيْكُمْ » (س ١١٥ آ ١١) :
« قَالَ اللَّهُ سَأُنزِلُهَا عَلَيْكُمْ » .

★ وقرأ قوله تعالى : « قُلْ أَفَأَتَّخِذُكُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ » (س ١٣ آ ١٦) :
« قُلْ أَفَتُخْتَمُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ » .

ويلاحظ على روايات السجستاني التي أوردنا نماذج منها ملاحظتان :

أولاً : أنها لم تذكر ما روى أن ابن مسعود كان يقرأ قوله تعالى : « حتى حين » : « عني حين » على ما سيأتي ، الأمر الذي يقطع بأن قراءته كانت تحتوى على أمثلة لهجوية مشابهة ، غير ما روى السجستاني .

وثانياً : أن المثال الأخير من قراءته دليل نصي على أنه كان يدغم بعض الحروف .

وقد كانت مبالغة ابن مسعود في التزام رواياته والاعتزاز بقراءته ، مدعاة إلى أن ينكر عمر رضى الله عنه مسلكه ، فكتب إليه حين علم أنه يقرئ الناس « عني حين » :

« إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل ، فأقرئ الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل »^(١) . وقد كان اتجاه ابن مسعود سائداً في الكوفة ، وإليه تنتهى قراءة (عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش)^(٢) ، وحمزة والكسائي والأعمش من رواة الإدغام غير أبي عمرو .

إلى هنا والجواب عن السؤال السابق لم يتحدد : لماذا اشتهر أبو عمرو بالإدغام فنسب إليه دون غيره من القراء ؟ .. ونقول : إن أبا عمرو بحكم قراءته على كثير من الأئمة قد جمع إليه رواياتهم جميعاً ، ومن بينها روايات الإدغام ، وقد كان إلى

(١) القراءات واللهجات ص ٨ .

(٢) طبقات القراء ج ١ ص ٤٥٩ وقد تعرضت قراءة ابن مسعود لحرب أعلنها على قرائها الحجاج ، فقد كان يقول : لا أجد أحداً يقرأ على قراءة ابن أم عبد — يعنى ابن مسعود — إلا ضربت عنقه ، ولأحكنها من المصحف ولويضلع خنزير « ابن الأثير ج ٤ ص ١٣٣ .

جانب ذلك يستشعر الاعتزاز بقومه ، وبخاصة حين انتقل إلى البصرة مركز الحركة العلمية آنذاك ، وحيث الصراع القبلي على أشده ، فكان من الطبيعي أن يكون اختياره لقراءته من بين ذلك الحشد الهائل من الروايات والقراءات الذي تَحَصَّلَ لديه متأثراً — دون قصد — بلهجة قومه « تميم » ، تلك اللهجة التي لم تفقد صلتها بالإدغام رغم شيوعه على ألسنة العرب جميعاً وقد قال : « إن الإدغام كلام العرب الذي يجرى على ألسنتها ولا يحسنون غيره » دعماً لاتجاهه ، إلى جانب كونه تقريراً لواقع لغوى لامراء فيه ، فأبو عمرو في اختياره لقراءته كان خاضعاً لاعتبارين :

(١) التزام الصدق في الرواية عن النبي ﷺ أولاً وقبل كل شيء ، وذلك أساس اختياره .

(٢) الصراع العلمي بين القبائل التي دخلت في الإسلام ، وقد ألقى هذا الاعتبار ظله على انفراده بالإدغام بهذه الصورة الشاملة ، ولم يكن هذا الانفراد انتصاراً خالصاً للهجة معينة ، بقدر ما كان استخداماً لظاهرة لغوية راقية ، في تلاوة أرق نص لغوى ، وإن انتسبت الظاهرة في الأصل إلى مصدر لهجى .

ويتضح هذان الاعتباران في حديثه للأصمعي حين قال له : « لو تَهَيَّأ لي أن أُفْرِغَ ما في صدري في صدرك ل فعلتُ ، لقد حفظتُ في علمِ القرآنِ أشياءَ لو كُتِبَتْ ما قَدَّرَ الأعمشُ على حَمَلِهَا ، ولولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قُرِيءَ لقُرأتُ كذا وكذا كذا وكذا ، وذكر حروفاً^(١) » .

ومعلوم أن الأعمش كوفي من الموالى معاصر لأبي عمرو ، ولعل من الحروف التي ذكرها أبو عمرو للأصمعي ما ينقاس فيه الإدغام طبقاً لقوانين الأصوات العربية ، ومع ذلك لم يدغمه لأن الرواية لم ترد به ، كما سيتضح ذلك أثناء حديثنا عن « رواية الإدغام في قراءة أبي عمرو » .

فهذا هو السر في اشتهار أبي عمرو برواية الإدغام وزيادته فيه ، فأما طريقه في هذه الرواية فنفضله فيما يلي من الحديث .

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩١ .

« رواية الإدغام بين أبي عمرو وغيره من القراء »

قال ابن الجزرى : « فأما رواته (الإدغام الكبير) فالمشهور به والمنسوب إليه والمختص به من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء ، وليس بمنفرد به ، بل قد ورد أيضا عن الحسن البصرى ، وابن محيصن ، والأعمش ، وطلحة بن مُصَرِّف ، وعيسى ابن عمر ، ومسلمة بن عبد الله الفهرى ، ومسلمة بن محارب السدوسى ، ويعقوب الحضرمى ، وغيرهم »^(١) .

ومن الممكن أن نقسم رواية الإدغام الذين ذكروهم ابن الجزرى فى هذا النص بالإضافة إلى غيرهم من القراء تقسيما زمنيا إلى ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى : القراء الذين سبقوا أبا عمرو فى رواية الإدغام فتلقى عنهم ، ولم يذكر من هذه الطائفة غير ثلاثة هم : الحسن البصرى (١١٠ هـ) ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن (١٢٣ هـ) ومحارب بن دثار السدوسى^(٢) الكوفى القاضى الذى عرض على أبيه ، وعرض أبوه على عمر بن الخطاب .

الطائفة الثانية : القراء الذين عاصروا أبا عمرو ، وهم طائفة كثيرة منهم سليمان الأعمش (١٤٨ هـ) وطلحة بن مصرف (١١٢ هـ) وقد أخذ عن الأعمش ، كما أخذ عن شيخيه إبراهيم النخعى ، ويحيى بن وثاب ، وعيسى بن عمر ، (١٤٩) . ومنهم مسلمة بن عبد الله الفهرى البصرى — قال فيه ابن الجزرى : « لا أعلم على مَنْ قرأ ؟ » ، وقال محمد بن سلام : كان مسلمة بن عبد الله مع ابن أبى إسحاق وأبى عمرو ابن العلاء ، وقال ابن مجاهد : « كان من العلماء بالعربية ، وكان يقرأ بالإدغام الكبير لأبى عمرو ، وروى حروفا لم يدغمها أبو عمرو »^(٣) ، ومنهم مسلمة بن محارب بن دثار السدوسى وقد عرض على أبيه .

(١) النشر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) طبقات القراء ج ٢ ص ٤٢ .

(٣) طبقات القراء ج ٢ ص ٢٩٨ .

الطائفة الثالثة : وهم القراء الذين كانوا بعد أبي عمرو ، ومنهم : سلام الطويل ، تلميذ أبي عمرو ، ويعقوب الحضرمي الذي قرأ — في رواية — على أبي عمرو ، وفي أخرى على بعض تلامذته من أمثال : سلام الطويل^(١) (١٧١ هـ) وعصمة بن عروة الفقيمي^(٢) ، كما عرض على مسلمة بن محارب ، وعلى تلميذه شهاب ابن شرنفة وغيرهم .

وأمام هذه الطوائف الثلاث ليس لنا من ملاحظة سوى أن الطائفتين الأوليين هما أجدر بأن ينسب إليهما الإدغام ، إذا ما أريد أن ينسب لغير أبي عمرو ، أما الطائفة الثالثة فليس رجالها سوى تلامذة لأبي عمرو أو لمن عاصروه أو أخذوا عنه ، وحسبنا أن ننسب رواية الإدغام لأساتذتهم ، وإن كان لهم فضل فهو في تجميع الروايات ، والاختيار من بينها ، كما فعل يعقوب .

كذلك نلاحظ أن ابن الجزري حين تحدث عن إسناد قراءة مسلمة بن محارب ابن دثار السدوسي قال : (عرض على أبيه) ، وقال عن أبيه محارب : (عرض على أبيه عن عمر بن الخطاب) ثم قال : (وروى عن جابر وابن عمر) ، وقد دعانا هذا إلى أن نلاحظ أن مسلمة لم يعرض على غير أبيه من الشيوخ ، وأن أباه لم يعرض على غير أبيه عن عمر بن الخطاب ، فقد انحصر سند قراءتهما بالإدغام في عمر بن الخطاب ، وإن قيل : إن محاربا قد روى عن جابر وابن عمر ، فالرواية شيء والعرض شيء آخر ، ومعنى ذلك أن عمر بن الخطاب كان أحد المصادر التي روت قراءة الإدغام عن رسول الله ﷺ ، وأخذت عنه هذه القراءة .

والعجيب أن هؤلاء الذين روى عنهم الإدغام جميعا قد اتصلوا في أخذ قراءتهم بعمر بن الخطاب ، فالحسن البصري أخذ عن أبي العالية ، وقرأ أبو العالية على عمر . وابن محيصن أخذ عن مجاهد ، وقرأ مجاهد على عبد الله السائب ، وقرأ عبد الله على

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٣٩ .

(٢) طبقات القراء ج ١ ص ٥١٢ .

عمر ، وسليمان الأعمش قرأ على علقمة بن قيس وسمع علقمة من عمر ، كما قرأ على مجاهد ، ومجاهد متصل بعمر . وطلحة بن مصرف أخذ عن الأعمش المتصل بعمر ، وعيسى بن عمر تلميذ الحسن البصرى ، ومسلمة بن عبد الله الفهرى كان مع أبى عمرو ، فلا شك أن مصادرها تكاد تكون واحدة ، وإن غمض ذلك على ابن الجزرى ، وسلام الطويل تلميذ لأبى عمرو ، وقد نقل حروفه إلى يعقوب الحضرمى ، فإذا ما التفتنا إلى أبى عمرو فسنعده متصلاً بقراءة عمر بن الخطاب من طرق عدة ، من طريق الحسن البصرى عن أبى العالية ، وشيبة بن نصاح الذى سمع من عمر بن الخطاب ، ويزيد بن رومان عن عبد الله بن عياش الخزومى ، وأبى العالية ، ومجاهد بن جبر عن عبد الله بن السائب ، وحמיד بن قيس الأعرج عن مجاهد ، وابن محيصن عن مجاهد .

وبقية شيوخ أبى عمرو منهم اثنان رويا عن ابن عمر هما : عكرمة بن خالد ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وكلاهما قرأ على ابن عباس ، وأربعة لم يتصلوا فى روايتهم بعمر ، وهم : عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، وعاصم بن أبى النجود ، ودرباس مولى ابن عباس ، وعطاء بن أبى رباح .

ولا نكاد نجد صحابياً تواترات قراءته ، بوجه واحد من وجوه القراءة إلى الحد الذى بلغت قراءة عمر بن الخطاب بين رواة الإدغام ، وفى هذا ما يدعوننا إلى القول بأن احتمال ورود قراءة الإدغام على لسان عمر بخاصة احتمال غير بعيد ، بل هو أمر ترشدنا إليه القرائن التى عرضناها بعد أن تتبعنا رجال السند مع كل قارئ من هؤلاء القراء ، وليس معنى أن قراءة رواة الإدغام متصلة بعمر بن الخطاب أنها منقطعة عن سواه ، بل المراد أن عمر هو الشخصية التى تكررت مع كل منهم ، على حين اختلفت نسبة ورود البقية الأخرى من الصحابة القراء معهم كابن مسعود وعلى وعثمان وابن عباس وأبى وغيرهم .

على أن من الروايات ما يخبر بأن ابن عباس رضى الله عنه ، قد قرأ بحروف من الإدغام ، وذلك ما روى عن عمرو بن دينار قال : (سمعت ابن عباس يقول : هل

تُرى (مِنْ يَرَى) يُدْغِمُهَا ، يعنى اللام فى التاء — كذا نقل هذا الحرف مدعما « قال السيرافى : « وأدغم أبو عمرو لام (هل) فى التاء ، ولم يدغم لام (بل) فيها ، قرىء : (هل تُرى مِنْ فُطُور) ، (هل تُرى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ) وروى عنه أيضا : (هل تُعَلِّمُ لَهُ سَمِيًّا) ، ولم يدغم (بَلْ تَأْتِيهِمْ بَعْتَةٌ) ونحوها ، وذكر بعض من احتج عنه للفرق بينهما أنه اتبع الأثر^(١) ، وهو ما رواه عمرو بن دينار عن ابن عباس .

يضاف إلى ذلك ما روى من أن ابن مسعود كان يقرئ الناس بحروف من الإدغام ، ومن لهجته الهذلية ، على ما سبق تفصيله^(٢) .

فلا شك أنه وقد اشتهر عنه غرامه بقراءة القرآن بحروف من اللهجات أن يكون قد لَقِّنَ قَرَاءَةَ الإِدْغَامِ تَلَامِيذَهُ مِنْ أَمْثَالِ زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ ، الذى أخذ عنه عاصم ، وعلقمة بن قيس الذى أخذ عنه الأعمش ، من طريق يحيى بن علقمة ، وسعيد بن جبير الذى أخذ عن ابن مسعود ، كما أخذ عن ابن عباس ، فهذه هى طريق أبى عمرو فى رواية الإدغام ، وهذه هى مكانته بين رواة من غير القراء العشرة .

أما مكانته بين رواة من القراء العشرة فمن المعلوم أن يعقوب الحضرمى وهو أحد هؤلاء القراء قد أخذ القراءة عرضا على أبى عمرو ، وروى أيضا عن سلام الطويل حرف أبى عمرو بالإدغام ، حتى لقد روى ابن الجزرى عن صاحب المصباح عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب : إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم ، أى من المثلين والمتقارين .

وقد وردت روايات فى الإدغام عن حمزة ، وافق فيها أبى عمرو فى حروف ، وانفرد دونه بحروف ، وكذلك فعل يعقوب^(٣) ، كما وردت روايات أخرى عن الكسائى يأخذ فيها بإدغام أمثلة من الصغير ، وغالبا ما يتفق جماعة من القراء على هذا النوع

(١) شرح السيرافى لكتاب سيبويه ج ٣ مخطوط .

(٢) صفحة ٦٣ وما بعدها .

(٣) النشر ج ١ ص ٢٠٠ .

من الإدغام ، أى : حين يكون الأمر متعلقا بمثال واحد فيقال مثلا : أدغم أبو عمرو
وحمزة والكسائي وخلف الذال في التاء في قوله تعالى : (فبئذ تُنزلها) (١) . وأدغم أبو عمرو
وحمزة وخلف والكسائي وأبو جعفر الذال في التاء في (عُدَّتْ بِرَبِّي) في غافر
والدخان (٢) ، ويقال أيضا : أدغم الكسائي ويعقوب وخلف وهشام النون في الواو من
(يَسْ وَالْقُرْآن) (٣) .

كما روى عن عبد الله بن كثير المكي إدغام التاء في أول الفعل المستقبل علامة
للمخاطب أو للمؤنثة الغائبة في تاء بعدها في أحرف كثيرة ، منها ما قبله متحرك ،
ومنها ما قبله ساكن من حروف المد واللين ، ومنها ما قبله ساكن من غير حروف المد
واللين ، فأما ما قبله متحرك فنحو قوله (فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) — (هِيَ تَلْقَفُ مَا
يَأْفِكُونَ) ، وأما ما كان قبله ساكن من حروف المد واللين فنحو قوله (وَلَا تِيْمَمُوا
الْحَيِيثَ) (وَلَا تُفَرِّقُوا) (وَلَا تَنَازَعُوا) ، وأما ما كان قبله ساكن من غير حروف المد
واللين فكقوله عز وجل : (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) (وَ إِذْ
تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّتِّكُمْ) (٤) .

وبذلك يعلم أن الإدغام الكبير قد انفرد بروايته من بين القراء العشرة أبو
عمرو ، وتبعه تلميذه يعقوب مع اختلاف يسير ، وأما حمزة فقد أجاز أمثلة مفردة ،
وأما بقية من أدغم منهم ، فإن روايتهم قد انصبت على الصغير ، مع اشتراك أبي عمرو
فيها جميعا على وجه التقريب ، فهو بالنسبة إليهم قاسم مشترك في جميع روايات
الإدغام الصغير والكبير .

موقف الرواة من إدغام أبي عمرو

بقيت كلمة لا بد منها تتصل بموقف الرواة من قراءته بالإدغام والإظهار ، وقد قسم ابن

(١) النشر ج ٢ ص ١٦ .

(٢) السابق .

(٣) المرجع السابق ص ١٧ .

(٤) شرح السيراني لكتاب سيويه ج ٣ مخطوط .

الجزرى رواة القراءة ومؤلفى الكتب إلى طوائف بحسب موقفهم من رواية الإدغام ، فمنهم من لم يذكر الإدغام البتة ، ومن هؤلاء أبو عبيد فى كتابه ، وابن مجاهد فى سبعة ، ومكى فى تبصرته ، والطلمنى فى روضته ، وابن سفيان فى هاديه ، وابن شريح فى كافيه ، والمهدوى فى هدايته ، وأبو الطاهر فى عنوانه ، وأبو الطيب بن غلبون وأبو العز القلانسى فى ارشاديهما ، وسبط الخياط فى موجزه ، ومن تبعهم كابن الكندى وابن زريق ، والكمال ، والديوانى وغيرهم^(١) .

ومنهم من ذكر الإدغام فى أحد الوجهين عن أبى عمرو بكماله من جميع طرقه ، وهم الجمهور من العراقيين وغيرهم^(٢) .

ومنهم من ذكر الإدغام رواية عن الدورى والسوسى معا كأبى معشر الطبرى فى تلخيصه والصفراوى فى إعلانه^(٣) .

ومنهم من خص بالإدغام السوسى وحده ، كصاحب التيسير وشيخه أبى الحسن بن غلبون والشاطبى ومن تبعهم^(٤) .

ومنهم من ذكره عن غير طريق الدورى أو السوسى ، بل ذكره عن غيرهما من أصحاب اليزيدى وشجاع عن أبى عمرو ، كصاحب التجريد والمالكى صاحب الروضة^(٥) .

ومع اختلاف رواية الإدغام . ومع اختلاف مصادر هؤلاء الرواة عن أبى عمرو فإنهم جميعا قد ذكروا مع الإدغام تخفيف الهمزة ، وهذا النهج من التلازم بين الإدغام وتخفيف الهمز تلازم طبيعى ، لأنه يتفق وطريقة أبى عمرو فى تعمد التخفيف ، والتماس

(١) النشر ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

أسبابه ، على ماسيأتى ، قال أبو الفتح ابن فارس بن أحمد فى صفة هذه الرواية :
« وكان أبو عمرو يقرئ بهذه القراءة الماهر التحرير ، الذى عرف وجوه القراءات
ولغات العرب »^(١) .

هذا فيما يتصل برواية الإدغام وسنده ، فأما بقية الأصول المروية عن أبى
عمرو فى قراءته فحسبنا أن نعرضها عرضاً موجزاً فى الباب التالى ، ثم نفرغ للدراسة
الإدغام من الوجهتين الصوتية والنحوية ، لمعرفة أثر القراءات فى مجالها ، فى البابين
الثالث والرابع إن شاء الله .

* * *

(١) المرجع السابق .

الباب الثاني

قراءة أبي عمرو بن العلاء
أصولا وفرشا

الفصل الأول

أصول القراءة

توطئة

نرى لزوما علينا قبل أن نعرض أصول قراءة أبي عمرو ، أن نشير في إيجاز إلى كيفية اجتماع هذه الأصول في قراءته ، وأن نفسر المقصود بكلمة « الاختيار » لديه .
فقد عرّفنا في الباب الأول أن أبا عمرو قد اختار قراءته ، وأن لهذا الاختيار قيمة تميزه عن سائر القراء . فما المقصود بهذا الاختيار ؟ وما الدلالة الحقيقية الكامنة وراءه ، بيئية أو نحوية أو لغوية ؟

أما الدلالة التي يحملها اختياره فموضوع دراستها هو البابان الثالث والرابع من هذه الدراسة . وأما المقصود بالاختيار فله قصة ومعنى سنتحدث عنهما الآن .

ويتصل بالاختيار مسألة أخرى ذات علاقة باستخدام بعض الأصول في حال ، وإهمالها في حال أخرى ، تلك هي كيفية التلاوة . فقد كان أبو عمرو يربط بعض أصول اختياره بالكيفية التي يجري عليها في تلاوته ، (فهو إذا أدرج — أى أسرع في القراءة — لم يهمز ، كما أنه لم يكن يهمز في الصلاة) وحين يدغم . فالهمز على ذلك مرتبط لديه بمسلكه في التلاوة ، ولا شك أنه كان في ذلك متبعا لامبتدعا ، أى : أنه كان ملتزما برواية عن رسول الله ﷺ ، علمته كصفات التلاوة التي أثرت عنه .

ولذا نجد من المناسب أن نذكر شيئا عن هذه الكيفيات ، وتنوعها لدى أبي عمرو بحسب المواقف ، ليكون في وسعنا استخدام مصطلحاتها بعد ذلك دون تخرج .

معنى الاختيار

ربما لانستطيع أن نكشف عن معنى الاختيار بأجلى صورة إلا إذا تتبعنا المراحل التي مرت بها القراءة في المجتمع الإسلامي ، منذ عهد رسول الله ﷺ ، إلى أن جاء جيل تابعى التابعين الذين كان منهم أبو عمرو بن العلاء .

فقد كانت القراءة على عهد النبي تلقينا مباشرا منه لصحابته ، يُقرئهم مايوجى إليه ، فيحفظونه عن ظهر قلب ، ويكتبه أمناء الوحي على قطع العظم والفخار وقصاصات الجلد ، وكان أهم ما في الأمر أن الصحابة تلقوا القرآن منه (حرفا حرفا ، لم يهملوا منه حركة ولا سكونا ، ولا إثباتا ولا حذفًا ، ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم ، وكان منهم مَنْ حَفِظَهُ كُلَّهُ ، ومنهم من حفظ أكثره ، ومنهم من حفظ بعضه . كل ذلك في زمن النبي ﷺ) (١) .

وقد حدثت على عهد النبي ﷺ حوادث — سبق أن أشرنا إلى بعض منها — دلت على أن القرآن كان يقرأ على وجوه متعددة ، تبعا لاختلاف القبائل واللهجات . يقول ابن قتيبة : (وكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يقرئ كل أمة بلغتهم ، وما جرت عليه عادتهم ، فالهذلي يقرأ : عتي حين ، والأسدي يقرأ : تعلمون ، والتميمي يهمز ، والقرشي لا يهمز) (٢) .

وتوفى رسول الله ﷺ ، وأصحابه يعلمون من أصول القراءة وأوجهها ما لقنوه من النبي ، وكان كل منهم متمسكا بما علّمه رسول الله ، شديد التعلق به ، لما يرى في ذلك من اتباع لأمر نبيه وإقراءه . وانتشر هؤلاء الصحابة في أنحاء الأرض ، إبان حركة الفتوحات الإسلامية ، بما حملوا من قرآن ، على الوجه الذي أقر النبي كل واحد عليه ، فأحدث تعدد الأوجه واختلافها اختلافات كبيرة في صيغة القرآن ، لعدم وجود النص

(١) النشر ج ١ ص ٦ .

(٢) في اللهجات العربية ص ٤٦ .

محروا مضبوطا في أيديهم ، فقد كان مكتوبا في الصحف بعد أن نسخه أبو بكر رضي الله عنه في خلافته ، وأودعه بيت حفصة زوج النبي ﷺ ، فكان من السهل على ذوى الأهواء أن يهتبلوها فرصة يحرفون فيها الكلم عن مواضعه ، بزعم أن ذلك جاء لهجة معينة ، أو على لسان قبيلة من القبائل . وترامى الأمر بخطورته إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه فاهتم به ، وكان كتابته للمصاحف في هذه الحقبة من تاريخ المجتمع الإسلامي أعظم الأحداث بركة على هذه الأمة ، فقد حفظ عليها وحدتها ودينها ، حين نفى عن نص القرآن ما دخله من عبث المتعاشين ، وأبقى ماورد عن النبي متواترا كما هو في صدر الصحابة الثقات . يقول ابن الجزرى : ولما كان في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه حضر حذيفة بن اليمان فتح أرمنية وأذربيجان ، فرأى الناس يختلفون في القرآن ، ويقول أحدهم للآخر : « قراءتى أصح من قراءتك » ، فأفزره ذلك . وقدم على عثمان ، وقال : « أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى » ، فأرسل عثمان إلى حفصة (زوج النبي) أن أرسلى إلينا بالمصحف ننسخها ثم نردها إليك ، فأرسلتها إليه . فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف ، وقال : إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم (١) .

ومعنى ذلك أن المصاحف التي كتبها عثمان كانت تحتوى ما صح لدى كاتبها من أوجه في القراءة ، أجمعوا على أنها كانت بأمر النبي وإقرائه . فأما ما اختلفوا فيه مع زيد فقد كتبه بلسان قريش . ولسنا نشك — في ضوء هذا النص — في أن الأوجه التي قرىء القرآن بها ، والتي سماها النبي ﷺ « أحرفا » في حديثه : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » إنما هي غالبا لهجات تواترت قراءة القرآن بظواهرها ، بقطع النظر عن مدلول العدد الذي اختلف فيه ، ولا مجال لذكر الخلاف حوله . فهو مفصل في مظانه القديمة والحديثة (٢) .

(١) النشر ج ١ ص ٧ .

(٢) تناولنا هذه المسألة في كتابنا عن (تاريخ القرآن) .

وقد استطاع الصحابة الذين كتبوا هذه المصاحف أن يجمعوا بين الأوجه المتواترة لديهم في القراءة عن طريق اطلاق الرسم ، وعدم تقييده بالنقط والشكل ، كما « يحتمل ماصح نقله وثبتت روايته » (١) .

وتلقى الناس المصاحف في كل قطر من الأقطار التي وجهت إليها ، فمصحف بالمدينة وآخر بمكة ، وثالث بالكوفة ، ورابع بالبصرة ، وخامس بالشام ، وسادس باليمن ، وسابع بالبحرين — تلقوا المصاحف ، وبينهم من الصحابة من كان لديهم قراءات أخذوها عن النبي ﷺ ، فطابقوا ما لديهم وما يجدون في المصحف المكتوب ، فأسقطوا ما شذ عنه ، وقرعوا بما وافق نصه ، واحتمله رسمه . ومن هنا كان أغلب أوجه الخلاف منحصرًا في نطاق الرسم العثماني .

وتربى على يد هؤلاء الصحابة جيل من التابعين أخذوا عنهم طريقتهم في القراءة ، وحملوا عنهم أمانة العلم بالقرآن ، وكان كل تابعي يحفظ القرآن على الصورة التي لقنها عن شيخه الصحابي ، وكان هؤلاء التابعون منتشرين في مراكز العالم الإسلامي الجديد ، بين مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام ، وهي العواصم الخمس الكبرى التي أصبحت فيما بعد مراكز إشعاع الثقافة الإسلامية .

بيد أن هؤلاء التابعين لم يكونوا على تجرد كامل لقراءة القرآن ، بل كانوا مشغولين بالولاية والإفتاء والتفسير ، وبالصراع السياسي — على ما عرفناه عن سعيد بن جبير ، وعلى ما كان عليه غيره . ولكن جاء من بعدهم (قوم تجردوا للقراءة والأخذ ، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا فيها أئمة يقتدى بهم ، ويرحل إليهم ، ويؤخذ عنهم) (٢) .

وقد كان أغلب هؤلاء المتجردين من الموالى ، الذين لا يظنون أن لهم حظًا في الصراع السياسي ، فانصرفوا إلى سلفهم من التابعين يأخذون عنهم ، وغالبا ما نلتمس اقتصار الواحد منهم على الأخذ عن شيخ واحد ، وقليلًا ما نجد منهم من أخذ عن

(١) المرجع السابق .

(٢) النشر ج ١ ص ٨ .

شيوخين أو ثلاثة — كما حدث لعاصم ابن أبي النجود — وقد سبق القول في ذلك ، في الباب الأول .

كان من هذا الجيل أبو عمرو بن العلاء ، وكان على غير سنة معاصريه — جواله رحالة بين الأمصار ، لم يترك إماما من الأئمة سمع به إلا ذهب إليه يستمنحه علمه ، ويستهديه قراءته ، حتى تجمع لديه محصول وافر من روايات الأئمة في القراءة واللغة ، لم يسنح لغيره — كما قلنا — فكان شأنه فيما تحصل لديه شأن العالم الناقد البصير بكل تفصيل في القراءة ، يعرف مصدره ، ويضبط أداءه ، وينسبه لبيئته التي يوافقها ، فسلك في قراءته طريقة فذة ، هي أنه اختار أصولها ومفرداتها اختيارا دقيقا ، يدل على علم الرجل واقتداره ، فهو من هذا الوجه صاحب قراءة لا مقلد ، وهو معتمد دائما على صحيح الروايات .

وهذا هو معنى الاختيار ، أنه انتقى أصول قراءته ومفرداتها انتقاء لا يتقيد بمذهب ، ولا يمكن أن ينسب إلى مصدر بذاته من المصادر التعليمية في عصره ، لأنه اختار بناء على فكرة ، لابوحى من النقل والتقليد اللذين جرى عليهما معاصروه من القراء . ومن ثم يمكن أن نقول : إن قراءته لا تشبه قراءة بعينها ، ولكن فيها مشابهة من قراءات كثيرة ، تكشف عنها مؤلفات الفن ، وبخاصة ما تحدث منها عن طرق الأخذ والرواية .

★ ★ ★

كيفية القراءة

إذا أردنا أن نعالج موضوع كيفية القراءة عند القراء كان لزاما علينا أن نتبع الآثار الواردة في كيفية التلاوة عن النبي ﷺ ، فإن القراء لم يأتوا في هذا الباب بدعا ، بل كانوا أتباع رواية ، وتلاميذ مدرسة ملقنين ، توارثوا طريقة النطق جيلا عن جيل ، واحتفظوا في نطقهم بتلك الخصائص المتوارثة ، المروية عن النبي ﷺ ، وغاية جهدهم أنهم وضعوا لتلاوتهم قواعد خشية الإخلال بها ، نقصا أو زيادة ، فكانت قواعد المد والقصر ، والإدغام والتسهيل ، والغنة والإخفاء ، وما إلى ذلك من الأحكام — محاولة منهم لتقعيد الكيفية المروية بشأن تلاوة القرآن .

ومن الأحاديث المروية في هذا الشأن ما جاء في جامع الترمذى وغيره عن يعلى ابن مالك أنه سأل أم سلمة رضى الله عنها عن قراءة رسول الله ﷺ فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً ، قالت عائشة رضى الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها » (١) .

وروى النسائى وابن ماجه عن أبى الدرداء رضى الله عنه أن النبى ﷺ قام بآية يرددها حتى أصبح : « إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ » (٢) .

وفى صحيح البخارى عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال : « كانت مدا ، ثم قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » بمد الله ، ومد الرحمن ، ومد الرحيم » (٣) .

فإذا أضفنا إلى هذه الأحاديث ماورد فى تفسير قوله تعالى : « وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً » وقوله : « وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً » ، قال ابن عباس : « بَيِّنَةٌ » ، وقال مجاهد : « تَأَنُّ فِيهِ » ، وقال الضحاك : « أُنْبِذَهُ حَرْفًا حَرْفًا » يقول تعالى : « تَلَبَّثْ فِي قِرَاءَتِهِ وَتَمَهَّلْ فِيهَا ، وَأَفْصِلِ الْحَرْفَ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ » (٤) — إذا أضفنا ذلك أمكننا أن نكون صورة تقريبية عن كيفية القراءة القرآنية على عهد رسول الله ، أعنى : القراءة المستحبة ، فقد كانت كما هو واضح من هذه الآثار قراءة مُتَأَنِّبَةً يَقْصِدُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التأمُّل والتعبد ، كما فى قراءة قيام الليل ، أو يَقْصِدُ بِهَا تَعْلِيمَ الصَّحَابَةِ كَيْفِيَةَ الْقِرَاءَةِ إِذَا كَانَ بِمَحْضَرٍ مِنْهُمْ .

واستمرت الحال على ذلك من بعد الرسول ، يتبارى القوم فى تجويد قراءتهم ، ملتزمين ما روى لهم من معالم قراءة رسول الله ، يَمْدُون أَحْرَفَ الْمَدِّ عَلَى تَفَاوُتٍ فِيمَا

(١) النشر ج ١ ص ٢٠٨ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

(٤) السابق .

بينهم ، ويَعْتُونَ النونات ، ويفصلون الحرف في نطقه عن سابقه ، ولاحقه ، بإمكانهم أن يحققوا الكلمات ، ويتأملوا في خلال ذلك معانيها ، وكانوا يعدون ذلك من باب القرية إلى الله ، فقد روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله يحب أن يُقرأ القرآن كما أنزل » — أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١) .

حتى إذا انحدر الزمن بالناس ، وزاد القارئون ونقصوا فيما تُعورَف عليه من تقاليد القراءة القرآنية ، نهض القراء إلى وضع قواعد القراءة ليرسمها المبتدئون ، وهى قواعد تنأى بهم عن الإخلال بقراءة القرآن ، بالنقص أو بالزيادة ، وأغلب الظن أنها لم تكن تنطبق إلا على القرآن ، فلم يكن الشعر يُقرأ بمد أو غن ، إذ لم تكن بالناس حاجة إلى تأمله أثناء قراءته ، بل كان يكفى أن يقرأوه قراءة عادية ، خالية من القيود التى يلتزمها قراء القرآن . ومن هنا انفصلت قراءة القرآن عن أسلوب القراءة فى غير القرآن ، فى الشعر وفى النثر ، وزاد الانفصال كثيرا حين فشلت العاميات على الألسنة ، ومنهج العامية فى النطق لا يفرق بين أول الكلمة وآخرها ، فهو لا يلتزم غالبا بأية حركة فى أواخر الكلمات ، إذ إن الكلمات فى العامية تُلقى سريعة متصلة ، ولكن الذى يبدو لنا حين نراجع القواعد التى رسمها القراء للنطق منذ بعيد ، ثم نقارن بينها وبين النطق الذى يلتزمه القراء الآن ، يبدو لنا أنه لا فرق يُحسُّ بين الجانبين ، إلا فى نطق الضاد ، فإن المحدثين من القراء لا ينطقونها ، أو لا يحاولون النطق بها رخوة كما وُصِفَتْ فى كتب القراءات ، وإنما تُنطقُ بها ألسنتهم شديدة ، وإن كان بعض المجيدين منهم قادراً أن يُمَثِّلَ فى نطقه الضادَ القديمة والحديثة ، كما هو واضح لدى السماع ، وهو ما سنعالجه فيما بعد فى وصف الأصوات الفصحى .

أما الطاء والقاف المجهورتان فقد همستا نهائيا على ألسنة القراء وغيرهم . حتى لم يبق لهما من أثر إلا على ألسنة بعض قراء السودان ، حيث ينطقون القاف (مُغَيَّنَةً) ، مجهورة ، ولدينا على ذلك بعض التسجيلات ، وفيما عدا ذلك يودى قراء القرآن أصوات اللغة القرآنية أداء محققا ، يبالغون فيه حرصا على ألا يهبط نطقهم إلى مستوى النطق

الشائع ، حتى لنكاد ندعوهم أحيانا بالمتقهرين ، رغم أنهم هم البقية الباقية من تراث النطق العربى الفصيح .

وحقا لا نتصور وجود فرق ذى بال على عهد الرسول ﷺ بين طريقة النطق فى اللغة النموذجية وقراءة القرآن ، اللهم إلا ما كان من أناة يقصد بها التأمل فى نظم الآيات أو معناها ، أما بعد أن اختلطت الألسنة ، واشتبهت أوجه النطق ، فقد ظهر الفرق واضحا بين كلتا الطريقتين .

بقى أن نعلم أن القراء إنما يلتزمون الدقة فى إخراج الأصوات فى قراءة القرآن فى نهج واحد من القراءة ، هو ما أسموه « قراءة التحقيق » ، فقد قسم القراء كيفية القراءة إلى ثلاث طرق : —

طريقة التحقيق : وهى عندهم عبارة عن « إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد ، وتحقيق الهمزة ، وإتمام الحركات ، واعتماد الإظهار والتشديدات ، وتوفية الغنات ، وتفكيك الحروف ، — أى بيانها — وإخراج بعضها من بعض بالسكته والترسل ، واليسر والتؤدة ، وملاحظة الجائز من الوقوف ، ولا يكون غالبا معه قصر أو اختلاس ، ولا إسكان محرك ولا إدغامه » (١) . وغير خاف أن مراعاة هذه الاعتبارات جميعا ليست من السهولة بحيث يتقنها القارئ فى زمن وجيز ، وإنما يحتاج لكى يتعودها إلى مواظبة التدريب حتى يألّفها ، وتصبح له عادة ، فلا شك أنها قيود ثقيلة ، وقد حذر القراء من الشطط فى التزامها ، والمبالغة فى تطبيقها إلى حد تحريك السواكن ، وتوليد الحروف من الحركات ، وتكرير الرءات ، وتطين النونات بالمبالغة فى الغنات ، فقد روى أن حمزة إمام المحققين قال لبعض من سمعه يُبالغ فى ذلك : « أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ مَا كَانَ فَوْقَ الْجَعْدَةِ فَهُوَ قَطَطٌ ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْبَيَاضِ فَهُوَ بَرَصٌ ، وَمَا كَانَ فَوْقَ الْقِرَاءَةِ فَلَيْسَ بِقِرَاءَةٍ » (٢) .

(١) النشر ج ١ ص ٢٠٥ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة والجمد : الشعر الخشن غير المسترسل ، والقطط : الشعر شديد

الجمودة : ك شعر الزنوج .

قال ابن الجزرى : « وهذا النوع من القراءة وهو التحقيق هو مذهب حمزة وورش عن غير طريق الأصبهاني ، وقتيبة عن الكسائي ، والأعشى عن أبي بكر وبعض طرق الأشناني عن حفص ، وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام ، وأكثر العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان » (١) ، ثم أورد إسناد هذه القراءة متصلا ، مبتدئا بنفسه منتهيا بقراءة النبي ﷺ التحقيق . ثم قال : « قال الحافظ أبو عمرو الداني : هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد » (٢) . وقد كان أبو عمرو يقرأ هذا التحقيق في غير الصلاة ، إذا ما قصد التلاوة المفصلة ، فيجانب حينئذ الإدغام وإسقاط الهمزة ، على ما تجيء الإشارة إليه . تلك هي الطريقة الأولى من طرق القراءة ، وهي — إن صححت أوصافها — تدعونا إلى أن نتأمل طريقة القراء في عصرنا هذا بتنظيم القراءة وموسقتها ، فإذا كانت قراءة التحقيق تتسم بالتؤدة ، وتفكيك الحروف ، وتوفية الغنات ، إلى غير ذلك من الأوصاف ، فقراءتهم بسبب من التحقيق ، بقطع النظر عما يخالفها من الاهتمام بالأنغام ، ولكن ما بالنا نجدهم يفعلون هذا ويقرءون إلى جانبه بالاختلاس والقصر والإدغام والإسكان ... ؟ ... لاشك أن هذا يُعدُّ انحرافا عن جادة القراءة مأجدرهم أن يُقوّموه ، وإنما يجوز لهم ذلك ، إذا كانت قراءتهم بالطريقة الثانية :

طريقة الحدر : وهي الثانية من طرق القراءة الثلاثة ، والحدر عندهم عبارة عن « إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر ، والتسكين ، والاختلاس ، والبدل ، والإدغام الكبير ، وتخفيف الهمز ، ونحو ذلك بما صححت به الرواية ، ووردت به القراءة مع إثارة الوصل وإقامة الإعراب ومراعاة تقويم اللفظ وتمكن الحروف » (٣) .

وأغلب الظن أن هذه الطريقة كانت طريقة أبي عمرو ، فقد وضع لنا مما

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) النشر ج ١ ص ٢٠٧ .

سبق أنه كان يؤثر التخفيف ، وفي مفردات الداني : حدثنا محمد بن علي قال : حدثنا ابن مجاهد قال : « كان أبو عمرو حسن الاختيار سهل القراءة غير متكلف ، يؤثر التخفيف ما وجد السبيل إليه » (١) .

وقد ذكرت روايات كثيرة عنه أنه كان يؤثر الحدر في القراءة ، فقد ورد في طبقات القراء أن أبا عبيدة قال : « كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف ثم تنسك فأحرقها وتفرد للعبادة وجعل على نفسه أن يختم في كل ثلاث » (٢) ، وتمكنه من أن يختم في ثلاث ليال يدل صراحةً على أنه كان يحدر في القراءة ، فلو أنه كان يحقق ما استطاع أن يختم في أقل من عشر ليال ، ولا شك أنه كان في هذه الطريقة يُدغمُ ، ويُسقطُ الهمزة ، ويُقصرُ الممدود ، إلى غير ذلك من وجوه الاختيار التي سنفصل أحكامها وأصولها في هذا الباب .

والواضح من صفة طريقة الحدر أن القارئ لا يصح أن يخل بنطق صوت من الأصوات ، بل ينبغي أن يحافظ على وجود الأصوات ، إلا ما يعرض لحذف أو تسهيل أو إدغام .

والطريقة الثالثة هي التي سميت بالتدوير ، وهو عبارة عن التوسط بين التحقيق والحدر ، والأمر في قياس هذه الطرق الثلاثة نسبي ، تعرف حدوده ومقاييسه بالمران .

ولله در الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله حيث يقول « ليس التجويد بتمضيغ اللسان ، ولا بتقعر الفم ، ولا بتعويج الفك ، ولا بترعيد الصوت ، ولا بتمطيظ الشد ، ولا بتقطيع المد ، ولا بتطين الغنات ، ولا بحصرمة الراءات ، قراءة تُنفر منها الطباع ، وتمجُّها القلوبُ والأسماع ، بل القراءة السهلة العذبة ، الحلوة اللطيفة ، التي لا مَضَعُ فيها ولا لَوَكُ ، ولا تَعَسُفُ ولا تَكَلْفُ ، ولا تَصْنَعُ ولا تَنْطَعُ ، ولا تَخْرُجُ عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء (٣) » .

(١) مفردات أبي عمرو الداني — مخطوطة .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ .

(٣) النشر ج ١ ص ٢١٣ .

عرض للقراءة وأصولها (١)

يعتمد القراء غالباً في أداء هذه القراءة على رواية راويين أخذنا عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي تلميذ أبي عمرو ، هما أبو عمر الدوري (المتوفى سنة ٢٤٦ هـ) وأبو شعيب السوسى (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) وهما أشهر من نقل قراءة أبي عمرو من الأئمة ، ويعد سندهما أقوى سند حمل القراءة إلى الآفاق . وحفظ لنا ظواهرها ، وقد سبق أن قلنا : إننا نقدم السوسى فى رواية الإدغام على الدورى ، لتفرغ السوسى لهذه القراءة ، واشتغال الدورى بغيرها ، وقد وجدنا الإمام الشاطبى لا يذكر فى « شاطبيته » سواهما ممن روى عن أبي عمرو ، وأصول هذه القراءة تنحصر فى طائفتين :

الطائفة الأولى : ما يؤخذ من الرواية على وجه الالتزام تعبدًا ، كطريقته فى الاستعاذة والتسمية ، وهذان الأمران لا يتصلان بلهجة ، ولا يعدان من العوامل الصوتية . فإذا كان أبو عمرو قد التزم أن يذكر الاستعاذة مثلاً عند كل قراءة فما ذلك إلا لأنه متمسك بمضمون الأمر فى قوله تعالى : « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ، وما روى عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ يستفتح القراءة بهذا اللفظ بعينه ، فوجود الاستعاذة فى مستهل القراءة ، والتزامه الجهر بها إنما هو تقليد تمسك به تنفيذاً لأمر ، وعملاً بسنة . وهذه الطائفة خارجة عن مجال دراستنا .

الطائفة الثانية : ما يتصل بأحكام القراءة ، وموقفها من بعض مشكلات النطق ، ومذهب أبي عمرو الذى اختاره فيها ، ويشمل ذلك :

(١) باب أحكام الهمز .

(١) اعتمدنا فى عرض أصول هذه القراءة غالباً على مخطوطة (مفردة حرف أبي عمرو بن العلاء) لعبد الله ابن محمد بن عبد الله المدنى الانصارى المعروف بالنكراوى — وهى مصورة لدى الدكتور عبد الفتاح شلى . وراجعنا ما ذكرناه على كتابى : النشر لابن الجزرى ، والتيسير لأبى عمرو الدانى .

- (٢) باب أحكام الإمالة .
 (٣) باب أحكام المد .
 (٤) باب أحكام الوقف .
 (٥) باب ياءات الإضافة .
 (٦) باب الإدغام بشقيه (الصغير والكبير) .

وهناك فصل مشترك بينه وبين سواه من القراء ، وهو باب « أحكام النون الساكنة والتنوين » .

بقيت طائفة من الأحكام أهملها القراء فلم يضعوها لها أصولاً ، ولم يدركوا من ورائها سرا ، وهي واردة ضمن باب يطلقون عليه (فرش الحروف) ، يستعرضون فيه موقف القارئ من كل كلمة في القرآن ، مما لا يتصل بالأصول المتقدمة ، فإذا جاءت كلمة ينطبق عليها حكم مما تقدم أحوالوا إلى الأبواب السابقة .

ولسوف نعرض فيما يلي أحكام أبي عمرو في كل من الأبواب السابقة ، مكتفين بذكر ما يتصل بخصوصائص النطق لديه ، دون ما يتصل بمشكلات الرسم ، ثم نحاول أن نعالج قواعد اختياره في كل مذهب إليه ، أصلاً كان أو اختياراً مفرداً ، وليس من رأينا أن نفصل بين اختيار أبي عمرو في هذه الأبواب الكبيرة ، وبين اختياره في الكلمة المفردة ، فقد يكون للكلمة المفردة من الدلالة ما يدعم رأينا في أصل من الأصول .

١ - أحكام الهمز

لأبي عمرو بالنسبة للهمز بعامة موقفان ، موقف التحقيق عند التلاوة المفصلة ، وموقف التخفيف ، ومعنى التحقيق هنا أن ينطق بالهمزة محققة دون إبدال أو نقل ، فقراءته هذه شبيهة بقراءة حفص الشائعة التي تلتزم التحقيق ، ومعنى التخفيف أن يبدل من الهمزة حرف علة مناسباً . وذلك إذا قرأ في الصلاة أو أدرج

القراءة أو قرأ بالإدغام ، فهذه أحوال ثلاث كان أبو عمرو يسقط فيها الهمزة ، ويقلبها إلى صوت علة ، ومعنى ذلك أنه كان يشعر عند القراءة السريعة في الصلاة أو خارجها أو عند التزام الإدغام بثقل الهمزة ، فاختار لها أحكاما تنزع إلى تخفيفها ، إشاعةً للانسجام في قراءته ، على ما أسلفنا . ولذلك أحوال :

الهمز الساكن المفرد : كان يبدئه حرف علة ، فاءً كان أو عيناً أو لاماً ، نحو قوله تعالى :

يُؤْمِنُونَ - يُؤْفَكُونَ - يُؤْلُونَ - الْمُؤْتَفِكَات - بِسْمَا - الذُّب - البِئْر -
كَدَابٍ - الرُّؤْيَا - جِئْت - جِئْتُمْ - شِئْت - شِئْتُمْ - مَأْمُونَ - مَأْمَنَهُ - وما أشبه ذلك ، فينطق مكان الهمزة في هذه المواضع حرف علة من جنس حركة ما قبلها .

واستثنى من ذلك خمسة أنواع :

(١) ما سكونه علامة الجزم - وجملة ذلك تسعة عشر موضعاً : (نَسَأَهَا) في البقرة ، و (تَسُوهُمْ) - في آل عمران والتوبة ، و (تَسُوْكُمْ) - في المائدة ، و (يَنْشَأُ أَوْ نَشَأُ) - في النساء ، وفي الأنعام ثلاثة ، وإبراهيم ، والإسراء موضعان ، والكهف ، والشعراء ، وسبأ ، وفاطر ، ويس ، والشورى ، موضعان ، (يُهَيِّئُ) - في الكهف ، و (أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ) - في النجم .

(٢) ما كان سكونه للبناء ، وذلك في فعل الأمر من مثل الأفعال السابقة نحو : (أَنْبِئْهُمْ) - في البقرة ، و (أَرْجِئْهُ) - في الشعراء ، إلى غير ذلك .
(٣) ما همزه أخف من تسهيله - وذلك في موضعين : (وَتُؤْوِي إِلَيْكَ) - في الأحزاب ، و (الَّتِي تُؤْوِيهِ) - في المعارج ، فلو خفف لاجتمعت واوان ، واجتماعهما أثقل من الهمز .

(٤) ما يؤدى إلى الالتباس ، وذلك موضع واحد هو : (أَثَانًا وَرِثِيًّا) - في مريم ، فلو ترك همزه لأشبهه (رِيَّ الشَّارِبِ) وهو عنده من الرِّوَاءِ ، وهو المنظر الحسن .

(٥) ما يخرج بتسهيله من لغة إلى أخرى ، وهما موضعان (مُؤَصِّدَةٌ) - في البلد والهُمَزَةُ ، لأنها عنده من أَصَدَّتْ إِذَا أَطْبَقَتْ ، فله أصل في الهمزِ ، لا من أُوصِدَّتْ ، فالهمز عنده لربط الفرع بأصله .

وقد ذكر الرواة مثالا فريدا في باب الهمز المفرد ، خَرَجَ عن هذه الأصول ، وذلك قوله تعالى : « إَلَى بَارِئِكُمْ » - في موضعين بالبقرة ، ففيه عندهم اختلاس الهمزة للدورى ، والإسكان الخالص للسوسى ، مع تحقيق الهمزة فيهما ، وذهب آخرون إلى إشباع حركتها ، وذهب غيرهم إلى إبدالها ، واعتمادنا هنا على الروايتين السابقتين .

الهمزة المتحركة بعد ساكن : ونهجه فيها هو المعروف لدينا من طريقة حفص ، فهو يحققها ، وينطق بالساكن قبلها دون سكت بينهما نحو : خَلَوْا إِلَى ، والأرض ، وَيَأْتِنِي آدَمَ ، إلى غير ذلك من الأمثلة ، ما خلا قوله عز وجل « عَادَا الْأُولَى » ، فقد نقل حركة الهمزة إلى اللام ليتمكن من الإدغام ، (إدغام نون التنوين في اللام) فنطق بها مشددة مضمومة ، وأسقط الهمزة ، هكذا : « عَادَ لِلُّوَى » .

أما حكم الهمزة المفردة المتحركة مثل : يُولف ، يُوذَن ، يُوخرهم ، وشبهه فلا خلاف عنه في تحقيق الهمزة في ذلك كله ، ولسوف يفيدنا هذا الحكم في علاج هذا النوع من الهمز عند التقائه بياء الإضافة ، في عرض أحكام « ياءات الإضافة » في هذا الفصل .

الهمزتان المجتمعتان في كلمة وفي كلمتين : ولذلك حالات :

الأولى : أن تكون الأولى مفتوحة ، والثانية متحركة بالفتحة أو بالكسرة أو بالضممة في كلمة ، فإذا تحركت الثانية بالفتحة سُهِّلَتْ بين الهمزة والألف نحو : أُنذرتهم وأقررتم ، وزيد بين الهمزتين ألف لتصير الأولى ممدودة ، ماعدا قوله : (آمنتم) - في الأعراف وطه والشعراء ، و(آهتنا) - في الزخرف ، فإن الأئمة متفقون على عدم زيادة هذه الألف .

وإذا تحركت الثانية بالكسرة سهلت بين يين فتصير كالياء المختلصة الكسرة ،

وأدخل بينهما ألف نحو : (أَيْدَا ، أَيْفَكَا) ، ما خلا قوله : (أَيْمَةٌ) - حيث وقع - فإنه لا فصل بألف . وإذا تحركت الضمة سهلت بَيْنَ بَيْنَ ، فتصير كالواو المختلصة الضمة ، ولم تدخل بينهما ألف ، ووردت القراءة عنه بإدخالها .

الثانية : أن تتفق الهمزتان بالفتح أو بالكسر أو بالضم في كلمتين : فالمفتوحتان مثل : (تَلْقَاءُ أَصْحَابِ ، وَجَاءَ أَمْرُنَا) ، والمكسورتان مثل : (هَوْلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ، عَلَى الْبِعَاءِ إِنْ أَرَدْنَا) ، والمضمومتان مثل : (وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أَوْلِيكَ) وقد قرأ أبو عمرو هذا النوع بإسقاط إحدى الهمزتين وتحقيق الأخرى . والخلاف قائم حول أى من الهمزتين قد حذف ؟ .. ولا معنى له إلا فيما يتصل بحكم المد فيها ، هل يأخذ درجة المنفصل أو المتصل .. ؟ ..

الثالثة : أن تكون الأولى مضمومة ، والثانية مفتوحة في كلمتين مثل (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ) ، وقد حقق الأولى وأبدل الثانية واوا مفتوحة .

الرابعة : أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة في كلمتين - عكس الحالة السابقة - مثل : (جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا) ، وهذا موضع واحد ، وقد حقق أبو عمرو الأولى وسهّل الثانية بَيْنَ بَيْنَ ، فجعلها كالواو المختلصة الضمة .

الخامسة : أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة في كلمتين ، مثل (أُمَّ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ) ، وحقق أبو عمرو الأولى وسهّل الثانية بَيْنَ بَيْنَ ، فجعلها كالياء المختلصة الكسرة .

السادسة : وهى عكس سابقتها مثل : (قَبْلَ وَعَاءِ أَخِيهِ) ، حقق الأولى ، وأبدل الثانية ياءً مفتوحة .

السابعة : أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة ، ولا عكس ، مثل (نَشَاءُ إِنَّكَ - شُهَدَاءُ إِلَّا) ، حقق الأولى وسهّل الثانية ، واختلف عنه في كيفية تسهيلها ، فمنهم من جعلها بين الهمزة والياء ، اعتداداً بحركتها ، وهو مذهب أكثر النحويين وبعض المقرئين ، ومنهم من سهلها بين الهمزة والواو اعتداداً بحركة

ماقبلها ، وهو قول أكثر المقرئين ، والأنخفش من النحويين ، والوجهان صحيحان ، غير أن الأول أقيس في العربية ، والثاني أثر في الرواية ، وعليه الأداء .

فهذا عرض وافٍ لأحكام الهمزة وما يطرأ عليها من تغير في اختيار أبي عمرو ، مع ملاحظة أن ذلك مشروط بأن تكون القراءة في الصلاة ، أو كونها مُدرَجَةً ، أو أن يكون القارئ ملتزماً في قراءته الإدغام ، فأما في غير ذلك فقد كانت الهمزات كلها محققةً ، تماماً كما حفظنا في قراءة حفص .

٢ - أحكام الإمالة

لأبي عمرو في الإمالة أحكام :

أولاً :

أنه أمال كل ألف^(١) بعدها راء مكسورة كسرة إعراب ، وهي في موضع اللام من الكلمة ، سواء تكررت الراء أم لم تتكرر ، وَقَعَ قبلها حرفٌ استعلاءً أو غيره نحو : (القَهَّار - والنَّهَّار - والأَبْرَار - وأَبْصَارِهِم - وديَارِهِم ، وأَوْبَارِهَا وأشْعَارِهَا - وَيَبِينَ أسْفَارِنَا - مِنْ أَقْطَارِهَا - والكفَار - بِقَنْطَارٍ - بِدِينَارٍ) . واستثنى من ذلك قوله (وَالْجَارِ) - في موضعي النساء .

فأما ما كانت الكسرة فيه للبناء فلا إمالة فيه عنده ، وذلك نحو : (جَبَّارِينَ) - في المائدة والشعراء ، و (الْجَوَارِ) - في الشورى والرحمن والتكوير ، ومِمَّا وقع مُمَالاً في قراءته لفظة (هَارٍ) ، لأن الكسرة هنا ليست للبناء ، بل هي مثيلة الكسرة في رَامٍ وَغَارٍ - عَارِضَةٌ .

(١) عبارة المخطوطة : أنه أمال فتحة ما قبل كل ألف بعدها راء مكسورة ، وما قلناه هو الصحيح لأن الراء مسبوقه بفتحة طويلة هي الألف ، لا بفتحة قصيرة ثم ألف (ارجع الى المخطوطة ورقة ٢٩) ، وهذا الخطأ شائع عند القدماء في مثل هذه المواضع .

ثانيا :

أمال كل ألف في نهاية الكلمة ، منقلبة عن ياء ، سواء كانت الألف لام الكلمة ، أم كانت للتأنيث ، وسواء اتصلت بالكلمة ضمير أم لا ، فالتى هى لام الكلمة مثل (نرى - يرى - اشترى - أذراكم - اعتراك - ولو أراكهم - أذراك - التوراة - القرآن - مجراها - تمارى - يفتري) ، والتى للتأنيث نحو (النصارى - سكارى - أسارى - بشرى - بشراكم - ذكراهم - الشعرى - الأخرى) .

ثالثا :

أن يكون قبل الألف المنقلبة عن الياء همزة نحو : (رأى كوكبا ، رأى أيديهم ، فرآه حسنا) ، ونظيره حيث وقع .

فأما قوله : (ونأى) - فى الإسراء وفصلت ، فاختلف فيه عن أبى عمرو ، فروى الدورى فتحة النون والهمزة ، وروى السوسى إمالة فتحة الهمزة ، بيد أن رواية الإمالة من السوسى منقوضة بما ذكره ابن الجزرى قال : « وأجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح ، لانعلم بينهم فى ذلك خلافا » (١) .

وقد رويت عنه إمالته الألف من قوله تعالى : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى) فحسب ، دون ما بعدها ، إذ كان المقصود من الثانية التفضيل بمعنى : « فهو فى الآخرة أشد عمى » والمقصود بالأولى هو الوصف .

رابعا :

أمال الألف من كلمة (الكافرين) إذا كانت جمعا منصوبا أو مجرورا فإن كانت مفردا ، أو مرفوعة فلا إمالة فيها عنده . كما أمال الألف من كلمة (الناس) إذا كانت مجرورة لاغير ، بخلاف عنه فى ذلك .

خامسا :

فإذا لقيت الألف المنقلبة عن ياء ، وهى التى مرّت فى (ثانيا وثالثا)

(١) النشر ج ٢ ص ٤٤ .

ساكناً - فقد اختلف الرواة فيه عن أبي عمرو ، فروى الدرورى فَتَحَ صوت الألف لسقوط موجب الإمالة ، وروى السوسى إِمَالَتَهُ ، إلا ما كان مُنُوناً فإنه فَتَحَهُ نحو : (مُفْتَرَى ، قُرَى) ، ومثال مالقى ساكناً (الكُبْرَى اذْهَبْ - رَأَى الشَّمْسَ - النَّصَارَى الْمَسِيحُ - وَتَرَى اللَّهَ - وَسَيَّرَى اللَّهَ) . فأما قوله تعالى : (أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا . أَوْ لَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ) فقد قرأه بالفتح في الوصل ، لانتفاء موضع الإمالة للجزم .

ومن المسائل المتفرعة على هذا :

(١) ما إذا وقف القارئ على (قُرَى ظَاهِرَةً) المنون ، وفيه عند ذلك وجهان :

الفتح والإمالة .

فأما بقية المنون (مُفْتَرَى - قُرَى مُحَصَّنَةً) فالوقف على جميع ذلك بالإمالة ، والفرق أن الألف في (قُرَى ظَاهِرَةً) مبدلة في التنوين ، وهى في : (مُفْتَرَى ، وَقُرَى مُحَصَّنَةً) منقلبة عن ياء ، إذ ليست هذه الكلمة في موضع نصب .

(٢) وفي الوقف على الكلمات المنتهية براءٍ (كالنهار والغار والدار والأبرار والأشجار ، وبقنطار) ، خلاف ، فبعضهم وقف عليهن بالفتح لعدم موجب الإمالة وهو الكسرة ، وآخرون وقفوا عليهن بالإمالة كالوصل .

سادسا :

كل ما كان في الأسماء المؤنثة بزنة فَعَلَ أو فِعَلَ أو فُعَلَ - كان يقرؤه بين اللفظين ، مالم يكن فيه راءٌ نحو : الْمَوْتَى وَالسَّلْوَى ، وَمَرْضَى ، وَالرُّؤْيَا ، وَالذُّنْيَا ، وَطَوْبَى ، وَسَيِّمَاهُمُ ، وَإِخْدَى ، [وَموسى ، وعيسى ، ويحيى]^(١) (اسما لا فعلا) .

فإن كان قبل الألف المنقلبة عن ياء في ذلك كله راء أماله على ماتقدم ، فأما الكلمات : (بَلَى وَمَتَى وَعَسَى وَيَاوَيْلتى وَيَا حَسْرَتى وَأَنْتَى - استفهاما -) ففيها

(١) كذا وردت بالخطوطة ، ولا وجه للجمع بين هذه الأسماء الثلاثة الأخيرة وبين ما سبقها ، لأنها مذكرة ،

والحديث عما كان من الأسماء المؤنثة .

الوجهان : الإمالة والفتح ، والفتح في رأينا هو الارجح ، قال ابن الجزرى : « وروى فتح الألفاظ السبعة عن أبي عمرو من روايته سائر أهل الأداء من المغاربة والمصريين وغيرهم ، وبه قرأ الداني على أبي الحسن . وروى جمهور العراقيين وبعض المصريين فتح جميع هذا الفصل عن أبي عمرو من روايته المذكورتين ، ولم يُميلوا عنه شيئا مما ذكرنا سوى ماتقدم من ذوات الراء » (١) .

فَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْأَلْفِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِمَّا أَمَالَهُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ سَاكِنٌ نَحْوُ : (الْقَتْلَى الْحُرُّ - وَمَوْسَى الْكِتَابَ) قَرَأَ جَمِيعَ ذَلِكَ بِالْفَتْحِ فِي الْوَصْلِ ، وَبِالْإِمَالَةِ فِي الْوَقْفِ ، لِعَدَمِ الْمَانِعِ ، وَهُوَ السَّاكِنُ .

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُنُونُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ نَحْوُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : « مَكَائًا سُؤْيَ - وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحَى » فَفِيهِ الْإِمَالَةُ وَالْفَتْحُ - عَلَى مَا سَبَقَ فِي « قُرَى ظَاهِرَةً » . فِهَذَا عَرَضَ لِأَحْكَامِ الْإِمَالَةِ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو ، رَاعِينَا فِيهِ الْإِيجَازُ غَيْرَ الْمُخِلِّ ، وَلِسَوْفَ نَحْوُلُ فِي مَلَاخِظَاتِنَا عَلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ أَنْ نَصِلَ إِلَى الْقَاعِدَةِ الصَّوْتِيَةِ الَّتِي اتَّبَعَهَا فِي اخْتِيَارِ حُرُوفِ إِمَالَتِهِ إِلَى جَانِبِ اسْتِفَادَةِ مَنْ نَسَبَتْهَا لِلْهَجِيَةِ فِي تَدْعِيمِ رَأِينَا عَنِ مَصَادِرِ قِرَائَتِهِ .

وَبَقِيَ أَمْرٌ يُلْحِقُهُ الْقِرَاءَةُ عَادَةً بِبَابِ الْإِمَالَةِ ، وَهُوَ كَيْفِيَةُ النُّطْقِ بِالرَّاءِ وَاللَّامِ : وَيُرْوَى أَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَكُنْ يَرْتَقِقُ شَيْئًا مِنَ الرَّاءَاتِ الْمُتَحَرِّكَاتِ - سِوَى الْمَكْسُورَةِ ، فَقَدْ أَجْمَعَ الْأُئِمَّةَ عَلَى تَرْقِيقِهَا ، نَحْوُ : (الْحَرِيقُ وَفَرِيقُ) ، فَأَمَّا الرَّاءُ السَّاكِنَةُ فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ قَبْلَهَا مَكْسُورًا كَسَّرًا لَازِمًا وَلَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا حَرْفٌ اسْتِعْلَاءً ، فَالْإِجْمَاعُ عَلَى تَرْقِيقِهَا نَحْوُ (مِرْيَةٌ - وَشِرْعَةٌ) فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا يَاءٌ وَكَانَ مَاقِبِلَ الرَّاءِ مَفْتُوحًا فَفِيهِ الْوَجْهَانُ ، وَلَا يُنْظَرُ حِينَئِذٍ لِنَوْعِ الْحَرْفِ ، هَلْ هُوَ اسْتِعْلَاءً أَوْ غَيْرَهُ ، نَحْوُ : (مَرِيْمٌ وَقَرِيَّةٌ وَقَرِيَّتِكُمْ) فَهَذِهِ تُقْرَأُ بِالتَّرْقِيقِ وَبِالتَّفْخِيمِ .

أَمَّا اللَّامُ فَإِنِهَا تَرْقَقُ ، حَتَّى إِذَا تَقَدَّمَ صَادٌ أَوْ طَاءٌ أَوْ ظَاءٌ ، وَكَانَتْ مَفْتُوحَةً نَحْوُ : (الطَّلَاقُ ، وَالصَّلَاةُ ، وَفَظَلَمُوا) .

واللام في اسم الله عز وجل مجمع على تفخيمها إذا سُبِقَتْ بفتح أو ضمّ نحو
(قال الله — رُسُلُ الله)، وترقق إذا تقدمها كسرٌ نحو: (بِسْمِ الله).

٣ — « أحكام المد »

وأحكام أبي عمرو في المد لا تختلف عن أحكام غيره من القراء ، إلا أنه يمتاز بالتوسط في المد ، ولا حاجة بنا إلى عرض أحكامه هنا لأن المد لا يتصل بلهجة ، وإنما هو صورة من صور التاني في تلاوة القرآن ، كما أن فائدته بعامة هي : تركيز النبر على مقطع معين ليعين ذلك على تحقيق همزة ، أو إظهار حرفٍ مشدد ، أو ساكن في نهاية الكلمة ، وهذا حين يكون المد مُشَبَّعاً ، فأما إن كان غير مُشَبَّعٍ ، أي : طبيعياً ، فإن وظيفته أن يأخذ صوت العلة حقه في الأداء الصوتي ، كما في نحو « قال الله هذا » ، فالألغات الثلاثة في هذه العبارة حركات مقطعية ، يعتبر النبر فيها تحقيقاً لوجودها في اللفظ كاملاً ، ولئن كان طول المد المشبع يتفاوت بين القراء ، فما ذلك إلا لحرصهم على إثبات وجود صوت معين ، خيفة أن يضيع في دَرَجِ القراءة ، وسنجد أن أبا عمرو يحاول أن يتجنب المد في قراءته ما أمكن ، حين يحرك ياء الإضافة قبل الهمزة في أغلب الحالات ، على ما سنفصل فيما بعد .

وغاية ما يقال : إن توسط أبي عمرو في المد وعدم مغالاته فيه يساعد أيضاً على أداء عملية الإدغام التي اختلفت بها من بين جميع القراء .

٤ — أحكام الوقف

وللوقف عند أبي عمرو أحكام :

أولها :

أن أصل الوقف على أواخر الكلم المتحركات في الوصل بالسكون المحض .

ثانيها :

استحب الأئمة من القراء الإشارة إلى الحركات ، لما في ذلك من البيان .
وقد جاء هذا عن أبي عمرو أداءً من طريق الإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن
سعيد ، والإشارة على وجهين : رَوْم وإشمام :

فالرَّوْمُ : هو الإشارة إلى الحركة مع صوتٍ خَفِيٍّ في المرفوع والمضموم ،
والمجرور والمكسور ، دون المنصوب والمفتوح ، في أفصح اللغات ، فإذا خرج
بعضها خرج سائرُها .

والإشمام : هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت ، ويختص بالمرفوع
والمضموم دون غيرهما . فالروم يدركه الأعمى والبصير ، أما الإشمام فلا يدركه
غير المبصر . ولسوف نعالج هذه المسألة بعد أن نفرغ من الحديث عن الخلاف بين
النحاة والقراء حول الإدغام .

٥ - أحكام ياءات الإضافة

ولياءات الإضافة - والمقصود بها ياء المتكلم متصلةً بالاسم والفعل
والحرف - حالتان :

أ - حالة الفتح .

ب - حالة الإسكان .

أ - حالة الفتح وتكون الياء مفتوحة في المواقع الآتية :

(١) إذا أتى بعدها همزة مفتوحة نحو : (إِنِّي أَعْلَمُ) ، في تسعة وتسعين
موضعا ، واستثنى منها اثنا عشر موضعا أسكنها فيها هي : (فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ -
البقرة آ ١٥٢ ، فَطَرْنِي أَفْلا - هود آ ٥١ ، لَيَحْزُنُنِي أَنَّ - يوسف آ ١٣ ، سَبِيلِي

أَدْعُو - يوسف آ ١٠٨ ، وَلِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى - طه آ ١٢٥ ، أَوْزِعْنِي أَنْ - النمل آ ١٩ ، لِيُبْلُوَنِي أَشْكُر - النمل آ ٤٠ ، تَأْمُرُونِي أَعْبُد - الزمر آ ٦٤ ، ذَرُونِي أَقْتُلْ - غافر آ ٢٦ ، أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ - غافر آ ٦٠ ، أَوْزِعْنِي أَنْ - الأحقاف آ ١٥ ، أَتَعِدَّائِنِي أَنْ - الأحقاف آ ١٧ .

(٢) إذا أتى بعدها همزة « مكسورة » نحو « يَدِي إِلَيْكَ » وذلك في اثنين وخمسين موضعا ، واستثنى منها ثمانى ياءات أسكنها أبو عمرو وهى : « أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ - آل عمران آ ٥٢ ، والصف آ ١٤ ، بَنَاتِي إِنْ - الحجر . آ ٧١ سَتَجِدُنِي إِنْ - الكهف آ ٦٩ ، والقصاص آ ٢٧ ، والصفات آ ١٠٢ بِعِبَادِي إِنَّكُمْ - الشعراء آ ٥٢ ، لَعْنَتِي إِلَى - ص آ ٧٨ ، وَرُسُلِي إِنْ اللَّهُ - المجادلة آ ٢١ .

(٣) إذا أتى بعدها ألف « ولام » نحو : (عَهْدِي الظَّالِمِينَ) ، وجملة ذلك ستة عشر موضعا ، واستثنى من ذلك ياءان أسكنهما أبو عمرو هما : « يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا - العنكبوت آ ٥٦ ، يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا - الزمر آ ٥٣ .

(٤) إذا أتى بعدها همزة وصل نحو : (إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ) وذلك في سبعة مواضع .

ب - حالة الإسكان :

(١) إذا أتى بعدها همزة « مضمومة » نحو : (إِنِّي أُعِيدُهَا) ، في عشرة مواضع .

(٢) وعند باقى حروف المعجم نحو (بَيْتِي - وَجْهِي - لِي) ، في ثلاثين موضعا ، واستثنى من ذلك ياءان فتحهما هما : (وَمَحْيَايَ - الْأَنْعَامَ ، وَمَالِي - يس) .

الفصل الثاني

الإدغام

الإدغام

توطئة :

وهى المشكلة التى رصدنا لها جهودنا ودراستنا منذ وقع الاختيار على قراءة أبى عمرو ، فلا شك أن الإدغام الكبير هو أولى الخصائص التى امتاز بها اختيار أبى عمرو فى قراءته ، وهو بما يحوى من عناصر ومشكلات يعد مجالا خصبا للدراسة ، ولاسيما أن النحاة قد أدلوا فى دراسته بدلائهم ، ابتداء من سيبويه إمام النحاة ، وكانت دراستهم للإدغام باعتباره ظاهرة هامة فى اللغة لاتتقيد برواية قرآن ، وإنما تحكى مقاله العرب ، وتضع له القواعد المناسبة ، على حين التزام القراء منذ أبى عمرو إدغام الأمثلة القرآنية بناء على الرواية ، ومن هنا كان الموضوع جديرا بدراسة مستقلة تكشف عن أثر الإدغام فى تطور الأصوات العربية خاصة ، وتطور النطق العربى عامة .

ثم إن الإدغام الكبير يكشف عن اتجاه كان سائدا فى النطق العربى الفصيح لم يستطع النحاة أن يدرسوه ظاهرة عامة ، وإنما حاولوا تفسيره تفسيراً سطحياً ؛ ذلكم هو الاتجاه نحو « إسكان المتحرك » ، فقد قال النحاة بأن الحركة إنما حذفت فيه للتقارب أو التجانس أو التماثل ، إرادة الإدغام ، ونحن نخالفهم فيما ذهبوا إليه ، ونرى أن المشكلة أعمق مما قالوا ، وأدُل على ما كان عليه نطق العرب للغتهم من الناحية الإعرابية . كما أن فى الإدغام جانبا يتصل بالنظام المقطعى فى العربية ، وتفصيلات هذا النظام المقطعى سوف نتعرض لها فى فصل مستقل ضمن دراستنا لمشكلات القراءة .

ولسوف نحاول الربط بين الإدغام وما يشبهه من الظواهر التى تساعد على توضيح جوانب المشكلة . كما سنفصل ذلك بالنسبة لغيره من الظواهر التى نجدتها متناثرة فى اختيارات أبى عمرو .

ولنبداً الآن بتعريف الإدغام ثم نذكر موقف أبى عمرو من إدغام أمثلة كل حرف فى القرآن ، ثم نتبع ذلك بموقف النحاة على نفس النسق ، ونرى بعد ذلك ما يكون .

أ - تعريف الإدغام

قبل أن نتطرق إلى الحديث عن آراء القراء في الإدغام ينبغي أن نناقش أولاً تعريفه عند اللغويين والنحويين والقراء .

عند اللغويين :

ذكر صاحب اللسان عند تفسيره لمادة (دغم) : (دَغَمَ الغَيْثُ الأرض يدغمها ، وأدغمها : إذا غشيها وقهرها ... والإدغام : إدخال اللجام في أفواه الدواب ، وأدغم الفرس اللجام : أدخله في فيه ، وأدغم اللجام في فمه كذلك . قال الأزهري : وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا ، والإدغام إدخال حرف في حرف ، يقال : أدغمت الحرف وأدغمته على افتعلته^(١) .

فالإدغام عند اللغويين يحتمل وجهين : إما أن يكون الداخِل غالباً ، وذلك في إدغام السيل الأرض ، وإما أن يكون الداخِل مغلوباً ، وذلك في إدغام الفرس اللجام . وقد جاء تصورهم للإدغام في الحروف محتملاً للوجهين ، فهم يقولون : الإدغام إدخال حرف في حرف . ولسوف نرى حين نعرض لآراء النحاة في الإدغام أن الصورتين قد وردتا في كلام العرب .

عند النحويين :

أما في اصطلاح النحويين فهو : « أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد ، يرتفع اللسان عنهما رفعةً واحدةً شديدة ، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام^(٢) » .

وعبارة المفصل « أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك » توحى بأن النحويين إنما يعالجون في هذا التعريف عملية الإدغام وحدها .. دون إشارة إلى

(١) اللسان مادة دغم .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ١٠ ص ١٢١ طبعة منير الدمشقي .

مايسبقها من حذف للحركة ، وقلب للصوت الأول من مثل الثاني ، سواء أكان مجانسا أم مقاربا .. أى : أنهم اقتصروا على تصوير العملية الصوتية . والمفروض أن الإدغام لا يكون إلا بين مثلين ، سواء أكان ذلك بالفعل .. أم بالتحويل والقلب ، وعملية القلب والتحويل مستقلة عن عملية الإدغام ، سابقة عليها .. وإن كانت تتم من أجلها .

ويلفت النظر في هذا التعريف أن النحويين لا يتصورون الإدغام على أنه فناء للصوت الأول في الصوت الثاني ، بل يجعلونهما « لشدة اتصاهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة » ، ومثل هذا التعبير وارد في كلام سيبويه حيث قال : « باب الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لايزول عنه (١) » .

وهذا التصور مما يفرق بين اللغويين والنحويين .. فاللغويون يجعلون الإدغام شاملا لقلب الصوت إلى نظيره لإدخاله فيه .. على حين يقصره النحويون على مجرد النطق بمثلين ، ساكن فمتحرك ، فعملية القلب منفصلة عن عملية الإدغام عندهم .. ويبدو أن تصور سيبويه للإدغام كان أوسع من تصور متأخري النحاة ، بحيث ينطبق على فكرة المماثلة بعامة . فقد ورد في كلامه حين تحدث عن المواضع التي تمال فيها الألفات قوله : « فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور . وذلك قولك : عابد وعالم ومساجد ومفاتيح ، وعذافر ، وهابيل ، وإنما أما لوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها ، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا : صدر ، فجعلوها بين الزاي والصاد ، فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة ، لأن الصاد قريبة من الدال ، فقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال ، وبيان ذلك في الإدغام : فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واجد ، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك » (٢) .

(١) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٧ .

(٢) المرجع السابق جـ ٢ ص ٢٥٩ .

فمفهوم الإدغام هنا هو تقريب الصوت من الصوت بحيث تنتقل إلى أحدهما صفة من الآخر ، بيد أن في تمثيل سيبويه بالفعل « صَدَرَ » في هذا الموضع نظرا ، لأن الصاد هنا لم تجاور الدال مباشرة ، وهو الشرط الأساسي لحدوث المماثلة .. وكان الأصوب أن يمثل بكلمة « أصدر » لتحقيق الشرط فيها .. وقد تعرض ابن جنى لهذه المسألة ، فنص صراحة على أن « الصاد إذا تحركت لم يجز فيها البدل ، وذلك نحو صدر وصدف .. لا تقول فيه .. زدر ولا زدف ، وذلك أن الحركة قوت الحرف وحصنته فأبعده من الانقلاب (١) » .

والواقع أن في المسألة تفصيلا ، ذلك أن المماثلة تقع في مثل هذا الموضع على وجهين :

١ — إبدال الصاد زايا ، وذلك مشروط بالألا يفصل بين الصاد والدال حركة .
 ٢ — إشماع الصاد رائحة الزاي ، وذلك عند الفصل بحركة كما في (صدر) .
 وقد نص ابن جنى على جواز هذا الإشماع فقال « بل قد يجوز فيها إذا تحركت إشماعها رائحة الزاي (٢) » .. ولعل هذا هو مراد سيبويه عندما عبر بكلمة (قربوا) ، ولم يقل : (أبدلوا) ، على أن فيما قاله ابن جنى من أن الحركة قوت الحرف وحصنته نظرا أيضا ، لأن الصوت المهموس قد يتأثر بجهر الحركة التالية له في بعض الحالات .. ومن الشواهد على ذلك هذا الذي تحدث عنه ابن جنى من جواز إشماع الصاد المتحركة صوت الزاي .. الأمر الذي لا نجد له من تعليل سوى وجود الحركة .

وعودة إلى كلام سيبويه لنلاحظ أنه حين عبر بكلمة « تقريب » كان يرمى إلى معنى أوسع من وصل الساكن بالمتحرك عند متأخرى النحاة ، وأوسع من مفهوم « الإدخال » في عبارة اللغويين ، ونحن لانعترض على عبارة اللغويين .. ولكننا نقول : إن الذين حاولوا وضع تعريف للإدغام مثل « ابن يعيش » لم يلحظوا دقة عبارة

(١) سر صناعة الاعراب ص ٥٧ .

(٢) سر صناعة الاعراب ص ٥٧ .

سيبويه ، وما يريد به بتقريب الصوت من الصوت .. فهم قد تصوروا الإدغام في إطار الأصوات الصامتة ، وعلى الصورة التي ينتج عنها صوت مضعف ، سواء من المثلين أم المتقاربين . فأما هو فقد استخدم كلمة « الإدغام » يريد بها التعبير عن مطلق تأثير صوت بصوت ، سواء أكان صامتا أم حركة ، وسواء كان التأثير كاملا يترتب عليه فناء الصوت المتأثر .. أم كان جزئيا يفقد معه عنصرا من عناصره .

ومن هنا أطلق سيبويه على إشمام الصاد صوت الزاى في « صدر » إدغاما .. وأطلق على قلب التاء دالا في : (وَتَد → وَدَّ) إدغاما (على ما سيأتى) .. كما أطلق على إمالة صوت الفتحة نحو الكسرة إدغاما ، وكل هذه الأشكال يشملها لفظ « تقريب » .

وقد وفق ابن جنى غاية التوفيق حين عرف الإدغام بأنه « تقريب صوت من صوت »^(١) وقسم التقريب إلى قسمين ، أولهما على ضربين : —

١ — تقريب متحرك من متحرك في مثل (وَدَّ) في اللغة التميمية^(٢) ، وأصلها (وَتَدَّ) .

٢ — تقريب ساكن من متحرك « كطاء » قَطَّعَ « وكاف » سُكَّرَ « الأوليين ، « وأصلهما قَطُّطَعَ وَسُكُّكَّرَ »^(٣) ، وقد أطلق على هذا القسم تسمية « الإدغام الأكبر » ، وقال بأن الصوت الأول شديد الممازجة للثاني .. لأنك إنما أسكته (المتحرك) لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامته .

وأما ثاني القسمين وهو « الإدغام الأصغر » فهو « تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك » أى : من غير ممازجة وخلط ، وجَعَلَهُ ضُرُوباً :

(١) الخصائص ج ٢ ص ١٣٩ .

(٢) السابق ص ١٤٠ .

(٣) السابق .

- ١ — من ذلك الإمالة ، وقال : « وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت ، وذلك نحو عالم وكتاب .. ألا تراك قربت فتحة العين من (عالم) إلى كسرة اللام منه ، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة .. فأملت الألف نحو الياء » .
- ٢ — ومن ذلك أن تقع فاء « افتعل » صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً ، فتقلب لها تاؤه طاءً ، وذلك نحو : اصطبر ، واضطرب ، واطرد ، واطظلم .. الخ .
- ٣ — ومن ذلك أن تقع فاء افتعل زايا أو دالا أو ذالا ، فتقلب تاؤه لها دالا ، كقولهم ازدان وأدعى ، و(ادكر واذدكر) فيما حكاه أبو عمرو .
- ٤ — ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبها صادًا ، على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام ، وذلك كقولهم في سُنْتُ : صُنْتُ ، وفي السوق : الصوق .
- ٥ — ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو : شِعِير ، وبعير ، ورغيف .
- ٦ — ومن ذلك أيضا قولهم (فَعَلَّ يَفْعَل) مما عينه أولامه حرف حلق ، نحو : سأل يسأل وسعر يسعر ، وسبح يسبح ، وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق ، لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحة .
- ٧ — ومن التقريب قولهم : الحمدُ لله ، والحمدُ لله .
- ٨ — ومنه تقريب الحرف من الحرف نحو قولهم في : مَصْدَرٌ · مَزْدَرٌ ، وفي : التصدير : التزدير .
- ٩ — ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو : حَيِّ وَأُحْيِي وَأُعْيِي ، فهو — وإن كان مخفي — « بوزنه محركا »^(١) .

(١) راجع في هذه الاضرب من المرجع السابق صفحات ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

ثم يعقب ابن جنى على ذلك كله بقوله : « وجميع ما هذه حاله مما قرب فيه الصوت من الصوت جار مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب ، وإنما احتفظنا له بهذه السمة التي هي « الإدغام الصغير » ، لأن في هذا إيذانا بأن التقريب شامل للموضوعين ، وأنه المراد المبغى في كلتا الجهتين ، فاعرف ذلك^(١) ، وهكذا نرى كيف قبس ابن جنى فكرة التقريب عن سيبويه ، وفصلها هذا التفصيل الدقيق ، وقرر في النهاية أن التقريب مرادف الإدغام ، فالإدغام بهذا المفهوم ينطبق على المماثلة لدى المحدثين . وهو خلاف ما ذهب إليه المتأخرون من النحاة والقراء ، على سواء .

عند القراء :

أما القراء فقد قصرُوا عبارة الإدغام على هذا التقريب الاصطلاحي بمفهومه الضيق فقالوا : إنه « اللفظ بحرفين حرفا كالثاني مشددا »^(٢) . وهذا التعريف على قصره مشتمل على عمليات الحذف والقلب والإدغام ، فاللفظ بحرفين كالثاني — يقتضى ضرورة حذف الحركة عند وجودها ، ثم قلب الأول من مثل الثاني ، وإلا فلن يكون الصوت مشددا .

وعلى أية حال فإن بين مفهوم الإدغام لدى كل من النحويين والقراء عموما وخصوصا مطلقا كما يقول المناطقة ، فالجميع متفقون على أن الإدغام — كما يقصده القراء — يحذف الحركة من الصوت الأول — إن كان متحركا ، ويقلب الصوت الأول من مثل الثاني وهو الأصل ... أو من جنسه في بعض الحالات ، ثم ينطق بالصوتين المتماثلين أو المتجانسين من موضع واحد ، وينفرد النحاة المتقدمون ببقية المفاهيم التي عددها ابن جنى في حديثه عن الإدغام الأصغر . ولكن مفهوم القراء والنحاة المتأخرين قد غلب آخر الأمر فأصبح هو المقصود بلفظة « الإدغام » . وهو ما سنأخذ به في إطلاقنا للكلمة ، في دراستنا للموضوع .

(١) المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٧٤ .

ب - أنواع الإدغام

وقد تعرض هذا الإدغام الاصطلاحي لعلاج كل من اللغويين والنحويين والقراء ، فتناوله كل فريق بما سمحت له به مادته ، وكان الاتفاق كاملا بين ماسجله اللغويون وماقرره النحاة من أنواع الإدغام^(١) ، وقد سجل كل فريق من الظواهر ما أعانهم عليه مستوى بحثهم ، ولكن القراء اختلفت بصدد هذه الأنواع وجهة نظرهم على ما سنفضله بعد .

وكانت روايات اللغويين التي وضع النحاة قواعدها متنوعة ، تحدثوا عنها لدى استعراضهم لبعض الألفاظ والصيغ في معاجمهم ، وقد عثرنا على بعض الأمثلة خلال بحثنا في معجم « لسان العرب » ، ومنها يتضح لنا ماعده اللغويون إدغاما ، وقد جاء على أنواع ثلاثة :—

النوع الأول ، ومن رواياته :

(١) « جلت » : الجليت لغة في الجليد ، وهو ما يقع من السماء .. ويقال : جلته عشرين سوطا ، أى ضربته ، وأصله : جَلَدْتُهُ ، فأدغمت الدال في التاء^(٢) .

(٢) « ابن سيده وغيره : والود : الودد بلغة تميم ، فإذا زادوا الياء قالوا : وتيد ، قال ابن سيده : زعم ابن دريد أنها لغة تميمية ، قال : لا أدري هل أراد أنه لا يغيرها هذا التغيير إلا بنو تميم ، أم هي لغة تميم غير مُغَيَّرَة عن وَتِدٍ »^(٣) .

(٣) « قال ابن سيده : فأما من قال : بَرَّدَهُ بمعنى : سَخَّنَهُ ، لقول الشاعر :

عَافَتِ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَقَلْنَا : بَرِّدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا

(١) المفصل جـ ١٠ ص ١٣٢ .

(٢) اللسان (جلت) .

(٣) المرجع السابق (وتد) .

فخالط ، إنما هو : بَلْ رِدِيهِ فَأَدْغِم ، على أن قطرباً قد قاله^(١) .
 وواضح أن هذا النوع مما قلب فيه الصوت الأول إلى نظيره الثاني .

النوع الثاني ، ومن رواياته :

- (١) « وفي حديث أبي هريرة في بعض الروايات : أيما رجل من المسلمين سببته أو لعنته أو جَلَّدَهُ .. هكذا رواه بإدغام التاء في الدال ، وهي لغة » .
 (٢) والفسطاط بيت من شعر . وفيه لغات : فسطاط ، وفسطاط ، وفسَّاط^(٢) .

(٣) « التهذيب : الليث : الست والسته في التأسيس على غير لفظيهما ، وهما في الأصل : سِدْسٌ وسِدْسَةٌ ، ولكنهم أرادوا إدغام الدال في السين فالتقيا عند مخرج التاء ، وبيان ذلك أنك تصغر (سته) : سُدَيْسَةٌ ، وجميع تصغيرها على ذلك ، وكذلك الأسداس^(٣) .

النوع الثالث ، والرواية الوحيدة الواردة فيه هي :

ذكر اللسان نظير الرواية السابقة غلبة الحاء على العين في لغة سعد^(٤) ، فيقولون : « كنت مَحْمٌ » في معنى كنت معهم ، وذكر سيبويه أن : « مما قالت العرب تصديقا لهذا الإدغام قول بني تميم : مَحْمٌ ، يريدون معهم ، و(مَحَّأُولَاء) يريدون : مع هؤلاء^(٥) » .

والذي ينبغي أن نقرره هنا بادىء بدء : أن هذين النوعين الأخيرين غير قياسيين في الإدغام بمفهومه الضيق ، أما الأول : فلأن القياس المروى « جَلَّتْهُ » ومجيئه

(١) اللسان ج ٣ ص ٨٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٣) المرجع السابق ج ٧ ص ٣٧١ .

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٤٠ .

(٥) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤١٣ .

على صورة « جَلْدُه » لا يعنى إمكان إجراء الإدغام فى كل صورة على قياسه ، وإنما هى رواية مفردة . ثم إن ما جاء من جواز « فسَّاط » فإنما هو من باب اللهجات ، لا من باب التفاعل الصوتى القياسى . وعلى هذا فليس من الصواب أن نؤسس على مثال فريد قاعدة من قواعد الإدغام .

وأما رواية « ست وستة » فليست كما يبدو فى الظاهر — من باب قلب الدال والسين فى « سدس » تاء ، بل نرجح أنها مثال محفوظ يفسره اختلاف اللهجات أيضا ، لا تفاعل الأصوات . فلسنا من رأى سيويه القائل بأن : « ست » أصلها « سدس » وأن السين الآخرة قلبت « تاء » لتقرب من الدال التى قبلها ، فصار التقدير : « سدت » ، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا فى المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقها فى الهمس ، ثم أدغمت التاء فى التاء فصارت « ست »^(١) ، فمن غير المعقول أن يستبدل الناطق العربى الذى ينحو دائما منحنى السهولة بصيغة « سدس » بصيغة « سدت » ، لكى يصل منها إلى « ست » لسبيين : أولهما : سهولة النطق بالصوت الرخو « السين » عقب النطق بالصوت الشديد « الدال » ، حتى لكأن اللسان يتنفس من وطأة الصوت الشديد فى نطق الصوت الرخو .

وثانيهما : أنه ليس من الجائز أن يقال فى « سدت » : « سد » ، على الإدغام التقدّمى القياسى ، كما حدث فى « جَلْدُه » ، وقد روى فيها « جَلْتُه » . ومن أجل هذا نرجح أن تكون الكلمة فى إحدى اللهجات : « سدس » ، وفى غيرها : « ست » ، ثم تداخلت اللهجات واختلفت فاستعملت الأخيرة فى العدد العام ، واستعملت الأولى فى حالة التصغير اللغوى « سُدْس » ، والاصطلاحى « سُدَيْسَة » . وسيأتى أن سيويه يعتبر ذلك الضرب من الإدغام شاذًا غير مطرد . هذا فيما يتعلق بالنوع الثانى من الإدغام . وهو ما يكون التأثير فيه تقديميا (على ماسياتى) .

أما النوع الثالث .. فلم يحفظه سيويه عن العرب إلا فى « مع » خاصة حين تقابل الهاء فى مثل « معهم ، ومع هؤلاء » ، ويمكن أن تكون صورته الأولى « مَهْم » إن

(١) كتاب سيويه ج ٢ ص ٤١٣ .

جاز إدغام العين في الهاء ، على الصورة القياسية المطردة ، ثم تقدم الناطق بمخرج الهاء قليلا إلى مخرج الحاء رغبة في زيادة وضوح الصوتين المدغمين ، وبخاصة إذا علمنا أن الهاء صوت ضعيف بطبيعته .

وبذلك يكون النوع الأول هو النوع القياسي ، الناشئ عن التفاعل بين الأصوات ، بسبب ما بينهما من تقارب في المخارج والصفات .

جـ - شروط الإدغام عند القراء

لابد قبل عرض حالات الإدغام الواردة في رواية أبي عمرو أن نذكر الشروط التي وضعها القراء له ، ثم نرى بعد ذلك درجة استمساكهم بهذه الشروط . فقد حدد القراء بعد أبي عمرو في الإدغام أمورا ثلاثة ، فذكروا أن له : سببا ، وشرطا ، ومانعا .

ويعنون بالسبب : العامل الذي ينشأ عنه إدغام حرفين معينين ، وهو منحصر في (تمائل حرفين أو تجانسهما أو تقاربهما ، والتماثل : أن يتفقا مخرجا وصفة ، كالباء في الباء ، والتاء في التاء ، إلى آخر وجوه التماثل ، والتجانس : أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة ، كالذال في التاء ، والثاء في الظاء ، إلى آخر أشكال التجانس) .
والتقارب : أن يتقاربا مخرجا ، أو صفة ، أو مخرجا وصفة ، (وهذا متوفر في صور إدغام المتقاربين)^(١) ، ولسوف نعرض لهذه الأسباب بالتحليل والنقد فيما بعد .

ويعنى القراء بالشرط الحال التي ينبغي أن يكون عليها التماثل أو التجانس أو التقارب ، وقد جعلوا التقاء الحرفين على هذه الصورة مشروطا بالألا يفصل بين المدغمين ما يجعل النطق بهما من موضع واحد متعدرا ، وقد عبروا عن ذلك بقولهم : (أن يلتقى الحرفان خطا ولفظا ، أو خطا لا لفظا ، فيدخل في ذلك نحو : إنه هو ، ويخرج نحو : أنا نذير) ، وإن كنا نرفض فكرة الالتقاء الخطي في هذا المقام ، لأن

الالتقاء الصوتي هو الأساس ، وظاهر أن الفاصل الصوتي بين الهاءين عارض ، وهو بين النونين ثابت .

كما اشترط القراء أن يكون المدغم فيه أكثر من حرف إن كان الإدغام في كلمة واحدة ، نحو « خلقكم » ، فأما « خلقتك » فلا إدغام فيها ، لأن المدغم فيه على حرف واحد (١) .

وموانع الإدغام نوعان : نوع عام متفق عليه بين جميع القراء ، وهو ثلاثة :
١ — كون الحرف الأول تاء ضمير للمتكلم أو المخاطب نحو : « كنتُ ثراباً » و « أفأنت تُسمع .. » و « جئتُ شيئاً إمرأً » (٢) . ومقتضى ذلك قياساً أن يمتنع مع تاء المخاطبة نحو : « لقد جئتُ شيئاً قريباً » ولكنه قد اختلف فيه ، (٣) وسيأتي .

٢ — كون الحرف الأول مشدداً ، نحو « رَبِّ بما » و « مسَّ سقر » ، وذلك لما يظهر من أن الحرف المشدد ينطق صوتين من موضع واحد ، فكيف إذا أضيف إليهما ثالث بالإدغام .. ؟

٣ — كون الحرف الأول منوناً نحو : « سَارِبٌ بِالنَّهَارِ » و « في ظلماتٍ ثلاثٍ » .

ونوع خاص مختلف فيه ، وقد لخصه ابن الجزرى في قوله : « والمختلف فيه الجزم ، قيل : وقلة الحروف ، وتوالي الاعلال ، ومصيره إلى حرف مد ، واختص بعض المتقارئين بخفة الفتحة ، أو بسكون ما قبله ، أو بهما كليهما ، أو بفقد المجاور ، أو عدم التكرار » (٤) . وابن الجزرى يلخص في هذا النص جميع العلل التي تلمسها القراء ليعللوا بها عدم ورود الرواية في هذا المثال أو ذاك بالإدغام ، فأما الجزم فنحو : « ومن يتبع غير » و « آتِ ذَا الْقُرْبَى » ، و « لم يُؤْتِ سَعَةً » ، ذهب ابن مجاهد وأصحابه إلى

(١) النشر ج ١ ص ٢٧٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) عمدة الخلال — لاحقة للشارح البائس الفقير العاكف محمد أمين المدعو بعد الله أفندى زاده طبعة

سنة ١٢٨٧ هـ .

(٤) النشر ج ١ ص ٢٧٩ .

اعتبار الجزم مانعا من الإدغام ، وذهب آخرون إلى عدم الاعتداد به مانعا ، قال ابن الجزرى : والمشهور الاعتداد به في المتقاربين ، وإجراء الوجهين في غيره» (١) .

وأما بقية الموانع الواردة في نص ابن الجزرى فسنعرض لها في مواضعها خلال عرضنا لحالات الإدغام .

ولابن الجزرى في كيفية الإدغام ملاحظة هي : « أن الصوتين المدغمين في غير المثلين لم يعد أحدهما وجوده ، بإدخاله في حرف - كما ذهب إليه بعضهم ، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما - كما وصفنا - طلبا للتخفيف (٢) » ، وهذه الملاحظة تعد الحرفين المدغمين في حالة التقارب كما لو كانا متماثلين ملفوظا بهما ، ولسوف يظهر من تحليلنا فيما بعد مدى صحة هذه الملاحظة في نظر البحث الحديث .

فأما حالات الإدغام فقد صنفتها القراء المتأخرون على نوعين حين عاجلوا كلا من إدغام المثلين والمتقاربين على حدة ، وجعلوا المتجانس من قبيل المتقارب ، وقد ذكر ابن الجزرى أن الحروف التي تدغم في أمثالها سبعة عشر حرفا هي : (ب - ت - ث - ح - ر - س - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ن - و - ي - هـ) ، كما ذكر أن الحروف التي تدغم في مجانسها أو مقاربها ستة عشر حرفا هي : (ب - ت - ث - ج - ح - د - ذ - ر - س - ش - ض - ق - ك - ل - م - ن) . ولنا هنا ملاحظات هي :

١ - أن فيما عده القراء حروفا مكررة ، فإذا ما حذفنا المكرر صار عدد الحروف التي تدغم في أمثالها أو مجانسها اثنين وعشرين حرفا هي : (ب - ت - ث - ج - ح - د - ذ - ر - س - ش - ض - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ن - هـ - و - ي) .

(١) النشر ج ١ ص ٢٧٩ .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٨٠ .

٢ — أن المراعى فى حصر هذه الأصوات إنما هو الصوت السابق المدغم ، فأما الصوت التالى المدغم فىه فقد يزيد بالحصر عن ذلك ، وسياتى إحصاءه فى الباب التالى .

٣ — أن القراء إنما يعدون هذه الأصوات فى حدود ما ورد فى القرآن من أمثلة ، لا كما فعل النحويون حين عاجلوا الإدغام بجميع وجوهه الممكنة فى اللغة . ولسوف نسجل هذه الفروق فىما بعد .

وسنرعى فى عرض حالات الإدغام عند القراء عدم تكرير الحرف فى موضعين ، بل نتحدث إن شاء الله عنه فى إدغام المثلىن والمتقاربن دون تفرقة بينهما ، قصدا إلى الاختصار ، ولأن التفرقة بين كلا النوعين لا تحتل عند القراء مدلولا علميا ذا بال ، اللهم إلا من حيث اختصاص أحدهما ببعض الحروف .

د — حروف الإدغام عند القراء

الباء^(١) : تدغم فى مثلها نحو : « لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ — البقرة آ ٢٠ — الرُّعْبُ بِمَا — آل عمران آ ١٥١ — الكتاب بالحق » — البقرة آ ٢١٣

وتدغم فى الميم فى مواضع مخصوصة وردت بها الرواية ، كلها فى صورة « يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ — العنكبوت آ ٢١ » ، وفى رواية عن اليزيدى عن أبى عمرو جواز إدغام « فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ — المائدة آ ٣٩ » ، وتظهر فىما عدا هذين المثلىن بإجماع ، وذلك فى قوله تعالى : « سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا — آل عمران آ ١٨١ — ضُرِبَ مَثَلٌ — الحج آ ٧٣ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ — هود آ ١١٢ وَكُذِّبَ مُوسَى — الحج آ ٤٤ » والذى يظهر فى تعليل إدغام الأولين مع صحة النقل والرواية وجود مجاورٍ مُدْغَمٍ ، إذ إن من الأصول فى الإدغام عند أبى عمرو مراعاة المشاكلة^(٢) .

(١) مراجعنا فى هذا العرض هى : كتاب النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ، وشرح السيرافى لكتاب سيبويه الجزء الثالث مخطوط رقم ١٣٦ بدار الكتب ، وعمدة الخلان لمحمد أمين زادة ، وشرح المفصل ج ١٠ .

(٢) المفصل ج ١٠ ص ١٤٧ .

وذلك أن « يعذب من يشاء » مصحوبة دائما بعبارة « يغفر لمن » أو « يرحم من » ، وكلاهما مدغم ، وكذلك « فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ » أدغم الباء في الميم لوجود المجاور المدغم في « بعد ظلمه » حيث أدغمت الدال في الظاء . فأما بقية الأمثلة فلا إدغام فيها .

والمثال الوحيد الذي يدعو إلى التساؤل هو أن الرواية لم ترد بإدغام « وَكُذِّبَ مُوسَى » مع أنه على صورة المثال المدغم « يعذب من » ، من حيث الظروف الصوتية السابقة ، وعلى صورة « فمن تاب من بعد ظلمه » ، في أن الحرف المدغم في كليهما مفتوح ، وقد ذكر القراء أن العلة في عدم إدغامه انعدام الرواية وعدم وجود المجاورة ، وسيأتي الكلام على ذلك .

هذه حال الباء في الإدغام الكبير . فأما في الإدغام الصغير فإن الساكنة تدغم في الفاء عند أبي عمرو والكسائي نحو « وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ — الرعد آ ٥ » كما أنها تدغم ساكنة في الميم لديهما أيضا في مثل قوله تعالى : « اركب معنا — هود آ ٤٣ »

(فمجموع الأحرف التي تدغم فيها الباء عند القراء في الكبير والصغير ثلاثة هي : الباء — والفاء — والميم) .

التاء : وتدغم في مثلها في الكبير والصغير نحو « الموتُ تَحْبِسُونَهُمَا — المائدة آ ١٠٦ — الشوكة تكون^(١) — الأنفال آ ٧ — الآخرة توفني — يوسف آ ١٠١ ونحو ربحت تجارتهم — البقرة آ ١٦ » ، وسواء كانت التاء تاء على كل حال ، أم كانت تنقلب في الوقف هاء . فأما إن كانت تاء ضمير ، كما في قوله تعالى : « كُنْتُ تُرْجُو — القصص آ ٨٦ » — « كُنْتُ تُرَاباً — النبأ آ ٤٠ » ، وكِدْتُ تُرْكُنُ —

(١) كل ما جاء من هذا النوع مما الصوت الأول فيه (الصوت المدغم) تاء مربوطة مُعَامَلٌ في الإدغام معاملة في حالة الوصل والتحريك . إذ إن هذه التاء تنقلب (هاء) في حالة الوقف فقط ، وإن كان من العرب من يقف عليها بالتاء أيضا فيقول : « يا أهل سورة البقرة » . (من أسرار اللغة ص ٢١٥) والإدغام وصل — بل هو أوثق حالات الوصل ، وفي هذا دليل على أن وجود التاء ليس رهناً بوجود الحركة .

الإسراء آ ٧٤ » ، فقد مضى الكلام على عدم جواز إدغام تاء المضمّر .
وتدغم التاء في عشرة أحرف غيرها على التفصيل التالي :
التاء في التاء : نحو : « وآتوا الزكاة ثمَّ — البقرة آ ٨٣ — بالبينات ثمَّ — المائدة
آ ٣٢ — النبوة ثمَّ — آل عمران آ ٧٩ — القيامة ثمَّ — آل عمران آ ١٦١ » وقد
اختلف عن أبي عمرو في إدغام (الزكاة ثمَّ — التوراة ثمَّ — الجمعة آ ٥) لمانع كونهما
من المفتوح بعد ساكن ، فروى إدغامهما ابن حبش^(١) من طريقى الدورى
والسوسى ، وبذلك قرأ الدانى^(٢) من الطريقين ومن طريق غيرهما . وروى عن
أصحاب ابن مجاهد^(٣) الإظهار لخفة الفتحة بعد السكون ، وقد انفرد ابن شنبوذ^(٤)
بإدغام « إذا رأيت ثمَّ رأيت — الدهر آ ٢٠ » ، وواضح أن التاء هنا تاء المضمّر ،
فإدغامها مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله ، والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول
ورعياً للنصوص^(٥) .

(١) هو الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان ، أبو على الدينورى — حاذق ضابط متقن — قرأ على
جماعة منهم أبو بكر بن مجاهد ، وقال عنه الدانى : متقدم فى علم القراءات ، مشهور بالإتقان ، ثقة مأمون ، توفى
سنة ٣٧٣ (طبقات القراء ج ١ ص ٢٥٠) .

(٢) هو عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الدانى الأموى القرطبي ، مولى ، ولد سنة ٣٧١ هـ ، امام
حافظ ، شيخ مشايخ المقرئين ، قرأ على جماعة كثيرة فى عصره ، وسمع الحدّث وبرز فيه ، وفى أسماء رجاله ، وفى
القراءات علما وعملا ، وفى الفقه والتفسير ، وتخرّجت على يده مدرسة كبيرة فى القراءة ، وطاف بلاد الإسلام من
مشرقها إلى مغربها ، إلى أن استقر بقرية (داية) التى نسب إليها ، وهى من قرى قرطبة بالأندلس ، وتوفى سنة ٤٤٤
هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٥٠٣) .

(٣) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمى الحافظ ، شيخ الصنعة وأول من سبَّع السبعة ، ولد
سنة ٢٤٥ ببغداد ، وقرأ على جماعة كبيرة منهم قنبل المكى ، ومحمد بن يحيى الكسائى الصغير ، ومحمد بن جرير
الطبرى ، وقرأ عليه أناس كثيرون منهم الشذائى ، والمطوعى ، وابن حالويه النحوى ، وابن حبش الدينورى ، قال ابن
الجزرى : ولأعلم أحدا من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه ، ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليه ،
توفى سنة ٣٢٤ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ١٤٢) .

(٤) هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ ، شيخ الإقراء بالعراق ، كانت بينه وبين ابن مجاهد
منافسة حتى كان لا يقرب من قرأ عليه ، وكان يرى جواز القراءة بالشاذ ، وهو ما خالف المصحف الإمام —
والخلاف فى ذلك معروف قديما وحدينا ، قرأ على جماعة كبيرة ، وأقرأ أيضا كثيرين ، وتوفى سنة ٣٢٨ هـ
ببغداد . (طبقات القراء ج ٢ ص ٥٢) .

(٥) النشر ج ١ ص ٢٨٧ و ٢٨٨ .

وتدغم التاء في الثاء في الصغير ، مثل قوله تعالى : « بَعِدَتْ تُمُودٌ — هُودٌ آ ٩٥ » — « رَحِبَتْ تُمٌ — التوبة آ ٢٥ » .

الثاء في الجيم : نحو : « الصالحات جَنَاحٌ — المائدة آ ٩٣ » — البرية جَزَاؤُهُمْ — البينة آيتا ٧ ، ٨ » — الآخرة جَنَّمَنا — الإسراء آ ١٠٤ » ، ولا خلاف حول أى مثال من أمثلة التقاء التاء بالجيم ، (هذا في الكبير) . فأما في الصغير فتدغم التاء في الجيم في نحو « فضجت جلودهم — النساء آ ٥٦ — وجبت جنوبها — الحج آ ٣٦ » .

الثاء في الدال : نحو : « التاليات ذُكُرا — الصفات آ ٣ — المسكنة ذُلك — آل عمران آ ١١٢ » ، وقد اختلف في قوله تعالى : « وآتِ ذَا الْقُرْبَى — الإسراء آ ٢٦ » ، فكان ابن مجاهد وأصحابه وابن المنادي^(١) وكثير من البغداديين يأخذون بالإظهار من أجل النقص ، وقلة الحروف ، لكونه من المجزوم ، أو مما حكمه الجزم ، وكان ابن شنبوذ وأصحابه وأبو بكر الداجوني^(٢) ومن تبعهم يأخذونه بالإدغام ، للتقارب وقوة الكسرة ، وبالوجهين قرأ الداني والشاطبي^(٣) وأكثر المقرئين^(٤) — وهذا في الكبير وحده .

الثاء في الزاي : نحو : « فالزاجرات زَجرا — الصفات آ ٢ — إلى الجنة زُمرًا — الزمر آ ٧٣ » (في الكبير) وفي الصغير نحو « نخب زُدناهم — الإسراء آ ٩٧ » .

(١) هو أحمد بن جعفر بن محمد البغدادي ، المعروف بابن المنادي ، حافظ ثقة متقن محقق ضابط ، قرأ على عبيد الله بن محمد ابن أبي محمد البيهقي وغيره ، وقرأ عليه الشذائي والدارقطني . توفي سنة ٣٣٦ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ٤٤) .

(٢) هو محمد بن أحمد بن عمر أبو بكر الضير الرملي ، من رملة لد ، يعرف بالداجوني الكبير ، إمام كامل ناقل رجال مشهور ثقة ، روى القراءة عن عبد الرازق بن الحسن والعباس بن الفضل بن شاذان وغيرهما ، وروى عنه القراءة أحمد بن نصر الشذائي ، وحدث عنه ابن مجاهد ، وحدث هو عن ابن مجاهد ، توفي سنة ٣٢٤ هـ (طبقات القراء ج ٢ ص ٧٧) .

(٣) هو القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي الرعيبي الضير ، كان إماما كبيرا ، أعجوبة في ذكائه وعلمه ، غاية في القراءات ، حافظا للحديث ، بصيرا بالعربية ، إماما في اللغة ، مع الزهد والعبادة ، ولد سنة ٥٢٨ هـ بشاطبة من الأندلس . وقرأ على علماء القراءة هنالك . ومن أشهر آثاره (الشاطبية) في القراءات السبع ، توفي سنة ٥٩٠ هـ (طبقات القراء ج ٢ ص ٢١) .

(٤) النشر ج ١ ص ٢٨٨ .

التاء في السين : نحو « الصالحات سُنَدٌ نَحَلُهُمْ — النساء آ ١٢٢ — السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ — الشعراء آ ٤٦ — الْمَوْوَدَّةُ سُئِلَتْ — التكوير آ ٨ » — في الكبير ، فأما في الصغير فنحو « أنبت سبع سنابل — البقرة آ ٢٦١ — وجاءت سيارة — يوسف آ ١٩ » .

التاء في الشين : نحو : « بأربعة شهداء — النور آ ١٣ — الساعة شِيءٌ — الحج آ ١ » واختلف في قوله تعالى « جِئْتِ شَيْئاً قَرِيْباً — مريم آ ٣٧ » ، وبالوجهين قرأ الداني وابن الفحاح الصقلي (١) ، وبهما أخذ الشاطبي وسائر المتأخرين (٢) . (في الكبير وحده) .

التاء في الصاد : نحو « والصفات صِّفاً — الصفات آ ١ — والملائكة صِّفاً — النبأ آ ٣٣ — فالمغيرات صُّبِحَا — العاديات آ ٣ » ، هذا في الكبير . فأما في الصغير فقد أدغمت في نحو : « لَهْدُمْتُ صَّوَامِعَ — الحج آ ٤٠ — حصرت صُدُورَهُم — النساء آ ٩٠ » ، في قراءة غير يعقوب (٣) .

التاء في الضاد : نحو : « والعاديات ضُّبِحَا — العاديات آ ١ » . (في الكبير فقط) .

التاء في الطاء : نحو : « الصالحات طُوبَى — الرعد آ ٢٩ — الملائكة طُيِّبِينَ — النحل آ ٣٢ » ، واختلف في قوله تعالى : « وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ — النساء آ ١٠٢ » من أجل الجزم ، فرواه بالإدغام من روى إدغام المجزوم من المثلين ، وأظهر من أظهر سائر المجزومات ، إلا أن الإدغام يقوى هنا من أجل التجانس وقوة الكسرة والطاء ، ورواه الداني وأكثر أهل الأداء بالوجهين . وقد انفرد ابن حبش عن السوسى بإظهار

(١) هو عبد الرحمن بن عتيق بن خلف بن الفحاح الصقلي — ثقة — محقق ، شيخ الاسكندرية . انتهت إليه رئاسة الإقراء بها علواً ومعرفة ، وهو صاحب كتاب « التجريد » الذي وصفه ابن الجزرى بأنه من أشكال كتب القراءات حلا ومعرفة ، ولد سنة ٤٢٥ هـ وتوفي سنة ٥١٦ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ٣٧٤) .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٨٨ .

(٣) المرجع السابق .

« الصلاة طَرَفِي النَّهَارِ — هود آ ١١٤ » من أجل خفة الفتحة وسكون ما قبلها ،
وأدغمه سائر أهل الأداء^(١) .

وأما قوله تعالى : « بَيَّتَ طَائِفَةٌ — النساء آ ٨١ » فقد رُوِيَ إدغامه قولاً واحداً
عن أبي عمرو ، قال الداني : « ولم يُدْغَمْ مِنَ الحروف المتحركة إِذَا قُرِئَ بِالِإِظْهَارِ
غَيْرُهُ » وقال بعضهم : هو من السواكن ، من قولهم : « بَيَّاه ، وتبياه » . إذا تعمدته ،
فتكون التاء على هذا للتأنيث^(٢) . ويكون من باب الإدغام الصغير .

التاء في الظاء : نحو « الملائكة ظالمى — النحل آ ٢٨ » (ليس غيره من
الكبير) ، ومن الصغير قوله تعالى : « إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا — الأنعام آ ١٤٦ »
فمجموع الحروف التي تدغم فيها التاء عند القراءة في الكبير والصغير سبعة
مشتركة هي (التاء — الثاء — الجيم — الظاء — السين — الزاي — الصاد) وتنفرد
بإدغامها في الكبير في أحرف أربعة هي : (الذال — الشين — الضاد — الطاء) .
الثاء : وتدغم في مثلها في الكبير نحو « حَيْثُ تَقَفْتُمُوهُمْ — النساء آ ٩١ »
« ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ — المائدة آ ٧٣ » ، ولا أمثلة لإدغامها في مثلها في الصغير .

وتدغم في مجانسها أو مقاربها في خمسة أحرف على التفصيل التالي :

الثاء في التاء : ومن أمثلته : « الْحَدِيثُ تُعْجِبُونَ — النجم آ ٥٩ — حيث
تُؤْمَرُونَ — الحجر آ ٦٥ » وهذا في الكبير دون خلاف — فأما في الصغير فقد وردت
أمثلة لإدغامها في التاء في قوله تعالى : « لَبِثُّمُ — الكهف آ ١٩ » ، وقوله « لَبِثْتُ »
— طه آ ٤٠ ، وقوله « أَوْرَثْتُمُوهَا — الزخرف آ ٧٢ » .

الثاء في الذال : وذلك في مثال واحد هو قوله تعالى : « الْحَرْثُ ذَلِكَ — آل
عمران آ ١٤ » ، (من الكبير دون خلاف) ، وفي الصغير في قوله تعالى : « يَلْهَثُ
ذَلِكَ — الأعراف آ ١٧٦ » .

(١) الشرح ١ ص ٢٨٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٨٩ .

الثاء في السين : نحو « الحديث سَنَسْتَدْرِيْجُهُمْ — القلم آ ٤٤ » وقوله : « الأجدات سُرَّاعا — المعارج آ ٤٣ » ، وقوله « حيث سَكَنْتُمْ — الطلاق آ ٦ » وقوله « وَوَرِيْثٌ سُلَيْمَانٌ — النمل آ ١٦ » ، (وهي أمثلة من الكبير فقط) .

الثاء في الشين : ومن أمثله « ثَلَاثٌ شُعْبٌ — الرسائل آ ٣٠ » وقوله : « حيث شَتَّم — البقرة آ ٥٨ » ، (من الكبير فقط) .

الثاء في الضاد : في مثال واحد هو قوله تعالى : « حديث ضَيِّفٌ — » الداريات آ ٢٤ ، (من الكبير فقط) ، فمجموع الحروف التي تدغم فيها الثاء عند القراءة في الكبير ستة ، وفي الصغير حرفان (الثاء والذال) .

وتنفرد بإدغامها في الكبير في أحرف أربعة هي (الثاء — السين — الشين — الضاد)

الجيم : وهذا الحرف لا محل له في إدغام المثلين ، فهو لا يدغم في مثله في القرآن ، ويدغم في مقاربه في حرفين على التفصيل التالي :

الجيم في التاء : في مثال واحد هو قوله تعالى : « ذى المعارج تَعْرُجُ — المعارج آ ٣ » من الكبير فقط . ولا خلاف في إدغامه .

الجيم في الشين : في مثال واحد أيضا هو قوله تعالى : « أخرج شَطَّاءُ — الفتح آ ٣٩ » وهذا المثال من المختلف فيه . فالرواية عن السوسى وعن ابن مجاهد عن أبى الزعراء^(١) عن الدورى بالإظهار . وأدغم سائر أصحاب الإدغام ، وهو الذى قرأ به الدانى وأصحابه ، ولم يذكروا غيره . قال ابن الجزرى : « والوجهان صحيحان^(٢) » وقد التقت الجيم بأصوات مقاربة لها في المخرج ، بل أكثر قريبا منها من التاء ، ومع ذلك لم تدغم فيها ، وذلك حين تلتقى بالضاد في : « وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا — النازعات آ ٢٩ »

(١) هو عبد الرحمن بن عبدوس أبو الزعراء البغدادي ، ثقة ضابط محرر ، أخذ القراءة عن أبى عمر الدورى ، وهو من أحل أصحابه وأضبطهم وأوثقهم ، وروى عنه أبو بكر ابن مجاهد ، مات حوالى سنة ٢٨٥ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٣٧٣) .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٨٩ .

« والصاد في قوله : مُخْرَجٌ صِدْقٍ — الإسراء آ ٨١ » ، فما السر في إدغامها في التاء بإجماع ، وعدم إدغامها في الصاد أو الضاد في مثل هذه الأمثلة ، مع أن التاء ليست أقرب مخرجا إلى الجيم من الصاد والضاد ؟؟^(١) لقد لاحظ هذه الملاحظة أبو عمرو الداني فقال : كالإجابة على هذا التساؤل « وإدغام الجيم في التاء قبيح لتباعد ما بينهما في المخرج ، إلا أن ذلك جائز لكونها من مخرج الشين ، والشين لتفشيها تتصل بمخرج التاء فأجرى لها حكمها ، وأدغمت في التاء لذلك » ، قال : — وجاء بذلك نصا عن اليزيدي ابنه عبد الرحمن^(٢) وسائر أصحابه فقالوا عنه : « كان يدغم الجيم في التاء ، والتاء في الجيم^(٣) » ، ولسوف يظهر من التحليل الصوتي لأمثلة الإدغام أن اتفاق صوت التاء مع صوت الجيم في الشدة يسمح بإدغام كليهما في الآخر . أما الجيم مع الصاد فهما مختلفان من كل وجه ، مخرجا وصفة (جهر ، وهمس ، وشدة ، ورخاوة) . وأما الجيم مع الضاد فهما وإن اتفقا في (الجهر) فقط فإن لكل منهما ميزة ، هي في الجيم التعطيش ، وفي الضاد الاستطالة التي ليست لغيرها من الأصوات ، وهذا هو السر في احتفاظ كل منهما بكيانه إلى جوار الآخر .

فمجموع الحروف التي تدغم فيها الجيم حرفان هما : « التاء — الشين » ، وذلك في الكبير ، ولا مثال لإدغامها في الصغير .

الحاء : وتدغم في مثلها نحو : « النكاح حتى — البقرة آ ٢٣٥ » ، وقوله : « لأبرح حتى — الكهف آ ٦٠ » ، فأما في إدغام المتقاربين فإنها تدغم في حرف واحد في « العين » . سماعا ، وقد نص ابن الجزري على وجوب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقارنها ، نحو « فاصفح عنهم — الزخرف آ ٨٩ » ، وقوله : فسبِّحهُ — ق آ ٤٠ » ، وذكر أنهم كثيرا ما يقلبون الحاء في الأول عينا ويدغمونها ، وكذلك يقلبون الهاء حاء ويدغمونها ، وكل ذلك لا يجوز إجماعا^(٤) .

(١) سوف نجد عند دراسة العلاقة المخرجية أن هذه الأصوات الثلاثة من منطقة واحدة .

(٢) سبقت إشارة إليه في ترجمة أبيه اليزيدي في الباب الأول .

(٣) النشر ج ١ ص ٢٩٠ .

(٤) المرجع السابق ج ١ ص ٢١٨ .

الحاء في العين : وتدغم في موضع واحد باتفاق هو قوله تعالى « فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ — آل عمران آ ١٨٥ » ، وتُظهِرُ في سائر المواضع على الأصح ، وهذه المواضع هي : « لاجنّاحَ عَلَيْكُمْ — البقرة آ ٢٣٦ » ، وقوله « المسيح عيسى — النساء آ ١٧١ » وقوله « الريح عاصفة — الأنبياء آ ٨١ » — وقوله « وما ذبح على النصب — المائدة آ ٣ » — فأما الموضع المدغم ففيه قولان : الإدغام ، وقد جاء منصوباً عن اليزيدي ، وروى إدغامه عامة أهل الأداء ، وهو الذي عليه جميع طرق ابن فرح^(١) عن الدوري ، وابن جرير^(٢) ومن جميع طرقه عن السوسى . وبه قرأ الداني عن أصحاب الإدغام ، وعليه أصحابه ، ومن مسوغات هذا الإدغام في نظر القراء طول الكلمة وتكرار الحاء . وهو أمر لانظير له في بقية الأمثلة التي اختير فيها الإظهار . والقول الثاني : الإظهار ، وقد رواه جمهور العراقيين من جميع طرق أبي الزعراء عن الدوري ، ومن جميع طرق السوسى ، قال ابن الجزرى : « والوجهان صحيحان مأخوذ بهما ، ثم يقول : وأما قول ابن مجاهد : سمعت أبا الزعراء يقول : سمعت الدوري يقول : سمعت اليزيدي يقول : (من العرب من يدغم الحاء في العين نحو « فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ » . وكان أبو عمرو لا يرى ذلك) ، فمعناه : أنه لا يرى ذلك قياساً ، بل يقصره على السماع ، بدليل صحة الإدغام نفسه من رواية شجاع^(٣) وعباس^(٤) وأبي زيد^(٥) ، وعن

(١) هو أحمد بن فرح بن جبريل البغدادي ، ثقة كبير ، قرأ على الدوري واليزي وابن مجاهد وغيرهم ، توفي سنة ٣٠٣ هـ بالكوفة (طبقات القراء ج ١ ص ٩٥) .

(٢) هو محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري — نسبة الى طبرستان — البغدادي ، أحد الأعلام وصاحب التفسير والتاريخ ، ولد سنة ٢٢٤ هـ ، كان عارفاً بالقراءات ، بصيراً بالمعاني ، فقيهاً في أحكام القرآن ، عالماً بالسنن وطرقها ، صحيحها وسقيمها ، ناسخها ومنسوخها ، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين . توفي سنة ٣١٠ هـ (طبقات القراء ج ٢ ص ١٠٦) .

(٣) شجاع بن أبي نصر ، أبو نعيم البلخي ، ثم البغدادي الزاهد ، ثقة كبير ، ولد سنة ١٢٠ هـ ببلخ ، وعرض على أبي عمرو بن العلاء ، ومات ببغداد سنة ١٩٠ هـ (طبقات القراء ، ج ١ ص ٣٢٤) .

(٤) هو العباس بن الفضل الواقفي الأنصاري البصري ، قاضي الموصل ، أستاذ حاذق ثقة ، كان من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءة ، وضبط عنه الإدغام ، وجاء عن أبي عمرو أنه قال : « لو لم يكن في أصحابي إلا عباس لكفاني » . ولد سنة ١٠٥ هـ وتوفي سنة ١٨٦ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٣٥٣) .

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري النحوي ، أحد تلامذة أبي عمرو بن العلاء ، وكان من جلة أصحابه وكبرائهم ، مات سنة ٢١٥ بالبصرة (طبقات القراء ج ١ ص ٢٠٥) .

اليزيدى من رواية ابنه ومدين (١) ، والآدمى (٢) ، (٣) فهذه هى جملة ما قيل عن إدغام الحاء فى العين فى الآية المذكورة .

وأما الآيات الأخرى (فلا جناح عليه — والمسيح عيسى — والريح عاصفة) فقد روى إدغامها القاسم بن عبد الوارث (٤) عن الدورى ، ورواه صاحب التجريد عن شجاع وعبيد الله (٥) فى المثالين الأولين ، والإظهار — فى رأى ابن الجزرى — هو الأصح وعليه العمل ، وتقويه وبعضه الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التى إدغامها أكد من الحركة فى قوله تعالى : (فاصفح عنهم) ، فدل ذلك على أن إدغام الحاء فى العين ليس بقياس ، بل مقصور على السماع ، كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء وفهم من هذا بدهة أن الحاء لاتدغم فى العين إدغاما صغيرا ، بل لقد حذر القراء من الوقوع فى مثل هذا الخطأ (٦) ، وذلك فى مثل قوله تعالى : (فاصفح عنهم) حيث أجمعوا على الإظهار .

البدال : وهى لاتدغم فى مثلها فى الكبير ، وتدغم فى الصغير نحو « وقد دخلوا » المائة آ ٦١ — فأما فى مقارنها فإنها تدغم فى عشرة أحرف ، إلا أن القراء يشترطون هنا — ولأول مرة منذ بداية عرضنا لأحكامهم فى الإدغام — شرطا مهما لجواز إدغامها فى هذه الحروف ، هو : ألا تكون الدال مفتوحة بعد ساكن ، وقد سبق

(١) هو مدين بن شعيب أبو عبد الرحمن البصرى يعرف بمردويه ، مقرأ مشهور ثقة ، أخذ القراءة عن عبد الله بن محمد اليزيدى ، وروى القراءه عنه أبو بكر القاش ، والمطوعى ، وروى عنه أبو بكر بن مجاهد ، قال الذهبى ، بصرى ثقة . مات سنة ٣٠٠ هـ (طبقات القراء ج ٢ ص ٢٩٢) .

(٢) جعفر بن محمد أبو محمد الاصبهاني الآدمى ، روى القراءة عن محمد بن سعدان ، وأبى عبد الرحمن عبد الله بن أبى محمد اليزيدى ، وروى عنه القراءة الاصبهاني شيخ أبى الحسن ابن شنبوذ (طبقات القراء ج ١ ص ١٩٨) .

(٣) النشر ج ١ ص ٢٩٠ .

(٤) هو القاسم بن عبد الوارث أبو نصر البغدادي . أخذ القراءة عن أبى عمر الدورى ، وهو من قدماء أصحابه ، واسماعيل بن أبى محمد اليزيدى ، وروى عنه ابن شنبوذ وابن مجاهد . (طبقات القراء ج ٢ ص ١٩) .

(٥) هو عبيد الله بن على بن الحسن الهاشمى البغدادي ، روى الحروف عن نصر بن على بن نصر عن أبيه عن أبى عمرو بن العلاء . (طبقات القراء ج ٢ ص ٤٨٩) .

(٦) النشر ج ١ ص ٢٩١ ، ج ٢ ص ١٩ .

أن أوردنا إشارة إلى هذا الاشتراط عندما ذكرنا نص ابن الجزرى فى موانع الإدغام المختلف فيها ، وقد اختار القراء الإظهار حين تفتح الدال بعد ساكن ، واستثنوا من ذلك ما إذا كان الحرف المدغم فيه (تاء) فحينئذ تدغم فيه الدال للتجانس ، فمن الأمثلة التى يمتنع فيها الإدغام قوله : « بعد ذلك — المائدة آ ٣٢ ، ودواد زُبورا — النساء آ ١٦٣ — بعد ضراء — هود آ ١٠ — بعد ظلمه — الشورى آ ٤١ » ، لانفتاح الدال فى جميعها بعد ساكن ، وأما « التاء » فتدغم فيها الدال المفتوحة بعد ساكن مثل : « كاد تزيع — التوبة آ ١١٧ — على رواية التاء للسوسى — بعد توكيدها — النحل آ ٩١ » ، وسنجد أن هذا الشرط سيتكرر فى حروف أخرى ، نمر بها ، ثم نلقى فى النهاية فى (فصل مقارنة آراء النحاة بآراء القراء) ضوءا كافيا على فكرة القراء فى هذا الاشتراط ، وتفصيل الأحرف التى أدغم فيها صوت الدال على الوجه التالى :

الدال فى التاء : نحو « تكاد تُمَيِّزُ — الملك آ ٨ — الصيِّدُ تُنَالُهُ — المائدة آ ٩٤ — فى المساجد تُلك — البقرة آ ١٨٧ — بعد توكيدها — النحل آ ٩١ » من الكبير ، وفى الصغير نحو (قد تُبَيِّنَ) — البقرة آ ٢٥٦ . وقد مضى الكلام على أنه لا شرط فى شكل الدال عند إدغامها فى التاء لقوة التجانس .

الدال فى التاء : نحو (يريد ثواب — النساء آ ١٣٤ — لمن نريد ثم — الإسراء آ ١٨) ولم يرد فى القرآن غيرهما فى الكبير ، وأدغم فى الصغير قوله تعالى : (ومن يُرد ثواب الدنيا) — آل عمران آ ١٤٥ .

الدال فى الجيم : نحو (داود جالوت — البقرة آ ٢٥١ — الخلد جزاء — فصلت آ ٢٨) ولا مثال غيرهما من الكبير ، وقد ورد خلاف حول إدغام « الخلد جزاء » ، فروى إظهار هذا الحرف عن الدورى من طريق ابن مجاهد ، وعن السوسى من طريق الخزاعى (لاجتماع الساكنين) ، وهذا الخلاف مؤسس على ما إذا كان النطق فى هذا الموضوع وما أشبهه إخفاء أو اختلاسا أو إدغاما ، فلا فرق بين هذا المثال وبين غيره من كل ما سبق فيه الحرف المدغم بساكن صحيح ، وسوف نعالج هذه المشكلة عند البحث فى « قضية الساكنين بين القراء والنحويين » .

قال ابن الجزرى : « ومذهب المحققين الإدغام ، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ وابن المنادى وغيره من المتقدمين ، ومن بعدهم من المتأخرين ، وبه قرأ الداني ، وبه نأخذ ، وله نختار لقوة الكسرة ، والله أعلم (١) » .

وقد أدغمت الدال في الجيم في الصغير في قوله تعالى : (لقد جاءكم) .
الدال في الذال : نحو : (من بعد ذلك — المائدة آ ٦٤ — والقلائد ذلك — المائدة آ ٩٧ — المرفود ذلك آيتا ٩٩ ، ١٠٠ — الودود ذو العرش — آيتا ١٤ ، ١٥) .
ويلاحظ أنه لا إدغام في (بعد ذلك) بفتح الدال كما سبق . (هذا من الكبير) وتدغم في الذال في الصغير نحو : « ولقد ذرأنا — الأعراف آ ١٧٩ — كهيعص ذكر رحمة ربك — مريم آيتا ١ ، ٢ » .

الدال في الزاى : نحو : « تريد زينة — الكهف آ ٣٥ » ولا إدغام في « داود زبوراً » وقد سبق ، (فهما موضعان فقط من الكبير) ، وتدغم في الصغير في الزاى نحو « ولقد زيننا — الملك آ ٥ » .

الدال في السين : نحو : « الأصفاد سرايلهم — إبراهيم آيتا ٤٩ ، ٥٠ — كيد ساحر — طه آ ٦٩ — عدد سنين — المؤمنون آ ١١٢ » من الكبير . أما الصغير فقوله تعالى : « قد سألتها — المائدة آ ١٠٢ » .

الدال في الشين : نحو : « وشهد شأهد — يوسف آ ٢٦ » في موضعين فقط من الكبير ، ومن الصغير في قوله تعالى : « قد شغفها حباً — يوسف آ ٣٠ » .
الدال في الصاد : نحو : « في مقعد صدق — القمر آ ٥٥ — في المهد صبياً — مريم آ ٢٩ — من بعد صلاة — النور آ ٥٨ » (من الكبير) ، ومن الصغير في قوله تعالى : « لقد صدق الله — الفتح آ ٢٧ » .

الدال في الضاد : نحو : « من بعد ضراء — فصلت آ ٥٠ — من بعد ضعف — الروم آ ٥٤ » ، ولا إدغام في « بعد ضراء » ، وقد سبق . هذا من الكبير ، ومن الصغير نحو « قد ضلوا — المائدة آ ٧٧ » .

الدال في الظاء : نحو : « وما الله يريد ظلماً — غافر آ ٣١ — من بعد ظلمه — المائدة آ ٣٩ » ولا إدغام في « بَعَدَ ظُلْمِهِ » . هذا من الكبير ، ومن الصغير نحو « لَقَدْ ظَلَمَكَ — ص آ ٢٤ » .

فمجموع الحروف التي أدغمت في الدال في الكبير عشرة هي : (التاء ، الثاء ، الجيم ، الدال ، الزاي ، السين ، الشين ، الضاد ، الصاد ، الظاء) ، وهي جميعها جائزة في الصغير . وتدغم الدال في مثلها في الصغير . ولم يرد من ذلك أمثلة في الكبير .

الدال : ولا تدغم في مثلها إلا في الصغير مثل : « إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا — الأنبياء آ ٨٧ » ، فأما في مقارنها فإنها تدغم في حرفين هما : (السين ، الصاد) في الكبير ، وتدغم في الصغير في (السين ، الصاد ، التاء ، الجيم ، الدال ، الزاي) .

الدال في السين : نحو : (فاتخذ سبيله — الكهف آ ٦١) في موضعين فقط من الكبير ، وفي الصغير نحو : « إِذْ سَمِعْتُمُوهُ — النور آ ١٢ » .

الدال في الصاد : في موضع واحد هو : « مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً — الجن آ ٣ » من الكبير ، ومن الصغير نحو قوله تعالى : « وَإِذْ صَرَّفْنَا — الأحقاف آ ٢٩ » .

الدال في التاء : في الصغير فقط في نحو : « إِذْ تَبَرَّأَ — البقرة آ ١٦٦ » ، وتدغم في التاء إذا وقع قبل الدال خاء نحو « اتَّخَذْتُمُ الْعَجَل — البقرة آ ٩٢ — ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ — البقرة ٥١ — لَا تَخَذُتْ — الكهف آ ٧٧ » ، وتدغم في التاء أيضا في قوله « فَنَبَذْنَاهَا — طه آ ٩٦ » ، وفي قوله « عُدَّتْ بِرَبِّي — غافر آ ٢٧ » .

الدال في الجيم : في الصغير فقط في نحو « إِذْ جَعَلَ — الفتح آ ٢٦ » .

الدال في الدال : في الصغير فقط في نحو « إِذْ دَخَلْتَ — الكهف آ ٣٩ » .

الدال في الزاي : في الصغير فقط في نحو « وَإِذْ زَاغَتْ — الأحزاب آ ١٠ » .

وهذه الحروف التي رويت مدغمة في الصغير مروية عن أبي عمرو ، وتبعه هشام^(١) بالإدغام ، وأظهر طائفة منهم نافع وابن كثير وعاصم وأبو جعفر ويعقوب ، إلى آخر ما ذكره ابن الجزرى من خلاف مفصل في هذا الصدد .

فمجموع الحروف التي أدغمت فيها الذال في الكبير اثنان هما (السين والصاد) ، وفي الصغير ستة : (السين — الصاد — التاء — الجيم — الدال — الزاى) .

الراء : وتدغم في مثلها في الكبير نحو « شَهْرُ رَمَضان — البقرة آ ١٨٥ — النار ربنا — آل عمران آ ١٩١ — فتحريز رقة — النساء آ ٩٧ — أمر ربي — الأعراف آ ٢٩ ، وفي الصغير نحو « واذكر ربك — الكهف آ ٢٤ » وفي إدغام المتقاربن تدغم في حرف واحد هو « اللام » :

الراء في اللام : وأمثلة هذا النوع من الإدغام كثيرة منها « الأنهار له — البقرة آ ٢٦٦ — المصير لأ — البقرة آ ٢٨٥ — الغرور لئبلون — آل عمران آ ١٨٥ — الخير لقضبي — يونس آ ١١ — يغفر لكم — الصف آ ١٢ — في البحر لئبتغوا — الإسراء آ ٦٦ » ، وقد اشترط فيها في هذا الموقع ما اشترط في الدال قبلها ، وذلك أنها تدغم في اللام مالم تُفْتَحَ بعد ساكن ، وقد أجمعوا على أنها تُظْهَرُ في هذا الموقع نحو : « الحمير لئركبوها — النحل آ ٨ — البحر لئأكلوا — النحل آ ١٤ — والخير لئلكم — الحج آ ٧٧ — إن الأبرار لئفى نعيم — الانفطار آ ١٣ » إلا ما روى عن شجاع ومدين من إدغام الثلاثة الأولى . (هذا في الكبير) . فأما في الصغير فإنها تدغم عند أبي عمرو من رواية السوسى ، واختلف عنه من رواية الدورى ، قال ابن الجزرى : « والخلاف مفرع على الإدغام ، فمن أدغم الإدغام الكبير لأبى عمرو لم يختلف في إدغام هذا ، بل أدغمه وجها واحدا ، ومن روى الإظهار اختلف عنه في هذا الباب عن الدورى ،

(١) هو هشام بن عمار السلمى الدمشقى — مقرأء محدث فقيه ، ولد سنة ١٥٣ هـ ، قال يحيى بن معين : ثقة ، وقال النسائى : لا بأس به ، وقال الدارقطنى : صدوق كبير المحل . توفى سنة ٢٤٥ هـ . (طبقات القراء ج ٢ ص ٣٥٤) .

فمنهم من روى إدغامه ، ومنهم من روى إظهاره ، والأكثر على الإدغام ، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو ، وبالإدغام قرأ الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر^(١) ، من قراءته لذلك على أبي طاهر^(٢) عن ابن مجاهد . قال الداني : وقد بلغني عن ابن مجاهد أنه رجع عن الإدغام إلى الإظهار اختياراً واستحساناً ، ومتابعةً لمذهب الخليل وسيبويه قبل موته بست سنين . قلت : إن صح ذلك عن ابن مجاهد فإنما هو في وجه إظهار الكبير ، أما في وجه إدغامه فلا ، لأنه إذا أدغم الراء المتحركة في اللام فإدغامها ساكنة أولى وأحرى — والله أعلم — انتهى كلام ابن الجزرى . ومن أمثلة إدغام الصغير : « أن أشكر لى — لقمان آ ١٤ — واصطبر لعبادته — مريم آ ٦٥ » . ولنا إلى هذا الخلاف عودة في فصل (مقارنة آراء النحاة بآراء القراء) إن شاء الله .

السين : تدغم في مثلها نحو : الناس سكارى — الحج آ ٢ — للناس سواء الحج آ ٢٥ ، ولم ترد أمثلة على إدغامها في مثلها في الصغير . فأما في إدغام المتقاربن فإنها تدغم في كل من (الزاي والشين) :

السين في الزاي : وقد أجمعوا على جواز هذا الإدغام ، وهو وارد في موضع واحد بالقرآن : « وإذا النفوس زوجت — التكوير آ ٧ » .

السين في الشين : في مثال واحد أيضاً هو « وأشتعل الرأس شيباً — مريم آ ٤ » ، وقد اختلفوا في جواز هذا الإدغام ، فالإظهار من روايتي الدوري والسوسى وابن مجاهد وغيرهم ، والإدغام في رواية سائر المدغمين ، وبه قرأ الداني ، قال : وعليه أكثر أهل الأداء عن اليزيدي ، وعن شجاع ، وكان ابن مجاهد يُخَيِّرُ فيها ، يقول : إن شئت

(١) هو عبد العزيز بن جعفر أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي ، مقرئ نحوي ، شيخ صدوق ، ولد سنة ٣٢٠ هـ ، قرأ على أبي بكر النقاش ، وقرأ عليه أبو عمرو الداني الحافظ ، وتوفي سنة ٤١٢ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ٣٩٢) .

(٢) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي — النحوي العلم الثقة ، أخذ عن جماعة منهم ابن مجاهد ، ولم يكن بعده مثل أبي طاهر في علمه وفهمه ، مع صدق لهجته ، واستقامة طريقته — توفي سنة ٣٤٩ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٤٧٥) .

أدغمتها وَإِنْ شئتَ تَرَكْتَهَا . وقد أجمعوا على إظهار « لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا — يونس آ ٤٤ » لخفة الفتحة^(١) . فقد أُدْغِمَتِ السِّينُ في ثلاثة أصوات هي (السين — الزاي — الشين) في الكبير فقط .

الشين : ولا تدغم في مثلها لعدم ورود أمثلة . وتدغم في مقاربتها في حرف واحد هو (السين) :

الشين في السين : وقد وقعت مدغمة في مثال واحد هو قوله تعالى : « إلى ذي العرش بسبيلا — الإسراء آ ٤٣ » ، وقد اختلف فيه ، فروى إدغامه منصوباً عن اليزيدي وعن الدوري وعن السوسى ، وبه قرأ الداني من جميع طرق اليزيدي وشجاع ، وروى إظهاره عن سائر أصحاب الإدغام عن أبي عمرو . وبه قرأ الشذائي^(٢) عن سائر أصحاب أبي عمرو ، قيل : من أجل زيادة الشين بالتفشي — قال ابن الجزرى : « ولا يمنع الإدغام من أجل صفير السين فحصل التكافؤ ، والوجهان صحيحان قرأت بهما . وبهما آخذ — والله أعلم »^(٣) .

الضاد : ولا تدغم في مثلها ، وتدغم في مقاربتها في الشين وحدها : —
الضاد في الشين : تدغم في مثال واحد هو « لبعض شأنهم — النور آ ٦٢ » ، وقد اختلف في إدغام هذا المثال ، فروى إدغامه منصوباً أبو شعيب السوسى عن اليزيدي ، قال الداني : ولم يروه غيره (منصوباً) وروى إدغامه أداءً ابن شيطا^(٤) عن أبيه أبي عمرو عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري ،

(١) النشر ج ١ ص ٢٩٢ ولسوف نناقش هذه العلة في فصل (المقارنة) .
(٢) هو أحمد بن نصر بن منصور أبو بكر الشذائي البصرى ، امام مشهور ، قرأ على جماعة منهم .
الداجونى الكبير وابن المنادى ، والقاسم بن عبد الوارث ، وقرأ على كثيرين ، وتوفى بالبصرة سنة ٣٧٣ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ١٤٤) .

(٣) المرجع السابق ، وسناقش هذا الخلاف في فصل (المقارنة بين النحاة والقراء) .
(٤) هو عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن شيطا أبو الفتح البغدادي . كامل ثقة رضى ، ولد سنة ٣٧٠ هـ ، وله كتاب التذكار في القراءات العشر ، كان عالماً بوجوه القراءات بصيراً بالعربية ، توفى سنة ٤٠٥ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ٤٧٣) .

وابن سوار^(١) من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي^(٢)، ورواه أيضا شجاع والآدمي عن صاحبيه وبكران^(٣) عن صاحبيه، والزهرى^(٤) عن أبي زيد، والفحام عن عباس. وروى إظهاره سائر رواة الإدغام. قال الداني: وبالإدغام قرأت. وقال ابن الجزرى: « وبلغنى عن مجاهد أنه كان لا يمكن من إدغامها إلا حاذقا ».

وقد وردت أمثلة في القرآن التقت فيها الضاد بالشين، ومع ذلك فالإجماع منعقد على إظهارها، وذلك نحو: « والأرض شَيْئاً — النحل آ ٧٣ » قال ابن مجاهد: ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر. وعلل ابن الجزرى لعدم إدغام هذا المثال بأنه « يمكن أن يقال في الفرق: إن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ في التلفظ به اجتنب بعد الرء المحتاج إلى التحفظ في التلفظ بها من ظهور تكرارها ».

وجاء أيضا مثال آخر هو « الأرض شَقًّا — عبس آ ٢٦ » وقيل في تعليل عدم إدغامه « لخفة الفتحة بعد السكون » وإن كانت قد وردت رواية عن أبي العلاء عن ابن حبش عن السوسى بإدغامه، وتابعه الآدمى عن صاحبيه^(٥).

والخلاف حول هذه الأمثلة على هذه الصورة يثير — ولاشك — مشكلة سوف نتعرض لعلاجها عند مناقشة هذه الخلافات في فصل (المقارنة).

(١) هو احمد بن على سوار أبو طاهر البغدادى . مؤلف المستنير فى العشر ، إمام كبير محقق ثقة ، قرأ على جماعة منهم فرح بن عمر الواسطى وابن شيطا ، وقرأ عليه ابن سكرة شيخ ابن البادش . توفى سنة ٤٩٦ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٨٦) .

(٢) هو محمد بن على أبو ياسر الحمامى البغدادى ، مقرأ حاذق ناقل صاحب كتاب الإيجاز فى القراءات العشر ، توفى سنة ٤٨٦ هـ . (طبقات القراء ج ٢ ص ٢١٤) .

(٣) هو بكران بن احمد بن سهل أبو محمد السراويلى ، مقرأ متصدر ، قرأ على أبى عمر الدورى . (طبقات القراء ج ١ ص ١٧٨) .

(٤) هو عبد الله بن عمر الزهرى . روى القراءة عن أبى ريد سعيد بن أوس عن أبى عمرو . (طبقات القراء ج ١ ص ٤٣٨) .

(٥) النشر ج ١ ص ٢٩٣ .

العين : تدغم في مثلها في الكبير مثل : « يشفع عنده — البقرة آ ٢٥٥ —
 لأضيغ عمل عامل — آل عمران آ ١٩٥ — تَطَّلِعُ عَلَى — المائدة آ ١٣ » ، والقياس
 أن يجوز هذا في الصغير ، ولكن لم ترد به أمثلة ، ولا مجال للعين في إدغام المتقارنين .
الغين : تدغم في مثلها في الكبير في موضع واحد بالقرآن وهو : « ومن يبتغ
 غَيْرَ الإسلام — آل عمران آ ٨٥ » ، وقد اختلف في هذا الموضع من أجل الجزم ،
 فروى إدغامه عن ابن مجاهد ، ونص على إدغامه الحافظ أبو العلاء وأبو العز^(١) وابن
 الفحاح ومن وافقهم ، وروى إظهاره سائر أصحاب ابن مجاهد ، وروى الشذائي
 الوجهين جميعا ، ونص عليهما أبو عمرو الداني ، قال ابن الجزرى : والوجهان
 صحيحان فيه ، وفيما هو مثله مما يأتي من المجزوم . والقياس لا يأبى إدغامها في
 الصغير ، بيد أنه لم ترد بذلك أمثلة في القرآن ، ولا تدغم الغين في مقارنها ، شأنها في
 ذلك شأن العين . ولسوف يأتي في دراستنا لمقاييس الإدغام عند القدماء أن حروف
 الحلق ليست بأصل للإدغام .

الفاء : وتدغم في مثلها في الكبير نحو « وما اختلف فيه — البقرة آ ٢١٣ —
 خلأئف في الأرض — فاطر آ ٣٩ — تعرف في وجوههم — المطففين آ ٢٤ — كيف
 فعل — الفيل آ ١ » والقياس لا يأبى إدغامها في الصغير ، ولكن لم ترد أمثلة . وشأن
 الفاء في المتقارنين شأن سابقتيها ، عند أبي عمرو ، وقد انفرد الكسائي بإدغام « إن
 نشأ نخسف بهم — سبأ آ ٩ » من الصغير ، بإدغام الفاء في الباء .

القاف : وتدغم في مثلها في الكبير نحو : « من الرزق قل — الأعراف آ ٣٢ —
 أفأق قال — الأعراف آ ١٤٣ — ينفق قربات — التوبة آ ٩٩ » والقياس لا يأبى
 إدغامها في مثلها في الصغير . فأما إدغامها في مقارنها فقد حدث ذلك في حرف
 واحد هو :

(١) هو محمد بن الحسين بن بندار أبو العز الواسطي القلانسى ، ولد سنة ٤٣٥ هـ بواسطة ، ألف كتاب
 الارشاد في العشر ، برع في القراءات ، وهو جيد النقل ذو فهم فيما يقوله ، توفي سنة ٥٢١ هـ . (طبقات القراء جـ
 ٢ ص ١٢٨) .

القاف في الكاف : تدغم القاف في الكاف بشرط وضعه القراء هو « أن يتحرك ما قبل القاف » نحو « ينفق كيف — المائدة آ ٦٤ — خالق كل — الأنعام آ ١٠٢ » فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو « فوق كل ذي علم عليم — يوسف آ ٧٦ » دون خلاف (هذا في الكبير) ولا مثال على إدغامها فيها في الصغير .

الكاف : وتدغم في مثلها في كلمة أو في كلمتين نحو : **مناسيكم** — البقرة آ ٢٠٠ — **ربك كثيرا** — آل عمران آ ٤١ — **إليك كما** — النساء آ ١٦٣ .

وقد ورد مثالان من المثليين دار حولهما خلاف ، فأولهما : « **يك كاذباً** — غافر آ ٤٨ » والخلاف فيها من أجل الجزم هو نفس الخلاف حول « **يبتغ غير** — آل عمران آ ٨٥ » وثانيهما : « **يخزئك كفره** — لقمان آ ٢٣ » ، ذهب جماعة إلى الإظهار ، وهو الأرجح في رأى الجمهور ، وحجتهم أن النون مخفاة قبل الكاف الأولى ، فلو أدغمت في مثلتها لوالى القارىء بين إعلالين^(١) ، وهو أمر عسير « وقد روى الإدغام عن الدورى من طريق واحدة ، كما روى مدين عن أصحابه ، وعن عباس وعبد الله بن عمر الزهرى عن أبى زيد ، كلاهما عن أبى عمرو . قال الدانى : والأخذ والعمل بخلافه^(٢) .

هذا في الكبير ، ومن الصغير قوله تعالى : « **أينما تكونوا يدرككم الموت** — النساء آ ٧٨ » . وفى إدغام المتقارئين تدغم الكاف في القاف :

الكاف في القاف : ويشترط لإدغام الكاف في القاف أن يتحرك ما قبلها نحو : « **لك قال** — البقرة آ ٣٠ — **فلنولينك قبلة** — البقرة آ ١٤٤ — **من عندك قل** — النساء آ ٧٨ » ، فإن سكن ما قبلها لم تدغم ، وسواء فى ذلك الساكن المعتل والساكن الصحيح نحو : « **إليك قال** — الأعراف آ ١٥٦ — **يخزئك قولهم** —

(١) يريد أن النون مخفاة قبل الكاف ، ثم يأتى بعد الإخفاء مباشرة إدغام الكاف الأولى فى الثانية ، وقد أطلق ابن الجزرى لفظة « إعلال » على كل من الإخفاء والإدغام ، يعنى بها ما حدث من تأثير صوتى وهو غير الإعلال الاصطلاحى .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٨١ .

يونس آ ٦٥ — تركوك قائما — الجمعة آ ١١ « وليس في القرآن أمثلة على إدغام الكاف في القاف إدغاما صغيرا .

اللام : تدغم في مثلها : « قِيلَ لَهُمْ — النحل آ ٢٤ — جَعَلْ لَكُمْ — البقرة آ ٢٢ — قَالَ لَيْسَتْ — البقرة ٢٥٩ — الْفَصْلُ لَقَضَى — الشورى آ ٢١ — مِنْ قَبْلُ لَفَى — الجمعة آ ٢ » وقد اختلف في إدغام « آل لوط — القمر آ ٣٤ » و « يَحْتُلُّ لَكُمْ — يوسف آ ٩ » قيل : فأما « يَحْتُلُّ لَكُمْ » فمن المجزوم ، فإن كانت هذه هي العلة الحقيقية فقد تقدم القول فيها ، وإن كان المانع سكون ما قبل اللام فسوف نتعرض له بالحديث فيما بعد . وأما « آل لوط » فقد روى إدغامه عن الدوري من أربع طرق ، وعن السوسى من طريق واحدة ، والجميع عن اليزيدى ، وعن شجاع عن أبى عمرو ، وروى إظهاره سائر الجماعة ، وهو اختيار ابن مجاهد ، ورواه عن عصمة^(١) ومعاذ^(٢) عن أبى عمرو . وقد اختلف المظهرون في مانع إدغامه ، فروى ابن مجاهد عن عصمة بن عروة الفقيمي عن أبى عمرو أنه قال : « لا أدغمها لقلّة حروفها » ، ورد الدانى هذا المانع بالإجماع على إدغام « لَكْ كَيْدَا — يوسف آ ٥ » ، وهو أقل حروفا عند التحليل ، ورجح الدانى أن يكون الاعتلال الذى حدث في « آل » — بالبدل من الواو على رأى الكوفيين ، ومن الهاء على رأى البصريين — هو السبب في عدم الإدغام ، وبذلك يكون المانع عدم الرغبة في إحداث إعلايين في كلمة واحدة في حالة الإدغام ، لاقلّة حروف الكلمة . بيد أن ابن الجزرى حاول أن يفسر عبارة أبى عمرو السابقة : (قلة الحروف) بمعنى أنها قليلة الدور في القرآن ، قال : « وقلة الدور وكثرتة معتبرة » ، ولا تعقيب لنا على هذا التفسير إلا بأن نقول : إن في الإدغام حالات مؤسّسة على مثال واحد ، ومع ذلك أجزى إدغامها ، فكيف وقد وردت عبارة (آل لوط) في القرآن أربع مرات ؟ على أن ابن الجزرى قد عقب على ذلك فقال : « على أن

(١) عصمة بن عروة الفقيمي البصرى روى القراءة عن أبى عمرو بن العلاء وعاصم بن أبى النجود ، وروى عنه يعقوب بن اسحاق بن يضرى والعباس بن الفضل وغيرهما . (طبقات القراء ج ١ ص ٥١٢) .
(٢) معاذ بن معاذ أبو عبد الله العنبرى الحافظ قاضى البصرة ، روى القراءة عن أبى عمرو بن العلاء ، وهو من المكثرين عنه قال ابن معين : ثقة . توفى سنة ١٩٦ هـ (طبقات القراء ج ٢ ص ٣٠٢) .

أبا عمرو من البصريين ، ولعله أيضا راعى كثرة الإعلال ، وقلة الحروف مع اتباع الرواية^(١) . وأدغمت اللام في مثلها في الصغير نحو : « قُلْ لَهُمْ — النساء آ ٦٣ » . أما إدغام المتقاربين فقد أدغمت اللام في مقاربتها وهو الراء على الوجه التالي :

اللام في الراء : وقد اشترط القراء لهذا الإدغام ألا تفتح اللام بعد ساكن^(٢) مثل : فعصوا رسول ربهم — الحاقة آ ١٠ « إلا لام (قال) فإنها تدغم حيث وقعت ، لكثرة دورها نحو : قال رب — قال رجل » . فاللام تدغم في الراء إذا تحرك ما قبلها بأى حركة تحركت هي ، نحو : (رسل ربك — هود آ ٨١ — كمثل ريح — آل عمران آ ١١٧ — أنزل ربكم — النحل آ ٣٠) ، وكذلك تدغم في الراء إذا سكن ما قبلها ، وكانت هي مضمومة أو مكسورة نحو : (يقول ربنا — البقرة آ ٢٠١ — سبيل ربك — النحل آ ١٢٥ — هذا من فضل ربي — النمل آ ٤٠) هذا في الكبير . وتدغم اللام في الراء في الصغير نحو : « وقل رب — المؤمنون آ ١١٨ — بل ران — المطففين آ ١٤ » .

كذلك فإن للام أحكاما أخرى في الإدغام الصغير ، حيث تدغم اللام من (هل وبل) في أحرف غير الراء هي : (التاء ، الثاء ، الزاي ، السين ، الضاد ، الطاء ، الظاء ، النون) ، وهذا الإدغام لدى الكسائي ، ووافقته حمزة في بعض وجوهه ، وأمثله على التوالي هي : (هل تعلم — مريم آ ٦٥ — بل تؤثرون — الأعلى آ ١٦ ، هل تُوب الكفار — المطففين آ ٣٦ ، بل زين — الرعد آ ٣٣ ، بل زعمتم — الكهف آ ٤٨ ، بل سئلت لكم — يوسف آ ١٨ ، بل ضلوا — الأحقاف آ ٢٨ — ، بل طبع — النساء آ ١٥٥ بل ظننتم — الفتح آ ١٢ ، بل نقذف — الأنبياء آ ١٨ ، هل نُحن منظرون — الشعراء آ ٢٠٣) ، وللكسائي مذهب آخر هو إدغام اللام الساكنة حيث وقعت في (الذال) نحو : (من يفعل ذلك — الفرقان آ ٦٨) .

فأما أبو عمرو فقد روى عنه إدغام اللام من (هل ترى) في موضعين من

(١) النشر ج ١ ص ٢٨١ .

(٢) لنا على ذلك تعليق في « مقارنة موقف النحاة بموقف القراء » .

القرآن — الملك آ ٣ ، الحاقة آ ٨ ، كما روى عنه إظهار اللام عند الأحرف الثمانية السابقة .

الميم : وتدغم في مثلها في الكبير ، وفي الصغير ، فالكبير مثل : « الرحيم ملك — الفاتحة آ ٣ — إبراهيم مُصَلَّى — البقرة آ ١٢٥ — يعلم ما — البقرة آ ٢٥٥ » ، والصغير : « — وهم من — الأنبياء آ ٢٨ » وتدغم في مقارنها في الباء ، وقد استخدم بعض القراء في التعبير عن هذه الحالة لفظة (الإدغام) ، والواقع أنه ليس بإدغام ، بل هو بحسب تعبيرهم « إخفاء » ، لأن الذي يحدث عند التقاء الميم بالباء أن الميم لا تدخل في الباء ليصير الحرفان باء مشددة ، بل تبقى الميم غنة خيشومية ، قال السيرافي : (وروى عن أبي عمرو أنه كان يدغم الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم مثل : « مريم بُهتانا — النساء آ ١٥٦ — لكيلا يعلم بعد علم شيئاً — النحل آ ٧٠ — بأعلم بالشاكرين — الأنعام آ ٥٣ » فإذا سألت أصحابه عن اللفظ بما ترجموا عنه من إدغام ذلك لم يأتوا بباء مشددة ، وقد سألت أبا بكر ابن مجاهد رحمه الله فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام أو نحو هذا من اللفظ^(١) ، وقد فهم من نص السيرافي أن شرط إخفاء الميم عند الباء أن يتحرك ما قبل الميم ، فإن سكن ما قبلها أجمعوا على ترك الإخفاء ، إلا ما روى عن أبي عمرو من الإخفاء بعد حرف المد أو اللين^(٢) نحو : (الشهر الحرام بالشهر الحرام — البقرة آ ١٩٤ — اليوم بجالوت — البقرة آ ٢٤٩ » .

النون : تدغم في مثلها في الكبير نحو : « ونحن نسبح — البقرة آ ٣٠ — تخافون نُشوزهن — النساء آ ٣٤ — للكافرين نصيب — النساء آ ١٤١ » وتدغم في مقارنها في حرفين هما : الراء واللام بشرط أن يتحرك ما قبلها — على الوجه التالي :

(١) شرح السيرافي لكتاب سيبويه — مخطوطة رقم ١٣٦ — نحو — المجلد الخامس — دار الكتب .

(٢) هذا دليل على أن أبا عمرو لم يكن يعتد ما وقع بعد حرف المد أو اللين واقعا بعد ساكن ، بل كان يعتبره بعد حركة طويلة .

النون في الراء : نحو : « وإذ تأذن ربك — الأعراف آ ١٦٧ — خزائن رحمة — الإسراء آ ١٠٠ » .

النون في اللام : نحو : (لن تؤمن لك — الإسراء آ ٩٠ — يتبين لكم — البقرة آ ١٨٧ — زين للكافرين — الأنعام آ ١٢٢) ، فإن سكن ما قبل النون لم تدغم في الراء أو في اللام ، ومثال الراء : (ياذن ربهم — القدر آ ٥ — يخافون ربهم — النحل آ ٥٠) ، ومثال اللام : (مُسْلِمِينَ لك — البقرة آ ١٢٨ — مع سليمان لله — النحل آ ٤٤) . إلا في كلمة (نحن) خاصة فقد جوزوا الإدغام حيث وقعت . وقد روى ذلك منصوباً أصحاب اليزيدي عنه سوى ابن جبير ، واختلف في تخصيص هذه الكلمة بالإدغام ، فقيل لثقل الضمة ، ويرده إظهار « أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ — الأنعام آ ١٠١ » وقال الداني : « للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره ، وليس ماعداها كذلك » وقال ابن الجزري : ويمكن أن يقال لتكرار النون فيها ، وكثرة دورها ، ولم يكن ذلك في غيرها » .

وإدغام هذه الكلمة حيث وقعت رواية الجمهور عن اليزيدي ، وقد انفرد الكارزيني^(١) عن السوسى بإظهارها لسكون ما قبل النون (طردا للقاعدة) . كما انفرد محمد بن غالب^(٢) عن شجاع بإدغام ما قبله ساكن ، من ذلك نحو (مسلمين لك — مع سليمان لله) ، ولم يستثن من ذلك سوى : (أَرْضَعْنَ لَكُمْ) فأظهره ، والأول هو الأرجح والمعمول به^(٣) .

الواو : وتدغم في مثلها في الكبير مثل (هو والذين — البقرة آ ٢٤٩ — العَفْوُ وَأمر — الأعراف آ ١٩٩ — وهو وليهم — الأنعام آ ١٢٧) .

(١) هو محمد بن الحسن بن آذربهرام الكارزيني الفارسي ، إمام مقرئ جليل ، انفرد بعلو الاستاد في وقته ، قرأ على المطوعى والشذائى والشنيوذى ، وقرأ عليه أبو القاسم الهدلى . (طبقات القراء ج ٢ ص ١٣٢) .
 (٢) محمد بن غالب ، مشهور صالح ورع ، أخذ القراءة عن شجاع عن أبي عمرو بن العلاء ، وهو أضيف أصحاب شجاع ، قرأ عليه عشر نختات ، ثلاثا بالإدغام وسبعا بالإظهار ، وروى القراءة أيضا عن الأصمعي عن أبي عمرو . توفي سنة ٢٥٤ هـ . (طبقات القراء ج ٢ ص ٢٢٦) .
 (٣) المرجع السابق ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

الهاء : وتدغم في مثلها في الكبير نحو (فِيهِ هُدًى — البقرة آ ٢ — آيات الله هُزُواً — البقرة ٢٣١) ، وفي الصغير نحو (يُوجِّهُهُ — النحل آ ٧٦) .

الياء : وتدغم في مثلها في الكبير نحو (نودى يَامُوسَى — طه آ ١١ — ومن خِزْيَ يَوْمِئِذٍ — هود آ ٦٦) .

ملحوظة : نبه القراء إلى أن صوت الطاء إذا جاور التاء مباشرة أدغم وجوبا مع بقاء صفة الإطباق في مثل : « بَسَطْتُ ، وَفَرَطْتُ وَأَحَطْتُ » ، كما نصوا على قراءة ابن محيصن بإدغام الظاء في التاء في : « أَوْعِظْتُ » مع إبقاء صفة التفخيم^(١) وذلك مقتصر كما هو ظاهر على الإدغام الصغير . ولا موضع لهذين الصوتين في الكبير .

ملاحظات إحصائية :

أولا : حاصل هذا أن توزيع الأصوات بالنسبة للإدغام عند القراء يأتي على مجموعات أربعة :—

(١) مجموعة لا تدغم ولا يدغم فيها وهي : الهمزة — الهاء — الغين — الخاء .

(٢) مجموعة لا تدغم ويدغم فيها وهي : العين — الياء — الواو — الصاد —

الزاي — الميم .

(٣) مجموعة تدغم ولا يدغم فيها وهي : الحاء .

(٤) مجموعة تدغم ويدغم فيها وهي : القاف — الكاف — الجيم —

الشين — الضاد — الطاء — الظاء — اللام — الراء — النون — الدال — التاء —

الذال — التاء — السين — الفاء — الباء .

ثانيا : تنحصر مواطن نقض أبي عمرو للقياس في الإدغام في الأصوات

الآتية : —

(١) لم يدغم أبو عمرو « الباء في الميم » فيما عدا (يعذب من) إجماعا .

(٢) لم يدغم « الحاء في العين » فيماعدا (زحزح عن النار) ، وإظهارها أرجح في نظرنا^(١) .

(٣) لم يدغم « الضاد في الشين » فيما عدا (لبعض شأنهم) ، على وجهين : والحجة دائما في جميع ذلك هي أن السماع لم يرد ، وأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر . ومعنى نقضه للقياس عدم طرده للإدغام في كل ماجاء على صورة هذه الأمثلة ، بصرف النظر عن قواعد النحاة في هذه الأصوات .

ثالثا : اختلف الرواة عن أبي عمرو في إدغام الأمثلة الآتية :

(١) (فمن تاب من بعد ظلمه) والأرجح الإدغام ، لوجود المجاور كما مر .
(٢) (وآتوا الزكاة ثم — حملوا التوراة ثم) ، فقيل : تدغم للتقارب ، وقيل تظهر لخفة الفتحة بعد السكون .

(٣) (وآت ذا القربى) لكونه من المجزوم أو مما حكمه الجزم ، فقيل بالإدغام للتقارب ، وقيل بالإظهار من أجل النقص ، وقلة الحروف .
(٤) (جئت شيئا فريا) فالإظهار من أجل كون المدغم تاء ضمير ، والإدغام لقوة الكسرة .

(٥) (ولتأت طائفة) فالإظهار من أجل الجزم ، والإدغام من أجل التجانس وقوة الكسرة والطاء .

(٦) (وأقم الصلاة طرفي النهار) ، والإظهار من أجل خفة الفتحة بعد السكون ، والإدغام من أجل التجانس وقوة الطاء .

(٧) (أخرج شطاها) وفيها الوجهان .

(٨) (الخلد جزاء) والإظهار من أجل التقاء الساكنين ، والإدغام من أجل قوة الكسرة .

(٩) (اشتعل الرأس شيئا) وفيه الوجهان .

(١) سنأتى وجهة نظرنا في هذه المسألة وأشباهاها في فصل (المقارنة) .

(١٠) (ذى العرش سبيلا) الإظهار من أجل زيادة الشين بالتفشى ، والإدغام
لزيادة السين أيضا بالصفير .

(١١) (ونحن له مسلمون) وما جاء على صورته ، الإدغام ، قيل : لثقل
الضمة ، وقيل : لتكرار النون وكثرة دورها في القرآن ، والإظهار طرداً للقاعدة ، وهى
أنه قد سكن ما قبلها .

(١٢) فى المجزوم من المثلين نحو : (ومن يتبع غير — يك كاذبا) وفيه
الوجهان .

(١٣) (آل لوط) الإظهار لقلة الدور ، والإدغام جريا على القاعدة .

(١٤) (الأرض شقا) الإظهار لخفة الفتحة بعد السكون ، والإدغام
للتقارب .

رابعا : انفرد بعض الرواة بمخالفة مذهب أبى عمرو ، وقالوا بإدغام بعض
الأمثلة قياسا ، وذلك فى المواضع الآتية :

(١) (وإذا رأيت ثم) وهو من تاء المضممر ، والمأخوذ به هو الإظهار .

(٢) (فلا جناح عليه — والمسيح عيسى — والريح عاصفة) ، والإظهار هو

مذهب أبى عمرو .

ملحوظة : سوف يأتى (فى بحث المقارنة بين النحاة والقراء فى الإدغام)
تفسير لوجوه الخلاف بين الرواة ، وترجيح وجه منها على أساس علمى من الدراسة
الصوتية ، وكذلك دراسة فكرة المفتوح بعد ساكن وامتناع الإدغام معه لدى بعض
القراء ، وحروف الحلق وامتناع الإدغام معها .

الباب الثالث

الدراسة الصوتية

الفصل الأول

ملاحظات على أحكام الهمز عند أبي عمرو

توطئه

هذا الباب مخصص في كتابنا هذا للدراسة ماسبق من أحكام القراءة دراسة علمية صوتية . وقد سبق أن عرضنا في الباب السابق أصول القراءة في إيجاز غير مغل . ونحب أن نشير هنا إلى أمور :

أولها : أن أحد الأصول التي قدمناها تقف دراسته في رأينا عند حد ما عرضنا هنالك من أحكام ، وذلك : أصل أبي عمرو في المد ، كما أن أحكام أبي عمرو في الوقف مدروسة بعد ذلك في الفصل الرابع من الباب الرابع .

ثانيا : أننا نبدأ هذا الباب بدراسة صوتية لأحكام أبي عمرو في كل من الهمز والإمالة وبياءات الإضافة ، ونلتزم في علاج كل من هذه الأبواب حدود ما وجدنا في القراءة من أحكام ، دون أن ندرس هذه الظواهر دراسة شاملة ، وبخاصة « الإمالة » التي قدم في موضوعها وحده بحث مفصل عنها في القراءات واللهجات العربية ، بكلية دار العلوم ، كما أن مقاييس الإمالة قد درست بدقة في أعمال أستاذنا الدكتور أنيس .

ويكفي أن نذكر هنا أن الإمالة كظاهرة صوتية إنما كانت في أكثر مواضعها من تقاليد تميم وجبرانها من قبائل العرب في وسط الجزيرة وشرقيها^(١) ، وأن أهل الحجاز قد أثرت عنهم الإمالة في بعض المواضع على سيأتي ، فإذا كان أبو عمرو قد اختار في قراءته بعض أوجه الإمالة ، دون توسع في القراءة بها ، فذلك دليل على اعتداله في موقفه بين قراءة الحجازيين ، وتقاليد التميميين اللغوية .

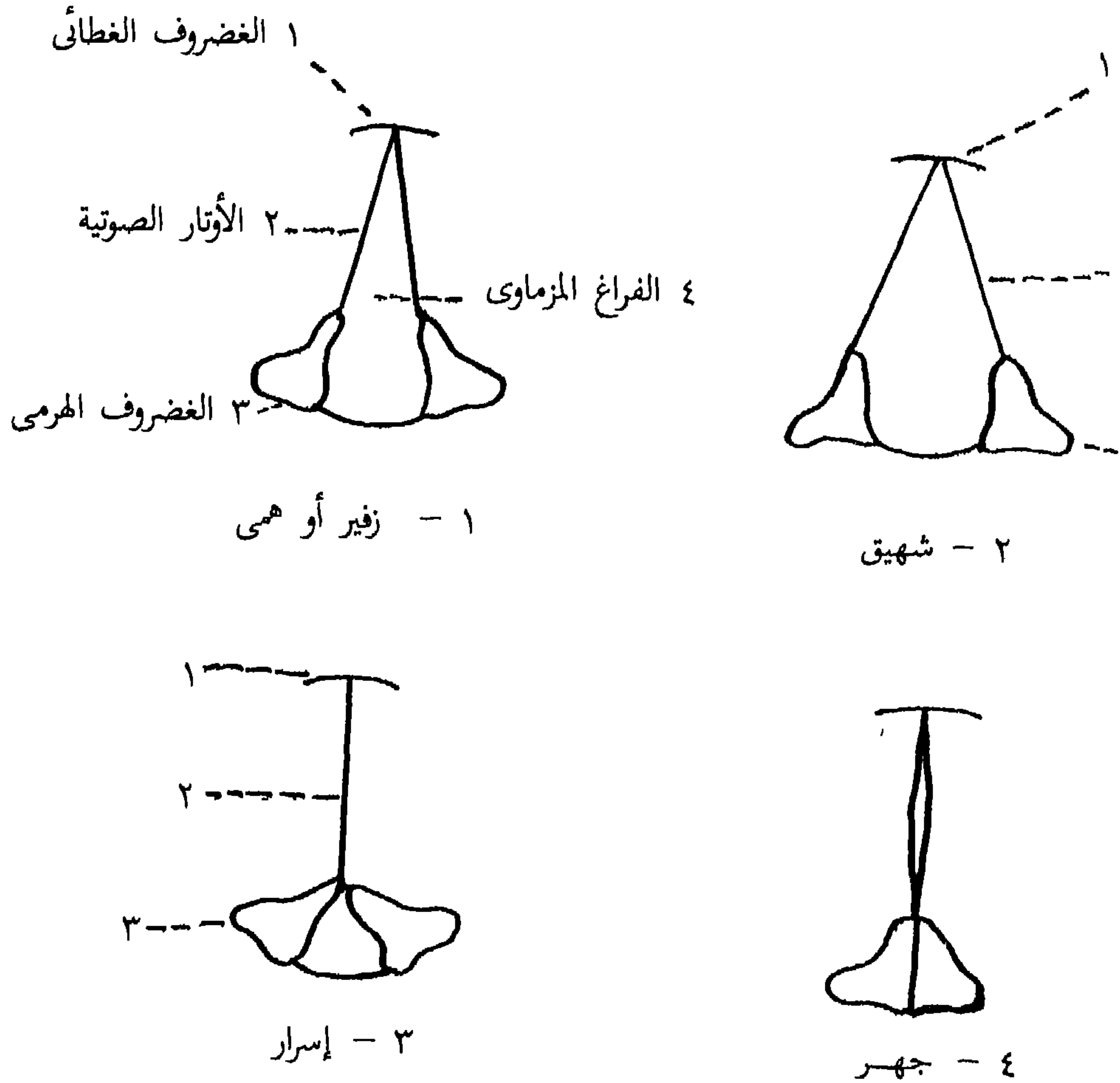
(١) في اللهجات العربية ص ٥٠ .

ولعل من الصواب أن نقول : إن القدر الذى اختاره أبو عمرو فى مواضع الإمالة يعد فى رأينا القدر الذى توافرت معه خاصة الفصاحة لدى قريش وتميم ، دون غلو أو انحراف .

ثالثها : لأبى عمرو فوق الأصول اختيارات فى فرش الحروف — كما أسلفنا وقد وجدنا أن بعض هذه الاختيارات متساق مع اختياره فى الأصول ، فأثرنا عند المناقشة أن نجمع كلا الاختيارين فى صعيد واحد ، وأن نخصصهما بعلاج موحد ، وذلك كاختياره القراءة بأصل عام هو (الإدغام) ، ثم اختياره القراءة بالإسكان فى نحو (يأمركم ، يشعركم ، ينصركم — بارئكم) ، فالإسكان فى هذه الأمثلة المفردة هو عين الإسكان فى الإدغام ، ولذا جعلنا علاج مشكلة الإدغام من الوجهة النحوية مرتبطا بعلاج هذه الأمثلة ، من حيث كانت الدلالة فيها واحدة ، وخصصنا لذلك الباب الرابع من الكتاب .

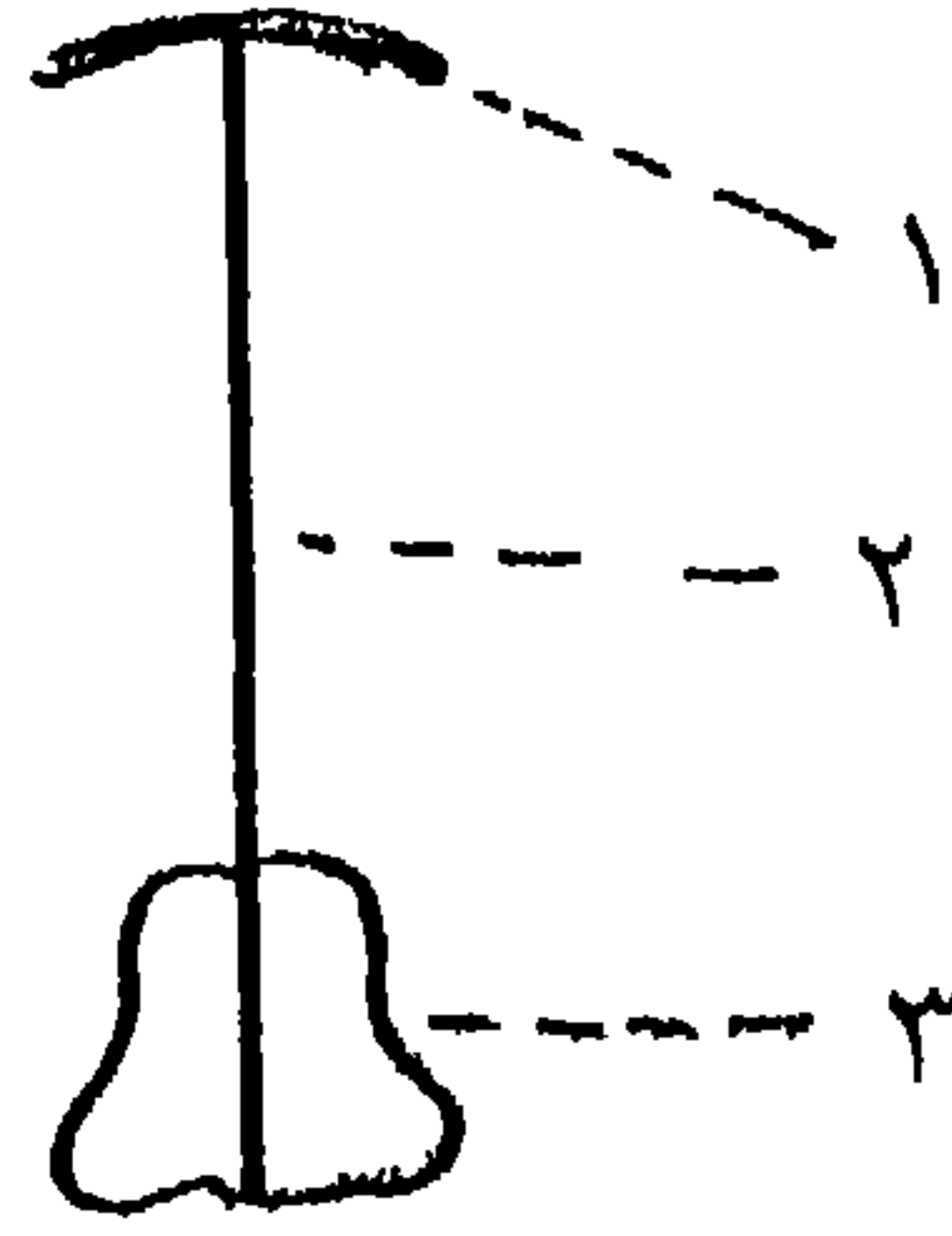
ملاحظات على أحكام الهمز عند أبي عمرو

أولاً : وصف الهمزة : لكي ندرك جيداً وصف هذا الصوت المسمى بالهمزة ينبغي أن نقدم فكرة عن طريقة إنتاجها في صورتها الكاملة ، وذلك بعرض الأوضاع المختلفة للحنجرة . وقد قدم لنا كتاب general Phonetics رسوماً أربعة توضيحية تساعد على تصور هذه الأوضاع ، نقدمها فيما يلي : —



ويلاحظ على هذه الرسوم الأربعة مايلي : —

- (١) في الرسم رقم (١) يلاحظ أن الخط الممثل لكل من جانبي الفراغ المزمري الغشائي والخط الممثل لأحد أضلاع الغضروف الهرمي على استقامة واحدة .
- (٢) وفي الرسم رقم (٢) يصنع هذان الخطان زاوية منفرجة .
- (٣) وفي الرسم رقم (٣) ينطبق الخطان الغشائيان تماما ، ويصنع الخطان الغضروفيان زاوية حادة .
- (٤) وفي الرسم رقم (٤) ينطبق الخطان الغضروفيان تماما ، ويكون الخطان الغشائيان منطبقين بحيث يسمحان للهواء بالخروج من بينهما محدثا ذبذبة .
- (٥) هذه الأوضاع الأربعة لايتوفر مع أى منها النطق بالهمزة ، لأن شرط النطق بها أن ينطبق الخطان الغشائيان والغضروفيان انطباقا كاملا وشديدا بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقا . ويمكن أن نتخيل رسم الحنجرة في هذا الوضع على الصورة التالية .



٥ - الهمزة

ويجب أن نقرر هنا أن أى تغيير في وضع الحنجرة خلاف هذا الوضع لا ينتج

الهمزة ، وإنما يؤدي إلى أصوات أخرى غيرها قطعاً ، مما يدخل تحت شكل من الأشكال السابقة .

والهمزة صوت انفجاري — غير مجهور — وقد اختلفت تعبيرات المحدثين في صفته : فذهب Daniel Jones إلى أنه صوت لا هو بالمجهور ولا بالتنفسي^(١) It is neither breathed nor voiced وذهب R.M.Heffner إلى أنه صوت مهموس دائماً^(٢) This sound is always a voiceless

والواقع أنه لا تعارض بين كلا الرأيين ، فكلاهما قد نفى عن الهمزة صفة الجهر ، ولكن كلا منهما أصدر حكمه بناء على نظرة إلى الحنجرة تختلف عن نظرة الآخر ، فجوز قد اعتبر أن للحنجرة ثلاثة أوضاع : الاحتباس (وذلك في الهمزة وحدها) ، والانفتاح دون ذبذبة (وذلك في المهموسات) والانفتاح مع الذبذبة (وذلك في المجهورات) ، وبذلك تكون الهمزة صوتاً لا هو بالمجهور ولا بالرخو (التنفسي) .

أما هفنر Heffner فقد اعتبر أن للحنجرة وظيفتين هما : ذبذبة الأوتار الصوتية ، وهي صفة الجهر ، وعدم ذبذبتها وهي صفة الهمس ، ويدخل في حالة عدم الذبذبة احتباس في الحنجرة (وذلك في الهمزة) ، أو انطلاق فيها (وذلك في بقية المهموسات) ، على أن من المسلم به لدى كل منهما أن الهمزة عبارة عن احتباس في الحنجرة . glottal stop .

ومن الأوصاف التي خص بها القدماء الهمزة أنها صوت سلس في النطق ، سهل في الذوق ، دون مبالغة في تحقيقه ، وهي صوت مرقق في جميع المواضع^(٣) .

(١) An outline of english phonetics ص ١٣٨ فقرة ٥٥٣ الطبعة السابعة .

(٢) general phonetics ص ١٢٥ .

(٣) النشر ج ١ ص ٢١٦ ، وقد حذر ابن الجزرى هنا مما يفعله بعض الناس ينطق بها كالمترج ، وبخاصة حين تلقى مجانسها أو مقارنها في مثل : اهدنا — أعوذ — أعطى — أحطت — أحق .

ثانيا : أحوال الهمزة : بناء على ما سبق نستطيع أن نقرر أنه ليس للهمزة سوى حالة واحدة هي حالة أدائها أداء كاملا تنتج فيه عن الوضع رقم (٥) ، وما سوى ذلك أصوات أخرى لا علاقة لها بالهمزة إلا من حيث وقوعها موقعها بعد سقوطها ، سواء كان ذلك حركة طويلة ، أو صوت لين مركب ، أو حركة قصيرة ، أو هاء ، أو غير ذلك مما يجعل محلها .

وليس من الصواب : أن يقال : هذه همزة مسهلة ، أو هذه بين بين ، أو هذه همزة مقلوبة هاء ، إذ لا وجود في الواقع للهمزة في هذه الحالات ، حيث إن وضع الحنجرة قد تغير إلى وضع آخر غير وضع الهمزة .

وهنا نخلص إلى دراسة أحكام الهمز لدى أبي عمرو ، لعلمنا نستطيع أن نستخرج من مجموع هذه الأحكام قاعدته الصوتية التي جرى عليها في معاملته للهمزة :
ويمكن حصر هذه الأحكام في نطاق ما يأتي : —

الحالة الأولى : وهي حالة الهمزة المحققة — وذلك حين تتحرك بعد ساكن مثل : الأرض — خلوا إلى ... ، ويلاحظ أن هذه الهمزة إذا سقطت حلت محلها الحركة القصيرة بعدها على الوجه التالي : ص ح + ص ح ← ص ح + ص ح^(١) .

ومعنى ذلك أن الهمزة قد سقطت وسقط معها موقعها ، ولذلك لم يجز أبو عمرو التصرف فيها ، بل أبقى عليها محققة . وهذا التقسيم المقطعي منطبق على : الأرض — خلوا إلي . حين نأخذ من الأولى (الأ) ، ومن الثانية (لوا) ، بيد أن في التمثيل لهذا النوع بقوله تعالى : « يَا بَنِي آدَمَ » نظرا ، لأن الهمزة هنا تلت حركة طويلة لا ساكنا ، فهي متحركة بعد حركة ، لا بعد ساكن ، ويترتب على إسقاطها اجتماع حركتين طويلتين ، وهو أمر ثقيل في النطق ، فكان الهمز أخف منه .

وأما نحو « عَادًا الْأُولَى » فيمكن أن ينضوى تحت حالة أخرى — الحالة الثانية — لأن الهمزة سيحل محلها عند الإسقاط حركة طويلة ، وبذلك تظل ملحوظة الموقع عند الإبدال ، وهذا هو الذي حدث عند الإدغام في قراءة « عَادَ لِلْوَلَى » .

(١) ص رمز للصامت ، و ح = رمز للحركة .

الحالة الثانية : تذهب فيها الهمزة ويتخلف عنها طول في الحركة السابقة عليها ، وذلك في حالة الهمز الساكن المفرد ، وأمثلة هذه الحالة مطردة : يؤمنون — جئت — مأمون .. الخ حيث يتحول التقسيم المقطعي :

(يُوم) : ص ح ص + ص ح ← ص ح ح + ص ح
 (جئت) : ص ح ص + ص ح ← ص ح ح + ص ح
 (مأمو) : ص ح ص + ص ح ح ← ص ح ح + ص ح ح

ويلاحظ أن هذا لا يحدث في حالة ما إذا كان السكون علامة للجزم أو البناء ، والحكمة في ذلك أن إسقاط الهمزة سوف يترتب عليه وجود حركة طويلة واجبة الحذف للجزم ، فيحدث اختلال في الموقع ، وهو ما يتفاداه أبو عمرو في قراءته بتحقيق الهمزة في هذه المواضع ، مثل : تَسُوهُمْ — يَشَأْ ، وَأَنْبِئُهُمْ ، وَأَرْجِئُهُ .

وهكذا نجد أن أبا عمرو يهدف في كلتا الحالين السابقتين إلى الحفاظ على موقع الهمزة ، سواء بالإبقاء عليها ، أم بإحلال الحركة الطويلة محلها . ومعلوم أننا نتحدث حتى الآن عن معاملته للهمز المفرد . ويأتى بعد ذلك دور الحديث عن الهمزتين في كلمة ، وفي كلمتين ، ولذلك ثلاث حالات :

الأولى : حين تتفق الهمزتان في الحركة التالية لهما ، فيسقط أبو عمرو في قراءته إحداهما . ففي مثل : (تلقاء أصحاب النار) يحدث الإسقاط في المقاطع: — «قَاءَ أَصَدَّ : ص ح ح / ص ح / ص ح ص ← ص ح ح / ص ح ص

والخلاف قائم حول أى الهمزتين قد حذف ، على أن الصور التي عرضناها فيما سبق تدفعنا إلى القول بأن المحذوف هو الهمزة الأولى ، من حيث وقعت بين حركتين ، فهي أكثر ميلا إلى التلاشي من الهمزة الثانية التي وقعت أول الكلمة ، فهي أكثر ثباتا في موقعها .

وسيظهر من حديثنا عن النظام المقطعي أن الصوت يكون أكثر تعرضا للحذف والتأثر حين يكون نهاية مقطع ، وهو أكثر ثباتا في موقعه حين يكون بداية مقطع . ويلاحظ أن هذا الحكم مقتصر على ما إذا كانت الهمزتان في كلمتين .

الثانية : حين يكون الانتقال بين الهمزتين من ضم إلى فتح مثل : (لو نشاءُ أصبناهم) ، أو من كسر إلى فتح مثل « وِعَاءِ أَخِيهِ » ، وقراءة أبي عمرو هنا تسقط الهمزة ، ليحل محلها صوت لين ، ناتج عن ازدواج الحركة على الصورة التالية :

شَاءُ أ شَاءُ وُ

ص ح ح / ص ح / ص ح ← ص ح ح / ص ح - ح

الثالثة : وتتصل ببعض مواقع الهمزتين في كلمة ، وفي كلمتين :

أ - في كلمة : ويكون الانتقال بين الهمزتين من فتح إلى فتح ، نحو : أنذرتهم ، أو من فتح إلى كسر نحو : أئفكاً ، أو من فتح إلى ضم نحو : أنزل ، ويكتفى أبو عمرو هنا بحذف الهمزة الثانية لتحل محلها حركتها ، فينطق في الأولى فتحين ، وفي الثانية فتحة وكسرة ، عبر عنها القدماء بالياء الْمُخْتَلَسَةَ ، وفي الثالثة فتحة وضممة عبروا عنها بالواو المختلسة ، وقد سبق أن فسرنا هذه الظاهرة في حالة النطق بالمثل : (أأن) محققاً ، ومختلساً . ولا مرأى في أن ازدواج الحركة في الحالتين الأخيرين ينتج عنه صوت لين مركب .

ب - في كلمتين : ويكون الانتقال بين الهمزتين من فتح إلى ضم نحو : « جاء أمة » ، أو من فتح إلى كسر نحو : « شَهْدَاءُ إِذٍ » ، أو من ضم إلى كسر - دون العكس - نحو « نشاءُ إئلك » ، وتجرى قراءة أبو عمرو على إسقاط الهمزة الثانية ، وإبقاء حركتها ، لِتُنطَقَ على الصورة السابقة : فتحة وضممة ، أو فتحة فكسرة ، في الحالتين الأوليين . ولا شك أن الانتقال من الفتح إلى الضم ينتج الواو ، والانتقال من الفتح إلى الكسر ينتج الياء ، ولكن القارئ غير حريص على النطق بياء أو بواو ، ولذا وصف نطقه بالاختلاس .

وأما في الحالة الأخيرة ، حين يكون الانتقال من ضم إلى كسر ، فقد وجدناهم يختلفون في النطق بياء أو بواو ، ونحن - بعدما سمعنا القراء وحاولنا مجاراتهم

فى نطقهم نجزم بأن الناتج من ازدواج الحركة واو — لا ياء ، وإن كان القارىء كما أسلفنا غير حريص على ذلك ، وإنما هو ينطق بكسرة فى إثر ضمة على ما سبق ، محاولاً تصوير ما يسمى بالاختلاس .

ملاحظة :

قال ابن جنى فى تفسير عبارة « بَيْنَ بَيْنَ » : (وأما الهمزة المخففة فهى التى تسمى « همزة بين بين » ومعنى قول سيبويه — بين بين — أى : هى بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركتها ، إن كانت مفتوحة فهى بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة فهى بين الهمزة والياء ، وإن كانت مضمومة فهى بين الهمزة والواو ، إلا أنها ليس لها تمكن الهمزة المحققة ، وهى مع ما ذكرنا من أمرها ، فى ضعفها وقلة تَمَكُّنُهَا بزنة المحققة (١) .

وقد ساق ابن جنى دليلاً على أن الهمزة موجودة رغم ضعفها قوله : « ويدلك على أنها وإن كانت قد قربت من الساكن فإنها فى الحقيقة متحركة أنك تعتدها فى وزن العروض حرفاً متحركاً ، وذلك نحو قول كثير عزة :

أ أن زُمَّ أجمالٌ وفارق جيرةٌ وصاح غرابٌ البين أنت حزينٌ ؟

ألا ترى أن وزن قولك «أ أن زُم : فعولن ، فالهمزة اذن مقابلة لعين فعولن وهى متحركة كما ترى (٢) .

فإذا وضعنا هذا الكلام فى ضوء ما أسلفنا من الحديث أمكن إدراك موقفنا منه . وخلاصة البحث : أن أبا عمرو قد حاول فى معاملته للهمزة المحافظة على النظام المقطعى الذى يتضمن الهمزة ، فهو إما أن يثبتها محققة ، وإما أن يعوض عنها حركة طويلة أو قصيرة فى إثر أخرى ، أو صوت لين ، والحالة الوحيدة التى اختار فيها

(١) سر صناعة الاعراب ج ١ ص ٥٣ — ٥٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٤ .

الإسقاط دون تعويض ، لا يكاد يحس المستمع بأثر ذلك الإسقاط لوجود نظيرها ونظير حركتها . فإذا تأملنا هذا الموقف من أبى عمرو فى ضوء ما جرى عليه لسان أهل الحجاز من عدم الهمز إلا عند الاضطرار ، وما جرى عليه لسان تميم من التحقيق المطلق للهمز ، وجدناه يتخذ موقفا وسطا بين الطرفين ، وهو موقف الاعتدال الذى اتصف به فى كل اختياره ، على ما سيكشف عنه البحث إن شاء الله .

ملاحظات على أحكام أبي عمرو في الإمالة :

أولا — يتضح مما تقدم أن هناك تلازما بين الإمالة لدى أبي عمرو وبين صوت الراء في غالب اختياره . فإذا أطلق حمزة والكسائي وخلف إمالتهم في كل ما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الياء نحو « موسى — عيسى — يحيى — الموقى — طوبى — إحدى — كسالى — أسارى — يتامى — فرادى — نصارى — أيامى — حوايا — ذكري — بشرى — سيما — ضيزى — الهدى — الحمى — الضحى — الزنى — أزكى — أبى — سعى — زكى — فسوى .. الخ » ... فإن أبا عمرو لا يُميل من هذه الطوائف جميعا إلا ما كان فيه راء ، فهو يميل من الأمثلة السابقة : أسارى — نصارى — بشرى — ذكري — ويمكن تلخيص أحكامه في الإمالة على الوجه التالي : —

(١) تمال الفتحة الطويلة إذا كان بعدها راء مكسورة كسرة إعراب في مثل : « القهار — الأبرار — ديارهم » .

(٢) وتمال أيضا في نهاية الكلمة إذا سبقتها راء ، وفصل بينهما صوت كالمهمزة في مثل : « رأى » . ولم نجد أبا عمرو يخرج عن هذا التلازم بين الراء والإمالة إلا في بضعة أمثلة قليلة منها :

١ — ما كان فيه راء ولكن فصل بين الصوتين فاصل غير المهمزة ، وذلك في إمالة « الكافرين » جمعا منصوبا أو مجرورا . وقد قوى الإمالة عنده في ذلك — مع وجود فاصل الفاء — كون الراء واقعة بين كسرة الفاء القصيرة ، وكسرة الراء الطويلة ، فكانت الإمالة أدعى إلى إظهار الانسجام في أصوات اللين (الحركات) التي تحتويها الكلمة .

٢ — ومنها اختياره إمالة كلمة « الناس » إذا كانت مجرورة لا غير . وحجته في ذلك ما ذكره ابن الجزرى قال : « قد ذكر عبد الله بن داود الحرى عن أبي عمرو أن

(١) التيسير ص ٤٦ . والنشر ج ٢ ص ٣٥ وما بعدها .

الإمالة في الناس « في موضع الخفض لغة أهل الحجاز ^(١) » فإمالته هنا يغلب عليها طابع التقليد لنطق أهل الحجاز لاغير . مع ضرورة أن تكون الكلمة في موضع الخفض .

٣ — فأما اختياره إمالة « أعمى » الأولى في قوله تعالى « ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا » ، (الإسراء / ٧٢) دون غيرها من ذوات الياء فأغلب الظن أن ذلك كان للفرق بين اللفظين ، حيث كانت الأولى صفة والثانية صيغة تفضيل ، وعلى أية حال فهي شاذة عن أصله الذي أشرنا إليه ، ولذلك لم يملها في أى موضع آخر من القرآن .

فإذا صرفنا النظر عن هذا الذى خرج عن أصل أبى عمرو فى الإمالة — وجدنا أن هذا الأصل قد اطرده لديه اطرادا قياسيا فى المواضع التى ذكرنا .

ثانيا — لهذا التلازم بين الراء والإمالة لدى أبى عمرو ما يسوغه من الناحية الصوتية . ذلك أن الراء صوت متوسط ^(٢) يشترك فى هذه الصفة مع الياء . ويذكر سيبويه قريبا آخر بين الصوتين ، ويستدل على هذا القرب « بأن الألتغ يجعلها ياء » ^(٣) . فهذا الاشتراك فى الصفة يجعل من السهل على الناطق أن يؤدى الراء الممالة أكثر من غيرها من الراءات المفتوحة أو المضمومة ، لأنه حينئذ سوف يحاول أن يجعل فتحة الفم عند النطق بالراء ضيقة تكفى لأدائها مرقة . وضيق المخرج فى حالة الراء المرقة كافٍ تقريبا لأداء الكسرة الممالة ، دون غيرها من الحركات ، ومن هنا كان الانسجام الصوتى عند أداء الإمالة على شرط أبى عمرو فى أتم أشكاله ، يساعد عليه اشتراط وجود كسرة تالية للحركة الممالة فى أغلب الحالات . ومما يساعد على فهم طريقة أبى عمرو فى هذا الباب أنه لم يكن يرقق شيئا من الراءات المتحركات سوى المكسورة . فهذا الترفيق

(١) النشر ج ٢ ص ٦٣ . والأشمونى ج ٤ .

(٢) سر الصناعة ج ١ ص ٦٩ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٢٦٨ .

مرحلة أولى في سلم الإمالة ، يليه أن تمال الفتحة إلى الكسرة ليحدث انسجام بين الصامت وحركته .

ثالثا — ولدى أبي عمرو غير الإمالة الخالصة ، وهي التي يشار إليها في جدول الرموز الدولية بالرمز (e) ^(١) إمالة أخرى لطيفة أو بين اللفظين — كما عبر القدماء — ، وهي بين الحركة الممالة (e) والفتحة المرققة .

وقد اختار أبو عمرو هذا النوع من الإمالة في كلمات لم تقوئها الأسباب الداعية إلى إمالتها طبقا لاختياره ، وذلك فيما كان من الأسماء المؤنثة بزنة فَعَلْ وفِعْلْ وفُعْلْ ، وليس فيه راء مثل : « المولى — السلوى — الرؤيا — الدنيا — سيماهم — إحدى — ويلحق بهذه الأسماء ، موسى وعيسى ويحيى »

رابعا — نحن نرجح أن أبا عمرو لم يميل غير ذوات الراء على ماضى عليه جمهور القراء المغاربة والمصريين ، ونرى أن الروايات بالنسبة لغير ذوات الراء روايات مفردة ^(٢) لاتقف أمام روايات الجمهور .

خامسا — تنسب الإمالة عموما إلى تميم — قوم أبي عمرو . كما ينسب الفتح إلى أهل الحجاز . وإن كان تفصيل المسألة يثبت أن بعض أهل الحجاز كانوا يميلون . ومن أدلة ذلك ماضى من قول أبي عمرو : « إن الإمالة في (الناس) في موضع الخفض لغة أهل الحجاز » .

بيد أننا نتساءل : إذا كان شيوع الإمالة كظاهرة عامة ثابتا لتمييم ^(٣) ، فهل كان أبو عمرو في إمالته متأثرا بنهج قومه ؟

لأبي عمرو موقف وسط بين الطرفين : فتح الحجاز وإمالة تميم ، شأنه في قراءته كلها ، وقد وجدنا من قبل قراء كحمزة والكسائي وخلف ، أسرفوا في القراءة بالإمالة ، فلو أن أبا عمرو نهج هذا النهج في قراءته لقلنا : إنه متأثر بلهجة قومه ، أولمّا كان ذلك غريبا ، ولكنه كما رأينا قد اقتصر في إمالته على طائفة معينة من الكلمات تدرج تحت أصل واحد ، مع بعض إضافات مختارة قليلة ، ذكرنا سبب اختياره لها .

(١) جدول الرموز الصوتية (١) كتاب أصوات اللغة الطبعة الأولى .

(٢) النشر ج ٢ ص ٥٣ .

(٣) في اللهجات العربية ص ٥٠ .

ونضيف هنا : أن أبا عمرو في اختياره الإمالة ربما يكون قد تأثر بأئمة القراءة المكيين ، الذين أخذ عنهم ، من أمثال مجاهد بن جبر المكي . وقد ورد في رسالة « الإمالة في القراءات واللهجات العربية » نص نقله عن كتاب « الموضح لمذاهب القراء واختلافهم » لأبي عمرو عثمان الداني ، لحظنا فيه اضطرابا لم يتنبه اليه الناقل . والنص هو : (وروى سعيد بن عيسى النحوى قال : « سمعت أبا عمرو يقول : إذا كانت الياء بعد الراء كسرت الراء ، قال : وقال أبو عمرو « أدركت أصحاب ابن مجاهد وهم لا يكسرون شيئا من القرآن إلا حروفا نحو قوله : وما أدراك . وافترى ، وترى ، وأدراكم . يكسرون الراءات » فلهذا اختص أبو عمرو بالإمالة الخالصة ليدل على الفرق بينها وبين غيرها . اقتداء بالعرب ، واتباعا لأصحاب ابن مجاهد) (١) .

ونحن نلاحظ بعض الاضطراب في تأليف هذا النص : ذلك أنه إن كان يتحدث عن أبي عمرو بن العلاء وهو مقتضى سياق النص — فليس من حق سعيد ابن عيسى أن يزعم أنه سمع من أبي عمرو هذه المقالة ، لأن سعيدا هذا من نحوى القرن الخامس ، (توفى سنة ٤٦٠) (٢) ، وهو أندلسى ، كما أنه ليس لأبي عمرو أن يقول : « أدركت أصحاب ابن مجاهد » لأن ابن مجاهد توفى سنة ٣٢٤ (٣) ، وإنما أدرك أبو عمرو مجاهد بن جبر المكي نفسه ، وقرأ عليه — على ما سبق في الباب الأول . وإذا كان يتحدث عن أبي عمرو عثمان الداني (المتوفى سنة ٤٤٤ هـ) فأغلب الظن أن ذلك صحيح لتناسب ما بين تاريخي الرجلين ، وقد أدرك أبو عمرو الداني فعلا أصحاب ابن مجاهد ، وروى كتاب السبعة لابن مجاهد سماعا عن أبي مسلم محمد ابن أحمد الكاتب بسماعه منه (٤) . غير أن سياق الحديث يحتم أن يكون الحديث عن أبي عمرو بن العلاء لأنه يتحدث هنالك عن الأئمة الأولين من القراء (٥) ، ومنهم

(١) الإمالة ص ١٨٧ نقلا عن الموضح ورقة ٣٥ .

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة للوزير جمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطى — ج ٣ ص ٤٧ .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ١٤٢ .

(٤) طبقات القراء ج ١ ص ٥٠٤ ، ٥٠٥ .

(٥) الإمالة ص ١٨٨ .

الكسائي (ص ١٨٧) . وأبو عمرو ص ١٨٧ ، وابن عامر ص ١٨٨ ، ويبدو أن النص المذكور يتحدث عن كلا الاثنين : ابن العلاء والداني ، فالمتحدث هو الداني ، والذي اختص بالإمالة الخالصة اقتداء بالعرب هو ابن العلاء . وينقح النص على هذا الأساس ، وإلا فليس من المفيد الاستشهاد بالنص في موضعه من الرسالة المذكورة ، لما بينا من التناقض بين منطوقه وسياقه .

وأيا ما كان الأمر . فليس يبعد أن يكون أبو عمرو بن العلاء قد تأثر في نهجه في الإمالة بشيوخه المكيين ، وهم كما رأينا في الباب الأول أبرز شيوخه ، وأكثرهم قربا من قراءة الفصحاء .

ملاحظات حول أحكام أبي عمرو في ياءات الإضافة :

أولاً — الأساس الصوتي الذي استخرجناه من تتبع حروف أبي عمرو في هذا الباب ،
ومن ملاحظتنا لمنهجه العام في قراءته هو :

١ — أن أبا عمرو — بما عرف عنه من التوسط فيما يختار — يبدو أنه كان يكره تتابع الحركات المتغايرة ، يعنى أنه يكره أن توالى في النطق فتحة وكسرة وضمة على صورة ما ، فإذا اجتمعت تخلص من إحداها تخفيفاً ^(١) ، ومثال ذلك : « إني أعيدها » مما وقع بعد الياء فيه همزة مضمومة ، فلو أنه فتح الياء لنطق على التوالى بكسرة ففتحة فضمة ، وهو أمر يكرهه ذوقه ، ولذا أسكن الياء ليكون الانتقال من كسرة إلى ضمة فحسب ، وهنا ينشأ ما يسميه القراء بالمد المنفصل .

٢ — فإذا لم تجتمع الحركات الثلاث ، وكان المجتمع منها حركتين أولاهما طويلة ، وهى متلوة بساكن أو بهمزة مفتوحة أو مكسورة ، ترتب على ذلك ضرورة المد ، قبل الهمزة ، فإذا وجد مندوحة عنه هرب إليها ، وهو هنا يختار فتح الياء ، أى : إنه يفضل النطق بصوت اللين المركب على أن ينطق بحركة طويلة ممدودة ، أو مقصورة ، ومن أمثلة ذلك : « إني أعلم — يدى إليك — عهدى الظالمين — إني اصطفيتك » ، وهكذا لم نجده يقصر الحركة الطويلة على ما عليه قراءة حفص ، فى مثل المثاليين الأخيرين ، بل استبدل بها صوت لين مركباً .

٣ — فإذا لم تكن هنالك ضرورة مد أبقى الحركة الطويلة على حالها . وذلك فى مثل « وجهى ، بيتى ، لى » مالم تتوال حركات طويلة تضطره إلى اختصار إحداها ، وسيأتى لذلك مثال .

(١) هذه الكراهية واردة فى كلام سيبويه حين تحدث عن الإسكان فى « عُصْرَ » التى أصلها (عُصِيرَ) قال : « وإنما حملهم على ذلك أنهم كرهوا الكسرة بعد الضمة » كما قال بكراهة العرب رفع السنتهم عن المفتوح الى المكسور أو المضموم فى كُرْمٍ وعَلِمَ (الكتاب حـ ٢ ص ٢٥٨) .

ثانياً — فإذا ما ناقشنا بعض ما استثنى من الكلمات لم نجده يخرج عن هذه القواعد : فقد فتح « محياى » من قوله تعالى : (ومحياى ومماتى لله رب العالمين — الأنعام آ ١٦٢) لما أن النسيج الصوتى عند اتصال الكلمتين يترتب عليه فى حالة الإسكان النطق بالأصوات الآتية على التوالى : ياء + حركة طويلة + لين مركب + لين مركب + حركة قصيرة .

وهذا النطق يترتب عليه نتيجتان :

(١) ضرورة مد الحركة الطويلة لأن مابعداها ساكن ، طبقا لقاعدة المد العارض للسكون المعروفة فى أحكام التجويد .

(٢) ورود النطق على صورة مألعل ، فالياء الساكنة والواو هنا على صورتها فى كلمة « سيد » التى أصلها « سيود » ، والقاعدة تقضى بأن كل ياء وواو اجتمعتا على هذه الصورة تقلب الواو منهما ياء ، وتدغم الياء فى الياء كما أدغمتا فى : « ومن خزى يومئذ » ، ولاشك أن فتح الياء ، أعنى الفصل بين الياء والواو بحركة سوف يحل هذه المشكلة من حيث تجنب المد ، وتحاشى تلك الصورة الصعبة الشبيهة بما يعل ويبدل .

ومما استثنى أيضا أن أبا عمرو فتح ياء « مالى » من قوله تعالى : « ومالى لا أعبد — يس آ ٢١ » لأن الإسكان يترتب عليه وجود ثلاث حركات طويلة هى : « ما — لى — لا » ، وهذه الثالثة ممدودة مدا منفصلا ، لوجود همزة بعدها فى (أعبد) ، فكان مما يتفق وطريقة أبى عمرو أن يفتح الياء احتصارا لإحدى الحركات الطويلة .

ومن ذلك يظهر أن أبا عمرو لم يلجأ إلى حذف الحركة الطويلة مطلقا ، وإنما هو يبدلها أو يختصرها .

ثالثا — هذه حالات ياءات الإضافة وقواعدها ، سواء فى ذلك ما ثبت فى الرسم ، أو ما اختار هو أن يثبته نطقا ، وإن كان محذوفا رسما .

وقد لوحظ أن رسم المصحف قد جاء بحذف الياءات من آخر الاسم المنادى دائما وذلك في مثل : « يا قوم لقد أبلغتكم — ياأبت — يارب إن هؤلاء — رب إني نذرت » ، وقد قرئت هذه الياء محذوفة أيضا باتفاق ^(١) . ولكن جاءت كلمة مثبتة الياء في موضعين ، هي « يا عبادى الذين » (العنكبوت آ ٥٦ ، الزمر آ ٥٣) ، وكان قياس قاعدة أبى عمرو هنا أن يحرك الياء ، ولكنه قرأها بالإسكان في الموضعين قولاً واحداً . ونرجح أنه إنما فعل ذلك طرداً لقاعدة حذف ياء المنادى في جميع القرآن .

رابعا — أما بقية ما استثنى من القواعد السابقة فنرجح أنه كان على أساس الرواية والاتباع ، ومما يلاحظ في هذا الباب أن أكثر الياءات المستثناة متصل بفعل أو بجمع تكسير ، ولم يخرج عن ذلك سوى مثالين هما : سبيلى أدعو (يوسف آ ١٠٨) ، ولعنتى إلى (ص آ ٧٨) ، فلعله أراد أن يميز في قراءته بعض الياءات من بعض ، أو لعله كان أثرا تواتر إليه عن شيوخ كثيرين فاتبعه ، ولسنا نجد من تعليل قاطع في هذه المسألة .

الفصل الثاني

الإدغام عند النحاة

الإدغام عند النحاة

حاول النحويون أن يُقَعِّدُوا ظاهرة الإدغام ، كما حاول القراء أن يعللوا لرواياتها ، وقد ذكرنا من قبل أن القراء لم يعرفوا من أنواع الإدغام التي وردت في كلام اللغويين غير النوع الأول ، وهو إدغام الصوت الأول في الثاني ، دون النوعين الآخرين ، حيث يتأثر الثاني بالأول ويدغم فيه ، أو يقلب الصوتان معا إلى صوت شبيه بهما ، قريب منهما ، ثم يحدث إدغام في المثليين كما في (مَحْم) . وهما النوعان اللذان سبق أن رفضناهما كقياس .

وكان السبب في أن القراء لم يعرفوا هذين النوعين من الإدغام أنهم ملزمون بما ورد في القرآن من أمثلة دون زيادة ، فهم — كما قلنا — أتباع رواية . على حين أن كلا من اللغويين والنحاة يعالج الظاهرة في حدود ما سمع من العرب ، وذلك ميدان رحب متنوع ، وهو يساعد على استقصاء جوانب الظاهرة اللغوية ، استقصاء يسمح بوضع قوانين دقيقة لها من الناحيتين الصوتية والنحوية .

ولذا اتجهنا في دراسة الإدغام بعد أن سردنا ما لدى القراء من روايات وتفصيلات إلى دراسة موقف النحاة من هذه الظاهرة :

حاول النحاة أن يقعدوا ظاهرة الإدغام بصورها الثلاث ، وكان رائدهم على الطريق هو إمامهم أبو بشر عمرو ، الملقب بسيبويه ، وعلى الرغم من دقة صياغته فيما كتب ، وصعوبة منحاه في التعبير ، فقد كانت محاولته صريحة في وضع القواعد . وفي نسبة الأمثلة إلى بيئاتها غالبا . فهو قد نسب النوع الثالث في رواية اللغويين إلى لغة تميم — كما سبق ، ثم جعله مقيسا في إدغام العين في الهاء فقال : (فلا تدغم العين مع الهاء كقولك : اقطع هلالا ، البيان أحسن ، فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاء ، والعين حاء ، ثم أدغمت الحاء في الحاء ، لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله ، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها ، ثم أدغمته فيه ، كي لا يكون الإدغام في الذي فوقه ، ولكن يكون في الذي هو من مخرجه ، ولم يدغموها في العين لأنها خالفتها في

الهمس والرخاوة ، فوقع الإدغام لقرب المخرجين ، ولم تقو عليها العين ، إذ خالفتها فيما ذكرت لك ، ولم تكن حروف الحلق أصلا للإدغام . ومع هذا فإن التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين ، ألا ترى أن التقاءهما في باب « وددت » أكثر ، والمهموس أخف من المجهور ، فكل هذا يباعد العين من الإدغام ، إذ كانت هي والهاء من حروف الحلق ، ومثل ذلك « اجبَهْ عِنْبَهْ » في الإدغام والبيان ، وإذا أردت الإدغام حولت العين حاء ، ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حاءين ، والبيان أحسن ، ومما قالت العرب تصديقا لهذا في الإدغام قول بنى تميم : « مَحْمٌ يريدون معهم ، « وَمَحَاؤُلَاءِ » يريدون : مع هؤلاء^(١) ، وهذا الشرح من سيبويه غنى عن كل تعليق .

ويعرض سيبويه بعد ذلك للحديث عما يقابل رواية اللغويين في النوع الثاني ، فيذكره أثناء حديثه عن إدغام الحاء في العين فيقول : « ولم تدغم الحاء في العين في قولك : امدح عرفه ، لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين ، وهي مثلها في الهمس والرخاوة ، مع قرب المخرجين ... ولم تقو العين على الحاء ، إذ كانت هذه قصتها ، وهما من المخرج الثاني من الحلق ، وليست حروف الحلق بأصل للإدغام ، ولكنك لو قلبت العين حاء فقلت في : امدح عرفه — امدح عرفه : جاز ، كما قلت : (اجْبَحْنَبَهْ) في : « اجبه عنبه » ، حيث أدغمت وحولت العين جاء ، ثم أدغمت الهاء فيها : (٢)

وظاهر أن هذا النوع من الإدغام ، وهو الذي يقلب فيه الصوتان إلى صوت متوسط في مخرجه بينهما لا يكون قياسيا إلا في أصوات الحلق الثلاثة : — (الحاء — العين — الهاء) ، على الصورة التي رسمها سيبويه وقد سبق أن قلنا : إن المحفوظ في هذا الباب أمثلة نادرة لا ينبغي القياس عليها ، إلى حد أن يضع سيبويه أمثلة يؤكد بها قاعدة أقامها على مثال فريد .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤١٣ .

(٢) المرجع السابق .

أما مذكوره اللغويون من حديث الإدغام الذي جرى في « ست وستة » حين قالوا : إن الدال والسين قد التقتا عند مخرج التاء ثم أدغمتا ، فإن سيبويه يعتده شاذاً غير مطرد ، ولعل ذلك لندرة وروده في اللغة ، فليس من المنطق أن تؤسس قاعدة على مثال فريد ، وقد مضى لنا أيضا رأى في هذا الضرب من الإدغام يتفق مع نظر سيبويه .

هذا مقاله النحويون فيما يتصل بإدغام الثاني في الأول ، وبإدغام الصوتين بعد قلبهما إلى مقاربهما .

أما النوع الأول : وهو ما يدغم فيه الصوت الأول في الثاني فذلك هو مدار بحثنا ، وهو أيضا مدار المعركة الكبيرة بين النحاة والقراء ، تلك المعركة التي كان أساسها أن النحاة إنما يعالجون قضايا اللغة بعامة ، فهم إذا تعرضوا لظاهرة من الظواهر تتبعوها في اللهجات المختلفة ، وحاولوا أن يتخذوا موقفا إيجابيا مما يرد اليهم ، على حين يلتزم القراء ماروي عن رسول الله ﷺ من قراءات ، فما أجازته التزموه ، حتى ولو خالفه قياس النحويين ، ومالم يرد في رواية لم يبالوا به ، مهما دافع النحاة عنه ، فالنحاة على هذا أرحب مجالا ، لأنهم لا يفرقون في دراسة الظاهرة اللغوية بين القرآن وغير القرآن ، ومن ثم وجدنا سيبويه في علاجه للإدغام يضرب الأمثلة من النثر ومن الشعر ، أو يضع أمثلة ليطبق عليها قاعدته ، ويسوق أحيانا بعض الآيات القرآنية في معرض الاستدلال والمناقشة .

وقد وجدنا حين استعرضنا تناول كل من النحويين والقراء لمسألة الإدغام أن ترتيب أحدهما لحروف المعجم يختلف عن ترتيب الآخر ، فسيبويه وهو رائد النحويين في هذا الباب قد جرى في ترتيب الحروف على نهج خاص ، يختلف قليلا عن ترتيب الخليل لها في « كتاب العين » ، ولم يتبع فيه ترتيب (ء - ب - ت) . ومعلوم أن الخليل قد رتب الحروف بحسب ترتيب المخارج من الداخل الى الخارج على الوجه التالي : ع ح هـ / خ غ / ق ك / ج ش / ض / ص س ز / ط د ت / ظ ذ

ث / ر ل ن / ف / ب م / و اى / همز .^(١)

واتبع القراء ترتيب : ء ب ت ث / ، فأما سيبويه فقد رتب الحروف ترتيبا مخرجيا هكذا : ا / ه ع ح / غ خ / ق ك / ج ش ي / ض / ل ر ن / ط د ت / ص ز س / ظ ذ ث / ف / ب م و .^(٢)

ويلاحظ بعض الاختلاف بين ترتيب الخليل وسيبويه ، وهو اختلاف يسهل إدراكه للنظرة الأولى .

ومن السهل أن نحكم لسيبويه بالدقة البالغة في ترتيب الأصوات تبعا لمخرجها ، وأن نسجل على الخليل — إن صححت نسبة هذا الترتيب إليه — أنه لم يدرك ترتيب الأصوات من هذا الوجه ، فخلط بين الأصوات من ناحية ، حيث قرن مثلا الواو بالياء في المخرج ، وجمع إليهما الألف ، وشتان ما بين الثلاثة في المخرج ، وخلط بين المجموعات من ناحية أخرى ، فوضع مجموعة الظاء والذال والشاء وضعا يوحي بأنها أعمق مخرجا من مجموعة الراء واللام والنون .

ومن أجل هذا وجدنا أن أجيال العلماء بعد سيبويه قد التزمت ترتيبه التزاما مطلقا . وقد لاحظ هذا الخلط ابن جنى فقال بعد أن ذكر ترتيب سيبويه : « فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصورها ، وهو الصحيح . فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خلط واضطراب ومخالفة لما قدمناه آنفا ، ممارته سيبويه وتلاه أصحابه عليه ، وهو الصواب الذى يشهد التأمل له بصحته »^(٣) .

ويظهر أن توفيق سيبويه في هذا الترتيب قد نتج عن تقسيم المجموعات الإدغامية ، فكل مجموعة متجانسة أو متقاربة في المخرج تتبادل فيما بينها التأثير والتأثر ، وهو في هذا الترتيب متساوق مع منطق الموضوع الذى يعالجه ، ولسوف يزداد تقديرنا لوجهة نظره حين نتعرض لمقاييسه التى وضعها للإدغام .

(١) معجم العين — مخطوطة مصورة بمكتبة كلية دار العلوم — الورقة الأولى .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٤٠٤ .

(٣) سر صناعة الاعراب ص ٥٠ — ٥١ .

ومن المناسب أن نذكر هنا أن ما كتبه سيبويه خاصا بالإدغام ظل هو النهج الذي سلكه النحويون من بعده ، مشهوروهم ومغموروهم ، ويكفى أن نتصفح كتاب شرح « المفصل » لابن يعيش ، لنذكر أنه لم يكن سوى نسخة من كلام سيبويه مضافا إليه جملة من الهوامش والتعليقات ، ويتضح من دراسة الكتاين أن أقسام الأصوات بالنسبة للإدغام عند النحاة هي : —

(١) أصوات لا تدغم ولا يدغم فيها ، وهي : الهمزة .

(٢) أصوات لا تدغم ويدغم فيها وهي : الحاء — الشين — الياء — الواو — الضاد — الفاء — الميم .

(٣) أصوات تدغم ولا يدغم فيها ، وهي : الهاء — العين .

(٤) أصوات تدغم ويدغم فيها ، وهي : الخاء — الغين — الكاف — القاف — الجيم — اللام — النون — الراء — الطاء — الدال — التاء — الظاء — الدال — الشاء — الصاد — الزاي — السين — الباء .

* * *

مقارنة بين القراء .. والنحاة

ومقارنة هذه الأقسام بما سبق أن أحصيناه لدى القراء يلفت نظرنا

مايأتى : —

أولا : أن بعض الأصوات التى لاتدغم ولاتدغم فيها لدى القراء قد انتقل عند النحاة إلى أقسام أخرى ، فالهاء عندهم من القسم الثالث ، والعين والحاء من القسم الرابع .

فاذا تأملنا موقف النحاة من هذه الأصوات الثلاثة وجدنا أن لديهم مايسند وجهة نظرهم من الناحية الصوتية ، فهم قد أجازوا إدغام الهاء فى الحاء رجعيا وتقدميا ، ولم يميزوا إدغام الحاء فى الهاء رجعيا ، وأغلب الظن أنهم أحسوا بما تتصف به الهاء من ضعف صوتى ، ووجدوا أن الحاء أكثر منها قوة ووضوحا فى السمع لما فيها من الاحتكاك ، فحكموا بجواز إدغام الهاء فى الحاء ، أى : إدغام الأضعف فى الأقوى ، وهذا حكم سليم أقاموه ولاشك على أساس ماسمعوا من مشافهة الأعراب ، بيد أننا نرى أن الإدغام الرجعى للهاء فى الحاء فى مثل « أجه حاتما » أرجح من الإدغام التقدّمى فى مثل : اذبح هذه ، لأن الإدغام القياسى إسراع بالحركة النطقية فى موضع أخرى بعدها ، والإسراع بالحركة النطقية لا يتم فى حالة الإدغام التقدّمى ، وإنما الذى يحدث هو أن الناطق يؤكد هذه الحركة بتضعيفها ، وذلك أمر أشبه بالإبطاء منه بالإسراع .

أما إجازة النحاة إدغام الغين والحاء ، كلاهما فى الآخر ، فأمر تميزه قوانين المماثلة ، فى ذوات المخارج المختلفة ، فضلا عن أن هذين الصوتين من مخرج واحد ، وكل ماحدث فى مثل : « ادمغ خلفا واسلخ غنمك » ، أن الصوت السابق قد انتقلت إليه من تاليه صفة الجهر أو الهمس ، وهو ما يحدث كثيرا بين الأصوات المختلفة بالجهر والهمس . حين تتجاوز تجاورا مباشرا ، وسيأتى تحليل ذلك فى الفصل التحليلي لأمثلة الإدغام .

ثانيا : أن المجموعة الثانية عند القراءة لاتكاد تتفق مع مجموعة النحاة المماثلة إلا في الواو — الياء — الميم — وأما بقية الأصوات فمختلفة عند إحداهما عنها عند الأخرى . والنحاة في هذه المجموعة متجاوبون أيضا مع القواعد الصوتية ، فهم يحافظون دائما على الصوت ذى الميزة ألا تذهب ميزته بسبب الإدغام ، وقد وصفوا الشين بالتفشى ، والضاد بالاستطالة ، وهما صفتان لا يمكن تعويضهما إذا ما فقدتا بالإدغام ، ولذا منعوا إدغامهما . فإذا أضفنا إلى ذلك أن رواية إدغام الشين فى السين « جاءت فى مثال واحد هو : « ذى العرش سبيلا — الإسراء آ ٤٢ » ، كما روى إدغام « الضاد فى الشين » فى مثال واحد أيضا هو : « لبعض شأنهم — النور آ ٦٢ » دون سائر المواضع .. وأن هذين المثالين الفريدين مختلف فى إدغامهما — رجحنا موقف النحاة بشأن الصوتين ، وقلنا بعدم جواز إدغامهما مطلقا ، أخذا برواية الإظهار ، أما تعليل بعض النحاة لعدم جواز إدغام الفاء لما فيها من التأفيف ، فهو — فى رأينا — تعليل واه ، وهو على أية حال لم يرد فى كلام « سيبويه » ، وإنما هو فى الغالب من تصرف صاحب « شرح المفصل » ، والعلة — التى نراها لذلك هى : أن الفاء والباء متباعدتان صفة ، وإن تقاربتا مخرجا ، وقد يستساغ إدغام الشديد فى الرخو عند الاختلاف أو الاتفاق فى الجهر أو الهمس ، بحكم طبيعة التطور الصوتى للغة . أما إدغام الرخو فى الشديد مع الاختلاف فى الجهر والهمس فهو نادر الحدوث فى اللغة . وأما موقف القراء من صوتى « الصاد والزاي » فنرى أنه لا يناقض موقف النحاة ، إذ لم يجز القراءة إدغامهما فى غيرهما ، كأن يلتقيا بالتاء فى مثل « حرصت — يوسف آ ١٠٣ » و « كنزتم — التوبة ٣٥ » (١) .

وهو أيضا موقف النحاة لامتيازهما بالصفير ، بيد أن إجازة النحاة لإدغام أصوات الصفير بعضها فى بعض مبنى على إمكان التقائها فى درج الكلام ، وتأثير بعضها فى بعض ، على حين لم يجد القراء أمثلة من هذا القبيل فى القرآن ، فلم يتكلموا فى هذا الجانب .

(١) النشر ج ١ ص ٢١٧ .

وقد أجاز القراء أن تدغم « الحاء » في « العين » بناء على رواية مختلف فيها بإدغامهما في قوله « زحزح عن النار — آل عمران آ ١٨٥ » ، دون بقية الأمثلة التي التقى فيها الصوتان . وسيأتى أن نرجح جانب الإظهار ، في الدراسة المقارنة لآراء النحاة والقراء .

ثالثا : كذلك لا نجد اتفاقا بينهما في المجموعة الثالثة التي اقتضت عند القراء على الحاء في حين شملت عند النحاة : « الهاء والعين » ..

وقد ناقشنا قبل ذلك مسألة « الهاء » حيث أجاز النحاة إدغامها في الحاء رجعيا وتقدميا ، كما ناقشنا رأى النحاة في الحاء بهذا الصدد ، وروينا في عرض أمثلة إدغام « الحاء » عند القراء إجماعهم على عدم جواز ماأجازه النحاة بشأنها ، إلا فيما يتعلق بإدغامها في العين في المثال المذكور ، وقد مضت هنالك مناقشته وترجيح الرأى فيه . وأما إدغام العين فقد ناقشنا مشكلته في تعريف الإدغام ، فلا داعى لتكرارها هنا ، فإذا كنا قد رفضنا أن يدغم في « العين » مجانسها وهو « الحاء » كما قال القراء ، ورفضنا أن تدغم « العين » في مقارنها على الصورة المفردة التي رواها « سيبويه » ، فإن وضع العين في رأينا يشبه تماما وضع « الهمزة » ، من حيث هى صوت لايدغم ولايدغم فيه .

ولا يخفى ما بين الصوتين من شبه قريب ، حتى لقد تبادلا الموقع في مثل : إنك وعنك ، وأنت وعنك ، وهو ماأطلق عليه رواة اللهجات لقب « العننة » التيمية . رابعا: ليس الاتفاق كاملا بينهما فيما يتعلق بأصوات الفم ، ونستطيع بمقارنة الإحصاء الذى تقدمه في الصفحات التالية أن ندرك هذه الفروق ، وأن ندرك ماوراءها مما سنعرضه فيما بعد .

* * *

ويلاحظ أن سيبويه يورد بجانب بعض الأصوات أحكاما معينة ، يميل فيها أحيانا إلى تفضيل البيان ، وأخرى إلى تفضيل الإدغام ، وثالثة إلى المساواة بينهما . ومن ذلك :

- (١) أنه قال : في إدغام نحو (جعل لك . فعل لبيد) : الإدغام أحسن ،
والبيان عربى جيد حجازى (١) .
- (٢) وقال : (الهاء مع الحاء كقولك : اجبه حملا ، البيان أحسن ، والإدغام
عربى حسن) (٢) .
- (٣) وقال في إدغام العين في الهاء : (فإذا أردت الإدغام حولت العين حاء ،
ثم أدغمت الهاء فيها فصارتا حاءين ، والبيان أحسن ، ومما قالت العرب تصديقا لهذا
الإدغام قول بنى تميم « محم » يريدون : معهم ، « ومحاؤلاء » يريدون : مع هؤلاء) (٣) .
- (٤) وقال : (الغين مع الحاء البيان أحسن والإدغام حسن) (٤) .
- (٥) وقال : (القاف مع الكاف — البيان أحسن والإدغام حسن) (٥) .
- (٦) وقال : (الكاف مع القاف — البيان أحسن والإدغام حسن) (٦) .
- (٧) وقال (الجيم مع الشين — الإدغام والبيان حسنان) (٧) .
- (٨) وقال : (اللام مع الراء — الإدغام أحسن) (٨) .
- (٩) وقال في لام هل وبل مع الراء (٩) (وذلك قولك « هرأيت » .. وإن لم
تدغم فقلت : هل رأيت ، فهى لغة لأهل الحجاز ، وهى عربية جائزة) .

وقد تعمدنا أن ننقل هذه النصوص من سيبويه لندل على بعض أهداف كان
يقصد إليها ؛ فقد كان كما هو مقرر يعلم أن الإدغام في تميم ، وأن البيان أو الاظهار في

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .
(٢) المرجع السابق ص ٤١٢ .
(٣) المرجع السابق ص ٤١٣ .
(٤) المرجع السابق .
(٥) المرجع السابق ص ٤١٤ .
(٦) المرجع السابق .
(٧) المرجع السابق .
(٨) الكتاب ج ٢ ص ٤١٤ .
(٩) المرجع السابق ص ٢١٦ .

قريش ، وقد جعلت أحكامه هذه على أساس تفضيل مايجيء على لسان أهل الحجاز غالبا ، سواء كان إدغاما أم بيانا ، ولم يستطع سيبويه أن يخفى ميله إلى قريش ، بل صرح به في النص الأول ، حين وجد أن الإدغام أحسن ، فقال كمن يغرى قارئه بلهجة قريش : (والبيان عربى جيد حجازى) ، وهذا هو شأنه بالنسبة لجميع الأحكام التى اختار فيها البيان وفضله ، يستقيه دائما من لسان قريش ، على حين تكون الصورة المفضولة عنده من لسان تميم .

أما فى النص الذى يسوى فيه بين الأمرين (البيان حسن والإدغام حسن) فإن هذا يدل فى رأينا على أن مثل هذا النوع من الإدغام كان أكثر شيوعا على ألسنة العرب دون تمييز بين قبائلهم ، وهو أيضا ما تدل عليه الصورة التى يفضل فيها الإدغام على البيان ، وإن لم يفته أن يؤكد جانب البيان فى قوله : (فهى لغة لأهل الحجاز وهى عربية جائزة) ، هذا رغم اقتناعه بشيوع الإدغام فى تلك الصورة على لسان الحجازيين ، وبأن غالبيتهم يفضلون الإدغام على البيان فيها . -

وبذلك لم يعد لدينا أدنى شك فى أن الإدغام كان فى الأصل تميم ، وأنه فشا على ألسنة العرب جميعا ، حتى كانوا يتحدثون به فى فصيح القول ، وهو مصداق قول أبى عمرو السابق ذكره (الإدغام كلام العرب الذى يجرى على ألسنتها ولا يحسنون غيره) .

وإليك جداول مقارنة الأصوات المدغمة بين النحاة والقراء .

(جداول مقارنة الأصوات المدغمة)

عند القراءة		عند النحاة		الصوت
ويدغم فيه	يدغم في	ويدغم فيه	يدغم في	
—	—	—	—	الهمزة
—	—	—	الحاء	الهاء
الحاء	—	—	الحاء	العين
—	العين	الهاء والعين	—	الحاء
—	—	الحاء	الحاء	الغين
—	—	الغين	الغين	الحاء
الكاف	الكاف	الكاف	الكاف	القاف
القاف	القاف	القاف	القاف	الكاف
التاء — الدال — الذال	الشين — التاء	الطاء — الدال — التاء الظاء — الدال — التاء	الشين — التاء	الجيم
التاء — الجيم — الضاد	السين	الجيم — اللام — الطاء الدال — التاء — الظاء	—	الشين
الدال — التاء — السين	—	الذال — التاء	—	الياء
النون	—	الواو — النون	—	الواو
النون	—	النون	—	الضاد
التاء — اللام — الدال	الشين	الطاء — الدال — التاء الطاء — الدال — التاء	—	
التاء	—	اللام	—	
الراء — النون	الراء — التاء — التاء الزاي — السين — الضاد الطاء — الظاء — النون الذال	النون	الضاد — الزاي — السين الطاء — الدال — التاء الظاء — الدال — التاء الشين — الراء — النون	اللام

عند القراءة		عند النحاة		الصوت
ويدغم فيه	يدغم في	ويدغم فيه	يدغم في	
اللام — النون	اللام	اللام — النون	اللام نادرا	الراء
اللام	اللام — الراء الواو		الياء — الراء — الميم — اللام	النون
التاء — اللام	الميم — الياء التاء	الذال — التاء — الظاء	— الواو الذال — التاء — الظاء	الطاء
		الذال — التاء — اللام	الذال — التاء — الصاد	
			الزاي — السين — الضاد	
			الشين — الجيم	
الذال	التاء — التاء — الجيم	الطاء — التاء — الظاء	الطاء — التاء — الظاء	الذال
	الذال — الزاي — السين	الذال — التاء — اللام	الذال — التاء — الصاد	
	الشين — الصاد — الضاد		الزاي — السين — الضاد	
	الظاء		الشين — الجيم	
الذال	الذال — التاء — الجيم — اللام	الذال — الطاء — الظاء	الذال — الطاء — الظاء	التاء
	الذال — التاء — اللام	الذال — التاء — اللام	الذال — التاء — الصاد	
	السين — الضاد		الزاي — السين — الجيم	
	الجيم — الشين		الشين — الضاد	
الذال	التاء — اللام — اللام — الذال	الطاء — الذال — التاء	الطاء — الذال — التاء	الظاء
		الذال — التاء — اللام	الذال — التاء — السين	
			الصاد — الزاي — الجيم	
			الشين — الضاد	
التاء	السين — الصاد — التاء — اللام — التاء — التاء	الطاء — الذال — التاء	الطاء — الذال — التاء	الذال
	الجيم — الذال — الزاي	الظاء — التاء — اللام	الظاء — التاء — الصاد	
			السين — الزاي — الجيم	
			الشين — الضاد	

عند القراءة		عند النحاة		الصوت
ويدغم فيه	يدغم في	ويدغم فيه	يدغم في	
التاء — الدال — اللام	التاء — الذال — السين — الشين — الضاد	الطاء — الدال — التاء الظاء — الدال — اللام	الطاء — الدال — التاء الظاء — الذال — الصاد — السين — الزاي — الجيم الشين — الضاد	التاء
التاء — الدال — الذال	—	الطاء — الدال — التاء الظاء — الذال — التاء اللام — الزاي — السين	الزاي — السين	الصاد
التاء — التاء — الدال الذال — الشين — اللام	الزاي — الشين	الطاء — الدال — التاء الظاء — الدال — التاء اللام — الصاد — الزاي	الشين — الصاد — الزاي	السين
التاء — الدال — السين الذال — اللام	—	الطاء — الدال — التاء الظاء — الذال — التاء اللام — السين — الصاد	الصاد — السين	الزاي
الباء	الباء	الباء	—	الفاء
الميم	الميم — الفاء	الفاء	الفاء — الميم	الباء
الباء — النون	الباء (اخفاء)	الباء — النون	الباء (اخفاء)	الميم

ويلاحظ على هذا الجدول الإحصائي ما يأتي :

(١) بلغت حالات تأثر الأصوات بعضها ببعض في الإدغام عند القراءة والنحاة (١٠٦) ست حالات ومائة ، وبلغ عدد الأصوات التي تدغم في مجانسها أو مقارنها لدى الفريقين ستة عشر صوتاً هي : (القاف والكاف والجيم واللام والراء والنون والطاء والدال ، والتاء والظاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين والباء) .

وانفرد القراء بإدغام أربعة أصوات هي : (الفاء والحاء والشين والضاد) .
 واتفقوا على عدم إدغام ثلاثة أصوات هي (الهمزة والياء والواو) .
 كما اتفقوا على أن (الميم) تخفى عند صوت واحد هو : (الباء) .
 وبلغ عدد الأصوات التي يدغم فيها مجانسها ومقارنها سبعة وعشرين صوتا ،
 هي مجموع حروف الهجاء فيما عدا (الهمزة) .

(٢) سلكنا في ترتيب المجموعات مسلك سييوية ، فقد وجدناه أنسب ترتيب
 يتفق مع طبيعة الموضوع .

(٣) اقتصرنا في الجدول على ذكر ما كان من باب الأصوات المتقاربة
 أو المتجانسة ، دون المتماثلة ؛ إذ التقاء المثليين ليست له أهمية صوتية ، وإن كانت له
 دلالة نحوية سيأتى تفسيرها .

(٤) يلاحظ أن مجموعة أصوات الحلق وهي : (الهمزة - الهاء العين - الحاء
 - الغين - الخاء) هي أقل المجموعات قابلية للإدغام عند الفريقين ، ويشترك معها في
 هذه الصفة المجموعة الشفوية وهي : (الفاء - الباء - الميم) .

(٥) أكثر المجموعات إدغاما عند الفريقين هي مجموعة الأصوات الأسنانية
 واللثوية وهي : (الطاء - الدال - التاء - الظاء - الدال - الراء - الصاد - الزاى -
 السين) .

(٦) تتوسط بين المجموعتين الأصوات الغارية والطبقية واللهوية وهي :
 (القاف - الكاف - الجيم - الشين - الياء) . ويلحق بها (اللام - الراء - النون -
 الواو - الياء) .

(٧) يلاحظ بين الفريقين قدر كبير من الاتفاق ، وبخاصة في مجموعة
 الأصوات الأسنانية واللثوية مع فروق يسيرة ، وفي الأصوات الطباقية واللهوية .

(٨) فأما ما اختلفت فيه وجهتا نظر الفريقين فمرجعه إما إلى اتساع مجال
 البحث أمام النحاة وانحصاره أمام القراء بالروايات المروية ، وإما أن يكون مرجعه إلى
 ماسن النحاة من قواعد ومقاييس .

ولن نستطيع أن نحيط بأطراف الموضوع ما لم نعرض الأساس الذي بنى عليه النحاة قواعدهم في هذاب الباب عرضا مستفيضا ، ثم نناقش ما بينهم وبين القراء من خلافات .

الفصل الثالث

أساس قواعد النحاة
دراسة الأصوات

توطئة :

جرى أغلب النحاة ابتداء من سيبويه على ألا يعرضوا أحكامهم في الإدغام إلا إذا قدموا لها بدراسة الأصوات ومخارجها وصفاتها ، ونحن نقرر هنا مطمئنين أن سيبويه قد وضع قواعد هذا البحث وأحكامه لا لفترة معينة من الزمن ، بل يكاد ذلك يكون نهائيا ، وكان تصرفه فيها تصرفا رائعا ، صادرا عن عبقرية سبقت الزمن ، فلم يكن ممن جاء بعده من العلماء والباحثين إلا أن اتبعوا نهجه ، واكتفوا بما قال ، فلم يزيدوا بعد سيبويه على ما قال حرفا ، بل أخذوا يرددون عباراته في كتبهم ، ويصرحون بأنهم إنما يتبعون مذهبه ، سواء في ذلك علماء النحو وعلماء القراءة .

ومن أجل هذا نرى أن نكتفى هنا بمناقشة سيبويه في صفات الأصوات ، حتى يمكن الكشف عن الأسس التي أجاز بناء عليها إدغام حرف وإظهار آخر . أما آراء سيبويه في وصف مخارج الأصوات وتقسيمها فسوف نفيد منه في فصل قادم عن « مخارج الأصوات عند المحدثين » ، حرصا على عدم التكرار .

صفات الأصوات عند سيبويه

- ذكر سيبويه صفات كثيرة للأصوات يمكن تصنيفها على الوجه الآتى : —
- (١) صفات عامة هي : الجهر والهمس ، والشدة والرخاوة والتوسط .
- (٢) صفات خاصة تتميز بها مجموعات صغيرة من الأصوات ، وهي : الإطباق ، واللين ، والمد ، والاستطالة والتفشي ، والصفير ، والغنة .
- (٣) صفات خاصة تتميز بها أصوات مفردة ، وهي : الانحراف والتكرير .
- وسنبداً في عرض مدلولات هذه الصفات في كلام سيبويه ، يمكننا فهم مقاييسه في الإدغام .

الصفات العامة

الجهر والهمس :

وصف سيبويه الأصوات بالجهر والهمس ، فالصوت عنده إما مجهور أو مهموس ، ولكن ... كيف حدد سيبويه معنى كل من الجهر والهمس .. ؟ ..

لقد كان تعريفه للمجهور بأنه : (حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ، ويجرى الصوت) (١) .

وكان تعريفه للمهموس بأنه : (حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه) (٢) .

ولابد لنا لكي نفهم المقصود بهذا الكلام من أن نفسر أولاً ما يقصده سيبويه بكلمة (الموضع) في كلا التعريفين ، هل المقصود بها مخرج الصوت ، أو شيء آخر ... ؟

لقد استخدم سيبويه كلمة (الموضع) هذه في مكان آخر يحتم أن يكون

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٥ .

(٢) المرجع السابق .

معناها هو ما يقصد بكلمة (مخرج) ، فقال عندما تحدث عن الحروف المطبقة والمنفتحة (فأما المطبقة فالصااد والضاد والطاء والظاء ، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف ، لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك ، ترفعه إلى الحنك الأعلى ، وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ، ترفعه إلى الحنك ، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف ، وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن ، فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان ، وقد بين ذلك بحصر الصوت) (١) .

فإذا تأملنا هذا النص وجدناه يستخدم كلمة (الموضع) بمعنى مكان التقاء أعضاء النطق التي يخرج منها الصوت ، ويتضح ذلك في قوله (فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان) .

فإذا أخذنا بهذا التفسير لكلمة (الموضع) كان لنا أن نفسر (إشباع الاعتماد في الموضع) بأنه (العملية العضلية المطلوبة في إصدار الصوت) (٢) ، والتي تجرى في العضوين عند التقائهما في نقطة معينة ، ولكن هل يمكن أن يقال من الوجهة العلمية : إن اتصال طرفي المخرج في حالة المجهور أشد توترا وأكثر تمكنا (واعتمادا) منه في حالة المهموس .. ؟ ..

وبعبارة أخرى : ما الذي دفع سيبويه إلى أن يقول بإشباع الاعتماد وضعفه ، للفرقة بين المجهور والمهموس من الأصوات .. ؟

وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نتناول بقية تعريفه للمجهور ، ففي عبارته بعد (إشباع الاعتماد) وصفان له هما أنه : (يمنع النفس أن يجرى معه) ، وأن (الصوت يجرى فيه) .

(١) المرجع السابق ص ٤٦ .

(٢) الأصوات اللغوية ص ٩٢ .

وقبل أن نفسر المراد بهذين الوصفين لابد أن نعترف — مع إعجابنا البالغ — لسيبويه بالتوفيق حين جعل دور الرئتين ركنا في تعريفه لكل من المجهور والمهموس ، إذ لم يعد هنالك أدنى شك في أن الرئتين تقومان بدور أساسي في إنتاج الأصوات ، حتى وجدنا البحوث الصوتية الحديثة تبدأ بدراسة تشرح الرئتين من الحجاب الحاجز ، لتفسير العمليات الصوتية بعامة ، والمقطعية بوجه خاص (١) .

وقد فسر أستاذنا (منع النفس) بأنه ناشئ عن (اقتراب الوترين الصوتيين أحدهما من الآخر ، حتى ليكادان يسدان طريق التنفس) (٢) . فالمنع في الحقيقة جزئى ، إذ يحول الجهر بين كمية الهواء المحتبسة في الصدر بين أن تنطلق على طبيعتها كما في حالة التنفس العادى ، فيتسرب الهواء بين الوترين الصوتيين ضاغطا عليهما ليحركهما ، فيجرى الصوت ، فإذا تم ، وانقضى الاعتماد جرى النفس على طبيعته .

ويبدو أن سيبويه كان يقصد بعبارته (ويجرى الصوت) شيئا زائدا في حالة الجهر عن حالة الهمس ، إلا أنه لم يدرك أن منشأ هذه الزيادة في الخنجرة ، فقد كان بجهل تشرح الأعضاء الصوتية ، فكان أن عبر عن فكرته هذا التعبير الغامض العام ، بيد أن سيبويه يحاول أن يلقي مزيدا من الضوء على فكرته حين تحدث في مواضع أخرى عن الفرق بين المجهور والمهموس ، فجعل أساس هذه التفرقة أن صوت المجهور من الصدر والفم ، وصوت المهموس من الفم وحده ، (٣) . وهنا يبدو سيبويه وكأنه يتصور أن بالرئة خاصة عضوية لإنتاج الصوت المجهور ، وأن هذه الخاصة العضوية تنشط في هذه الحالة نشاطا يتوقف معه النفس حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت ، فلعله قد استبعد أن تقوم الرئتان بأداء وظيفتين في آن واحد ، وظيفة التنفس ، ووظيفة الجهر بالصوت ، فافترض أنهما إما أن تقوما بالتنفس وحده عند الهمس ، وإما أن تقوما بجهر

(١) general phonetics (الفصل الخاص بدراسة الرئتين وتشرحهما) .

(٢) المرجع السابق ص ٩٣ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٤ .

الصوت ، وحينئذ تتوقف عملية التنفس حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت ، وتزداد فكرة الاعتماد وضوحا لدى سيويه حين نجده يجعل له مركزين فى الصدر والفم ، فيقول : (وإنما فرق الجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبين الجهور إلا أن تدخله الصوت الذى يخرج من الصدر ، فالجهوره كلها هكذا يخرج صوتين من الصدر ، ويجرى فى الحلق ... أما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها ، وذلك مما يزجى الصوت ، ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم فى الجهور فأخرج الصوت من الفم ضعيفا (١) .

ومعنى ذلك أن سيويه يقصد (بإشباع الاعتماد) أن للمجهور موضعين : موضعا فى الفم هو مخرج الحرف ، وموضعا فى الصدر هو مخرج الجهر ، ولذا كان الجهور مشبعا ، لقوة اعتماده بازواجه ، فى حين كان المهموس ضعيفا لما أنه معتمد على موضع واحد هو مخرج الفم ، والنفس جار معه دون احتباس .

وقد فسر أستاذنا أيضا مدلول عبارة (صوت الصدر) التى استخدمها سيويه بأنه : (الصدى الذى نحس به ولاشك فى الصدر ، كما نحس به حين نسد الأذنين بالأصابع ، أو حين نضع الكف على الجبهة ، فهو الرنين الذى نشعر به مع الجهورات وسببه تلك الذبذبات التى فى الخنجرة (٢) .

فقد أدرك سيويه إذن صدى الصوت ، لا الصوت ذاته لعدم معرفته بمصدر الذبذبة الصوتية . كما أن تصوره لاحتباس النفس احتباسا كاملا مع الجهور — طبقا لتعبيره — تصور منطقي لا واقعي ، لأن الواقع يؤيد أن منع النفس جزئى لا كلى . فإذا مارجعنا إلى أول حديثنا حين فسرنا كلمة (الموضع) بأنها مرادف (المخرج) كان لنا أن نسجل هنا أن سيويه كان يعتبر أن للمجهور موضعين فى الصدر والفم ، أى مخرجين ، وأن للمهموس موضعا واحدا فى الفم وحده ، أى مخرجا واحدا .

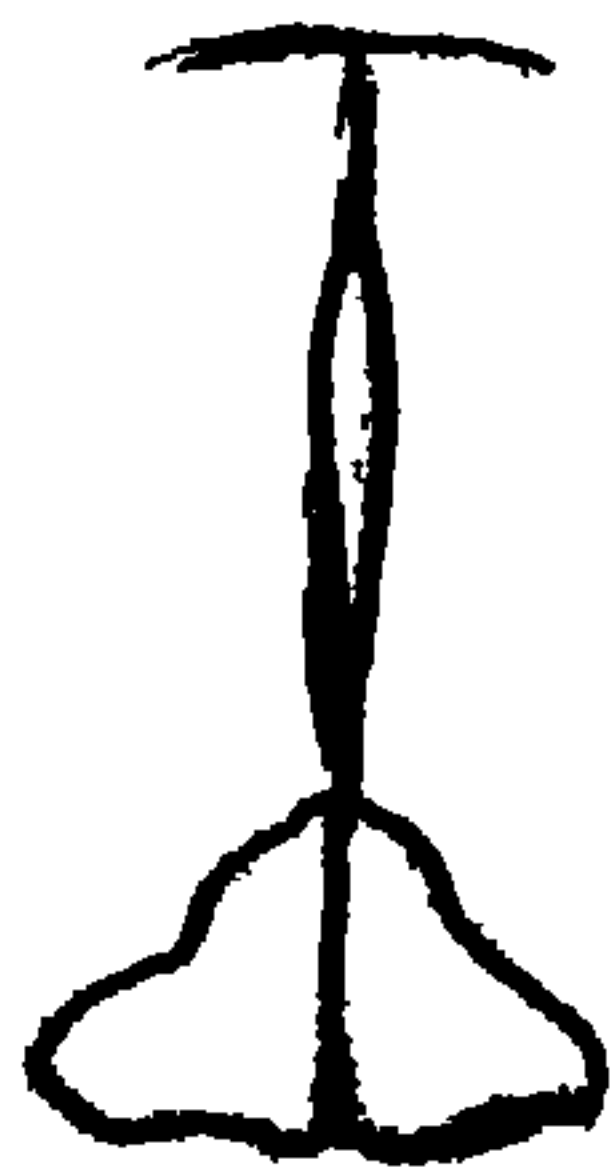
(١) الأصوات اللغوية ص ٨٩ نقلا عن شرح السيراني — مخطوط بدار الكتب .

(٢) المرجع السابق ص ٩٠ .

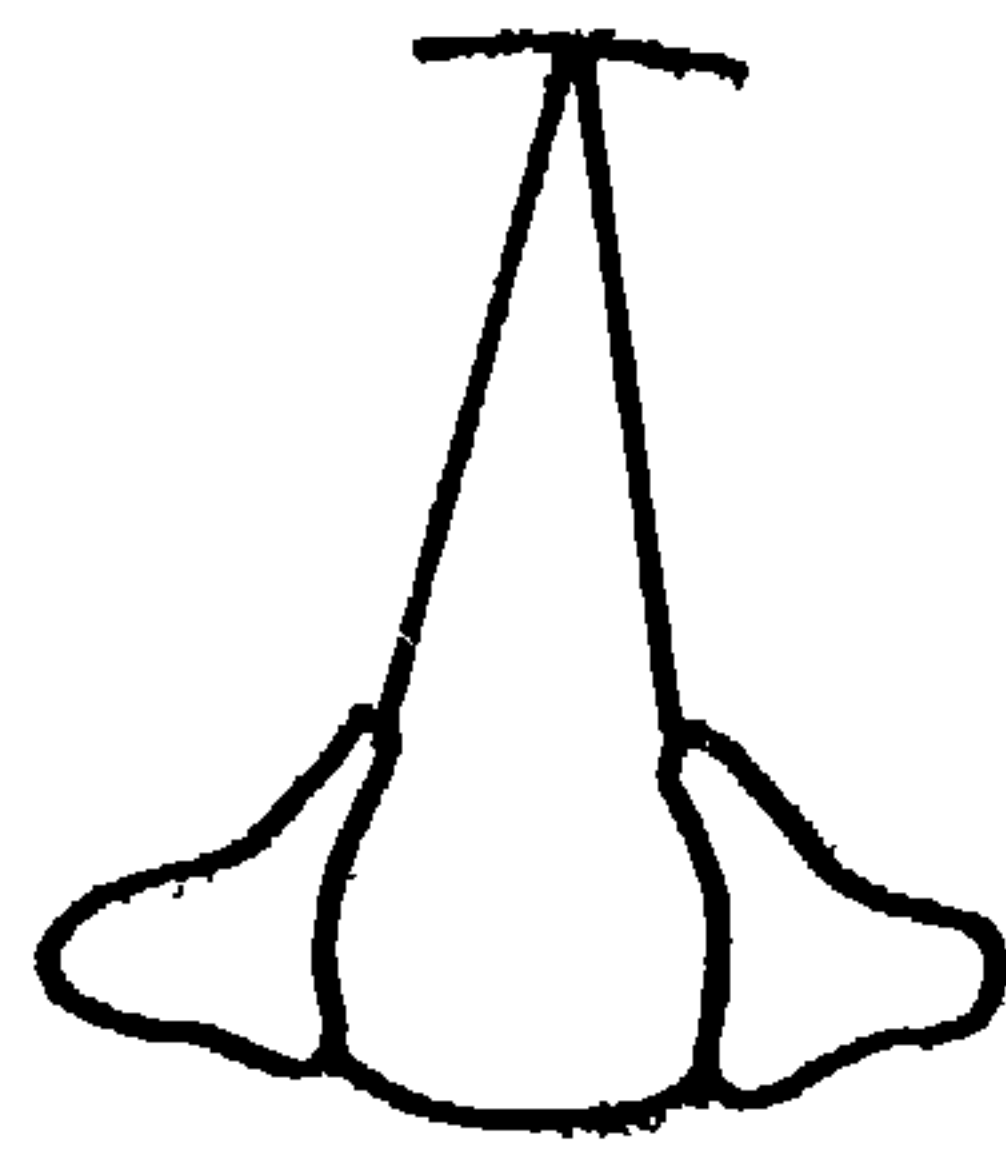
- وبذلك يكون للمجهور في رأى سيويه صفات ثلاث : —
- (١) اشباع الاعتماد في الصدر والفم .
 - (٢) منع النفس من الجريان منعا تاما ، وهو في رأينا جزئى .
 - (٣) جريان الصوت — وهو مايعنى لدى المحدثين نشاط الأوتار أو الشفاه الصوتية ، الذى يسمح في نهايته للنفس بالانطلاق .
- ويتميز المهموس لدى سيويه بصفتين :
- (١) ضعف الاعتماد ، لما أن له موضعا واحدا في الفم .
 - (٢) جريان النفس على طبيعته ، وهو قوله في صفته (حتى جرى النفس معه) .

ومن المؤكد أن حركة مرور الهواء وانسيابه أثناء نطق الصوت المهموس تكاد تقترب في سهولتها من حركة التنفس ، ولو أن المرء حاول أن يجعل هواء نفسه يمر في حالة الجهر بنفس القدر الذى يكون عليه في حالة الهمس لما استطاع ذلك ، وكل ما يحدث هو أن الحجاب الحاجز والرئتين تضغطان قدرا معيناً من الهواء يمر بين الشفاه الصوتية المشدودة من أجل الجهر بالصوت .

وقد سبق أن نقلنا عن كتاب General Phonetics بعض الرسوم التوضيحية التى تحدد أشكال الخنجرة في حالاتها المختلفة ، ولأبأس أن نكرر هنا رسمين منها لشكل الخنجرة في حالة الجهر ، وفي حالة الهمس :



حالة الجهر



حالة الزفير أو الهمس

ولاشك أن هذين الرسمين يعبران تماما عن دقة سيويه في تصويره لحالة النفس في كلتا الحالين ، كما أنهما يكشفان أيضا عن صحة الملاحظة التي أخذناها عليه ، والتي تقرر أن منع النفس في حالة الجهر جزئياً لا كلى . والحالة الوحيدة التي يجتسب فيها النفس احتباساً كاملاً هي حالة الهمزة ، وهو احتباس لاعلاقة له بالجهر ، بل يرجع إلى طبيعة الصوت الانفجارية ، كما سبق ذلك في بابه .

ولكى يمكن التفرقة بين المجهور والمهموس رأى سيويه أن يصف لنا تجربة تساعد على هذه التفرقة فقال : بعد وصفهما : (وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه ، فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد أو بما فيها منها ، وإن شئت أخفيت^(١)).

وتفاصيل هذه التجربة متصلة بما سبق له في تعريف المجهور والمهموس ، فهو يقول : إن المهموس يمكن ترديده خلال جرى النفس بعكس المجهور ، بمعنى أننا لو أطلقنا النفس على طبيعته ، وحاولنا خلال ذلك النطق بالسين مثلاً مكررة لأمكننا ذلك ، ولسمعنا صوت السين مكرراً دون أن يسبقه أو يلحقه صوت مد (قصير أو طويل) ، أى أننا نسمع مجموعة من السينات مجردة بطول النفس هكذا : (س س س س س) ، دون أن يتخلل بينها سوى سكتات قصيرة ليس لها مدلول صوتي . فالمهموس من واقع هذه التجربة = اعتماد + نفس .

أما في حالة الجهر فلا يمكن النطق بالصوت مردداً مع انطلاق النفس وحده ، لأن الذى سيحدث حينئذ هو مهموسه ، أما المجهور فيحتاج للنطق به إلى عمل آخر هو (رفع الصوت) ، وهو ما عناه من قبل بصوت الصدر ، ولا بد من النطق بحركة يتأدى بها إلى تكرار نطقه ، وهى حركة تكون أحياناً طويلة وأحياناً قصيرة ، بحسب موقعها ، فهى قصيرة إذا كانت سابقة على الصوت ، وهى طويلة إذا كانت تالية له ، وذلك هو قول سيويه : (فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٥ .

بحروف اللين والمد ، أو بما فيها منها ، وإن شئت أخفيت) ، فحالة الإخفاء لن تظهر حروف مد أو لين ولا ماهو من جنسها من الحركات القصيرة ، لأن الحركات جميعها مجهورة ، فمتى أخفينا — أى همسنا — لم يعد لها وجود .

وإشارة سيويه إلى استخدام أصوات المد ، لأنها تساعد على إظهار الصوت المجهور ويمكن تمييزه ^(١) ، فلو حاولنا النطق بالزاي مثلا جاءت المحاولة في الصورة التالية :

(زازا زازا زازا) ، أو كانت على صورة : (أز أز أز أز)

وعلى هذا فالمجهور من واقع التجربة = اعتماد + صوت + نفس .

مع ملاحظة الفرق في الاعتماد في كلتا الحالين ، ومع ملاحظة الفرق في كمية

الهواء اللازمة لكليهما على ماسبق .

★ ★ ★

وقد ظلت محاولة سيويه تفسير المجهور والمهموس من الأصوات قانونا سار عليه جميع من جاء بعده من النحاة والقراء . إلى أن جاءت بحوث المحدثين فصدقت كثيرا مما قاله في هذا الباب ، كما سيأتى .

الشدّة والرخاوة والتوسط :

وقد حدد سيويه معناها على الوجه التالى : —

الشديد هو : (الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه)

والرخو هو : (الذى يجرى فيه الصوت)

وهنا تقوم التفرقة بين الصفتين عنده على أساس فكرة (التوتر) ^(٢) ، أى على

(١) الأصوات اللغوية ص ٨٩ .

(٢) نحن نستخدم هنا كلمة (التوتر) ، ونعنى بها ما يطرأ على أعضاء النطق من نشاط مهما كان ، فلهذه الأعضاء وضعان : وضع (الراحة) ، وذلك حين لا تقوم بأى نشاط ، ووضع (التوتر) الذى ينشأ عن تحرك عضلات النطق لإنتاج الأصوات خلال العملية الكلامية ، ولاشك أن أية حركة مرتبطة دائما بحدوث (شد وتوتر) فى هذه العضلات .

أساس النشاط العضلي وحده ، دون أن يكون للنفس أو الحنجرة دخل في التفرقة بينهما .

ومن أجل هذا رأى سيبويه أن المنع في حالة الشدة من نصب على (الصوت) لا على النفس ، ويقصد بالصوت هنا مايشمل الجهور والمهموس ، أى مايشمل مايجتمع فيه صوت الصدر والفم معا ، أو صوت الفم وحده ، فكلاهما عنده صوت ، وهو في حالة الشدة محتبس احتباسا كاملا ، لأن التوتر في المخرج قد بلغ أكمل حالاته . ولا فرق في درجة التوتر بين الجهور الشديد والمهموس الشديد . أما الرخو — فعلى العكس من ذلك يجرى فيه الصوت . وتنقاس — في رأينا — درجة التوتر على مخرجه تبعا لكونه مجهورا أو مهموسا ، على ما سبق .

وفي ضوء كلام سيبويه هذا يمكن القول بأن التوتر في المخرج على درجات ثلاث :

(١) درجة قصوى — حين يكون التوتر كاملا ينغلق معه المخرج انغلاقا تاما ، وذلك في حالة الأصوات الشديدة : مجهورة أو مهموسة .
(٢) درجة وسطى — ويكون التوتر مطلوبا فيها لمقاومة الهواء المندفع في المجرى ، حيث لا يعترض طريقه سوى اتصال طرفي المخرج ، وذلك في حالة الأصوات المهموسة الرخوة .

(٣) درجة دنيا ، حين يكون التوتر مطلوبا لمقاومة كمية الهواء القليل المار بالحنجرة ضاغطا على الأوتار الصوتية ، محدثا ذبذبة يراد لها أن تخرج من موضع الصوت بصورة معينة ، وذلك في حالة الأصوات المجهورة الرخوة .

وقد أضاف سيبويه إلى هاتين الصفتين صفة ثالثة ، هي (التوسط) ، أدركها في صوت واحد هو (العين) ، فجعلها متوسطة بين الشدة والرخاوة ، ولعل ذلك لشعوره بزيادة التوتر فيها أكثر من أخواتها المجهورات ، ولكنها زيادة لاتصل إلى درجة الشدة فجعلها متوسطة .

الآن وقد انتهينا من تفسير هذه الصفات العامة نثبت هنا إحصاء بالأصوات المتصفة بها عند سيويه^(١) وهي كما يلي : -

المجهورة : الهمزة - الألف - العين - (الغين) - (القاف) - الجيم -
الياء - (الضاد) - اللام - النون - الراء - (الطاء) - الدال - الزاي -
(الظاء) - الذال - الباء - الميم - الواو .

المهموسة : الهاء - الحاء - (الخاء) - الكاف - الشين - السين - التاء -
(الصاد) - الثاء - الفاء .

الشديدة : الهمزة - القاف - الكاف - الجيم - الطاء - التاء - الدال -
الباء - (النون - الميم - الراء) .

الرخوة : الهاء - الحاء - الغين - الخاء - الشين - الصاد - الضاد -
الزاي - السين - الظاء - الثاء - الذال - الفاء - (الواو - الياء -
الألف)^(٢) .

المتوسطة : (العين) .

ولنا على هذا الإحصاء ملاحظات نجمالها فيما يلي : -

(١) عد سيويه من بين الأصوات المجهورة (الهمزة) ، وقد نفى عنها المحدثون صفة الجهر على الإطلاق .

(٢) عد من بين الأصوات الرخوة (الضاد) ، وقد أصبحت بعد تطورها من الأصوات الشديدة ، فهي النظير المطبق للدال بعد أن كانت لا منفتح لها^(٣) .
وستحدث عن ذلك فيما بعد .

(٣) عد من بين المجهورات كلا من (القاف والطاء) ، وقد أدى بهما التطور

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٢) ما بين الهالين يجمع الى صفة الشدة أو الرخاوة صفة أخرى لها موضع من الحديث فيما بعد .

(٣) الأصوات اللغوية ص ٤٩ وما بعدها .

الصوتى الذى تعرضنا له خلال القرون إلى أن فقدنا صفة الجهر ، فأصبحتا مهموستين (١)

(٤) ذهب ابن جنى - على خلاف سيبويه - إلى أن صفة التوسط لا تقتصر على (العين) بل تشمل أيضا أصوات (اللام والنون والميم والراء) ، وسيأتى ذلك .

صفات المجموعات

أدرك سيبويه فى بعض الأصوات صفات متشابهة نصنفها إلى مجموعات بحسب هذه الصفات ، وذلك بجانب اتصافها بالجهر أو بالهمس ، وبالشدة أو الرخاوة أو التوسط ، وكانت مجموعات سيبويه على الشكل الآتى :-

(١) مجموعة (الصاد والضاد والطاء والظاء) . وقد وصفها بالإطباق ، وقد سبق أن ذكرنا نص سيبويه الذى يشرح فيه المقصود بكونها مطبقة ، فهو يعنى بذلك أن اللسان عند إنتاج أحد هذه الأصوات ينطبق على الحنك الأعلى فى موضعين ، لا فى موضع واحد كبقية الأصوات . وقد اعتد سيبويه هذا الإطباق صفة قوة فى الصوت ، تميزه على غيره من الأصوات المنفتحة .

(٢) أدرك العلماء بعد سيبويه وجود مجموعة أخرى تتصل بالمجموعة السابقة ، وهذه المجموعة هى (الحاء - الغين - القاف) وهى تشترك مع المجموعة السابقة فى صفة (التفخيم) ، وبحسب عبارة القدماء : (الاستعلاء) ، وضده الاستفال ، ومعناه الترفيق . ولاشك أن أشد أصوات هذه المجموعة تفخيما أو استعلاء هى الأصوات المطبقة ، والاستعلاء كالإطباق صفة قوة فى الصوت اللغوى (٢) .

(٣) والمجموعة الثالثة هى مجموعة (الصاد والزاي والسين) ، وهى تلك التى تمتاز بالصفير ، قال سيبويه (وهن أندى فى السمع) (٣) ، ولعله يقصد بقوله (أندى)

(١) الأصوات اللغوية ص ٤٩ وما بعدها .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٠٢ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٤٢٠ .

شدة وضوحهن في السمع ، فالصغير على هذا صفة قوة في الصوت تميزه على غيره من الأصوات .

(٤) تلى ذلك مجموعة مكونة من (الضاد والشين) ، وهي تمتاز بالاستطالة والتفشي ، ومعنى (الاستطالة) أن الصوت يشغل من اللسان مساحة كبيرة تصل مخرجه بمخرج صوت آخر يجاوره ، وهو أيضا المعنى الذي تؤديه كلمة (التفشي) تقريبا ، فاستطالة الشين تصلها بمخرج الطاء ، واستطالة الضاد تصلها بمخرج اللام (١) وهذه الاستطالة تكسب الصوت ميزة على غيره من الأصوات . بيد أن الضاد الفصيحة قد بدأت تتخلى عن استطالتها هذه الميزة لها ، منذ اختلط العرب بالأعاجم إبان الفتوح الإسلامية ، حيث ظهرت صعوبة النطق بها على وجهها الصحيح ، فأنحرفت بها الألسن ، وأفقدتها استطالتها ، ونطقت بها قريبا من مطبق الدال ، وقد حدث في الوقت ذاته تطور آخر لصوت « الطاء » المجهور الذي كان مطبق الدال في اللسان العربي ، إذ عرض له بعض الظروف الصوتية التي أفقدته صفة الجهر ، ليصبح مهموسا .

وبذلك تطور الصوتان (الضاد والطاء) معا حيث حل الأول محل الثاني . وتحول الثاني إلى فونيم جديد له صفة جديدة هي : الهمس .

ولعل هذا هو الذي أشار إليه سيبيويه حين حذر الناطق العربي من بعض الأصوات « غير المستحسنة أو الكثيرة في لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر ، وعد منها الضاد الضعيفة والطاء التي كالتاء (٢) ، بيد أن هذا التطور الذي شاع الآن على الألسنة حتى أضاع معالم النطق الأصيل لا يذهب مالكل من الصوتين من أحكام أملتها تقاليد اللغة الفصحى ، فيبقى لهما في رأينا امتيازهما على ماقرر القدماء .

(١) المرجع السابق ص ٤١٢ — ٤٢٠ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .

(٥) وهناك مجموعة (الميم والنون) ، وهي تمتاز بالغنة ، ويقصد بها أن أحد هذين الصوتين إذا جاور صوتا آخر يؤثر فيه بالإخفاء ، فإنه يختفى ويترك مكانه غنة ، أى : صوتا أنفيا يدل على وجوده ، وهذه الغنة ، أو الأنفية — بحسب التعبير الحديث — تعد من صفات القوة التي تميز هذين الصوتين عما سواهما من مقاربهما .

(٦) ومجموعة (الواو والياء) ، وقد امتازت على غيرها من الأصوات بالمد واللين ، والمد أو اللين صفة قوة فيهما تميزهما عن مقاربهما من الأصوات .

صفات الأصوات المفردة

ولم يحدد سيبويه مثل هذا النوع من الصفات إلا لأصوات ثلاثة ، كل على حدة :

الصوت الأول : (اللام) ، وقد وصفها بالانحراف ، ويقصد به أن الصوت يخرج من (حافة اللسان) حين تتصل بمجاورها من الأسنان والأضراس ، ولم يعتد سيبويه هذا الانحراف صفة قوة في اللام .

الصوت الثاني : (الرء) ، وقد وصفها بالتكرير ، إذ لاحظ أن الصوت لا يجرى في المخرج إذا لم يحدث هذا التكرير ، وظاهر كلام سيبويه أنه صفة ذاتية في الرء ، أى : إنه لابد أن يكون ، ولكن القراء حذروا من إظهاره والمبالغة فيه ،^(١) وإن كان اتصاف الرء به من أسباب قوتها التي تميزها على مقاربهما .

الصوت الثالث : هو (الألف) ، وقد وصفه سيبويه بأنه (الهاوى) ، ولعله يشير بذلك إلى ما يعنيه من جاء بعده من وصفه (بالهوائية) ، وهو أنه يخرج من الجوف^(٢) ، والألف عند سيبويه في باب الإدغام قرينة الهمزة ، وهما لا يصح فيهما الإدغام^(٣) . وقد سبق أن قلنا : إن الحديث عن الألف بهذا الاعتبار لا قيمة له ، فما هى إلا حركة طويلة لا موضع للحديث عنها في الإدغام .

(١) النشر ج ١ ص ٢٠٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٩ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٤١١ .

مقاييس الإدغام عند النحاة

هذا الذى بسطناه من دراسة النحويين لمخارج الأصوات ، وصفاتها العامة والخاصة . يثير فينا مشاعر الإعجاب بمنهجهم الذى سلكوه ، فإنهم لم يبدأوا حديثهم عن الإدغام حتى بسطوا القول فى المخارج والصفات ، بل لقد ذكر سيبويه بعد أن عدد الحروف العربية التسعة والعشرين ، بعض الأصوات الملحق بها ، مما صح وروده على لسان العرب ، كالنون الخفيفة (الغنة) ، والصاد التى كالزاي ، وكالألف الممالة ، ثم أتبع ذلك بذكر أصوات مستهجنة ، غير مستحسنة ولا كثيرة فى لغة من ترضى عربيته ، ولا تستحسن فى قراءة القرآن ولا فى الشعر ، وهى « الكاف التى بين الجيم والكاف ، والجيم التى كالكاف ، والجيم التى كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التى كالسين ، والطاء التى كالطاء ، والطاء التى كالباء ، والباء التى كالفاء .

وبعد أن يقدم سيبويه هذه الدراسة المفصلة للأصوات ، ولمخارجها وصفاتها ، يبدأ فى ذكر مقاييسه التى توصل إلى إدراكها بناء على المقارنة والمفاضلة بين المخارج والصفات ، وكانت له فى هذا الباب مقاييس مهمة تحتوى ملاحظات صوتية غاية فى الدقة فى غالب الأحيان ، وإن لم تخل من مأخذ على ماسيجىء .

وأول مايلفت انتباهنا لديه أن الإدغام ليس سوى وسيلة للاقتصاد فى الجهد العضلى أثناء النطق ، أى : إنه طلب للخفة ، سواء أكانت خفة إعرابية أم خفة صوتية ، والخفة الإعرابية منحصرة فى حذف الحركة الإعرابية من آخر الكلمة المدغمة ، والخفة الصوتية هى إشاعة الانسجام بين الأصوات المنطوقة ، حتى لا ينبو بعضها عن بعض فيحدث ثقلا ، قال سيبويه : (أحسن ما يكون الإدغام فى الحرفين المتحركين اللذين هما سواء ، إذا كانا منفصلين ، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا ، ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لاتتوالى حروفها متحركة استثقالا للمتحرقات مع هذه العدة ، ولابد من ساكن ... ثم يقول : ومما يدل على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالى فى تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك

نحو قولك : جَعَلَ لَكَ ، فَعَلَ لِيَدِ (١) .

وسيبيوه في هذا النص يعترف بأن الضرورة الصوتية مقدمة على الضرورة الإعرابية ، وما الضرورة الصوتية هنا إلا التهرب من تتابع الحركات ، المستثقل على اللسان ، فكأن المتكلم في نظر سيبويه لا ينطق بكلمات تنتهي بحركات إعرابية ، وإنما ينطق بكتل صوتية ، ومقاطع يتحكم في تقسيمها موقع النبر ، (وسوف يأتي حديث في ذلك) ، وهذا الإجراء الصوتي الذي يعتمد إليه المتكلم تحت حكم الضرورة المقطعية ليس إلا اختصارا للجهد العضلي بحذف بعض الحركات ، وتوحيد النطق ببعض الأصوات .

وإطلاق كلمة (مقاييس) في هذا الصدد فيه بعض التوسع ، لأن ماسنورده لهم ليس سوى ملاحظات لصاغوها في صورة قواعد عامة لم تخل من مناقضات ، فلنبدا الآن في عرض هذه الملاحظات : —

أولا : وضع اللسان في حالة الإدغام : عرف النحاة الإدغام بأنه : (أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصاهما كحرف واحد ، يرتفع عنهما اللسان رفعة واحدة) (٢) ، وهذا التعريف يحتوي ملاحظة مهمة تصور وضع اللسان حالة النطق بالصوتين المدغمين ، وهو أنه يؤديهما في رفعة واحدة ، وهي فكرة مأخوذة عن سيبويه ، حيث ذكرها في مواضع مختلفة من كتابه ، فقال في باب الإدغام : (هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لايزول عنه (٣)) ، وقال في « باب ما تمال فيه الألفات » : (فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد ، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك (٤)) .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .

(٢) الفصل ج ١٠ ص ١٢١ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٥٩ .

وظاهر أنه لافرق بين ما نقل من كتاب المفصل وما ذكره من قبله سيبويه ،
فالملاحظة التي أثبتها كلاهما هي أن اللسان في الإدغام يرتفع عن الصوتين المدغمين
رفعة واحدة .

وقد أيد هذه الملاحظة من المحدثين العالم السويسري (فنتلر) ، فقد قام منذ نحو
خمسين عاما بأبحاث خرج منها : (بأن الناطق بحرفين متواليين إذا تماثلا أو تشابها
لدرجة أن آلات النطق لكي تنطق الحرف الثاني منهما تحتاج أن تتحرك نفس الحركة
التي تحركتها لكي تنطق الحرف الأول منهما ، فإن الناطق لا يجيء بهذه الحركة إلا مرة
واحدة) (١) ؛ ومثال ذلك :

أن الناطق بكلمة (وعدت Wa'ad-tu) ، أو بكلمة (وعدنا Wa'ad-na)
حين ينطق الكلمة الأولى (وعدت) مثلا — دون إدغام — بضع لسانه للنطق
بالدال ، ثم إنه لا يزال لسانه عن موضعه بمجرد النطق بها لكي يعيده إلى نفس
الموضع لينطق بالتاء ، بل يظل لسانه في موضعه حتى يتم نطق التاء التي هي من
مخرج الدال ، ولا شك أن بقية أعضاء النطق تظل متخذة نفس الموقف الذي اتخذته
اللسان . ومثل هذا يحدث في النطق بكلمة (وعدنا) ، لأن الدال والنون من مخرج
واحد ، رغم اختلاف الصفة بينهما تبعا لاختلاف مجرى الهواء في كل منهما عن
الأخرى (٢) .

ليست هذه الملاحظة التي اكتشفها (فنتلر) سوى تقرير لما قال به سيبويه من
قبل ، مع بعض إضافات حديثة ، فإن سيبويه قد خص اللسان هنا بهذه الملاحظة ،
على حين أشاعها فنتلر في سائر آلات النطق ، كشد الأوتار الصوتية ، واستمرار
النفس .

وقد ذكرنا حتى الآن أمثلة لما يلتقى من الأصوات تماثلا ، أو متجانسا

(١) من محاضرة للأستاذ المستشرق أ . شاده ألقاها بعنوان (علم الأصوات عند سيبويه وعندنا) بقاعة
الجمعية الجغرافية .

(٢) السابق .

(مشتركا في المخرج — مختلفا في الصفة) ، ولكن ملاحظة سيبيويه لا تنطبق على هاتين الحالتين فحسب ، بل تنطبق أيضا على حالة تقارب الصوتين (حين يتقارب مخرجاها) ، كما إذا التقى في الكلام نون وباء في مثل : (عبر) حيث تنطق (عمبر) ، أو لام وراء في مثل : (هل رأيت) حيث تصبح (هَرَأَيْتَ)^(١) ، فاللسان هنا يأخذ وضعه في مخرج الصوت الثاني ، ثم ينطق الصوتين من هذا الموضع دون أن يحدث أدنى تغيير في وضعه .

ثانيا : أكثر الإدغام في حروف الفم :

لاحظ سيبيويه أن الإدغام يقع في الأصوات بنسب مختلفة ، وأن أكثر وقوعه في حروف الفم واللسان ، فهو يقول (... إنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان ، لأنها أكثر الحروف)^(٢) .

وهذه الملاحظة صادقة لأن أصوات الفم واللسان في مجموعها أكثر من أصوات الحلق والشفيتين ، وإنما كان ذلك لأن اللسان أقدر أعضاء النطق على الحركة ، والناطق يستطيع بوساطة لسانه أن ينتج عددا من الأصوات بمجرد وضع لسانه في موضع معين ، وتغيير صفة نطقه .

فالانفجار المهموس في موضع الأسنان واللثة ينتج التاء ، والانفجار المجهور في نفس الموضع ينتج الدال ، والعدول عن الانفجار مع الهمس ينتج السين ، ومع الجهر ينتج الزاي ، وهكذا . وظاهر أن هذه الأصوات جميعها من مخرج واحد تقريبا ، وأي تغيير في وضع اللسان ينتج عددا آخر من الأصوات لايفصل بين أفراده سوى خط رفيع في المخرج ، أو صفة تميزه عن نظيره .

هذه المرونة التي يتصف بها اللسان في جزئه الأمامي هي التي أتاحت لمجموعة أصوات الفم هذه الكثرة ، ولكن التجاور والتقارب جعلها عرضة دائما للتأثر بما يليها

(١) المرجع السابق .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٤١٢ .

من أصوات ، ولذا أدغم كل منهما في الآخر ، مالم يحل دون ذلك ظرف صوتى آخر على ماسيجىء .

أما مجموعة أصوات الحلق فليست لها هذه الكثرة التى لحروف الفم ، لا فى العدد ولا فى حالات الإدغام ، وقد قرر القدماء وفى مقدمتهم سيبويه « أن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام (١) » ، « فالبيان — دائما — فيها أحسن ، والإدغام عربى حسن (٢) . فإذا ما أريد إدغامها فإنها تلتزم ترتيبا معيناً فيما بينها ، بحيث قرر النحاة (أن الصوت الأقرب إلى الفم لا يدغم فى الذى قبله) (٣) ، فالعين لا تدغم فى الهاء ، لأن الهاء أبعد فى الحلق من العين ، والعكس جائز ، أى أن الهاء تدغم فى العين ، بالشرط الذى سبق من أنهما يقلبان حاء . إلى غير ذلك من التفاصيل التى بسطها سيبويه فى هذا الموضوع من مبحث الإدغام .

واتخذت الباء وهى أكثر الأصوات تطرفاً فى المخرج عكس ماتخذها أصوات الحلق ، فقد أدغمت فى الفاء ، التى تعتبر أعمق منها ، دون أن يجوز العكس ، (إلا شذوذاً فى قراءة الكسائى بإدغام « نخسف بهم ») (٤) .

وبذلك يمكن أن نقول : إن الإدغام يحدث غالباً فى أصوات الفم (٥) ، ويتجه فى غيرها نحو الصوت الأقرب إلى الفم غالباً أيضاً ، فهو فى الحلق طردى ، وفى الشفتين عكسى . ومنطقة وسط الفم تعد على هذا أشبه بقطب مغناطيسى يجذب إليه ما حوله من أصوات .

ثالثاً : الإدغام لا يكون إلا فى الأقوى (٦) : ومعنى ذلك أن الإدغام يسجل دائماً ضعف صوت معين أمام صوت آخر أقوى منه ، وقد بنى النحاة فكرتهم عن

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤١٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٤١٣ .

(٤) الفصل ج ١٠ ص ١٤٦ .

(٥) سيأتى لنا تقسيم للفم بحسب توزيع الأصوات على مناطقه ، ومنه يتبين المراد بأصوات الفم تفصيلاً .

(٦) الفصل ج ١٠ ص ١٤٠ .

عنصر « القوة » فى الصوت على مآقره سببويه فى الصفات ، حين اعتبر بعض الأصوات متميزا عن الآخر بصفة زائدة فيه . وقد سبق عرضنا لهذه الصفات وتصنيفها ، ويبقى أن نعرف ترتيب هذه الصفات من حيث قوتها ، أو بعبارة أخرى : ترتيب الأصوات فى القوة بناء على هذه الصفات .

والذى وجدناه لدى النحاة فى هذا الباب أنهم لم يبالوا مطلقا بسقوط الصفات العامة أو وجودها فى حالة الإدغام ، فالجهر والهمس والشدة والرخاوة لا تثير مشكلة عند الإدغام ، ولا تهم مراعاتها ، ولذا وجدنا (الجهر) يسقط من العين عند إدغامها فى الحاء ، فى مثل « امدح عرفه » ، فتصبح « امدحرفه »^(١) ، كما يسقط من الغين حين تدغم فى الحاء فى مثل : « ادمغ خلفا » فتصبح : « ادمخلفا »^(٢) ، ويسقط من الجيم حين تدغم فى الشين مثل : « أخرج شطأه » ، فتصبح : « أخرجشطأه » ، كما يسقط من الدال حين تدغم فى الشين أيضا .

ووجدنا الهمس يسقط عند إدغام الحاء فى الغين فى مثل : « اسلخ غنمك » فتصبح : « اسلغنمك » ، ويسقط من التاء عند إدغامها فى مجهور كالدال أو الزاى أو الضاد .

ووجدنا الشدة تسقط من الجيم حين تدغم فى الشين ، ومن الباء حين تدغم فى الفاء فى مثل : « اذهب فانظر » .

ووجدنا الرخاوة تسقط من الظاء عند إدغامها فى التاء فى مثل : « أيقظ توفيق » كما تسقط من التاء عند إدغامها فى الدال فى مثل : ورث داود .

وجميع الأمثلة التى ضربها سببويه ومن بعده سائر النحاة فى هذا الباب دالة على أن هذه الصفات الخمس الأولى ليست بذات بال فى حالة الإدغام ، بل إن الأصوات تتنازل عنها نظير وضعها الجديد الذى تكسب فيه وجوداً آخر ، أو صفة مقابلة .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤١٣ .

(٢) المرجع السابق .

أما فيما يتعلق بصفات المجموعات والأفراد فقد حفل بها عموماً النحاة ، واعتدوها عناصر قوة في الصوت فحافظوا عليها من أن تفتى بسبب الإدغام ، ولكنهم فصلوا فجعلوها ثلاثة :

أولاً : صفات لا أهمية لها ، فهي ليست من أسباب قوة الصوت أو ضعفه ، وهي (الاستعلاء) فنجد القاف تدغم في الكاف ، والعكس جائز أيضاً . دون أدنى خلاف ، (والانحراف) في اللام ، حيث تدغم في أصوات كثيرة على ما مر دون أدنى خلاف ، وبخاصة إذا كانت لام المعرفة ، و (الهوائية) في الألف ليست من أسباب قوتها ، بل هي لاتعد من أصوات الإدغام .

ثانياً : صفة اعتد بها النحاة اعتداداً جزئياً ، وهي الإطباق ، فقد خيروا المتكلم في حالة التقاء الطاء بالتاء أو الدال بين أن يدغم مع الإطباق أو عدم الإطباق ، وذلك لأنه صفة قوة في الصوت يحسن أن تبقى ، ويجوز أن تفتى ، ونستطيع أن نجد في مناقشة النحاة في هذا الباب تفرقة مهمة ، فقد جعلوا إذهاب الإطباق أمثلاً ، في إدغام الطاء في الدال ، قالوا : (لاشتراكهما في الجهر وافتراقهما بالإطباق) وجعلوا إبقاءه أمثلاً في حالة إدغامها في التاء (لافتراقهما في الجهر والإطباق) (١) .

فكأن صوت الطاء سوف يتخلى في هذه الحالة عن صفتين هما عنصر القوة فيه (الجهر والإطباق) ، دون أن يعوضه صوت التاء عن إحداهما شيئاً ، ومن هنا كان الإبقاء على الإطباق أمثلاً ، ليكون الصوت قد تنازل عن صفة واحدة من صفاته هي الجهر ، وهو كما نعلم صفة عامة يسهل التنازل عنها . وكذلك شأن الظاء مع كل من التاء والدال ، أو التاء والدال ، وهو أيضاً شأن الصاد مع السين والزاي .

ثالثاً : صفات اعتد بها النحاة اعتداداً كاملاً ، وهي صفات (الاستطالة ، والتفشي ، والصفير ، والمد ، واللين ، والغنة ، والتكرير) .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤١٢ ، ٤١٨ .

فالضاد لاتدغم في الصاد مثلا ، مع أنهما مطبقان ، لامتياز الضاد بالاستطالة ، فإدغامها في الصاد يحرمها هذه الميزة ^(١) وكذلك لاتدغم الصاد في الضاد لأن الصاد تمتاز بالصفير ، وهو صفة لايمكن التنازل عنها .

وقد رأينا في عرض أمثلة الإدغام لدى النحاة أنهم قد أجازوا إدغام مجموعتي (الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء) في كل من (الصاد والسين والزاي) ولم يجيزوا العكس إبقاء على هذا الصفير الذى جعلهن أندى فى السمع . وصوت الشين لايدغم فى الجيم لامتيازها بالاستطالة والتفشى اللذين ليسا فى الجيم ، والعكس جائز . كذلك لم يجز النحاة إدغام الواو فى الباء مع أن مخرجهما هو الشفتان ، ولا الياء فى الجيم أو فى الشين مع أن المخرج واحد ، لامتياز الواو والياء باللين والمد الذى ينبغى الحرص عليه فى النطق ، ولا يجوز التنازل عنه .

ولم يجز النحاة أيضا إدغام كل من النون والميم فى الباء إدغاما كاملا حرصا على مافيهما من الغنة . وهذا هو نفس موقفهم من الراء حيث منعوا إدغامها فى اللام والنون ، حرصا على خاصة تكريرها . ويبدو أن حرص العرب على صفة الصفير فى أصواته كان أشد من حرصهم على وجود الإطباق فى أصواته ، فقد جاء على ألسنتهم ذهاب الإطباق عند إدغام الطاء فى التاء أو الدال ، أو إدغام الظاء فى التاء أو الذال ، ولكن ذلك لم يحدث فى أصوات الصفير ، فقد امتنع إدغامها فيما يذهب صفيها ، فالسين لاتدغم عندهم إلا فى أختيها الصاد والزاي ، وكذلك الشأن فيهما ، ومن ثم وضع النحاة قاعدتهم على أساس الاحتفاظ بصفة الصفير دائما ، وبصفة الإطباق أحيانا . ولعل مايمكن أن نعلل به صوتيا تمييز الصفير على الإطباق هو درجة الوضوح ، فالصوت الصفيرى أكثر قوة من الصوت المطبق ، بحيث يمكن أن ترتب أصوات الصفتين على أساس أن أكثرها قوة هو الصوت الذى يجتمع فيه صفتا الإطباق والصفير وهو : الصاد ، ويليهما الأصوات التى تمتاز بالصفير فحسب ، وهما

(١) المرجع السابق ص ٤٢٠ .

صوتا : السين والزاي ، يليهما الأصوات المطبقة فحسب ، وهي : الطاء والظاء والضاد .

والخلاصة أنه يمكن القول بأن صفات (الاستطالة ، والصفير ، والتكرير ، والغنة ، واللين والمد) تعد في نظر النحاة صفات قوة لا يمكن التنازل عنها ، وبأن صفة الإطباق يتنازل عنها أحيانا مع تفصيل .

أما بقية الصفات فليست بذات أهمية في قوة الصوت وضعفه في باب الإدغام .

هذه هي القواعد التي وضعها النحاة مقييس للإدغام ، وظاهر أنهم يفترضون اطراد ظواهر النطق لدى الأعراب ، وأن ماجرى على خلاف ماقالوه ، يعد في عرفهم شاذا ، أو ضعيف الرواية .

الفصل الرابع

موقف المحدثين من المخارج والصفات

هذا هو تراث القدماء فيما يتصل بدراسة الأصوات وصفاتها ، وما أسسوه على ذلك من مقاييس ، وما قالوا به من تفسيرات لبعض الظواهر الصوتية الناشئة عن الإدغام ، وما كان بينهم من اختلاف في وجهات النظر في القياس أو التعليل .

بيد أن فيما قالوه بعض النقاط المهمة التي تقتضى منا علاجاً حديثاً يكشف عن غموضها ، وهو ما سوف نحاوله حين نعرض أصوات العربية الفصحى في ضوء التقسيم الحديث للمخارج ، وفي ضوء ما أثر من صفات عامة وخاصة تعرض لها القدماء والمحدثون .

ولاشك أن وضع جدول للأصوات الفصحى بوصفها القديم مرسومة بالرموز الصوتية الدولية سوف يعين على عملية الدرس والتحليل التي نقوم بها في هذا الفصل ، لنرى تأثير الإدغام على تطور بعض أصوات الفصحى ، ومدى تأثيره في التوزيع الفونيمى للأصوات العربية القديمة والحديثة .

بيد أن هناك أساسين يمكن اختيار أحدهما لرسم هذا الجدول :

أولهما : ذلك التقسيم الذى قال به (فيرث) لمخارج الأصوات ، والذى يتجلى في تقسيمه للحنك الأعلى على أساس رسم خطوط أفقية تبدأ دائماً من بداية كل من الأضراس ، من الجانب الأيمن إلى الأيسر ، ورسم ثلاثة خطوط رأسية تبدأ من بين كل من الأسنان الأمامية إلى نهاية الحنك الأعلى ، فإذا كان عدد الخطوط الأفقية ثمانية ينتج عنها سبعة مناطق أفقية ، وكان عدد الخطوط الرأسية ثلاثة ينتج عنها أربعة رأسية ، فإن عدد المربعات والمستطيلات التي ينقسم إليها الحنك الأعلى في تقسيم (فيرث) يصبح ثمانية وعشرين ، هذا في تقسيم الحنك الأعلى وحده ، ويضاف إلى هذا العدد مجموعة من المخارج تشمل الشفتين معا ، أو إحداهما مع الأسنان ، كما تشمل ما وراء الحنك الأعلى وهما مخرجا الحلق والحنجرة ، وبذلك يصبح عدد المواضع التي يمكن أن تسهم في تحديد وصف الصوت اللغوى اثنين وثلاثين . وهو لاشك تقسيم دقيق مسرف في الدقة ، يفيد

بصفة خاصة عند إجراء تجارب سقف الحنك الصناعي (البلاطوجرافيا) ، الذى يبين بدقة وضع اللسان بالنسبة إلى الأصوات التى تنتج من التقائه بالحنك الأعلى تبيننا دقيقاً (١) .

وثانيهما : هو التقسيم الشائع لدى أغلب المحدثين ، وهو الذى يقسم الفم إلى عدة مناطق رئيسة تبدأ من الشفتين إلى الحنجرة ، فهو لقلة تقسيماته يعين على سهولة تحديد العلاقة بين صوت وآخر ، وبين مجموعة وأخرى من الأصوات اللغوية ، وقد اخترنا أن نأخذ بمنهجه بصفة عامة مع بعض تعديلات تتفق وطبيعة الأصوات العربية الفصيحة ، وإن كنا لانستطيع الاستغناء به عن بعض ما ذهب إليه سيويه فى تحديد مخارج بعض المجموعات على ماسياتى :

(١) أصوات اللغة ص ٧٦ ، ٧٧ .

ومن هذا الجدول يتضح رأى المحدثين وطريقتهم فى تنظيم مخارج الأصوات وصفاتها ، ومنه يظهر أنهم لم يفرقوا بين بعض الأصوات التى اعتدها القدماء ممتازة بصفة معينة وبين غيرها مما لا يشركها هذه الصفة . فهم قد اعتبروا صفيح (السين والزاي والصاد) وتفشى (الشين) مشابها للاحتكاك فى الثاء والفاء ، وجعلوها جميعا فى قائمة واحدة . ومعلوم أن نظرة القدماء إلى هذه الأصوات على أنها ممتازة إنما كانت على أساس ملاحظتهم للواقع الأصواتى فى اللغة ، كما سبق فى حديثنا عن الصفات وترتيبها لدى النحاة .

ولاشك أن المتأمل فى تقسيم المحدثين للمخارج لا يسعه إلا أن يرى فيها صورة من عبقرية سيوييه ، فهو قد وزع الأصوات ومجموعاتها على المخارج ، تماما كما فعل المحدثون ، مع بعض فروق دقيقة ، وفيما عدا ما ذهب إليه من اعتبار الخيشوم مخرجا للنون فى حالة الإخفاء . ونرى نحن مع المحدثين أنها نون (أنفية) مخرجها هو مخرج الصوت التالى لها ، والذي تتأثر به — على ما هو مرسوم بالجدول .

ويلاحظ أن الجدول الدولى لم يعتبر الأصوات المطبقة وحدات مستقلة ، بل اعتبرها فروعاً لنظائرها المنفتحة ، فالصاد فرع السين ، والطاء فرع الذال ، والطاء الحديثة فرع التاء ، والضاد الحديثة فرع الدال ، وبعبارة أخرى : اعتبر الإطباق صفة عارضة فى الصوت ، على حين اعتبرها القدماء أصواتا مستقلة ، وعالجوها كمجموعة ذات وضع خاص ، مع ملاحظتهم علاقتها بنظائرها ، والدليل على ذلك أن الضاد عندهم صوت مطبق لا نظير له ، أى إنه ليس بفرع عن صوت منفتح . أما المحدثون من العلماء العرب فيرون أن التكوين الأصواتى يتوقف على التشكيل اللغوى فى كل لغة ، فالأصوات المطبقة ليست وحدات مستقلة فى اللغات الأوربية ، ولكنها مستقلة فى العربية — على ما رأى القدماء .

ويلاحظ أن طريقة المحدثين تعيننا على فهم العلاقات بين مخارج بعض الأصوات المختلفة ، وبخاصة فيما يتصل بمفهوم التقارب بين الأصوات ، وهو ما نرجو

أن نضع له تفسيراً دقيقاً ، كما أن طريقة القدماء تعيننا على فهم العلاقات بين مجموعة أصوات الأسنان واللثة على ماسياتي .

وليس لنا من جديد في هذا الجدول ، يضاف إلى المحاولات السابقة لوضع الرموز الصوتية للغة الفصحى سوى ثلاثة أمور :—

أولها : أننا اعتبرنا الضاد بوصفها القديم تدخل في باب الجانبى المحتك ، لأنها تتكلف من الجانب الأيمن أو الأيسر من اللسان مع ما يجاذيه من الأضراس العليا ، مع اتصافها بالرخاوة التى يعبر عنها في الجدول بالاحتكاك ، وهناك محاولات تجعل الضاد من الأصوات الأسنانية وحدها (١) ، أو جانبية أسنانية (٢) ولكن هذه المحاولات تصرف النظر عن كونها مطبقة ، وأن صفة الإطباق فيها تساعد على اتصال اللسان باللثة في موضع اللام على ما وصف القدماء ، فلذا اعتبرناها (جانبية أسنانية لثوية) .

ثانيها : أننا أثبتنا وجود النون الأسنانية ، أى النون التى يليها صوت من الأصوات الاسنانية وهى (الناء والذال ، والظاء) — وذلك في حال الإخفاء ، حين تقع النون ساكنة قبلها . ، وقد أغفلت المحاولات السابقة هذا الصوت ، مع أنه أحد متغيرات الفونيم (n) الأسنانى اللثوى . ولم نحاول أن نضع للنون مع الشين رمزا مستقلا ، لشدة قرب مخرج الشين من مخرج الجيم ، بل لاتحاد المخرجين مع امتياز الشين ببعض الامتداد نحو اللثة ، وهو ما عبر عنه القدماء بالاستطالة والتفشى ، فكان من الأنسب توحيد وجود النون بين الشين والجيم فهى نون غارية ، وإن كان هذان الصوتان يفترقان أحيانا في بعض الأحكام ، كأن تدغم اللام في الشين دون الجيم ، وهو ما سوف نشير اليه .

ثالثها : أننا جعلنا مخرج (الخاء والغين) هو اللهاة ، مخرج القاف ، لا كما

(١) l'arabe classique Page 73 .

(٢) مناهج البحث في اللغة ص ٩٠ وما بعدها .

" جدول يوسع الاصوات الفصحى "

حجری	حلقى		لهوى		طبقي		عارى		عارى ملنى		لنى		أساسى لنوى				أساسى		سوى أسنانى		نفوى بنائى		
	مجهور	مهموس	مجهور	مهموس	مجهور	مهموس	مجهور	مهموس	مجهور	مهموس	مجهور	مهموس	مجهور مطبق	مهموس مطبق	مجهور مطبق	مهموس مطبق	مجهور مطبق	مهموس مطبق	مجهور	مهموس	مجهور	مهموس	
ء			(ق) G	ف q		ك K	ج J						(ط) d	د d	ت t	ث t					ب b		انفجارى
			هـ N صورة		ح n صورة	ز n صورة				ح n صورة			ح n أصل الوحدة			ح n صورة			م m صورة		م m		انفجارى
													(س) s										جاسى محسك
													ل l										جاسى عبر محسك
										ر r													سرددى
هـ h	ح h	خ x	غ gh	ق q				س s	ز z	س s	س s					ط dh	د dh	ت th		ف f			احتكاكى
					و w		ي y														و w		اسمرارى عبر محسك أو مصف حوكه
					ضمه صيقه u		كسره ضيقه I															ضمه ضيقه u	الحركات
					فتحه واسعه مطبقه a		فتحه نصف واسعه ء																

(*) ما بين القوسين صورته لطق الفصحى القديمه . والرموز المركبه نظرا الى نقص ماكبسه الطاعه . فيما يتعلق بالرموز الصوتيه .

متوسط ، وهو ينتج عندما تتجاور في النطق (نون وفاء) تجاورا مباشرا ، كما في كلمة (أنف) ، وكلمة (انفك) ، حيث تقلب النون ميما مخرجاها هو الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا .

و / W : صوت الواو العربية — شفوى — طبقي — رخو (استمراري) — مجهور ، يعد لدى المحدثين صوت لين مركب ، إذ هو في بعض أحواله مرحلة انتقال بين حركتين متواليتين كالفتحة والضمة ، أو العكس نتيجة الانزلاق فيما يسمى بالانجليزية Diphthong — أى المزدوج .

ف / F : صوت الفاء العربية — شفوى أسناني — رخو (احتكاكي) — مهموس .

ث / th : صوت الثاء العربية — بين أسناني — رخو (احتكاكي) مهموس .

ذ / dh : صوت الدال العربية — هو النظير المجهور لصوت الثاء ، فهو صوت بين أسناني — رخو (احتكاكي) — مجهور .

ظ / dh : صوت الظاء العربية — هو النظير المطبق لصوت الدال ، فهو صوت بين أسناني — رخو (احتكاكي) — مجهور — مطبق .

ت / t : صوت التاء العربية — أسناني لثوي — شديد (انفجاري) مهموس .

د / d : صوت الدال العربية — هو النظير المجهور لصوت التاء . فهو صوت أسناني لثوي — شديد (انفجاري) — مجهور .

ط / t : صوت الطاء العربية — هو النظير المطبق لصوت التاء . فهو صوت أسناني لثوي — شديد (انفجاري) مهموس — مطبق ، وقد تطور هذا الصوت عن أصل مجهور ، ولكنه فقد صفة الجهر في بعض الظروف الصوتية .

ن / n : صوت النون العربية — أسناني لثوي — أنفي — مجهور — متوسط (١) — وهو العضو الأصلي في هذه الوحدة . الذي يتكون من أعضاء كثيرة ، وذلك بحسب ما إذا التقت الوحدة الأصلية التقاء مباشرا بصوت يؤثر فيها بنقل مخرجها ، وذلك على الوجه التالي :

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦٩ .

ن / n^١ : أحد تنوعات النون العربية : أسناني — أنفي — مجهور ، ينتج عندما يلتقى صوت النون الأصلية بأحد الأصوات البين أسنانية (التاء — الدال — الظاء) فينقل مخرج النون إلى مخرج الصوت التالي ، أى بين الأسنان .

ن / n^٢ : أحد تنوعات النون العربية — لثوى — أنفي — مجهور — ينتج عندما يلتقى صوت النون الأصلية بأحد الأصوات الأسنانية اللثوية (التاء — الدال — الطاء — الضاد) حيث جرى اعتبار القراء لها مخفاة عند هذه الأصوات .

كما أنه ينتج عند التقائها بأحد الأصوات اللثوية (السين — الزاي — الصاد) فيصبح مخرج النون من مخرج الصوت التالي لها ، ويلاحظ أن اللام من مجموعة الأصوات الأسنانية اللثوية ، وأن الراء من مجموعة الأصوات اللثوية ، وهما يخرجان من هذه القاعدة ، إذ إن النون تفقد معهما وجودها لتصبح لاما أو راء . وهو ما يسميه القراء إدغاما بغير غنة .

ن / n^٣ : أحد تنوعات النون العربية — غارى — أنفي — مجهور — ينتج عندما يلتقى صوت النون الأصلية بأحد الأصوات الغارية وهى (الجيم — الشين — الياء) فيتأخر مخرج النون إلى حيث مخرج الصوت التالي لها .

ن / n^٤ : أحد تنوعات النون العربية — طبقي — أنفي — مجهور — ينتج عندما يلتقى صوت النون الأصلية بصوت الكاف ، فيتأخر مخرج النون إلى حيث مخرج الكاف .

ن / n^٥ : أحد تنوعات النون العربية — لثوى — أنفي — مجهور — ينتج عندما يلتقى صوت النون الأصلية بصوت القاف . فيتأخر مخرج النون إلى حيث مخرج القاف ، وليس للحاء والغين هذه الخاصة مع النون لشدة شبههما بأصوات الحلق كما مر .

ض / d : صوت الضاد العربية — أسناني لثوى — جانبي — رخو (محتك) — مجهور — مطبق — ليس له نظير في الأصوات الفصحى المنفتحة^(١) ، وقد وصفه القدماء بالاستطالة ، ومعناها امتداد مخرجه من الفم حتى يتصل بمخرج صوت آخر

(١) كتاب سيويه جـ ٢ ص ٤٠٦ .

هو اللام — على مامر — ولكنه تطور حتى أصبح نظير الدال المطبق ، بعد أن تخلت الطاء عن هذه المكانة ، فتخلى هو أيضا عن صفتي الرخاوة والاستطالة .

ل / l : صوت اللام العربية — أسناني لثوي — جانبي — مجهور — متوسط بين الشدة والرخاوة ^(١) غير محتك وقد عده سيوييه شديدا .

ر / r : صوت الراء العربية — لثوي — مجهور — مكرر — متوسط بين الشدة والرخاوة ^(٢) وقد عده سيوييه شديدا ، والتكرير كما سبق — صفة ذاتية في الراء ، أى إنها لا تكون فصيحة بدونه ، ولكن المبالغة فيه مستقبحة .

ز / z : صوت الزاي العربية — لثوي — رخو (احتكاكي) مجهور — يصفه القدماء إلى جانب الرخاوة بالصفير ، كما سبق .

س / s : صوت السين العربية — لثوي — رخو (احتكاكي) مهموس — صفيري .

ص / s : صوت الصاد العربية — لثوي — رخو (احتكاكي) مهموس — صفيري — مطبق ، ونظيره المنفتح هو صوت السين .

— مطبق ، ونظيره المنفتح هو صوت السين .

ش / S : صوت الشين العربية — غاري — ملثي — رخو (احتكاكي) مهموس — ميزه القدماء على غيره بالاستطالة والتفشي ، ويعنون بذلك أن مخرج الشين قد امتد حتى اتصل بمخرج الطاء ، ومعنى ذلك أن الاحتكاك الذي امتازت به قد زاد في المساحة التي تشغلها من اللسان والفم ، فامتد مخرجها نحو اللثة قليلا . وهو ما يعنيه المحدثون بكلمة « ملثي » ^(٣) وقد أتاح لها هذا التفشي ميزات ليست لغيرها من الأصوات الغارية ^(٤) .

(١) سر الصناعة ص ٦٩ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) جدول الرموز الدولية — أصوات اللغة .

(٤، ٥) وقد نتج عن ذلك ظاهرة تثبت هذه الملاحظة ، ذلك أن الشين رغم أنها من نفس مخرج الجيم والياء قد انفردت دونهما بادغام لام المعرفة فيها . وهذه اللام تدغم وجوبا كما وضع في عرضنا السابق في ثلاثة عشر صوتا هي (ط — د — ت — ظ — ذ — ث — ص — ز — س — ض — ش — ر — ن) ، وهذه كلها =

ج / J: صوت الجيم العربية — غارى — شديد (انفجاري) مجهور ، بيد أن شدته تتصل في نهايتها ببعض الرخاوة التي تنتج ما يسمى بالتعطيش^(٥) .

= أصوات مخرجها قريب جدا من مخرج اللام ، إن لم يكن مخرج اللام ذاته ، فيما عدا (الشين) ، فهي وحدها من أصوات وسط الحنك ووسط اللسان . هذه الملاحظة تدعونا من جانب آخر إلى أن نتصور نطق (الجيم) الفصيحة على أنه احتباس للهواء عند ملتقى وسط اللسان مع ما يوازيه من الحنك الأعلى ، ثم ينفجر محدثا صوتا شديدا مجهورا مشوبا بقليل من الاحتكاك في آخره (هو ما يسمى بالتعطيش) وهذا القدر من الاحتكاك قليل بحيث تحتفظ معه الجيم بشدتها .

وهناك ملاحظة أخرى فيما يتعلق بوصف الجيم الفصحى ، هي أن أحدا من القدماء لم يحاول أن يتسیر إلى اتصافها بما يسمى « بالتعطيش » ، وهو ذلك الاحتكاك الذي يحدث عقب انفجارها في النطق . وقد دعانا هذا الموقف من القدماء إلى الشك في اتصاف الجيم الفصحى بهذه الصفة ، وبخاصة حين لاحظنا أن اللام لا تدغم فيها مع أنها تدغم في الشين التي هي من مخرجها .

وإنما يدفعنا إلى القول باتصافها بالتعطيش اعتباران ثبتهما هنا وهما : —

١ — أن الجيم والكاف صوتان متجاوران في المخرج . لا يفصل بينهما صوت آخر ومع ذلك لم تدغم الجيم في الكاف مع تقاربهما في صفة الشدة واختلافهما في الجهر والهمس ، ولو أن الجيم أدغمت فيها لما زادت على أن تنارت عن صفة الجهر وهو أمر أكثر وقوعا في الادغام من نقيضه — على ماسياتي — ومن هنا نرى أن المانع الذي حال دون ادغامها في الكاف إنما هو حرص الناطق العربي على أن يحتفظ لها بميزة أخرى زائدة على الشدة والجهر ، هذه الميزة هي « التعطيش » ، والمعروف أن الصوت ذا الميزة لا يدغم فيما عدم هذه الميزة أو نظيرها ، لأنه يعد أقوى منه ، والأقوى لا يدغم في الأضعف على ماضى في «مقاييس الادغام عند النحاة» .

٢ — أن سيبويه عندما حذر من نطق بعض الأصوات غير المستحسنة في اللسان العربي ولا جائزة في قراءة القرآن أو الشعر ، عدد منها : (الجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين والكاف التي بين الجيم والكاف — الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤) والجيم الأولى تحدث عندما يتأخر مخرج الجيم الفصحى قليلا إلى مخرج الكاف فتنتطق جيما نصفها الآن « بالقاهرية » ، والجيم الثانية تحدث عندما يتقدم مخرج الجيم الفصحى قليلا ليشمل مخرج الشين ، فتنتطق جيما (شامية) ، أو مجهور الشين ، وتحدث الثالثة في رأينا — حين تهمس الجيم الفصحى من مخرجها في غار الفم لتصبح صورتها على ما يرى المحدثون هكذا (c) أى جيما مهموسة (أصوات اللغة — جدول الرموز الصوتية (أ)) .

فقد وضح اذن أن الجيم الفصحى كانت قد تعرضت لبعض الانتقاص في الطق منذ بدأ اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب . فكان أن حذر سيبويه من الانسياق مع هذا التطور الأصواتي غير الفصيح ، الذي جاء على صورة ماعدده من أنواع الانحراف . ولاشك أن مخرج الجيم الفصحى إنما هو بين الجيم الأولى والثانية فهي غارية ، لا طبقية كالكاف ، ولا غارية ملثاة كالشين ، هذا من حيث المخرج . أما من حيث الصفة فهي قد جمعت شدة الكاف إلى قليل من رخاوة الشين ، وهو ما يحدث عند التعطيش . وحسبنا دليلا على حدوثه تواتره على ألسنة قرائنا . الذين يعد نطقهم إحدى الوثائق التاريخية على نطق العرب الفصحاء .

ومن هنا رأى بعض المحدثين اعتبار الجيم الفصحى « صوتا مركبا » من عنصرى الشدة والرخاوة (مناهج البحث في اللغة ص ١٠٣) .

ولكن صفة التعطيش هذه التي برهنا على وجودها في « هامش الصفحة السابقة » لم تعطه عند النحاة ميزة على مقاربه من الأصوات ، كما كان للشين ميزة بتفشيها .

ي / y : صوت الياء العربية — غارى — رخو — استمرارى — مجهور ، ويعد لدى المحدثين صوت لين مركبا كالواو ، لما أنه أحيانا من أثر الانتقال بين حركتين كالفتحة والكسرة أو العكس .

ك / k : صوت الكاف العربية — طبقى شديد (انفجارى) مهموس .

ق / G : صوت القاف العربية — لهُوى — شديد (انفجارى — مجهور — وصفه القدماء بالاستعلاء والتفخيم ، وما يؤكد صفته كمجهور أن القدماء قد نبهوا إلى إظهار الغين إذا جاورت القاف في مثل « لاترغ قلوبنا » لقرب ما بين الغين والقاف مخرجا وصفة (١) . والمقصود بالصفة هنا الجهر ، لأن الغين رخوة والقاف شديدة ، فهما من هذه الوجهة متباعدتان . وقد تعرض هذا الصوت لبعض الظروف الصوتية التي أفقدته صفة الجهر ، فأصبح مهموسا في نطقنا الحديث ، ورمزه (q) .

غ / gh : صوت الغين العربية — لهُوى — رخو (احتكاكى) مجهور — يعد عند القدماء من أصوات الحلق ، وإن أشبه القاف في صفة الاستعلاء .

خ / x : صوت الخاء العربية — لهُوى — رخو (احتكاكى) مهموس . وهو نظير الغين ، مستعمل أيضا .

ح / h : صوت الحاء العربية — حلقى — رخو (احتكاكى) مهموس — وهو نظير العين .

ع / ? : صوت العين العربية — حلقى — مجهور — متوسط بين الشدة والرخاوة (احتكاكى) .

ء / ? : صوت الهمزة العربية — حنجرى — شديد (انفجارى) مهموس .

هـ / h : صوت الهاء العربية — حنجرى — رخو (احتكاكى) مهموس — أطلق

عليه بعض المحدثين صفة « الصوت الناقص » حيث إنه عبارة عن الهواء المار بالأوتار الصوتية دون أى عارض يعترض طريقه ^(١) ، وتدلل البحوث الحديثة على أن طبيعته الصوتية قريبة من طبيعة الحركات ، وقد سبق أن قررنا ذلك .

وفي ضوء هذه الدراسة الوصفية لأصوات الفصحى نستطيع أن نقوم بدراسة تحليلية لعملية الإدغام كما نتصورها ، بقطع النظر عما قاله القدماء في هذا الصدد ، ولاشك أن القيام بهذه الدراسة يقتضى منا أن نمهد له بدراسة « المماثلة بين الأصوات وعلاقة الإدغام بها » ، كيما نفرغ بعد ذلك لعلاج مشكلته من الوجهة الصوتية .

★ ★ ★

٣ — ظاهرة المماثلة عند المحدثين وعلاقتها بالإدغام

كان ماسبق من الحديث عن معنى الإدغام عرضا لآراء القدماء بصدده ، ونحن هنا نوضح آراء المحدثين فيما سمي « بالمماثلة » :

والمماثلة نوعان : رجعية وتقدمية ، وذلك بحسب كونها من الأمام إلى الخلف ، أو من الخلف إلى الأمام ، والنوع الأول — المماثلة الرجعية — هو الأكثر شيوعا من الآخر ، مع أن كلا منهما يمكن أن يحدث في لغة واحدة ^(٢) ، ومن الأمثلة على هذه الظاهرة في العربية أن ينطق بعض الناس لفظة « اجتمع » : « اجد مع » ، فالتاء قد جاورت الجيم مجاورة مباشرة ، ففقد صوت التاء صفته كمهموس ، ليصبح مجهورا في صورة نظيره « الدال » ، وقد اتخذت المماثلة هنا صورة تقدمية لأن الثاني فيها قد تأثر بالأول . ومثال ذلك أيضا : « ادعى وأذكر ، وازداد » فالتأثر في المثال الأول جاء في صورة قلب لتاء الافتعال دالا ، وجاء في المثال الثاني على مرحلتين ، حين قلبت تاء الافتعال إلى مجهورها الدال على صورة المماثلة التقدمية ، ثم فنيت الدال في الدال على

(١) محاضرة « علم الأصوات عند سيبويه واعدنا » للدكتور أ . شاده .

(٢) الأصوات اللغوية ص ١٢٦ الطبعة الثالثة .

التأثر التقدّمى أيضا ، وكان فى المثال الثالث فى صورة انقلاب التاء دالا بالزى
المجهورة (١) .

وقد يحدث العكس فتكون المماثلة رجعية يتأثر فيها الصوت الأول بالتالى كما فى
قولهم : « اذكر » ، فقد فنى الصوت الأول وهو الذال فى التاء (المجهورة) التى صارت
دالا ، فأصبح مثلها .

ومن البين أن التأثر قد يكون جزئيا ، بمعنى أن يفقد الصوت صفة من صفاته
كالجهر والهمس ، ويتحقق الصوت حينئذ ببعض صفاته الأخرى . وقد يكون كليا
بمعنى أن يفقد الصوت وجوده كله ويصبح صوتا آخر .

ومهما يكن من شىء ، فإن من الضرورى أن نتساءل عن السبب الذى من
أجله يؤثر صوت معين فى صوت آخر ، وعن القانون الذى يحكم هذه الظاهرة
الصوتية الشائعة ؟ .

يقول مؤلفا كتاب (النحو التاريخى للغة الفرنسية) : « لقد لعبت المماثلة دورا
بالغ الأهمية فى التطور الأصواتى للغة الفرنسية ، ومن الممكن تعريف أثرها بأنه :
صوت أكثر قوة يؤثر على صوت أكثر ضعفا ، فيحيله شبيها به » (٢) .

فهنا هنا يرجعان سبب حدوث المماثلة إلى قوة ذاتية فى الصوت المؤثر تميزه
عن مجاوره الذى يتأثر به .

ولكن عالما آخر هو « موريس جرامونت » قد ذكر سببا آخر لحدوث
المماثلة ، وإن شارك هذين العالمين رأيهما آخر الأمر ، فقد اتجه فى تفسير حدوث
المماثلة وجهة خارجية بعيدة عن جوهر الصوت حين قال : « أما الوجه الذى تتم به
الظاهرة فهو ذو طابع خارجى لايعتمد على جوهر الصوت ، فإذا ما تحدثنا عنه من
الوجهة النفسية العضوية لم نجد للمماثلة الرجعية من تعليل سوى إسراع بحركات النطق

(١) الأصوات اللغوية ص ١٢٨ .

(٢) grammaire historique de la langue française Page 47

عن مواضعها ، وبأن المماثلة التقدمية التزام هذه الحركات والجمود عليها^(١) ، وهذا في رأينا تعريف للظاهرة بشقيها في صورة تعليل نفسى عضوى ، ولكن المؤلف لايعتد بهذا التفسير وحده ، إذ يقول بعده : « ومع ذلك فهذه التفرقة ثانوية ، أما الشيء الأساسى فهو أن هناك صوتا يسيطر على صوت آخر ، وأن الحركة تتم في اتجاه أو في آخر ما إذا كان الصوت المسيطر موجودا في الأمام أو في الخلف » ، ويستطرد قائلا : « ولاشك أن الصوت المؤثر هو ذلك الذى تتوفر فيه صفات : أن يكون أكثر قوة ، أو أكثر مقاومة ، أو أكثر استقرارا ، أو أكثر امتيازا ، وإنما تتحدد هذه الصفات سلفا طبقا لنظام اللغة ، وعلى ذلك يمكن التنبؤ بالوجه الذى تتم عليه ظاهرة المماثلة ، الأمر الذى يستبعد معه هوى المتكلم ، ولتبسيط الأمر يمكننا أن نحدد القضية كلها في كلمة واحدة هي (القوة) ، فالمماثلة تخضع لقانون واحد هو قانون (الأقوى) ... وقد قام الدليل على صحة هذا القانون منذ عام ١٨٩٥ ، وليست «المماثلة» ونقيضها : المخالفة — هما اللذان يخضعان وحدهما له ، بل تخضع له جميع الظواهر التى يكون فيها تغير صوت ناشئا عن وجود صوت آخر . ولم يستثن من هذا القانون شيء ، ولن يخرج عن نظامه شيء مطلقا »^(٢) ، وهنا يبدو لنا جرامونت وكأنه يرفض التفسير النفسى العضوى السابق ، إذ أنه يستبعد أن يكون لنفسية المتكلم دخل في إحداث مثل هذا التأثير ، بل يرجع ذلك إلى صفات يمتاز بها الصوت المؤثر دون غيره ، ولكنه كما سبق أن قلنا يعتمد في تفسيره للظاهرة على الأساسين الصوتى والنفسى ، وإن رجح الجانب الصوتى لموضوعيته ، وقد تحدث المؤلف في هذا النص عن الصفات التى تجعل صوتا معيننا أقوى من غيره ، فجعلها منحصرة في (القوة والمقاومة والاستقرار والامتياز) ، ثم لخصها جميعا في كلمة (القوة) ، ويظهر من كلامه أنه يجعل موقعية الصوت من عناصر قوته .

فقد تحدث عن تأثير الأصوات الصامتة بعضها في بعض ، فضرب لذلك

(١) .Traité de Phonétique, P. 185

(٢) المرجع السابق .

مثلا كلمة (BEC) التي تنتهى بكاف انفجارية مهموسة ، ولكنها حين تلاها صوت الدال فى عبارة bec de lièvre^(١) نتج عن التقاء الصوتين تأثير الكاف بالدال فى الجهر وحده ، ولكنها لم تصبح بذلك (جيما) ، وهى النظير المجهور للكاف ، بل أصبحت كافا مجهورة ، انفجارية ، كما هى .

ويفسر « جرامونت » هذا الحدث الصوتى ، فيتساءل : كيف تمت هذه الظاهرة ؟ ويجيب عن ذلك بقوله : « إن ال (d) أكثر قوة من ال (c) ، لابطبيعتها ، ولكن بحكم وضعها ، فهى فى موقع قوى لأنها بداية مقطع ، بالإضافة إلى أنها مسنودة بال (c) أى محمية بها من تأثير الحركة السابقة عليها ، فى حين أن ال (c) فى وضع ضعيف ، لأنها نهاية مقطع ، بالإضافة إلى أنها مسبقة بحركة غير منبورة *voyelle inaccentuée* فقد اهتمت عضلات النطق بإصدار ال (d) ، ولم تهتم بإصدار ال (c) ، فنتج عن ذلك أن إحدى الحركات النطقية التى أعدت من أجل ال (d) — وهى ذبذبة الحنجرة — قد احتلت مجال ال (c)^(٢) .

ويضرب بعد ذلك مثلا على « مقاومة الصوت لعوامل التأثير التى تحوطه ، ولكنه يجعل ذلك خاصا ببعض اللغات دون بعض ، فقد يقاوم الصوت عوامل الفناء التى تحوطه فى لغة ، ولا يقاومها فى لغة أخرى ، كما فى كلمة (uestis) اللاتينية ، فإن صوت ال (s) لم يفن فيها رغم أنه مسبوق بحركة ، وملتو بصوت مقارب له ، فى حين وجدنا كلمة (testa) اللاتينية قد تحولت فى الفرنسية آخر الأمر إلى tête ، رغم أن الظروف الصوتية فى الكلمتين واحدة ، ولكن انتقال الثانية إلى الفرنسية قد أخضعها لقانون المماثلة فيها ، حيث تتدخل عوامل (عقلية ونفسية وعضوية) فى إحداث هذا التأثير^(٣) .

ونستطيع أن نفيد من هذا الحديث المفصل بعض الحقائق المهمة فى

(١) هذا تعبير فرنسى بمعنى (مشقوق الشفة — أو الأعلم) .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٦ .

(٣) المرجع السابق ١١٨ .

الموضوع : فهو حين حدد صفات الصوت المؤثر المسيطر بأنها (القوة أو المقاومة أو الاستقرار أو الامتياز) يبدو أنه كان يؤسس ملاحظته بناء على الواقع الصوتي في اللغات الأوربية ، وقد جعل انطباق هذه الصفات جميعها أو بعضها على لغة معينة خاضعا لظروف هذه اللغة ، بحيث لا يعد من الضروري أن يحدث فيها ما يحدث في لغة أخرى بحرفه ، فالأمر على هذا نسبي تحدد خطوطه الظروف الصوتية الخاصة بنظام اللغة .

على أنه من المحقق أن قانون « القوة » قانون عام في كل اللغات بحيث لا يمكن كما حدث جرامونت — أن يتخلف ، ولكن الشكل الذي تتخذه القوة هو الذي يحتمل التنوع والاختلاف ، وقد سبق أن ذكرنا في حديثنا عن مقاييس « سيويه » في الإدغام أنه جعل التأثير الإدغامي دائما للصوت الأقوى ، وحدد هنالك صفات القوة في الصوت فحصرها جميعا في ذات الصوت ، ولم يتعرض لموقعه ، ذلك لأن الموقعية متصلة بدراسة النظام المقطعي ، ولم يكن ذلك موضع اهتمام سيويه والنحاة من بعده ، إلا في بعض إشارات يسيرة عابرة نجدها في كتبهم ، وهي ليست بذات قيمة هامة في علاج الموضوع .

ولن نستطيع أن نتحدث عن أوجه الشبه بين حديث جرامونت وكلام القدماء إلا إذا حددنا طبيعة العلاقة بين المماثلة والإدغام ، ... ونقصد هنا الإدغام بمفهومه الاصطلاحي الذي نعالج أمثله في قراءة القرآن ، كما نعالج مقاييسه في اللغة . وعلى الرغم من أن الأمثلة التي ساقها « جرامونت » ، لاعلاقة لها بما يحدث في الإدغام الاصطلاحي ، إذ إن التأثير في مثل *bec de lièvre* إنما هو على مثال (أصدر) ، فإن إطلاق المماثلة شامل في نظرة المحدثين لكل تأثير يحدث بين صوتين متجاورين فيقارب بينهما مهما يكن مبلغه ، أي إنه ينطبق تمام الانطباق تقريبا — كما أسلفنا — على معنى « الإدغام في اصطلاح «سيويه» و « ابن جنى » وبعبارة أخرى : المماثلة هي التقريب في اصطلاح هذين الإمامين ، مع فارق واحد هو : أنهما يطلقان الإدغام أيضا على حالة التضعيف المحض الناشئ عن التقاء المثلين ، في حين أن المماثلة لا علاقة

لها بمثل هذه الظاهرة . فإذا أخذنا في اعتبارنا انفراد « الإدغام » في رأيهما بهذه الحالة كان الإدغام أعم من المماثلة .

أما علاقة المماثلة بالإدغام الاصطلاحي فمن الواضح أنها أعم من وجه ، من حيث كانت شاملة لكل حالات التأثير ، في حين نجد مقتصرًا على حالة الاندماج الصوتي الكامل ، حيث يفقد الصوت المتأثر وجوده فقدانا كاملا ، كما أن الإدغام الاصطلاحي شامل حالة التضعيف التي أشرنا إليها سابقا ، وهي لا تدخل في نطاق مفهوم المماثلة .

وإذا شئنا تحديد العلاقة من الوجهة المنطقية قلنا : إن بينهما — على هذا الأساس — عموما وخصوصا من وجه ، يجتمعان في حالة التفاعل الصوتي الكامل ، وتنفرد المماثلة بحالات التأثير الناقص ، وينفرد الإدغام بحالة التضعيف . على أن الإدغام الاصطلاحي يحدث أحيانا مع بقاء أثر للصوت المدغم ، كما في إدغام المتجانسين ، وكما هي الحال في الإدغام بغنة ، ومع هذا تظل العلاقة بين الاصطلاحين كما حددناها عموما وخصوصا وجهيا ، فإذا كان الإدغام أحد أشكال المماثلة ، بل هو أقيس أشكالها جميعا في العربية ، فمن البدهي أن تنطبق عليه قوانين المماثلة التي قررها المحدثون ، وقد وجدنا أنهم وضعوا لها قانونا عاما هو قانون (الأقوى) ، وقلنا إن هذا يتفق ووجهة نظر القدماء حين عالجوا الإدغام ، ولكن الفرق بين الفريقين ينحصر في أن المحدثين قالوا بالموقعية في المماثلة ، وجعلوها أول صفات القوة ، في حين لم يتعرض القدماء لهذه الصفة . والواقع أن ظاهرة الإدغام لا تتم غالبا إلا بشرط الموقعية ، موقعية الصوت المدغم وموقعية الصوت المدغم فيه . ولإيضاح هذه الفكرة يمكن أن نستعين بأفكار المماثلة واصطلاحاتها في تقسيم أنواع الإدغام ، فكما قيل : إن المماثلة رجعية حين يتأثر الأول بالثاني ، وتقدمية حين يتأثر الثاني بالأول ، يمكن أن نقول : إن الإدغام يتم على صورتين :

١ - إدغام رجعى ، حين يفنى الصوت الأول فى الثانى ، وهذا هو القياس فى الإدغام ، وهو أعم أشكاله جميعا مثل : (كلما خبت زدناهم - الإسراء آ ٩٧) .

٢ - إدغام تقدمى حين يفنى الصوت الثانى فى الأول ، قياسا فى صيغة افتعل ، حين تكون الفاء فيها صوتا مجهورا كما فى « اذكر وادعى » ، وشذوذا فى مثل « جلدّه » فى « جلدته » .

فإذا نظرنا إلى الشكل الأول من أشكال الإدغام ، وهو الإدغام الرجعى ، وجدنا أن موقع الصوت المدغم لابد أن يكون سابقا ، وهو فى موقعه هذا يكون دائما نهاية مقطع ، فهو ضعيف عرضة للتأثر بالصوت التالى ، فى حين أن الصوت التالى أكثر قوة ، لأنه بداية مقطع ، فهو متمكن فى موضعه .

وعلى ذلك نقرر أن الموقعية بصورتها هذه شرط أساسى فى حدوث الإدغام الرجعى ، تفرضه طبيعة العملية الإدغامية ، فإذا توفر هذا الشرط أحدث التجانس أو التقارب عمله ، وإذا تخلف هذا الشرط لم يكن ثمة إدغام ، ولناخذ مثلا على ذلك قوله تعالى (كلما خبت زدناهم) ، فالتاء هنا وقعت قبل الزاى مباشرة . وهى هنا نهاية مقطع ، فكان أن تأثرت بالزاى فأدغمت فيها لتقارب ما بينهما فى المخرج . ولكن لو حدث أن انعكس الموقع بأن تقدمت الزاى على التاء - فإن الإدغام لا يحدث حينئذ بالصورة السابقة ، أى إن التاء لا تقلب زايا . ومعلوم أن صوت الزاى لا يدغم فى التاء إدغاما رجعيا - كما مر فى أمثلة النحاة . على أننا لو أخذنا مثلا صوت التاء فى التقائه بصوت التاء فسنجد أن الموقعية تشترط بينهما أيضا لكى يدغم أحدهما فى الآخر إدغاما رجعيا . وبذلك نستخرج أن شرط الموقعية موجود فى الإدغام الرجعى ، رغم عدم النص عليه صراحة فى كلام القدماء ، أما فى الإدغام التقدمى فلا محل لاشتراط الموقعية من وجهين : قلة أمثله ، وكونه غير قياسى ، فهو لا يحدث إلا شذوذا ، وعكسه قياسى .

أما عن الصفات الأخرى التى ذكرها « جرامونت » فمن الممكن أن نرجع إلى ماسبق أن قررناه بصدد المقاييس التى وضعها النحاة للإدغام ، لنرى هنالك

الصفات الذاتية التي تجعل الصوت قويا . وقد قسمناها إلى صفات قوة لا يمكن التنازل عنها ، وهي : (الاستطالة ، والتكرير ، والصفير ، والغنة ، واللين ، والمد) ، وصفة قوة يمكن التنازل عنها أحيانا ، وهي (الإطباق) .

ونستطيع أن نقول هنا في ضوء كلام جرامونت : إن الصوت الذي يتصف بصفة من هذه الصفات يمكن أن يعد صوتا ممتازا ، أو أكثر مقاومة ، أو أكثر استقرارا وثباتا ، فصوت الضاد يتصف (بالاستطالة) ، ولما كان معناها أن المخرج يشغل مساحة كبيرة من أعضاء النطق أكثر من غيره ، فهو صوت أكثر استقرارا ، بمعنى أنه من الصعب أن يتأثر لثبات مركزه في القم بالنسبة لمقاربه من الأصوات .

وصوت كالصاد مثلا ، يمتاز بالصفير وبالإطباق ، ومعنى الصفير أنه أشد احتكاكا بمخرجه عند صدوره ، فهو أكثر وضوحا في السمع ، فكان من العسير إحداث تأثير فيه ، إلا مع أخويه (السين والزاي) ، مع الاحتفاظ بالإطباق ، وهو ماسعود لناقشه في القريب .

وهكذا يمكن أن يقال بالنسبة لسائر وجوه المقارنة بين القدامى والمحدثين .

وخلاصة القول : أن أسباب حدوث المماثلة بين الأصوات في الإدغام الرجعي منحصرة في (القوة) ، والقوة تتحقق في صورتين :

١ - قوة ذاتية في الصوت المؤثر ، ناشئة عن اشتماله على عناصر صوتية أكثر من الصوت المتأثر .

٢ - قوة موقعية ، حين يكون الصوت المؤثر بداية مقطع ، في حين يحتل الصوت المتأثر نهاية المقطع السابق .

هذا إلى أن هنالك عاملا أساسيا هو التقارب بين الصوتين أو تجانسهما ، حتى يتم إدغامهما ، وهو شرط بدهى في الإدغام .

ويهدين المعيارين — اللذين يلخصان كل ما قبل قديما وحديثا في هذا الصدد — سوف نقيس ظاهرة الإدغام ، كما وردت في اللغة الفصحى .

بيد أن حدوث المماثلة على هذا الوجه مشروط بأن يلتقى الصوتان التقاء مباشرا ، بمعنى ألا تفصل بينهما حركة ، كما سبق أن قلنا في فصل إدغام القراء ، ولما كانت أواخر الكلمات ساكنة أحيانا ومتحركة أحيانا أخرى ، فقد قسم القدماء الإدغام إلى (صغير وكبير) .

ثم إن مصطلح الإدغام يطلق — ضمن ما يطلق عليه عند القدماء — على مجموعة من الأمثلة لا تدخل في نطاق المماثلة بمعناها الذى فصلناه ، فهو يطلق على صورة التقاء المثلين ، كما يطلق على التقاء المتجانسين أو المتقاربين . ولذا كان لابد من أن نشرح وجهة نظرنا في هذه التقسيمات التى قال بها القدماء ، تمهيدا لتصفية حالات الإدغام ، واستخراج نتائج دراسته الصوتية والنحوية .

نقد تقسيمات القدماء للإدغام

١ — التقسيم الأول : إلى صغير وكبير

قسم القدماء الإدغام إلى صغير وكبير ، ويعنون بالصغير أن يكون الصوت المدغم ساكنا ، أى لا تتلوه حركة ، سواء كان عدم الحركة فيه لازما ، كما فى فعل الأمر ، وحروف قد ، وإذ ، وهل ، وبلى ، والتنوين ، أم كان عارضا كحركة اللام فى الماضى المسند إلى ضمير التاء فى مثل : فرطت ، فإن حركة الطاء فى هذا الفعل هى فى الأصل الفتحة ، ولكن اتصال الفعل بالتاء حذف الحركة كراهة توالى حركات كثيرة فى كلمة واحدة أو شبهها .

ويعنون بالكبير أن يكون الصوت المدغم متحركا ، فيلزم للإدغام أن تحذف هذه الحركة . وبذلك يمكن أن يقال : إن الإدغام الكبير يستلزم إجراء عمليتين :

الأولى : حذف حركة الصوت المدغم ، لىتم التقاء الصوتين التقاء مباشرا .

الثانية : قلب الصوت الأول من مثل الثانى لىتم المماثلة بين الصوتين على صورة الإدغام .

ولاشك أن العملية الأولى تثير مشكلة نحوية لأنها ذات صلة بالإعراب ، وجواز حذف الحركة الإعرابية ، وأسباب هذا الحذف ، ومواضعه ، وهي مشكلة خصصنا لعلاجها الباب الرابع من هذا البحث ، إلى جانب ظواهر أخرى تتصل بها في قراءة أبي عمرو .

ولذا نفترض دائما في هذا الفصل أن الصوت الأول لاتفصله عن الثاني حركة ، أى إن التقاءهما دائما على صورة الإدغام الصغير ، لأنها الصورة التي ينشأ عنها إدغام الصوت في تاليه ، ونتائج هذا الإدغام في مجال التوزيع الفونيمى لأصوات اللغة العربية .

فالمشكلة الصوتية فيما سمي بالإدغام الكبير هي بعينها مشكلة الإدغام الصغير ، وإن ضيق القراء مجال هذا ، ووسعوا مجال ذاك ، ربما لقلة الأمثلة الواردة في القرآن ، أو لعله لتأثرهم بقواعد النحاة ، لأن هذا التقسيم ليس له من هدف إلا خدمة الجانب النحوى ، وبعبارة أخرى ، ليس لهذا التقسيم من أساس إلا النحو .
والغريب أن النحاة الأوائل كسيبويه والسيرافى لم يذكروا في كتبهم إشارة إلى هذا التقسيم ، وقد كتب السيرافى فصلا عن « إدغام القراء » لم يشر إلى وجود مثل هذا التقسيم ، مما يؤيد ما نذهب إليه من أنه كان من صنعة المتأخرين من القراء ، متأثرين بمقالات النحاة كابن جنى ، وهو تقسيم يدور حول الحركة الإعرابية وجواز حذفها ، أو اختلاسها في بعض أمثلة الكبير ، فهو مفيد من حيث كونه تصنيفا للأمثلة الإدغامية من وجهة النحو ، وهو ما يعين على دراسة المشكلة النحوية وأثرها على شكل المقطع العربى ، على ماسيجىء في موضعه ان شاء الله .

ب — التقسيم الثانى : إلى مثلين ومتقاربين ومتجانسين

قلنا عن التقسيم الأول : إنه كان مؤسسا على وجهة النظر النحوية للإدغام ، وهذا التقسيم يقوم فى حقيقته على التوزيع الصوتى للأمثلة الواردة ، وقد وجدنا أن

سيبويه ومن تبعه لم يذكروا منه سوى إدغام المثلين والمتقارين ، وجعلوا إدغام المتقاربة شاملا لما سوى المثلين . في حين وجدنا القراء يضيفون مصطلح « المتجانسين » في هذا التقسيم ، وهي إضافة ناشئة عن تأمل أصحابها في توزيع الأمثلة الواردة على أساس أصواتي .

وقد سبق أن ذكرنا ما يقصده القراء بكل من إدغام المثلين ، والمتقارين ، والمتجانسين ، ولكن لا بأس أن نوجز ما ذكرناه من قبل من أجل اطراد المناقشة .

فالمقصود بإدغام المثلين : أن يلتقى صوتان متماثلان فينطلقا من موضع واحد ، بحيث يرتفع اللسان بهما ارتفاعا واحدة ، كأن يلتقى في الكلام تاء وتاء ، أو دال ودال ، أو سين وسين ، في مثل قوله تعالى : (الشوكة تكون — وقد دخلوا — الشمس سراجا) .

والملاحظ أن إدغام الدال في (وقد دخلوا) قد ترتب عليه عدم قلقلة الدال الأولى ، على ما تجرى عليه قراءة التحقيق ، وبذلك لم يحدث فصل بين الصوتين بحركة أو شبه حركة .

وبدهى أن هذا النوع لا يحتوى من العملية الإدغامية إلا على الخطوة الأولى ، وهي حذف الحركة في الأمثلة المحركة ، ثم ينطق بالصوتين على صورة الصوت المضعف (المشدد) ، ومعلوم أن الصوت المشدد بصوتين ، أولهما ساكن والثاني متلو بحركة ، ومن المقطوع به أنه لا فرق بين الصوت المشدد في مثل (قتل) وبين الصوتين المدغمين في مثل (الشوكة تكون) لا من حيث النطق الذي يأتي بهما من موضع واحد في كلتا الحالين ، ولا من حيث التقسيم المقطعي ، لا فرق إلا أن الصوت المشدد في (قتل) في موضع الوسط من الكلمة ، في حين يتوزع في (الشوكة تكون) بين نهاية الكلمة الأولى وبداية الثانية ، والتقسيم المقطعي لا يعترف بهذا الفرق .

ومن هنا نرى أن مشكلة هذا النوع من الإدغام نحوية لا صوتية ، فلا علاقة له بالمماثلة من قريب أو بعيد . ولذا لم نتعرض له في حديثنا في هذا الفصل .

والمقصود بإدغام المتجانسين أن يتحد الصوتان في المخرج ويختلفا في الصفة .
ويلاحظ أن هذا النوع يشمل العملية الإدغامية بشقيها (حذف الحركة — إن وجدت ، وقلب الصوت من مثل تاليه) ، ولذا فإنه سوف يكون موضع تحليل صوتي وإحصائي في هذا الفصل ، إلى جانب أنه سيكون من مادة الباب التالي عندما نعالج المشكلة النحوية في قراءة أبي عمرو .

والمقصود بإدغام المتقاربين : أن يختلف الصوتان مخرجا دائما ، ويتحدا أحيانا في بعض الصفات ، أو يختلفا فيها ، فلدينا في المتقارب صورتان :

١ - اختلاف في المخرج واتحاد في الصفة ، مثل إدغام التاء في الشين في مثل قوله تعالى : (حيث شئتم) ، فالمخرج فيهما مختلف كما هو واضح ، ولكن الصوتين قد اتحدا في الصفة العامة ، وهي الهمس والرخاوة (الاحتكاك) ، وامتازت الشين بالتفشى .

٢ - اختلاف المخرج ، واختلاف في بعض الصفات ، مثل إدغام الجيم في التاء في قوله تعالى : (ذى المعارج تعرج) ، فالجيم مخرجها غير مخرج التاء ، كما أنها مجهورة والتاء مهموسة ، وقد اشتركتا في الشدة (الانفجارية) مع امتياز الجيم بالتعطيش .

والمفروض في هذا النوع أن تتقارب المخارج مع اختلافها ، فإن تباعدت لم يكن إدغام على ماسياتى في التحليل .

هذا النوع من الإدغام هو أساس بحثنا الصوتي في هذا الفصل ، لأنه هو الذى يتم فيه التبدل الصوتي على أساس غلبة صفات القوة على عوامل الضعف ، حيث تكثر العناصر الصوتية التى ترجح كفة صوت على الآخر . على حين يقتصر اختلاف الصفة في حالة التجانس على غلبة صفة أو صفتين على الأكثر ، صفة كما بين التاء والذال ، فليس بينهما سوى الجهر والهمس ، وصفتان كما بين التاء والطاء ، فليس بينهما سوى الجهر والهمس والإطباق والإنتحاح . وكذلك الحال بين التاء والذال ، والتاء والطاء .

ومن هنا كانت فكرة تجانس الأصوات بسيطة قريبة المنال ، على حين نجد فكرة التقارب معقدة لكثرة الاعتبارات التي تتصل بها .
ولسوف نتناول الآن علاج هاتين الفكرتين تفصيلا تمهيدا لإجراء دراستنا التحليلية للإدغام .

★ ★ ★

«فكرة التجانس»

كان تحديد القدماء لفكرة التجانس على أساس اتحاد المخرج واختلاف الصفة ، ولو أننا نظرنا إلى جدول الرموز لأوقعنا في ورطة ، إذ يضم المخرج الواحد فيه ما يزيد أحيانا على خمسة أصوات مختلفة الصفات ، فمخرج الأصوات (الأسنان اللثوية) يضم أصوات : « التاء والبدال والطاء والنون والضاد واللام » ، ولا شك في اختلاف كل صوت عن الآخر في الصفة ، ولكن الورطة تأتي من اعتبارنا اتحاد المخرج بينها ، والواقع أن مخرجها رغم اتحادها من ناحية الأسنان واللثة ، يختلف من ناحية شكل اتصال اللسان بهذا الموضع المخرجي ، وهذا الاختلاف يسمح لنا باعتبارها مختلفة المخرج ، فمخرج التاء والبدال والطاء واحد ، إذ يكون اتصال اللسان فيها بالأسنان واللثة على صورة اعتماد مقدمه على اللثة ، واتصال طرفه المدبب بأصول الثنايا العليا . ويعتمد في حالة اللام بطرفه المدبب على أصول الثنايا ، على حين يلاصق جانبه بعض الأسنان والأضراس العليا على ما حدده سيبويه .

ويعتمد في حالة النون بطرفه المدبب وحده على اللثة وأصول الثنايا العليا ، ويعتمد في حالة الضاد بجانبه (الأيمن أو الأيسر) على ما يليه من الأضراس مع اتصال طرف اللسان بموضع اللام ، طبقا لتحديد سيبويه أيضا . ولعلنا في ضوء تحديدات سيبويه للمخارج نكون أقدر على تصنيف مجموعات الأصوات المتجانسة مع بعض تعديلات تتفق وما يراه المحدثون ، وذلك على الوجه التالي : —

- (١) العين والحاء .
- (٢) الغين والحاء .
- (٣) الجيم والشين والياء .
- (٤) الطاء والذال والتاء .
- (٥) الظاء والذال والثاء .
- (٦) الصاد والزاي والسين .
- (٧) الباء والميم والواو .

ويلاحظ أن العلاقة بين كل مجموعة من هذه المجموعات هي وحدة المخرج مع افتراق الصوت عن مجانسه في صفة واحدة كالأنفية في الميم دون الباء ، والجهر والهمس في العين والحاء والغين والحاء ، والإطباق والانفتاح ، في الدال والتاء أو الطاء ، والذال والثاء أو الظاء ، والزاي والسين أو الصاد . أو في صفتين كالجهر والشدة (الانفجارية) والهمس والرخاوة (الاحتكاك) في الجيم والشين ، أو الجهر والإطباق والهمس والانفتاح في التاء والطاء ، والثاء و الظاء .

«فكرة التقارب»

وتشتمل فكرة التقارب على علاقتين .. العلاقة المخرجية ، والعلاقة الوصفية ، لأن الصوت ماهو إلا مخرج وصفة ، وقد يدنو الصوت بمخرجه من مخرج صوت آخر ، فتكون العلاقة بينهما هي قرب المخرج . وقد تكون صفات الصوتين مع اختلاف المخرج متقاربة أو متباعدة ، فيحدث الإدغام أولاً يحدث ، وحينئذ ينبغي أن ندرس هذه الناحية لنذكر علاقة الصوتين المتقاربين من الوجهة الوصفية ، وبذلك نكون قد فهمنا تماما فكرة التقارب بين الأصوات ، التي تعد سببا أساسيا لحدوث المماثلة الإدغامية .

العلاقة المخرجية

ولدراسة العلاقة المخرجية بين الأصوات المدغمة ينبغي أن نقسم مجرى الصوت إلى مناطق أربع : —

- (١) منطقة خارج الفم ، وتشمل في الجدول السابق (الشفيتين معا ، أو إحداهما مع الأسنان) .
- (٢) منطقة وسط الفم ، وتشمل (الأسنان واللثة والغار) .
- (٣) منطقة مابعد الوسط ، وتشمل الطبق واللهاة .
- (٤) منطقة نهاية المجرى ، وتشمل الحلق والحنجرة .

وقد فرض علينا هذا التقسيم ملاحظناه في جدول مقارنة الأصوات المدغمة ^(١) من تجمع أصوات كل منطقة من هذه المناطق على حدة ، وتبادلها غالبا التأثير فيما بينها .

ولكى تتضح فكرتنا في هذا التقسيم ينبغي أن نفصل القول في أصوات كل منطقة على حدة .

أصوات المنطقة الأولى : وهذه الأصوات هي (الباء ، والميم ، والفاء) ^(٢) وأحد هذه الأصوات الثلاثة وهو الفاء يدغم في الباء في مثل قوله تعالى : (نحسف بهم) ، كما أن «الباء» تدغم في الفاء ، كما في قولنا : (اذهب في هذا الطريق) ، والثالث « الميم » يخفى في الباء ، أى إنه يتأثر بها دون غيرها ، ولكن ذلك من باب التجانس لا التقارب .

وبذلك تكون هذه المجموعة قد تبادلت فيما بينها التأثير ، بناء على هذه العلاقة المخرجية ، كما أن صوتا منها لم يتأثر بأى صوت آخر خارج المنطقة .

(١) الفصل الأول من هذا الباب .

(٢) لم نعد منها (الواو) لعدم أهميتها في باب الإدغام .

أصوات المنطقة الثانية : وهذه الأصوات هي : (التاء ، والذال ، والطاء ، والنون ، والضاد والجيم ، والشين ، واللام ، والراء ، والثاء ، والذال ، والظاء ، والسين ، والزاي ، والصاد) ، وأصوات هذه المنطقة تعد أكبر مجموعة إدغامية ، حتى اعتبرها القدماء أصل الإدغام ، كما سلف . ولكثرتها وتنوع مخارجها تعقدت علاقاتها ، حتى إننا لنعترف بأن الجدول الذي وضعناه للأصوات الفصحى لا يشرح لنا العلاقة بين مخارج وحداتها ، رغم اقتناعنا بأن الإدغام بينها من باب المتقارب لا المتجانس ، وحسبنا أن مجموعة الأصوات الأسنانية اللثوية (التاء والذال والطاء والضاد واللام والنون) وهي أكثر أصوات المنطقة عددا لا يمكن أن نتصور صدورها من مكان واحد ، لأنها حينئذ تعد من المتجانس ، لا من المتقارب ، والأمر بعكس ذلك كما اتضح فيما مضى ، ولذا فإن جمعها كلها تحت عنوان (الأسنانية اللثوية) فيه تساهل كبير ، وليس يعيننا على إدراك الفروق الدقيقة بين مخارج أفراد هذه المنطقة سوى أن نعود إلى ما ذكره سيبويه نستعين به على تصنيفها .

ولاشك عندنا في أن وصف سيبويه معبر تماما عن التباين المخرجي الذي يسمح لنا بأن نعتبر الإدغام فيها من باب المتقارب لا المتجانس .

فإذا قسمنا أصوات هذه المنطقة إلى وحدات متجانسة ، ثم بحثنا عن العلاقة المخرجية بين هذه الوحدات أمكن أن ندرك معنى التقارب فيما بينها .

وتقسيم هذه الأصوات إلى وحدات يعنى تقسيمها هكذا (الطاء والذال والتاء) ، و (الظاء والذال والثاء) ، و(الصاد والزاي والسين) ، و(النون واللام) ، و(الراء) ، و(الضاد) ، و(الجيم) ، و(الشين) ، وكل وحدة من هذه الوحدات — سواء تكونت من صوت واحد أو أكثر — تعد علاقتها بالوحدة الأخرى علاقة تقارب ، لاختلاف مخارجها ، على ما رأينا في وصف سيبويه .

وقد أدانا النظر في ضوء الجدول الذي وضعناه لرموز الفصحى إلى تحديد علاقاتها المخرجية على الوجه التالي : —

(١) صوتان متجاورا المخرج ، ومن الأمثلة على ذلك : إدغام الجيم في

الشين ، واللام في النون أو في الراء ، والطاء في كل من التاء والذال والظاء ، واللام في كل من هذه المجموعة أيضا .

(٢) صوتان يفصل بين مخرجيهما مخرج واحد ، ومن أمثلة ذلك إدغام الشين في السين وعكسه ، والضاد في الشين ، والطاء في الشين ، والذال في الشين ، والتاء في الشين ، واللام في الشين .

(٣) صوتان يفصل بين مخرجيهما مخرجان ، ومن أمثلة ذلك ، إدغام الجيم في التاء ، والطاء في الجيم ، والظاء في الشين ، والذال في الشين ، وإدغام التاء في الشين أيضا .

(٤) صوتان يفصل بين مخرجيهما ثلاثة مخرج ، وذلك كإدغام الظاء في الجيم والذال في الجيم ، والتاء في الجيم .

ونلفت النظر هنا إلى أننا نعد المخرج طبقا للجدول ، لا طبقا لوصف سيبويه ، وإلا لكانت الفواصل أكثر من ذلك بكثير .

ويلاحظ أنه أنسب ما يكون القرب حين لا يزيد الفاصل على مخرج واحد ، وقد ورد منه في القرآن الكثير ، أما حين يفصل بين الصوتين مخرجان فإن الأمر يختلف ، فقد نجده لدى النحاة والقراء ولكنه مستقبح ، وذلك مثل : إدغام الجيم في التاء في قوله تعالى (ذى المعارج تعرج) ، وهذا المثال لم يسلم من النقد ، قال الداني : « وإدغام الجيم في التاء قبيح لتباعد ما بينهما في المخرج ، إلا أن ذلك جائز لكونها من مخرج السين ^(١) » وقد ذكر ابن الجزرى أنه لاختلاف في إظهار الجيم عند الضاد والصاد في قوله تعالى (أخرج ضحاها) ، و(مخرج صدق) ^(٢) ، وهذا يدل فعلا على سلامة حكم الداني ، لأن الضاد والصاد قد يكونان أقرب إلى الجيم في المخرج من التاء ، وقد يكون في الأمر سر آخر نتناوله عند الحديث عن العلاقة الوصفية .

(١) النشر ج ١ ص ٢٩٠ .

(٢) المرجع السابق .

وقد نجد الفصل بمخرجين لدى النحاة دون القراء ، وذلك كبقية ما ذكرنا من أمثلة . أما حين يفصل بين الصوتين ثلاثة مخارج فلا نجد له عند القراء أثرا إلا في حرف واحد من الإدغام الصغير ، وهو إدغام الذال من (إذ) في الجيم في مثل قوله تعالى : (إذ جاؤكم — إذ جعل) ، وما دون ذلك انفراد بذكره النحاة .

على أن من غير الممكن في العربية أن يدغم صوتان يفصل بين مخرجيهما أكثر من ثلاثة مخارج على الوجه الذى بيناه ، وستأكد هذه الحقيقة أكثر من ذلك فى بقية المناقشة ، وبذلك نخرج بنتيجة محددة بشأن هذه المجموعة من الأصوات ، وهى :

أولا — أن الإدغام يقع بين وحداتها على التفصيل المبين فى أمثلة القراء فى الفصل الثانى من الباب الثانى ، وفى أمثلة النحاة فى الفصل الأول من هذا الباب ، وهو واقع بين أدنى وحداتها وأقصاها ، حيث تفصل بين الصوتين المدغمين ثلاثة مخارج .

ثانيا — أن من غير الممكن إدغام صوتين يفصل بين مخرجيهما أكثر من ثلاثة مخارج ، طبقا لجدول أصوات الفصحى .

أصوات المنطقة الثالثة : وهذه الأصوات هى (الكاف والقاف والغين والحاء) ونبادر إلى حذف هذين الصوتين الأخيرين لا لتحاقهما بأصوات الحلق ، فبقى لدينا حرفان هما (الكاف والقاف) ، والمعروف أن هذين الصوتين يكونان وحدة مستقلة تتبادل فيما بينها التأثير ، فتدغم القاف فى الكاف ، كما تدغم فى القاف ، وهذه المنطقة تعد فى رأينا جدارا يفصل بين أصوات الفم وأصوات الحلق فى الإدغام ، وهو جدار محايد لا يؤثر ولا يتأثر ، حتى إن الكاف — رغم التصاق مخرجها بمخرج الجيم ، إلى حد أن تطورت الجيم الفصيحة فى بعض الألسنة الحديثة إلى أن صارت مجهور الكاف — هذه الكاف لا تتأثر بالجيم مطلقا ، وسنعود إلى مناقشة هذا الموضوع فى بحث « العلاقة الوصفية » .

أصوات المنطقة الرابعة : وهذه الأصوات هي (العين والحاء والهاء والهمزة) ويلحق بها (الغين والحاء) .

فأما الغين والحاء فقد قاما أيضا بدور القاف والكاف ، فتبادلا التأثير معا ، دون أن تنشأ لهما علاقة بأصوات أخرى ، سواء من فوقهما أو من أسفلهما .

وأما العين والحاء والهاء ، فقد جرى التأثير بينها على الوجه المبين فيما سبق عند النحاة ، وعلى ما ذكرنا بصدد رواية إدغام أبي عمرو للحاء في العين في قوله تعالى (فمن زحزح عن النار) .

وأما الهمزة ، فلا تدخل في باب الإدغام على ما سبق أن ذكرنا من كلام النحاة في الفصل الأول من هذا الباب .

وبذلك يمكن تلخيص العلاقة المخرجية بين الأصوات المتقاربة في الملاحظات الآتية : —

١ - ملاحظة استقلال كل منطقة من المناطق الأربعة بأصواتها ، بحيث لا يتأثر صوت من منطقة بصوت من منطقة أخرى تأثرا إدغاميا ، وذلك باستثناء صوت النون الذي يدغم أو يخفى مع أصوات المناطق الثلاثة الأولى على ما هو مبين في أحكام التجويد .

٢ - ملاحظة صحة قول النحاة بأن أكثر ما يكون الإدغام في أصوات الفم ، وقد أضافت هذه الدراسة إلى هذا القول دليلا إحصائيا على صحته .

٣ - ملاحظة أن الصوتين المدغمين لا يفصل بينهما سوى ثلاثة مخارج على الأكثر ، وأن ذلك لا يكون إلا في أصوات منطقة وسط الفم ، أما بقية المناطق فإن العلاقة المخرجية بين الأصوات المدغمة فيها هي التجاور والملاصقة .

العلاقة الوصفية

لعلنا بعد دراسة فكرتي التجانس والتقارب المخرجى نستطيع أن نقوم بدراسة صفات الأصوات وعلاقة بعضها ببعض ، أعنى : دراسة القيمة الصوتية لهذه الصفات ، ومدى ما بينها من تعادل أو تمايز .

وقد سبق أن قمنا بحصر حالات التأثير الإدغامى التى وقعت فى اللغة بعامة بين الأصوات المتقاربة والمتجانسة فبلغت ست حالات ومائة حالة ، موزعة على الأصوات المختلفة تأثراً وتأثيراً .

كما سبق أن قسمنا صفات الأصوات بحسب ماذهب إليه القدماء إلى ثلاثة أقسام : « صفات عامة ، وصفات مجموعات ، وصفات أصوات مفردة » . وقلنا هنالك : إن الصفات العامة هى : (الجهر والهمس ، والشدة والرخاوة والتوسط) ، وإن صفات المجموعات هى (الإطباق والانفتاح ، والاستعلاء والاستفال ، والاستطالة ، والغنة ، واللين ، والمد والصفير) . وإن صفات الأفراد هى (الانحراف ، والتكرير) .

هذه الصفات جميعها هى مادة دراستنا للعلاقة الوصفية بين الأصوات المدغمة سواء منها ماكان عاماً أو خاصاً ، بيد أن هنا ملاحظة تتصل بطريقتنا فى علاج الصفات العامة ، فيمكن أن ندمج مجموعة الأصوات المتوسطة فى مجموعة الأصوات الرخوة ونسميها بالأصوات المتمادية ^(١) ، وبعبارة أخرى اعتبرنا التوسط من باب الرخاوة ، ليسهل علينا تصور حالات الالتقاء الممكنة بين صفات أربع ، تتبادل فيها بينها المواقع ، بالإضافة إلى أن تجاهل صفة التوسط هنا لايؤثر فى النتيجة العامة على ماسيجىء . هذا إلى أننا لانفرق هنا بين متجانس أو متقارب ، فالفصل بينهما لايؤثر فى النتيجة أيضاً .

فاذا مارجعنا إلى « جدول مقارنة الأصوات المدغمة » فى الفصل الأول ،

(١) هذا اقتراح مازال قيد البحث فى لجان المجمع اللغوى (عام ١٩٦٢ م) .

وأردنا أن نقيس هذه الصفات الأربع في أحوالها المختلفة كان لابد أن نصنف حالاتها كالتالي :

(١) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفة واحدة هي الجهر ، وذلك حين يتفق الصوتان في الشدة والرخاوة ويكون المدغم مجهورا والمدغم فيه مهموسا ، فدرجة التقارب بينهما مقيسة بقدر ما بينهما من اتفاق واختلاف ، إذ في هذه الحالة وأشباهها تكون الشقة بين الصوتين قريبة .

(٢) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفة واحدة هي الهمس ، وذلك حين يتفق الصوتان في الشدة والرخاوة ، ويكون المدغم مهموسا والمدغم فيه مجهورا ، وهي نظير سابقتها .

(٣) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفة واحدة هي الشدة ، وذلك حين يتفق الصوتان في الجهر أو الهمس ، ويكون المدغم شديدا والمدغم فيه رخوا ، وهي نظير سابقتها .

(٤) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفة واحدة هي الرخاوة ، وذلك حين يتفق الصوتان في الجهر أو الهمس ، ويكون المدغم رخوا والمدغم فيه شديدا ، وهي نظير سابقتها .

(٥) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفتي الجهر والشدة ليصبح مهموسا رخوا فالصوتان هنا متباعدان صفة ، وإن تقاربا مخرجا . وكذلك الحالات المماثلة التالية .

(٦) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفتي الهمس والشدة ليصبح مجهورا رخوا .

(٧) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفتي الجهر والرخاوة ليصبح مهموسا شديدا .

(٨) حالات يتنازل الصوت فيها عن صفتي الهمس والرخاوة ليصبح مجهورا شديدا .

(٩) حالات لايتنازل الصوت فيها عن صفتيه ، ولكنه ينقلب إلى صوت له صفاته العامة ذاتها ، وهنا يكون التقارب في الصفة في أتم أشكاله ، بل إنه لا يكون من المتقارب ولكن من المتماثل صفة ، ويشمل ذلك أربع حالات :

أ - مجهور شديد ينقلب إلى مجهور شديد .

ب - مجهور رخو ينقلب إلى مجهور رخو .

ج - مهموس رخو ينقلب إلى مهموس رخو .

د - مهموس شديد ينقلب إلى مهموس شديد .

ولسوف نقوم الآن بعرض هذه الحالات جميعها في جداول إحصائية ، لنذكر أهمية كل صفة من هذه الصفات في تطور اللسان العربي ، ومدى حرصه على تمثيل كل منها في النطق الفصيح .

جدول (١) لقياس تنازل الصوت عن الجهر

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
يلاحظ أن عدد الأصوات المجهورة سبعة عشر صوتاً.	١٧	العين في الحاء ، الغين في الحاء ، الظاء في الظاء ، السين ، الظاء في الصاد ، الظاء في الشين ، الذال في الظاء ، الذال في السين ، الذال في الصاد ، الزاي في الظاء ، الزاي في السين ، الضاد في الشين ، اللام في الظاء ، اللام في السين ، اللام في الشين .	مهموس رخو	مجهور رخو
يلاحظ أننا نعد كلاماً من القاف والطاء مجهوراً طبقاً للوصف القديم .	٤	القاف في الكاف ، الجيم في التاء الطاء في التاء ، الذال في التاء	مهموس شديد	مجهور شديد

ومن ذلك يتضح أن عدد الحالات الإدغامية التي يفقد الصوت فيها صفة الجهر وحدها مع مجانسه أو مقاربه — هي إحدى وعشرون حالة .
فلو أننا قمنا بمحصر الأصوات التي يجري فيها هذا النوع من التغير لوجدناها طبقاً للجدول : (الجيم والذال والذال والزاي والضاد والطاء والظاء والعين والغين والقاف واللام) .

أما بقية المجهورات فلا تفقد في هذه الحالة جهرها ، وهي (الباء والراء والميم والنون والواو والياء) . وذلك لعدم وجود مقارب أو مجانس مهموس لهذه الأصوات في الفصحى تنقلب إليه بعد أن تفقد صفة الجهر ، وهو أمر واضح ، على حين أن الأصوات التي تنازلت عن صفة الجهر في الحالات المذكورة قد انتقلت إلى نظير مهموس شائع في أصوات الفصحى ، وسيأتى تحليل ذلك .

وقد بان أيضا أن عدد الحالات التي يتنازل فيها الصوت عن جهره هو تقريبا ضعف عدد الأصوات التي تتعرض لهذا التغيير فهو $\frac{21}{11}$.

جدول (٢) لقياس تنازل الصوت عن الهمس

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	٨	الحاء في العين ، التاء في الظاء ، التاء في الدال ، التاء في الزاي ، التاء في الضاد ، الصاد في الزاي ، السين في الزاي ، الحاء في الغين	مجهور رخو	مهموس - رخو
عدد الأصوات المهموسة أحد عشر صوتا	٤	الكاف في القاف ، التاء في الدال التاء في الطاء ، التاء في الجيم	مجهور شديد	مهموس شديد

ومن هذا الجدول يتبين أن عدد الحالات الإدغامية التي يفقد فيها الصوت صفة الهمس وحدها اثنتا عشرة حالة .

وهذه الحالات موزعة على الأصوات المهموسة التالية : (التاء والثاء والحاء و الخاء والسين والصاد والكاف) . أما بقية المهموسات وهي : (الهمزة والشين والفاء والهاء) فلا تفقد همسها أبدا ، وذلك لعدم وجود نظير لكل منها مجهور في الأصوات العربية ، فالهمزة لا مجهور لها ، وكذلك الفاء والهاء ، وأما مجهور الشين فهو وإن كان مستحسننا في العربية إلا أنه غير مستخدم كثيرا في النطق الفصيح على ماقرر النحاة ^(١) على حين يكشف تأمل الأصوات التي تتنازل عن صفة الهمس عن أنها تنتقل إلى صوت مجهور شائع في أصوات الفصحى . على ما سيكشف عنه تحليلنا فيما بعد .

وقد ظهر لنا من الإحصاء أن حالات التنازل عن الهمس أقل بكثير من حالات التنازل عن الجهر من ناحية ، وهي أيضا أقل بالنسبة لعدد الأصوات المهموسة ، إذ قد بلغ $(\frac{7}{12})$ ، وإن كان الفرق من هذه الناحية ليس كبيرا .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .

جدول (٣) لقياس تنازل الصوت عن الشدة

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	٤	التاء في التاء ، التاء في الصاد ، التاء في السين ، التاء في الشين	مهموس رخو	مهموس شديد
عدد الأصوات الشديدة ثمانية أصوات.	٩	الطاء في الظاء ، الطاء في الذال الطاء في الزاي ، الطاء في الضاد الذال في الظاء ، الذال في الذال الذال في الزاي ، الذال في الضاد الباء في الميم	مجهور رخو	مجهور شديد

وهذا الجدول يرينا أن عدد الحالات التي يتنازل فيها الصوت عن صفة الشدة وحدها — ثلاث عشرة حالة .

والأصوات التي تتعرض لهذا التغيير هي (الباء والتاء والذال والطاء) ، أما بقية الأصوات الشديدة وهي (الهمزة والجيم والقاف والكاف) ، فلا تفقد شدتها وحدها ، لتصبح رخوة ، لأن الهمزة ليس لها نصيب في الإدغام ، والجيم إن فقدت شدتها انقلبت إلى صوت غير مستحسن في اللغة الفصحى ، حيث تصبح مجهور الشين ، والقاف إن فقدت شدتها تصبح غينا ، ولم يحدث أن كان بين الصوتين تبادل إدغامي ، على مامر ، والكاف إن فقدت شدتها تصبح (خاء) متقدمة (من موضع الخاء المكسورة) ، وليس بين الصوتين علاقة إدغامية أيضا .

جدول (٤) لقياس تنازل الصوت عن الرخاوة

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	١	الثاء في الثاء	مهموس شديد	مهموس رخو
عدد الأصوات الرخوة عشرون صوتاً.	٨	الظاء في الطاء ، الظاء في الدال الظاء في الجيم ، الدال في الطاء الدال في الدال ، الدال في الجيم اللام في الطاء ، اللام في الدال	مجهور شديد	مجهور رخو

وهذا الجدول يرينا أن عدد الحالات التي يتنازل فيها الصوت عن صفة الرخاوة وحدها هو تسع حالات ، موزعة على الأصوات (الثاء — الدال — الظاء — اللام) . من بين الأصوات الرخوة البالغ عددها عشرين صوتاً .

وهذه النسبة ذات دلالة مهمة إذا ما قورنت بسابقتها ، إذ إن أربعة أصوات شديدة من ثمانية يقع عليها التغير من الشدة إلى الرخاوة ، في حين نجد أن أربعة أصوات من عشرين هي التي تفقد رخاوتها . وهذا يدل على أن الإدغام وسيلة من الوسائل التي تتخلص بها اللغة من شدة الأصوات الشديدة ، وعلى أن اللغة لا تميل بواسطة الإدغام إلى إحلال الشدة محل الرخاوة إلا في أصوات قليلة . وهذه صفة من صفات اللغة الحضرية المتطورة .

جدول (٥) لقياس تنازل الصوت عن الهمس والرخاوة

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	٣	الثاء في الطاء ، الثاء في الدال ، الثاء في الجيم	مجهور شديد	مهموس رخو

ومن ذلك يتبين أن صوتا واحدا من الأصوات الرخوة المهموسة هو الذي يتعرض لتغيير صفتيه ، وهو « الثاء » ، أما بقية الأصوات الرخوة المهموسة وهي (الحاء — الخاء — السين — الشين — الصاد — الفاء — الهاء) ، فلا تتعرض لفقد صفتيها . وذلك فيما نرى لأمرين : أحدهما : أن الصوتين متباعدان صفة ، فأولهما على نقيض الآخر تماما ، وثانيهما : أن الانتقال في هذه الحالة من الهمس والرخاوة إلى الجهر والشدة ، وهو أمر تثبت الإحصاءات عدم اتجاه اللغة في تطور أصواتها إليه .

جدول (٦) لقياس تنازل الصوت عن الجهر والشدة

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
		الجيم في الشين ، الطاء في الثاء الطاء في الصاد ، الطاء في السين الطاء في الشين ، الدال في الثاء الدال في الصاد ، الدال في السين الدال في الشين ، الباء في الفاء	مهموس رخو	مجهور شديد

وهنا نجد أن عدد الحالات التي يفقد فيها الصوت صفتي الجهر والشدة عشر حالات موزعة على جميع الأصوات الشديدة المجهورة (الباء — الجيم — الدال — الطاء) ، باستثناء القاف (التي فقدت جهرها في الفصحى منذ عهد بعيد) .

ومقارنة هذا الجدول بسابقه تكشف عن حقيقة هي : أن اللغة تتجه غالباً إلى التخلص من الأصوات الشديدة المجهورة ، على حين تبقى على الأصوات المهموسة الرخوة ، رغم أن عددها أكبر من عدد سابقتها ، إذ إن نسبة المجهورة الشديدة إلى المهموسة الرخوة هي نسبة ٥ : ٨ .

جدول (٧) لقياس تنازل الصوت عن الجهر والرخاوة

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	٣	الظاء في التاء ، الذال في التاء اللام في التاء .	مهموس شديد	مجهور رخو

فالأصوات التي تفقد صفتي الجهر والرخاوة ثلاثة هي (الظاء والذال واللام) من بين المجهورات الرخوة البالغ عددها اثني عشر صوتاً ، والباقي هو (الراء — الزاي — الضاد — العين — الغين — الميم — النون — الواو — الياء) ، ويلاحظ هنا أن بين المجموعة التي لم تتأثر مجموعة الأصوات المتوسطة (الراء والعين والميم والنون) ماعدا اللام .

جدول (٨) لقياس تنازل الصوت عن الهمس والشدة

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	٤	التاء في الظاء ، التاء في الذال التاء في الزاي ، التاء في الضاد	مجهور رخو	مهموس شديد

وقد اقتصر هذا التغيير كما نرى على صوت واحد هو (التاء) ، دون صوت « الكاف » الذي يشاركه في الهمس والشدة .

بيد أن مقارنة هذا الجدول بجدول (٥) ترينا أن العربية حريصة من الوجهة الفونولوجية على الإبقاء على الصوت المهموس ، شديداً كان أم رخواً ، كما أنها تتجه إلى التخلص من المجهور شديداً كان أم رخواً ، ولكن يظهر حين نقارن نتيجة الجدول (٧) بالجدول (٦) أن التخلص من الجهر والشدة أكثر من الجهر والرخاوة . فإذا رجعنا إلى الجدول (١) ، ورأينا هنالك كثرة الحالات التي يتخلص فيها من الجهر حسبنا أن اللغة تميل في تطورها إلى همس المجهور — وهي كذلك غالباً ، ومعنى ذلك في الاحتمال الأخير أن الإدغام وسيلة من وسائل اللغة إلى تطوير أصواتها داخل البيئة الحضرية .

أما حالات اتفاق الصوتين في الصفات العامة فقد جاءت كما أسلفنا على صور أربع :

جدول (٩) لقياس حالات الاتفاق في الصفات العامة .

ملاحظات	عدد الحالات	حالات الورد في الإدغام	صفة الصوت الثاني	صفة الصوت الأول
	٨	الهاء في الحاء ، الشين في السين الثاء في الصاد ، الثاء في السين في الشين ، الصاد في السين في الشين ، السين في الصاد	مهموس رخو	مهموس رخو
	١٨	الطاء في الذال ، الظاء في الزاي الطاء في الضاد ، الذال في الظاء ، الذال في الزاي ، الضاد في الضاد ، اللام في الزاي ، اللام في الظاء ، اللام في الذال ، اللام في الراء ، اللام في النون ، اللام في الضاد ، الراء في اللام ، النون في الياء ، النون في الراء ، النون في الميم ، النون في اللام ، النون في الواو	مجهور رخو	مجهور رخو
	٤	الطاء في الدال ، الطاء في الجيم الدال في الطاء ، الدال في الجيم	مجهور شديد	مجهور شديد
	لا شيء	— — —	مهموس شديد	مهموس شديد

ومن هذا الجدول يتبين أن حركة التبادل أنشط ماتكون في الأصوات المجهورة الرخوة ، إذ بلغ عدد حالات التبادل ثمانى عشرة حالة ، وهى فى الأصوات المهموسة الرخوة ثمانى حالات . والقاسم المشترك بين هذه الحالات جميعا هو الرخاوة . وهى نتيجة تؤيد ماسبق أن سجلناه فى ضوء الجدولين (٣ ، ٤) ، من أن الرخاوة من الصفات التى تتسم بها اللغة الحضرية ، ولذا يهرب إليها من الشدة ، وهى فى هذا الجدول تساعد على إحكام الصلة بين الأصوات وتقريب ما بينها ، حتى ليدغم الرخو فى الرخو على كثرة ، مهموسا كان أم مجهورا ، أى إن وجود الرخاوة فى صوتين يدنى أحدهما من الآخر فى أحوال كثيرة ، بالإضافة إلى أن الأصوات الرخوة هى أكبر مجموعة فى الأبجدية العربية ، إذ تصل إلى عشرين حرفا متقارب المخارج فى حين أن الشديدة ثمانية أحرف .

ولم نجد فى حالة اقترانها بالجهر غير صوتين اثنين من الأصوات المجهورة الشديدة ينتقل أحدهما إلى مقارب له مجهور شديد ، هما : (الطاء والذال) ، فإذا اقترنت بالهمس لم يدغم أحدها فى نظيره ، لتباعد ما بين مخارجها ، فأحدها من أعمق مخرج صوتى ، وهو الهمزة ، إذ إن مخرجها هو الحنجرة ، وثانيها من وسط الفم وهو الكاف ، ومخرجها من الطبق ، وثالثها من مقدم الفم وهو التاء ، ومخرجها من الأسنان واللثة . ومثل ذلك يمكن أن يقال فى حالة الأصوات المجهورة الشديدة .

صفات المجموعات والمفردات

هذا هو مانفيده من دراسة العلاقة الوصفية بين الأصوات بعضها مع بعض فيما يتعلق بالصفات العامة ، أما صفات المجموعات والمفردات فهى صفات مميزة لأصواتها كما سبق فى مقاييس النحاة ، وحسبنا أن نراجع أمثلة الإدغام لنذكر أهمية هذه الصفات فى تشكيل الواقع الصوتى ، أى فى تشكيل التوزيع الفونيمى لأصوات اللغة الفصحى ، ومدى تأثير الإدغام فى التطور الأصواتى للسان العربى قديما وحديثا .

إلا أنه ينبغي ألا تفوتنا الإشارة إلى أن الصفات العامة — كما وضح من الجداول السابقة — ليست إحداها بصفة قوة ، إذ قد وجدنا أن بعضها يذوب في بعض ، على تفاوت في القلة والكثرة . أما صفات المجموعات والأفراد فهي تفرض أصواتها على الأصوات الأخرى .

أى إنها لا تباعد بين الأصوات المتقاربة ، ولكن تحدد وجهة التأثير الإدغامى بين أصواتها وغيرها . وبعبارة أخرى : يوجد تعادل بين الصفات العامة ، بحيث تحل إحداها محل الأخرى ، لكن وجود الصفة الخاصة يزيل حالة التعادل بين الأصوات . على ما مر في دراسة هذا الموضوع .

الفصل الخامس

الإدغام وعلاقته بالإبدال

سبق أن درسنا في الفصل الثاني من هذا الباب فكرة الإدغام ، وعلاقته بظاهرة المماثلة ، وقد كان من تنمة هذا المبحث الصوتي أن نقوم بدراسة ظاهرة الإبدال بين الأصوات من حيث كونها انقلاب صوت إلى آخر ، كما هي الحال في الإدغام . وعلى الرغم من أن هذا الموضوع لاعلاقة له بقراءة أبي عمرو واختياره فإنه من الناحية الصوتية يشير إلى علاقة وثيقة بينه وبين الإدغام ، وربما كشفت لنا دراسته عن بعض الجوانب الخفية في التطور الصوتي للغتنا العربية ، وأثر هذا التطور في ثروتها اللفظية .

(١) معنى الإبدال :

يراد بالإبدال عند اللغويين « إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة ^(١) » ، ويبدو أن الذين وضعوا هذا التعريف قد تصوروا أن عملية هذا الإبدال إرادية يقوم بها صاحب اللغة متى شاء ، ولذا عبروا بقولهم « إقامة حرف مكان حرف » ولو أنهم عبروا بقولهم : « قيام حرف مكان حرف » لكانوا أقرب إلى التعبير عن طبيعة التطور الصوتي الذي يطرأ على اللغة ، فالواقع أن حدوث هذه الظاهرة غير متوقف على إرادة تقصد إليه ، وإنما هو عملية ترتبط بالتاريخ وبالزمن الطويل ، بحيث يجد المتكلمون باللغة أنفسهم أمام كلمات متعددة ، يدل تشابهها على أن إحداها قد تعرضت لمثل هذا التطور خلال السنين ، وليس من حق أى انسان — فى رأينا — أن يقوم هو بإحلال صوت محل صوت آخر من أجل توليد مفردة أو صيغة جديدة يضيفها إلى مالدينا من تراث لغوى ، بل المفروض أننا نلتزم بما ورثناه من تقاليد هذه الفصحى .

ولكن هل يكفى أن يفرق بين اللفظتين اختلافهما فى حرف واحد أيا كان ،

(١) كتاب الإبدال ص ٩ المقدمة .

لتعد صيغتهما من باب الإبدال .. ؟ . أم أن العملية مشروطة بوجود علاقة بين المبدل والمبدل منه ؟ .

كلا هذين السؤالين يعد اتجاها خاصا بجمهور من العلماء القدامى ، ففريق اعتد كل لفظتين اختلفتا في صوت واتفقتا في بقية الأصوات من باب الإبدال ، ومن هؤلاء أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (المتوفى سنة ٣٥١ هـ) ، وقد جمع في مؤلفه « كتاب الإبدال » كثيرا من هذا النوع الذي اختلفت صورتاه في صوت واحد دون بقية الأصوات ، رغم أنه قد لا توجد أدنى علاقة بين الصوتين ، ورغم أننا لوراجعنا معاجم اللغة لوجدناها تثبت لأمثال هذه الكلمات معاني مختلفة ، أو تعتدها من باب الترادف ، ومن ذلك أنه اعتد قيام العين مقام الباء من باب البديل في مثل (البَلَه ، والعلَه)^(١) ، في حين رواهما صاحب اللسان أصليين لمعنيين مختلفين^(٢) ، واعتبر قيام الميم مقام الحاء في (كردم وكردح) بدلا ، وهما في اللسان مختلفان . وكذلك الحال في (تخاوض القوم في الحديث وتفا وضوا) فهما في اللسان من باب المترادف ، إلى غير ذلك من الأمثلة . وكان من آرائه تصوره أن الإبدال بجميع صورته لا يقع إلا بين لهجتين مختلفتين فقال : « ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف ، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد ، قال : والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وطورا غير مهموزة ، ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى ، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا ، والهمزة المصورة عينا كقولهم في نحو (أن) : (عَن) ، لا تشترك العرب في شيء من ذلك ، إنما يقول هذا قوم ، وذاك آخرون^(٣) » ، والواقع أن الإبدال على الصور التي رواها يدفع غالبا إلى نسبته إلى لهجات مختلفة ، لاستحالة أن يكون صادرا عن لسان واحد ، بيد أن في المسألة تفصيلا لا يحتمل مثل هذا التعميم ، بل قد يعدله .

(١) كتاب الإبدال ص ١٦ .

(٢) اللسان ج ١٣ ص ٤٧٧ ، ٨١٥ .

(٣) المرجع السابق — المقدمة ص ٦٩ .

والفريق الآخر هو الذى اشترط لكى تعد الكلمتان من باب الإبدال أن تكون بين الصوتين علاقة تدعو إلى إحلال أحدهما محل الآخر ، ومن أبرز علماء هذا الفريق (أبو زكريا الفراء — المتوفى سنة ٢٠٧ هـ) ، وله « كتاب النوادر » فى اللغة ، وقد روى عنه السيرافى فى شرحه لكتاب سيبويه رأيه حيث قال : « إنما يعلم ما تناسب من الحروف باللغة أن يبدل الحرف من أخيه ويكون معه فى قافية واحدة مثل ، مدح ومدح والنون والميم فى قافية ، والعين والهمزة مثل : استأديت واستعديت ، وهذا كثير ، يبدل الحرف من أخيه فيدغم فيه إذا قرب ذلك القرب ^(١) ، ومعنى ذلك أن الفراء يربط بين الإبدال والإدغام ، ويستدل بحدوث الإبدال بين الصوتين على أنهما متقاربان ، ومن ثم يجوز أن يدغما : أحدهما فى الآخر .

واشترط العلاقة بين الصوتين المبدلين أمر منطقي ، إذ هى دليل على إمكان حدوث إبدال . ولكن الربط بين الإدغام والإبدال يعد فى رأينا محتملا للأخذ والرد ، لأننا لانسلم مع الفراء بأن كل ما جاز إدغامه جاز إبداله ، أو العكس ، فإن بعض الأصوات التى جاز إدغامها لم توجد لها أمثلة فى الإبدال ، والعكس أيضا صحيح ، فكثير من الأصوات التى رويت على أنها إبدال لا يحدث بينها إدغام ، كالجيم والياء مثلا ، اللهم إلا إذا كان الفراء يريد أن يعبر عن الفكرة العامة فى الموضوع ، ولا بأس بوجود مستثنيات تفرق بين الظاهرتين .

وقد تعرض السيرافى لهذا الرأى بالنقد الشديد فقال : وهذا كله خطأ فاحش فى باب الإدغام ، لأنه يلزم قائله إذا اعتبر الإدغام بالقلب والإبدال فى بعض المواضع أن يدغم الهمزة فى العين ، والعين فى الهمزة ، من حيث قالوا : استأديت واستعديت ، وهذا لا يقوله أحد ، ويلزمه أيضا أن يدغم الهاء فى الهمزة ، والهمزة فى العين ، من حيث قالوا : إياك ، وهياك ، وهيهات ، وأيهات ، فيقول فى : اجبه أحمد : اجباً حمد ، وفى اقرأ هذا : اقر هذا ، وذا مستشنع لا يقوله أحد ، وكذلك ، تدغم الياء فى الهمزة ، والهمزة فى الياء من حيث قالوا : يلمعى وألمعى — إذا كان ظريفاً ، ويرقان وأرقان ، ويلندد وألندد —

(١) شرح كتاب سيبويه - مخطوط بدار الكتب ج ٣ .

ومعناه شديد الخصومة ... وكذلك إدغام الجيم في الحاء والحاء في الجيم من حيث قالوا : تركت فلانا يجوس بنى فلان — بمعنى يدوسهم ويطلب فيهم ، وكذلك يجوسهم بهذا المعنى ، و (أجم) الأمر وأحم — إذا حان الوقت ، فيقال في الإدغام في قولنا : أخرج حاتما : أخر حاتما ، وفي اذبح جذعا : إذ بَجْذعا ، وهذا مستشنع منكر لا يقوله أحد ، وكذلك إدغام الثاء في الفاء ، والفاء في الثاء ، لأنهم قالوا : حدث وجدف ، والدفى والدثى ، وغير ذلك مما يطول شرحه ، وليس أحد يدغم بعض ما ذكرناه في بعض . والنون تدغم في الراء ليس بين الناس في ذلك خلاف ، ولا تدغم الراء في النون عند الفراء ولا غيره فيقال للمحتج عنه : أليس النون إذا أدغمت في الراء فإنما تدغم فيها لما بينهما من المؤاخاة لاجتماعهما في قافية ، أو بدل أحدهما من الآخر على ما ذكرناه عنه من صفة الحروف التي يدغم بعضها في بعض ؟ ..

فإذا قال : نعم . قيل له : فهذا المعنى أجز إدغام الراء في النون ، لأن الاتفاق بينهما قائم ، وقد ناقض فيه ، والصحيح ما قاله سيويه من أن الراء فيها تكرير ، وهو صوت يختص به الراء دون ما قاربها في المخرج ، وأبدل منها ، وكذلك غيرها من الحروف التي لها صوت وتفش واستطالة ، نحو الصاد والزاي والسين والشين ، فكرهوا إدغامها لئلا يذهب ذلك الصوت (١) .

ويلاحظ على السيرافي في نقده هذا اعتباره لكثير من الألفاظ المترادفة من باب الإبدال ، كما في أجم وأحم ، وجاس وحاس ، وألمعى ويلمعى ، ويرقان وأرقان ، مع أن الصوتين المتبادلين متباعدا المخرج والصفة . وإن كان في ملاحظته عموما نصيب كبير من الصواب .

والواقع أننا لو استبعدنا الأصوات غير القابلة للإدغام في ذاتها كالهزمة ، أو مع غيرها كالهاء في العين ، يمكن أن نعتبر رأى الفراء قريبا من الصواب ، مع بعض تعديلات ينبغي أن تدغم بها ملاحظته .

(١) المرجع السابق .

فالصوتان المبدل أحدهما من الآخر لا يمكن إلا أن يكونا على علاقة مخرجية ووصفية ، وفي ضوء هذه العلاقة نستطيع أن نضع تعليلا لما لدينا من أمثلة حدث فيها إبدال ، فإذا انتفت لم يكن ثمة مجال للقول بالإبدال ، بل يكون كل منهما أصلا لغويا بذاته ، فمثال ما كانت بين الصوتين فيه علاقة مخرجية ماروته المعاجم من أن : (كل جرى سبندى وسبنتى ^(١)) فبين الدال والتاء وحدة في المخرج ، واتفاق في صفة الشدة ، واختلاف بالجهر والهمس ، وهذه علاقة تسمح بانتقال أحد الصوتين إلى الآخر على ألسنة الناطقين باللغة .

ومثال ما انعدمت فيه العلاقة بين الصوتين قولهم : (انداح بطنه وانдал إذا خرج وبدت سرته ^(٢)) ، فليس بين الحاء واللام علاقة مخرجية ، بل بينهما تباعد مخرجي ، إلى جانب التباعد الوصفي ، فالحاء مهموسة واللام مجهورة ، والحاء رخوة واللام متوسطة ، وهذا التباعد يمنع من الحكم على الكلمتين بالإبدال ، فكلاهما أصل مستقل .

كما ينبغي الإشارة إلى ضرورة اتحاد المعنى بين اللفظين المبدلين اتحادا كاملا ، لأن اختلافه يدل على انعدام الصلة بينهما غالبا ، وعلى استقلال كل منهما بوضعه ، إلا إذا وجدنا أن الأصل واحد ولكن التطور الصوتي الذي طرأ عليهما ساعد على اختلاف معنى أحدهما عن الآخر بالزيادة أو النقص ، ومن هذا القبيل تلك المجموعات من الكلمات التي تشبه عند اجتماعها السلالة اللغوية مثل : « غم وغمد وغمر وغمس وغمص وغمض وغمط وغمق وغمن وغمى ، فإنها كلها تدل على الستر والتغطية مع اختلاف المعاني ^(٣) . وهو من الاشتقاق الأكبر .

وقد نمت ملاحظة الفراء هذه لدى العلماء فيما بعد ، فجاء ابن جنى واشترطها حين تحدث عن الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه ، ولكنه

(١) اللسان جـ ٣ ص ٢٠٣ .

(٢) كتاب الإبدال ص ٣١٠ .

(٣) المرجع السابق ص ١٠ المقدمة ، وفقه اللغة للاستاذ محمد المبارك ص ٥٠ .

قرن هذا الشرط بأن يثول أحد اللفظين إلى الآخر عند التصرف ، كما في نحو : فلان حامل الذكر وخامنه ، فالفعل منهما يحمل يحمل خمولا ، أما إذا استقل كل منهما بتصريف خاص ، لم يسغ أن يقال بالبدل بينهما مثل : (هنتت السماء وهتلت) لأنها متساويان في التصرف (١) .

وحتى هؤلاء الذين قالوا بالإبدال بين الأصوات المتباعدة لم تفتهم ملاحظة حدوثه في مجموعة من الأصوات المتقاربة ، وهو عندهم فيها قياس مطرد ، فقد لاحظ الفراء — وهو من القائلين بضرورة تقارب الصوتين — « أن نفرا من بلعبر يصيرون السين إذا كانت مقدمة ، وجاء بعدها (ط — ق — غ — خ) صادا (٢) . فجاء البطليوسى (المتوفى سنة ٥٢٠ هـ) وهو من القائلين بإبدال المتباعد كأبى الطيب — وقال بصحة رأى الفراء ، وزاد على هذه الأحرف الأربعة حرفا خامسا هو (ع) ، وصاغ هذا الرأى في القاعدة التالية : (الحرف الأضعف يقرب إلى الأقوى ، ولا يقرب الأقوى إلى الأضعف) مثل : سقر وصقر ، وسخر منه وصخر الخ (٣) .

وهذا الانقسام بين العلماء القدامى بصدد الإبدال حدث أيضا بين المحدثين ، فمن القائلين بالإبدال في المتباعد صاحب كتاب (الاشتقاق) فقد وجدناه — وهو يسوق أمثلة على العلاقات بين الأصوات مأخوذة عن ابن السكيت — يجعل من الإبدال ماتقاربا صفة وتباعدا مخرجا (٤) ، كما جعل منه ماتباعدا مخرجا وصفة (٥)

ومن القائلين بوجوب التقارب بين الصوتين المتبادلين أستاذنا في كتابه (من أسرار اللغة) ، فقد قال : حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً ، أو من تباين اللهجات حيناً آخر — لانشك لحظة في أنها جميعا نتيجة

(١) الخصائص ج ٢ ص ٨٢ .

(٢) روى مثل هذا عن قطرب مفصلا (اللسان ح ٨ ص ٤٤٠) وسيأتى .

(٣) كتاب الإبدال ص ١٧ المقدمة .

(٤) الاشتقاق للأستاذ عبد الله أمين ص ٣٦١ .

(٥) المرجع السابق ص ٣٦٧ .

التطور الصوتي ، أى إن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقتين ، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هى الأصل ، والأخرى فرع لها ، أو تطور عنها ، غير أنه فى كل حالة يشترط أن نلاحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه ، ودراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا على الصلات بين الحروف ، وصفات كل منها ، أى إن القرب فى الصفة أو المخرج شرط أساسى فى كل تطور صوتى (١) .

وهذا هو فى رأينا الأساس الذى ينبغى أن تفسر به عملية الإبدال كما سبق أن فسرت به عملية الإدغام ، فمدلول لفظة « إبدال » أن التطور واقع على لفظ الكلمة ، أى : فى أصواتها ، لا فى معناها ، ومعلوم أن تطور الأصوات إنما يتجه بها إلى أن تماثل نظائرها أو أن تخالفها ، ولكل من المماثلة والمخالفة حدود ، فالمماثلة يشترط فيها وجود علاقة بين الصوتين من تجانس أو تقارب ، والمخالفة إنما تحدث دائماً فى اتجاه أصوات اللين أو ما أشبهها وبخاصة النون واللام (٢) . فما خرج عن ذلك لم يكن بوسعنا تفسيره إلا على أساس استقلاله فى أصل وضعه اللغوى . والغالب فيما جاء على قاعدة المماثلة أو المخالفة أن ينتسب إلى لهجتين مختلفتين ، أما غيرهما فمن الممكن أن يجتمع الأصلان فى لهجة واحدة ، ومن هذا الباب ما جاء على صورة السلالة اللغوية ، كما أن منه ما كان الصوتان فيه متباعدين على ما مثلنا .

فإذا قلنا بوجود وجود علاقة مخرجية وصفية بين الصوتين المبدلين كان لابد لنا أن نرسم حدود هذه العلاقة ، وبخاصة إذا وجدنا أن بعض — الدراسات التى تصدت لهذا الموضوع قد أصدرت بعض الأحكام المحتملة للنقد ، كأن يعتبر بعض الدارسين أن انقلاب اللام إلى الراء من باب المتباعد مخرجا المتقارب صفة ، كما فى الجلف والمجرف (الذى ذهب ماله) ، وسهم أملط وأمرط (أى ليس له ريش) ، وأن الزاى والذال متباعدان ، وكذلك الطاء والظاء ، والميم والفاء ، ويشبه هذه الأزواج فى

(١) من أسرار اللغة ص ٥٨ الطبعة الثانية .

(٢) الأصوات اللغوية ص ١٥٢ .

تباعدها بحال الهاء مع الفاء في مثل : هودج وفودج (مركب النساء مقببا وغير مقبب) . وكأن يجعل من باب المتباعد في المخرج والصفة : الصاد والباء ، والطاء والصاد ، والباء والفاء^(١) . في حين نعد نحن كل هذا من باب المتقارب . ولنا على ذلك دليل مقنع .

ولكى نرسم حدود هذا التقارب بين الأصوات المبدلة ينبغي أن نقوم بعملين أساسيين :

أولهما : أن نقوم بحصر الصور التي ورد فيها إبدال صوت من صوت بقدر الإمكان ، سواء في ذلك ما كان متقاربا أم متباعدا ، والقيام بحصر جميع الصور يقتضى مراجعة جميع المصادر اللغوية والفنية ، ومعاينة دراستها للتفتيش عن هذه الصور ، وذلك أمر جائز في رسالة خاصة بالإبدال ، دون سواه ، أما نحن فقد قمنا بحصر الصور التي وردت في معجم (لسان العرب) والتي ذكر صاحب اللسان بإزاء كل صورتين منها أن إحداهما لغة في الأخرى ، أو بدل منها ، كما اعتمدنا في حصر بعض الأصوات على ما حقق من « كتاب الإبدال » لعبد الواحد اللغوي (عام ١٩٦١) ، وهو الجزء الأول ، وقد وصل في إحصاء صور الإبدال إلى حرف (الذال) ، كما أن بين أيدينا نماذج من إبدال ابن السكيت في كتاب « الاشتقاق » ، وأظن أن حصر هذه الصور كاف لإعطاء فكرة واضحة عن الأصوات التي وقع بينها تبادل في لغتنا العربية .

ثانيهما : أن نأخذ هنا بالمقياس الذي درسنا به فكرة التقارب في الإدغام بتقسيم الفم إلى مناطق ، وتقسيم الأصوات إلى متجانس ومتقارب ، ثم نحصى في ضوء هذا التقسيم ما يندرج تحته من صور ، مسترشدين بما سبق في الإدغام من اعتبار بعض المجموعات متقاربة بالمخرج رغم ما يبدو من تباعدها .

وقد سبق لنا أن قسمنا مخارج الأصوات أربعة أقسام :

١ — منطقة خارج الفم وتشمل الشفتين حين تعملان معا ، أو حين تعمل إحداهما مع الأسنان . ويخرج من هذه المنطقة ثلاثة أصوات هي (ب — م — ف) .

(١) الاشتقاق ص ٣٦١ وما بعدها .

٢ - منطقة وسط الفم ، وتشمل الأسنان واللثة والغار ، وأصواتها هي
(ت - د - ط - ن - ض - ج - ش - ل - ر - ث - ذ - ظ - س -
ز - ص - ي) .

٣ - منطقة مابعد الوسط ، وتشمل الطبق واللهاة ، وأصواتها هي (و -
ك - ق - غ - خ) .

٤ - منطقة نهاية المجرى ، وتشمل الحلق والحنجرة ، وأصواتها هي (ع -
ح - ه - ء) .

وقلنا أيضا : إن أصوات كل من هذه المناطق الأربعة مستقل عن الأصوات
الأخرى من حيث التأثير والتأثر الإدغامى ، فقد وجدنا أن المماثلة لم تحدث إلا بين
أصوات كل منطقة على حدة ، كما وجدنا هنالك أن بعض الأصوات قد امتاز على
غيره بصفات خاصة أكسبته مناعة ضد التأثير بالأصوات الأخرى المقاربة له
والمجانسة ، وذلك كالياء التى امتازت باللين فامتنعت على الإدغام فى الجيم والشين ،
والشين التى امتازت بالتفشى فلم تدغم فى مقارنها غير السين عند القراء ، لا
النحاة - ولم تدغم فى مجانسيها أيضا ، وهما الجيم والياء ، إلى غير ذلك مما سبق فى
دراسة صفات المجموعات وأثرها فى التطور الصوتى للغة الفصحى .

فهل يمكن أن نطبق على الإبدال ما سبق أن قررناه بشأن الإدغام بجميع
تفاصيله ، أم أن هناك خلافا بين الظاهرتين ، وإن وجد هذا الخلاف فما منشؤه . ؟ .

أما أن هناك خلافا بين الظاهرتين فيتضح ذلك ، فى الجانب الصوتى ، من
الجدول التالى الذى أحصينا فيه حالات الإبدال فى الأصوات المتقاربة ، طبقا
للمقياس السابق : -

٢ - جدول مقارنة أصوات الإبدال
بأصوات الإدغام في حالة التقارب

الصوت	الأصوات التي يتبادل معها	الأصوات التي يدغم فيها
(١) الهمزة	العين - الغين - الهاء	
(٢) الهاء	الهمزة - الحاء - الخاء	الحاء
(٣) العين	الهمزة - الحاء - الغين	الحاء
(٤) الحاء	الحاء - العين - الغين - الهاء	العين
(٥) الغين	الهمزة - العين - الحاء - الخاء	الحاء
(٦) الخاء	الحاء - العين - الغين - القاف - الهاء - الكاف	الغين
(٧) القاف	الحاء - الكاف	الكاف
(٨) الكاف	السين - القاف	القاف
(٩) الجيم	السين - الدال - الذال - الزاي - الطاء - الظاء - الصاد	
(١٠) الشين	الشين - النون - الياء - الجيم - السين - الصاد - الكاف	الشين - التاء
(١١) الياء	الجيم - النون - الواو	
(١٢) الواو	الياء	
(١٣) الضاد	الذال - الظاء - الزاي - الصاد	الشين

الصوت	الأصوات التي يتبادل معها	الأصوات التي يدغم فيها
(١٤) اللام	الراء — النون	الصاد — الزاي — السين — الطاء — الدال — الفاء — الظاء — الذال — الثاء — الشين — الراء — النون
(١٥) الراء	اللام	اللام
(١٦) النون	الجيم — الياء — اللام — الميم	الراء — اللام — الميم — الياء — الواو
(١٧) الطاء	التاء — الدال — الصاد — الظاء	الدال — التاء — الظاء — الذال — الثاء — الصاد — الزاي — السين — الضاد — الشين — الجيم .
(١٨) الدال	التاء — الجيم — الذال — الزاي — السين — الضاد — الطاء	الطاء — التاء — الظاء — الذال — الثاء — الصاد — الزاي — السين — الضاد — الشين — الجيم .
(١٩) التاء	الثاء — الدال — الذال — الزاي — السين — الصاد — الزاي — الطاء —	الطاء — الدال — الظاء — الذال — الثاء — الصاد — السين — الشين — الجيم — الضاد

الصوت	الأصوات التي يتبادل معها	الأصوات التي يدغم فيها
(٢٠) الظاء	الذال — الطاء — الصاد — الضاد	الطاء — الدال — التاء — الذال — الثاء — الصاد — الزاي — السين — الشين — الضاد — الجيم .
(٢١) الذال	الثاء — الجيم — الدال — الظاء — الضاد .	الطاء — الدال — التاء — الظاء — الثاء — الصاد — الزاي — السين — الضاد — الشين — الجيم .
(٢٢) الثاء	الجيم — الدال — الذال — السين — الشين — الصاد — الضاد — الفاء	الطاء — الدال — التاء — الذال — الظاء — الصاد — الزاي — السين — الضاد — الشين — الجيم
(٢٣) الصاد	التاء — الثاء — الزاي — السين — الشين — الطاء — الظاء — الضاد	الزاي — السين
(٢٤) السين	التاء — الثاء — الزاي — الشين — الصاد — الجيم	السين — الزاي — الضاد
(٢٥) الزاي	الجيم — السين — الصاد — الضاد	السين — الضاد
(٢٦) الفاء	الباء — الثاء — الميم	—
(٢٧) الباء	الفاء — الميم	الفاء — الميم
(٢٨) الميم	الباء — الفاء — النون	الباء

ومن الواضح أن فكرة تقسيم الفم إلى المناطق الأربع تبدو هنا ذات علاقة بأصوات الإبدال في حالة التقارب ، ذلك أن أصوات كل منطقة تكاد تتبادل فيما بينها التأثير والتأثر ، مستقلة عن أصوات المناطق الأخرى ، أو — هذا هو التقسيم الذى يجمع في مجموعه بين الإدغام والإبدال من الناحية الصوتية ، بحيث نعد مايجيء من صور الإبدال على غير قاعدته خارجا عن الإبدال ، فيكون حينئذ من باب الترادف أو غيره من الأبواب على ماسيجيء ، أو من باب الإبدال في حالات خاصة ومعدودة .

فأصوات الحنجرة والحلق تتبادل فيما بينها ، ومن الممكن التماس مسوغ لهذا التبادل إذا ماأريد التعليل له ، دون أن يكون في ذلك خروج على القوانين الصوتية ، فالصوت في هذه المنطقة المحدودة الحركة يتقدم بمخرجه قليلا إلى أمام ، أو يتأخر به إلى خلف ، وهو يتنازل تارة عن همسه ، وتارة عن جهره ، وهذا متفق مع القوانين الصوتية ، ومثل هذا يحدث في منطقة وسط الفم ، التى تبدأ بمجموعة الجيم والشين والياء ، وتنتهى بمجموعة الثاء والذال والظاء ، فهى كما هو ظاهر مجموعة مستقلة تتبادل فيما بينها ، دون اتصال بالمجموعات الأخرى خارج المنطقة ، وليس من المهم أن ننبه إلى ملاحظة كثرة أصوات هذه المنطقة الناتجة عن مرونة اللسان ، وأهمية دوره في أدائها .

وتكاد أصوات المنطقتين : منطقة أول الفم ، ومنطقة ما بعد الوسط تسيران على القاعدة ذاتها ، باستثناء حالة تبادل الفاء مع الثاء وتبادل صوت الخاء مع أصوات الحلق ، وأصوات الطبقة واللهاة (القاف والكاف والغين) وهو تبادل منطقى لوحدة المخرج أو تقاربه ، وإن حالت بين ظهور هذا التأثير في الإدغام اعتبارات صوتية سبقت الإشارة إليها .

ويدلنا على شدة تقارب أصوات هذه المنطقة ماورد من تناظر العين والغين في قافية الشعر قال في اللسان : « وقوله :

قُبِّحَتْ من سالفه ومن صُدِّغَ .. كأنها كُشِيَتْ ضَبُّ في صُقْع

إنما معناه ، في ناحية ، وجمع بين العين والغين لتقارب مخرجيهما ، وبعضهم يروية : وفي

صقغ ، بالغين ، قال ابن سيده : إن أبا عمرو بن العلاء رواه كذلك ، وقال (أعنى أبا عمرو) لولا ذلك لم أروها (١) .

ونعيد هنا ماقلناه من قبل : إن انحصار الإبدال عند تقارب الأصوات في هذه الحالات ناتج عن تطبيقنا لقاعدة التقارب التي بحثناها في الإدغام ، وإننا خضوعا لهذا الاعتبار نرى أن ما جاء من الإبدال على غير هذه الصور لا يعد إبدالا في رأينا ، لعدم تحقق الشرط الأساسي فيه ، وهو التقارب بين الصوتين المتبادلين .

ولقد سبق أن أحصينا الحالات الإدغامية التي وقعت في اللسان العربي بين الأصوات المتجانسة والمتقاربة فكانت ست حالات ومائة حالة ، فإذا أحصينا حالات الإبدال في الأصوات المتقاربة وجدناها عند عدم التكرار تسعا وستين حالة (على ماسيجىء في جداول الأمثلة) فهل معنى ذلك أن حالات الإبدال أقل من حالات الإدغام ؟ .. الواقع لا ، لأن إحصاءنا هذا قائم على أساس ثبات موقع الصوت كمستبدل أو مستبدل به ، ولاشك أنه لا يمكن في الغالب القطع بما إذا كان الصوت مستبدلا أو مستبدلا به ، وإنما يجوز أن نعتبر كليهما في مقام الآخر ، لأن كل مثالين يفرق بينهما اختلاف البيئة يمكن تصور أحدهما صورة متطورة للآخر ، وبذلك يكون عدد حالات التبادل ضعف ما ذكر ، أى : ثمانيا وثلاثين ومائة حالة .

وهكذا يكشف لنا الجدول عن أن مجال الإبدال بين الأصوات المتقاربة في المخرج والصفة أوسع من مجال الإدغام بصفة عامة ، وإن كانت التفاصيل تلقى مزيدا من الضوء على هذا التعميم ، فالأصوات من (١ - ٧) ، ومن (٩ - ١١ ، ١٤) يشمل الإبدال فيها أصوات الإدغام مضافا إليها بقية الأصوات المتقاربة التي لم تدغم ، وعلى قياس ذلك الصوت (٨) ، إلا أنه امتاز بإدغامه في صوت التاء الذى لم يحدث معه إبدال . أما الصوت (١٢) فقد اختلفت بصددته الظاهرتان اختلافا تاما .

(١) اللسان ج ٨ ص ٢٠٣ .

يأتى بعد ذلك دور الأصوات (١٣) ومن (١٥ - ٢١) ، وهى المجموعة التى كان الإدغام فيها قياسا مطردا على ماتقدم ، وفيها نجد أن الإبدال لم يشمل كل الأصوات المقاربة لها ، على حين قد زادت الأصوات المتبادلة فى مجموع الأصوات من (٢٢ - ٢٤) فشملت الأصوات المدغمة وغيرها من المقاربة . وتبادلت المجموعة من (٢٥ - ٢٧) وهى مجموعة أصوات خارج الفم التأثير فيما بينها ، فالفاء تتبادل مع الباء والميم ، بالإضافة إلى الثاء ، وحال الباء فى الإبدال كحالها فى الإدغام ، والميم تتبادل مع الباء والفاء والنون ، وتدغم فى الباء وحدها ، فهذه خلاصة العلاقة الصوتية بين الإبدال والإدغام ، أو بعبارة أصح ، بين مانعه من باب الإبدال ، وما هو من الإدغام . وليس بوسعنا أن ندعى أن هذا الإحصاء نهائى ، وإنما هو تقريبي ، مرجعنا فيه ما أمكننا جمعه من روايات اللسان ، ومانقلناه عن « كتاب الإبدال » الجزء الأول المطبوع ، وما جاء فى كتاب « الاشتقاق » من أمثلة إبدال ابن السكيت ، وقد تكشف البحوث المستقبلية عن تعديل هذا الإحصاء .

على أننا نرى أن هذا الإحصاء ، قد استنفد أكثر صور التقارب بين الأصوات ، فإذا جاز أن يزداد عليها فسيكون ذلك فى عدد قليل من الأصوات المتقاربة ، وفى عدد من الأصوات المتباعدة التى عدها صاحب الإبدال ذات صلة بالباب ، ونعدها نحن غريبة عنه ، لأنها غالبا من باب آخر هو « باب الترادف » فى حالة اتفاقها فى المعنى ، أو هى أصول مستقلة على ما سبق . ولاشك أن هذا الجدول يقفنا على أن هناك علاقة صوتية قوية بين ظاهرتى الإبدال والإدغام ، على الوجه الذى بيناه ، وهى علاقة لا يغض من شأنها ما لمسناه من فروق بينهما ، كما لا يغض من قيمتها أيضا اختلاف العوامل التى ينتج عنها كلاهما .

ومن الضرورى أن نشير إلى أن القول بإبدال صوت مع مجموعة من الأصوات لا يعنى أن للكلمة الواحدة صورا كثيرة بعدد هذه الأصوات ، وإنما يمكن أن يكون للكلمة صورتان اثنتان كما فى (المسخ والمصنخ) ^(١) ، وأن تكون لها ثلاث صور كما فى :

(١) اللسان ج ٣ ص ٥٦ .

(مرث فلان الخبز في الماء ومرذه (أنقعه)، ومرثه بيده ، يمرثه مرثا لغة في مرسه (١) ، وكما في (سقر وصقر وزقر) . هذا في المتقارب . ولم نعثر على كلمة لها أربع صور من المتقارب على هذا القياس ، اللهم إلا في السلالات اللغوية التي مثلنا لها من قبل .

وأما فيما يتعلق بمنشأ الخلاف بين الظاهرتين فهو راجع إلى ماسبق أن قررنا من أن الإدغام يعتبر أتم أشكال المماثلة ، لأنه ناشئ عن تأثير الأصوات الصامتة بعضها في بعض تأثيرا مباشرا ، دون تدخل عامل آخر ، أما الإبدال فإنه ينشأ غالبا عن أسباب لا علاقة لها بالمماثلة بين الأصوات ، أسباب تتصل بالبيئات أو الأفراد ، ومن العسير حصرها ، كما أن من الصعب غالبا أن نقول بأن صيغة معينة مبدلة من أخرى أو أحدث منها ، اللهم إلا ظنا لا يرقى إلى درجة اليقين ، لأن اليقين يقتضى من الباحث أن يفتش في المراجع والنصوص القديمة تفتيشا تاريخيا وفنيا يسمح بالحكم على صيغة بأنها أقدم أو أحدث من أخرى ، ودون ذلك فيما نرى مصاعب لا حصر لها .

ولكننا قد نجد من بين القواعد الصوتية ما يعين على تفسير بعض حالات الإبدال ، حين يتنازل الصوت عن همسه إلى الجهر في مثل : « مِسْتَع ومِسْدَع (وهو المنكمش الماضي في أمره) (٢) ، وفي مثل « السبندى والسبنتى » ، فيقال : إن المهموس قد جاور حركة مجهورة أو صوتا مجهورا فاستفاد من جهره ، وفكرة تأثير الحركة السابقة ، واللاحقة على المهموس فكرة صحيحة من الناحية الصوتية ، فقد اكتشف العالم الدنمركى فرنر (Vetner) أن بعض المهموس قد يصبح مجهورا إذا وقع بين حركتين (٣) . لكن يحول دون تعميم هذا التفسير أننا لا نستطيع أن نجزم بأن أحد الصوتين مبدل من الآخر إلا إذا عرفنا تاريخ المفردة ، وإن كنا نستطيع القول بذلك تخمينيا ، في ضوء ما كشفناه من قبل ، من أن الأصوات العربية تتجه في تطورها غالبا من الجهر إلى الهمس ، وإن كان العكس يحدث أحيانا على ما سبق .

(١) اللسان ج ٢ ص ١٩٠ .

(٢) المرجع السابق ج ٨ ص ٣٥ .

(٣) اللغة — ج — فندريس ص ٦٧ .

وكذلك الحال حين يتنازل الصوت عن رخاوته أو شدته ، فقد أثبت الإدغام اتجاه اللغة إلى التخلص غالبا من شدة أصواتها ، وإن حدث العكس أيضا بتأثير المماثلة ، أما في حالات الإبدال ، فيمكن تفسير بعضها على أساس المماثلة في مثل : (افتحنت ماعند فلان . وابتحنت بمعنى ^(١)) ، فيقال : إن مجاورة الباء ، وهي شديدة ، للتاء وهي مثلها في الشدة قد حملت اللسان على أن يتخلص من نطق شديدين بإرخاء أحدهما وهو الباء إلى مقارب له رخو هو الفاء ، وذلك بعد أن همست الباء لمجاورة التاء . ولكن في مثل : « استذف أمرهم واستدف » ^(٢) لا يمكن تفسير الانتقال من شدة الدال إلى رخاوة الذال أو العكس بناء على قانون المماثلة ، لوجود الحركة الفاصلة المانعة من التأثير ، ومعلوم أن تأثير الحركة لا يكون إلا في الجهر والهمس فقط ، دون غيرهما من الصفات .

ومن أجل هذا نرى أن تطبيق ماسبق أن استنبطناه في دراسة تقارب الأصوات في الإدغام لا ينطبق بحذافيره في حالات الإبدال ، لأنها جميعا لا تأتي على صورة المماثلة ، وإنما يحدث تغيير أساسي في الصوت بناء على عوامل كثيرة ، قد نصل إلى تقرير بعضها في هذا البحث .

ونشرع الآن في عرض نتيجة تتبعنا لما ورد في مراجعنا من حالات الإبدال مع التزامنا بعرض كل من المتجانس والمتقارب على حدة : —

(١) اللسان ج ٣ ص ١٣٨ .

٣ - جدول إبدال الأصوات المتجانسة

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
الهمزة	الهاء	أراح الغنم يريحها وهراحها يهريجها (اللسان جـ ٢ ص ٤٦٤)
الباء	الميم	أغمطت عليه الحمى وأغبطت عليه . (اللسان جـ ٣ ص ٩٩ ، ٤١٣)
التاء	الذال	الجليت لغة في الجليد. (اللسان جـ ٢ ص ٢١)
	الطاء	غتة في الماء يَغْتُهُ وغطه يغطه . (الإبدال ص ١٢٦)
الذال	الطاء	والوخط لغة في الوخذ ، وهو سرعة المشى. (اللسان جـ ٧ ص ٤٢٥)
الثاء	الذال	امرأة ثرثع وقرذع (البلهاء) ، وفي اللسان قرذع بالذال المهملة (جـ ٢ ص ٢٧٠) (الإبدال ص ١٦٠) .
الذال	الظاء	خظرف البعير في مشيه : أسرع ووسع الخطو لغة في خذرف (اللسان جـ ٩ ص ٧٩) .
الجيم	الثنين	جمع بأنفه وشمخ (إذا تاه وتكبر) (الإبدال ص ٢٢٦) .
الحاء	الياء العين	شجرة وشيرة (الإبدال ص ٢٦١) . متع النهار لغة في متع : إذا ارتفع (اللسان جـ ٢ ص ٥٨٨)
الخاء	الغين	الردخ مثل الردغ - عمانية (اللسان جـ ٣ ص ١٨)

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
الزاي	السين	مَرَّ يَغْطِرُ بذنبه لغة في يَحْطِرُ (اللسان ج ٥ ص ٢٥) الهجز لغة في الهجس، وهي النبأة الخفية (اللسان ج ٥ ص ٤٢٣)
	الصاد	الحزد لغة في الحصد (اللسان ج ٣ ص ١٤٨)
		القنز لغة في القنص (اللسان ج ٥ ص ٣٩٧)
السين	الصاد	ومصحح في الأرض مصححا : ذهب ، قال ابن سيده والسين لغة . (اللسان ج ٢ ص ٥٩٨)

ويلاحظ فيما جاء بهذا الجدول من أمثلة أن بعض الأصوات التي كان لها في باب الإدغام امتياز على مجانسها من الأصوات فلم تدغم فيه - فقد هذه الميزة فأبدل منه ، ومن ذلك أن الشين تبادلت مع الجيم ، وليس بوسعنا أن نقول أي الكلمتين أصل وأيهما فرع عنها ، حتى نقول بما قال به البطليوسي : إن الأضعف يقبل إلى الأقوى ، ولا يقبل الأقوى الأضعف ، وإنما ظاهر الرواية يدل على أن بين الجيم والشين تبادلا في بعض ألفاظ اللغة ، فالشين تقبل جيما ، والعكس ، دون اعتبار لامتياز الشين بالتفشي ، وخلو الجيم منه . وكذلك الطاء مع كل من التاء والذال ، والصاد مع كل من السين والزاي .

كما يلاحظ أن الطاء لم تتبادل مع التاء في كلمة مما عثرنا عليه من الروايات ، وربما كان ذلك لنقص وسيلتنا لاستقصاء ما روى في معاجم اللغة من صور الإبدال ، وربما كان لنقص هذه الروايات ذاتها ، وربما كان أيضا لعدم حدوث تبادل بين هذين الصوتين في اللسان العربي .

ونرجى بقية ملاحظتنا عن الموضوع إلى ما بعد عرض أمثلة الإبدال في الأصوات المتقاربة .

٤ - جدول إبدال الأصوات المتقاربة

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
الهمزة	العين	المعص والمأص بيض الإبل وكرامها
	الغين	ويقال : هي المغص بالغين للبيض من الإبل - وهما لغتان (اللسان جـ ٧ ص ٩٣)
الباء	الفاء	الأزهري : سمعت أعرابيا من بني حنظلة يسمى المصطبة : المصطفة بالفاء (اللسان جـ ٩ ص ١٩٣)
التاء	الثاء	الخبيث لغة خبير في الخبيث (اللسان جـ ٢ ص ٢٨)
	الذال	لتب بالمكان يلتب لتوبا ولذب ، يلذب لذوبا - إذا أقام به (الإبدال ص ١١٢)
	الزاي	إنه لخلو النحائت والنحائز ، أى الأخلاق والواحدة نحيتة ونحيزة . (الإبدال ص ١١٣)
	السين	الأكيات لغة فى الأكياس لبعض العرب . (اللسان جـ ٢ ص ١٠١)

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
	الصاد	رجل لص وقوم لصوص ، ورجل لصت وقوم لصوت (الإبدال ص ١٢٣) .
الثاء	الفاء	ثلغ رأسه يثلغه ثلغا ، وفلغه يفلغه فلغا : إذا شدخه (الإبدال ص ١٨٢)
	الجيم	أرث على القوم تأريثا ، وأرج عليهم تأريجا إذا وشى م٣٠ (الإبدال ص ١٥٤)
الثاء	الذال	مرث الخبز ومرده إذا لينه بالماء (الإبدال ص ١٥٩)
	السين	يقال : ثاغت رجله في الأرض تثوخ ثوخا ، وساغت تسوخ سوخا : إذا دخلت (الإبدال ص ١٧٠)
	الصاد	الفحث عن الخبز: الفحص في بعض اللغات
	الشين	(اللسان ج ٢ ص ١٧٦) نجمت التراب عن الشيء ونجمشته إذا نبشته وكشفته . (الإبدال ص ١٧٥)

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
الجيم	الضاد	تغثغ كلامه وضمغضغه : إذا خلط فيه . (الإبدال ص ١٧٨)
	الذال	الدهش : اتخاذ الدشيشة ، وهي لغة في الجشيشة ، قال الأزهرى : ليست بلغة ولكنها لكنة . (اللسان جـ ٦ ص ٣٠٢) .
	الطاء	بَجَّ الجرح يَبْجُه ، وَبَطَّه يَبْطُه إذا شقه (الإبدال ص ٢٣٣) .
	الذال	لمذ لغة في لمج . (اللسان جـ ٣ ص ٥٠٧)
	الزاي	هجميع من الليل وهزيع منه : قطعة منه (الإبدال ص ٢٢٣) .
	الظاء	التلمج والتلمظ واحد . (الإبدال ص ٢٣٥) .
	السين	ماء آجن وماء آسن ، أى متغير
	الصاد	(هامش الإبدال ص ٢٥٥) رجل مجلجل ومصلصل — إذا كان خالص النسب . (الإبدال ص ٣٢٠) .

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
	النون	الاجّار: السطح بلغة الشام والحجاز ، وجمعه الأجاجير ، والإنجار بالنون لغة فيه ، والجمع الأناجير.
الحاء	الهاء	(اللسان ج ٤ ص ١١) اللهس لغة في اللحس أو ههّة .
	الحاء	(اللسان ج ٦ ص ٢١٠) انحمص الجرح انحماسا ، وانخمس انخماسا : إذا ذهب ورمه : (الإبدال ص ٢٦٥). وابن جنى لايعده إبدالا للتصرف الوخر والوغر الحقد في القلب .
الحاء	العين	(الإبدال ص ٣٠٢) رجل أصلخ وأصلع ، وهما واحد.
	الهاء	(الإبدال ص ٣٣٤) صهدته الشمس لغة في صخذته.
	القاف	(اللسان ج ٣ ص ٢٦٠) الخرش والقرش . طلب الرزق والكسب .
		(الإبدال ص ٣٤١)

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
	الكاف	تخوفت الشيء وتكوفته ، أى تنقصته . (الإبدال ص ٣٤٦)
الحاء	الهاء	المُطَرِّحِمَّ والمُطَرِّهَمَّ ، المشرف الطويل
	الحاء	(الإبدال ص ٣٤٨) الأفعى له فخيخ .. وقد يقال بالحاء غير معجمة وهى أعلى
الذال	الذال	(اللسان ج ٣ ص ٤٢) دحجه يدحجه دحجا : عركه عركا كعرك الاديم ، يمانية ، والذال المعجمة لغة ، وهى أعلى (اللسان ج ٢ ص ٢٦٥)
	الزاي	لكده بيده يلكده ، لكدا ، ولكزه يلكزه لكزا (الإبدال ص ٢٦٨)
	السين	جمد الماء يجمد جمودا ، وجمس الماء يجمس جموسا . (الإبدال ص ٣٧٠)
	الضاد	تناهد القوم فى القتال، وتناهضوا ، وكل ناهض وناهد (الإبدال ص ٣٧٢)

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
	الجيم	رجل أبلج وأبلد : إذا لم يكن مقرون الحاجبين . (الإبدال ص ٢١٧)
الذال	الضاد	نبذ العرق ينبذ نبذا : ضرب ، لغة في نبض (اللسان ج ٣ ص ٥١٣)
الراء	اللام	سدرت المرأة شعرها فانسدر ، لغة في سدلته فانسدل . (اللسان ج ٤ ص ٣٥٥)
الزاي	الضاد	تقوض البيت وتقوز : إذا تهدم (اللسان ج ٧ ص ٢٢٤)
السين	الشين	شمت العاطس وسمت عليه : دعاه والسين لغة عن يعقوب ، والشين أعلى وأفشى في كلامهم . (اللسان ج ٢ ص ٥٢)
الشين	الصاد	الشيث والشيشاء لغة في الشيص والشيصاء (اللسان ج ٦ ص ٣١١)
	الكاف	« لش » لغة لبعض العرب في « لك » (اللسان ج ٣ ص ٣٠٠)

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
الصاد	الضاد	حفص الشيء : ألقاه ، قال ابن سيده : والضاد أعلى (اللسان جـ ٧ ص ١٦)
	الطاء	أوطد الغار وأوصده : سده بالهدم .
	الظاء	(اللسان جـ ٣ ص ٤٦١) أخذ بظوف رقبتة : لغة في صوف رقبتة .
الضاد	الظاء	(اللسان جـ ٩ ص ٢٣٢) قال أبو تراب : سمعت أعرابيا من أشجع يقول : بهضني الأمر وبهظني ، قال ولم يتابعه أحد على ذلك .
		(اللسان جـ ٧ ص ٤٣٦) والبضر بالضاد نوف الجارية قبل أن تنخفض ، ومن العرب من يبدل الظاء ضادا فيقول : البضر ، وقد اشتكى ضهرى ، ومنهم من يبدل الضاد ظاء فيقول : قد عظت الحرب بنى تميم .
الطاء	الظاء	(اللسان جـ ٤ ص ٧١) مَشِطَت يده تَمَشِطُ مشطاً : خشنت من عمل .. وفي بعض نسخ المصنف : مَشِطَت يده

الصوت	الأصوات المتبادلة معه	الأمثلة
العين	الغين	بالظاء المعجمة لغة أيضا (اللسان جـ ٧ ص ٤٠٣) الغَمَشُ : إظلام البصر من جوع أو عطش والعين لغة ، وزعم يعقوب أنها بدل .
الفاء	الميم	(اللسان جـ ٦ ص ٣٢٥) الأقصف لغة في الأقصم ، وهو الذى انكسرت ثنيته من النصف .
القاف	الكاف	(اللسان جـ ٩ ص ٢٨٣) تميم وأسد يقولون : قشطت بالقاف ، وقيس تقول : كشطت ، وليست القاف في هذا بدلا من الكاف لأنهما لغتان لأقوام مختلفين . (اللسان جـ ٧ ص ٣٧٩)
اللام	النون	والقَلْف لغة في القنف ، وهو الغرين إذا ييس . (اللسان جـ ٩ ص ٢٩١)
الميم	النون	النسط : لغة في المسط : وهو إدخال اليدين في الرحم لاستخراج الولد .
النون	الياء	(اللسان جـ ٧ ص ٤١٣) وقد حكى أن الإيسان لغة في الإنسان طائية . (اللسان جـ ٦ ص ١٣)
الواو	الياء	إِنُوٌّ من الليل لغة في إئى . (اللسان جـ ١٤ ص ٥٠)

ملاحظات وتفسير

هذه الحالات التي عرضناها هي أكثر صور الإبدال ورودا في اللغة ، أما سواها مما ليس بين صوتي الإبدال فيه علاقة مخرجية أو وصفية فهو قليل الأمثلة ، كما أنه ليس من باب الإبدال . وهذه الحالات المتقاربة تختلف أيضا في نسبة ورودها في اللغة ، وإذا أخذنا معجم « لسان العرب » مقياسا فإن ماورد به من روايات الإبدال بين الأصوات المتقاربة التي جعلها لغات مستقلة يعطينا عند الاستقراء نتائج مهمة في هذا الباب .

فالتبادل يكون أكثر ما يكون حين يشتد التقارب بين الصوتين ، وقد وجدنا أن أكبر نسبة بلغت أمثلة الإبدال في « اللسان » كانت بين السين والصاد ، إذ بلغت (٤٨) رواية ، يليها مباشرة روايات تبادل السين مع الشين (٢٥) ، والكاف والقاف (٢٣) ، ولعل كثرة أمثلة هذه الأزواج الثلاثة هي التي دعت بعض القدماء من علماء اللغة إلى أن يعتبروا الإبدال بين كل زوجين منها قياسا ، وأن يفسروا ماورد فيها من الروايات على أنه من الإبدال الجائز قياسا ، لا من اللغات المنتسبة إلى بيئات مختلفة ، فابن جنى يفسر (الجعشوش — وهو الطويل الدقيق — بأن الشين فيه بدل السين ، لأن السين أعم تصرفا ، وذلك لدخولها في الواحد والجمع ، فضيق الشين مع سعة السين يؤذن بأن الشين بدل من السين ^(١) ويعقوب يقول بأن القاف في (القسط بدل من الكاف في الكسط ، وهو عود يتبخر به ^(٢)) وكذلك زعم أن الكاف في (كحط المطر بدل من القاف في قحط) ^(٣) ، وقد تقدم ذكر قاعدة إبدال السين صادًا فيما روى عن الفراء .

والميم والباء (١٨) والحاء والحاء (١٧) ، والعين والغين ، والراء واللام (١٦) لكل منهما ، ويقل عدد الروايات كلما مضينا في تتبع حالات التقارب . فالصاد والضاد ،

(١) اللسان ج ٦ ص ٢٧٥ . وارجع اليه ج ٦ ص ٢٨٥ أيضا .

(٢) اللسان ج ٧ ص ٣٧٩ .

(٣) اللسان ج ٧ ص ٣٧٦ .

والثاء والسين (٩) لكل منهما ، والتاء والطاء ، والذال والطاء (٨) ، وكذلك الزاى والسين ، والهمزة والواو ، وهكذا ... إلى أن تبلغ حالات التبادل رواية واحدة في قليل من المتقارب كالميم مع الفاء ، والحاء مع الهاء ، وكثير من المتباعد كالباء مع الدال ، والقاف مع الفاء (١) .

وليس معنى هذا أننا استقصينا كل روايات اللغة ، وإنما هي نماذج من الروايات التى عثرنا عليها أثناء استقراءنا للأمثلة فى معجم اللسان ، وربما لا يكون من اليسير أن تخطىء الدلالة النسبية لهذه الروايات ، متى استطعنا استقراء أمثلة الإبدال فى بقية معاجم اللغة ومطابقتها استقراء كاملا .

ويلاحظ أن روايات اللسان التى عثرنا عليها تكاد تجمع على أن إحدى الصورتين لغة فى الأخرى ، ولم يختلف ذلك إلا فى روايات التبادل بين (الزاى والسين والصاد) ، على حين جاءت روايات أبى الطيب اللغوى مجرد سرد للصور دون نسبة أو تعليق .

ويعتبر موقف اللسان من روايات (الزاى والسين والصاد) مثالا لما فسرت به صور الإبدال عند القدماء ، فقد وجدناه حين يروى إبدالا بين السين والصاد ينسب أحيانا الظاهرة إلى مصدرها اللهجى فيقول : « قال محمد بن المستنير قطرب (٢) : إن قوما من بنى تميم يقال لهم بلعبر يقلبون السين صادًا عند أربعة أحرف ، عند الطاء والقاف والغين والحاء إذا كن بعد السين ، ولا يبالون أثنائية كن أم ثالثة أم رابعة بعد أن يكن بعدها ، يقولون : سراط وصراط وبسطة وبصطة ، وسيقل وصيقل ، وسرقت وصرقت ، ومسبغة ومصبغة ، ومسدغة ومصدغة ، وسخر لكم وصخر لكم ، والسخب والصخب (٣) ، وقد أطلق على هذا التبادل بين السين والصاد أيضا

(١) ذهب الأستاذ التنوخى إلى ترتيب النظائر المتعاقبة كثرة وقلة على صورة أخرى ، ولا أدرى على أى أساس اعتمد ، وربما كان معتمدا على (كتاب الإبدال انظر ص ٣٨ — المقدمة)

(٢) توفى سنة ٢٦٦ هـ فهو من معاصرى الفراء (الإبدال — المقدمة ص ٦) .

(٣) اللسان ج ٨ ص ٤٤٠ .

مصطلح «مضارعة» ، كما أطلقت هذه المضارعة على التبادل بين الصاد والزاي^(١) ، وسمى ذلك أيضا بالتعاقب^(٢) ، ولا فرق في الواقع بين المراد من هذه الألفاظ الثلاثة (الإبدال والمضارعة والتعاقب) ، فهي بمعنى^(٣) . ولكن الذى نفيده من هذا النص المروى عن قطرب هو أن الإبدال بصورته هذه بين (السين والصاد) ، قد وقع في حدود القبيلة الواحدة ، فالذين وقعت بينهم هذه الظاهرة اللغوية هم قوم من تميم يقال لهم بلعبر ، أى : إن تميما من دون هؤلاء القوم كانت تنطق السين سينا ، فهذا انقسام إبدالى في داخل قبيلة واحدة متعددة البطون ، تغير فيها الصوت من بطن إلى أخرى .

ولكن جاءت رواية أخرى في اللسان مناقضة في ظاهرها لهذه الرواية ، وهى : (والسماخ : لغة في الصماخ ، وهو واج الأذن عند الدماغ .. ويقال : سمخنى بحدة صوته وكثرة كلامه ، ولغة تميم : الصمخ^(٤)) ، فقد نسبت الصاد هنا لتمييم بعامة ، رغم أنها تدخل في حدود القاعدة السابقة ، إذ قد جاء بعد السين خاء ، ولعل ذلك من توسع المعاجم في التعبير اكتفاء بتخصيص النسبة في مواضع أخرى .

وتأتى رواية ثالثة تخالف مضمون هاتين الروايتين ، فتقول : (الرصغ : لغة في الرسغ معروفة ، قال ابن السكيت : هو الرسغ بالسين . والرساغ والرصاغ جبل يشد في رسغ الدابة شديدا إلى وتد أو غيره . ويمنع البعير من الانبعاث في المشى ، وهو بالصاد لغة العامة) والمراد « بالعامة » فى رأينا وطبقا لمضمون النص : عامة العرب ، غير المدققين فى نطق الأصوات ، وهم سكان البادية ، وقد ذكر اللسان هذه النسبة رغم أن (الرساغ والرصاغ) ينضويان تحت القاعدة السابقة التى اختص بها بطن بلعبر ، فلعل هذا الشيوخ فى عامة العرب كان مقتصرًا على هذين اللفظين دون غيرهما من كلمات القاعدة .

(١) اللسان ج ٣ ص ٥٦ ، ٦٦ ، ١٤٨ ، ج ٤ ص ٣٧٢ ، ج ٧ ص ٣١٣ .

(٢) اللسان ج ٧ ص ٨٤ .

(٣) اللسان ج ٣ ص ٢٦ ، ٣٤ .

(٤) اللسان ج ٣ ص ٣٣ ، ج ٧ ص ٣١٣ .

ومقتضى قاعدة المعاقبة بين السين والصاد على هذه الصورة أن تكون السين هي الأفتح ، أى : لغة قريش على الأقل ، وأن تكون الصاد أقل فصاحة ، إذ هي على أكثر الاحتمالات لغة بطن أو عدة بطون قليلة من تميم ، ولكن روايات اللسان تعود لتلقى ظلالة من الشك حول هذه النتيجة ، إذ تقرر في مواضع كثيرة « أن السين أعلى »^(١) ، وفي مواضع أخرى « أن الصاد أعلى »^(٢) ، وربما كان التفسير الصحيح لهذا الاختلاف في الأحكام ماسبق أن قررناه من أن « الفصحى » لا يقصد به ما كان من لسان قريش ، وإنما يقصد به ما كان اختيارا من لسان القبائل على اختلافها وشاع في اللغة الفصحى ليصبح قدرا مشتركا بين لهجات العرب جميعا ، فهو أحيانا يكون على سنن قريش في نطقها ، كروايات السين ، وأخرى يكون على سنن غيرها كروايات الصاد ، هذا إلى أنه ليس معنى أن قوما من تميم يقلبون السين صادًا في بعض الكلمات أن غيرهم من العرب بما في ذلك قريش تجنب النطق بالصاد دائما في هذه الكلمات ، وهذا هو السر في اختلاف اللسان في مثل هذه المواضع .

أما عن الإبدال بين الصاد والزاي فقد جاء تفسيره في اللسان بوجهين ، إحداهما : أنه لغة ، وقال : « قال الجوهري : العلوز لغة في العلوص ، وهو التوجع الذى يقال له اللوى من أوجاع البطن »^(٣) ومعنى ذلك أن كلا من اللفظتين شائع في بيئة معينة ، ولكن رواية أخرى تعد مثل هذا الانقلاب من قبيل الإبدال ، قال : « القنز : لغة في القنص ، وحكى يعقوب أنه بدل »^(٤) ، فكأن البدل في هذه الرواية غير « اللغة » ، فإذا ذكرنا رواية أخرى هي : « ابن سيده : الحزد : لغة في الحصد مضارعة »^(٥) ومثلها : « : الزقر : الصقر ، مضارعة »^(٦) ، زاد الموقف غموضا ، وليس

(١) اللسان ج ٣ ص ٣٣ ، ج ٧ ص ٣١٣ .

(٢) اللسان ج ٣ ص ٢٤ ، ص ١٦٤ .

(٣) اللسان ج ٥ ص ٣٨١ .

(٤) اللسان ج ٥ ص ٣٩٧ .

(٥) اللسان ج ٣ ص ١٤٨ .

(٦) اللسان ج ٤ ص ٣٧٢ .

يخرجنا من هذا الغموض إلا القول بأن صاحب اللسان لا يقصد هنا بكلمة « لغة » اختلاف القبيلتين ، لما أنه أضاف في بقية الروايات تحفظات أخرى مثل « البدل » ، و « المضارعة » ، والتأمل في هذه الأمثلة التي قلبت فيها الصاد زايا يجد أنها جميعا تخضع لقانون المماثلة ، الأمر الذي يجوز أن يجرى مثله على لسان فرد واحد ، كما يمكن أن يجرى على لسان أفراد ينتمون إلى بطون مختلفة في قبيلة واحدة ، أو في قبائل مختلفة أيضا .

ومما يدل على اضطراب تفسير القدماء لظاهرة « الإبدال » تلك الرواية التي جاءت بصدد الاستشهاد على قوله تعالى : « وإذا القبور بعثرت » قال : « وبعثرت وبعثرت لغتان .. قال ابن سيده : وزعم يعقوب أن عينها بدل من غين بغثر ، أو غين بغثر بدل منها ^(١) » فالإبدال بين العين والحاء مع اتحاد المخرج لغتان ، في حين أن المماثلة تميز انقلاب أحدهما إلى الآخر على ألسنة أفراد القبيلة الواحدة ، واختلاف الروايتين بالعين والغين مع اختلاف المخرج بدل ، ويتحير يعقوب في الحكم بأيهما كان الأصل .

وقد شملت هذه الحيرة القدماء جميعا نتيجة النقص في التأريخ اللغوي ، واضطراب روايات الرواة ، الأمر الذي يدعونا إلى التماس تفسير شامل منظم لحل هذه المشكلة ، وقد أدانا ما أحصيناه من روايات اللسان إلى تقسيم الصور المبدلة على الوجه التالي : —

أولا : روايات منسوبة إلى بيتاتها نسبة صريحة . وهذه طائفتان :

(١) طائفة تنضوي تحت ظواهر لهجية عامة .

(٢) طائفة من الروايات تفسر تفسيراً صوتياً خاصاً .

ثانياً : روايات غير منسوبة إلى بيتاتها ، وهذه يمكن تفسيرها على أساسين :

(١) اللسان ج ٤ ص ٧٢ .

(١) إما على أساس القوانين الصوتية .

(٢) وإما على أساس العيوب الكلامية .

وتفصيل القول في هذه التقسيمات كما يلي :

أولاً : ١ — ورد في مصادر اللغة أن بعض قبائل العرب قد امتاز بنطق بعض الأصوات نطقاً خاصاً في مواقع معينة ، بصورة مطردة ، وذلك : كأن ينطق بنو تميم الهمزة المبدوء في بعض الكلمات بها عينا مثل : (أشهد عنك رسول الله) يريدون (أنك) ، وأطلق الرواة على هذه الظاهرة لفظة « العنينة (١) » .
 وكان تنطق هذيل الحاء عينا فيقولون : (اللعم الأعمر أعسن من اللعم الأبيض) وهي الفحفة (٢) ، وكان تنطق ربيعة كاف المؤنثة شينا أو سينا على اختلاف الروايات ، وهي الكشكشة أو الكسكسة (٣) ، وكان تنطق قضاة اليا جيماً إذا وليت عينا في مثل قولهم (الراعي خرج معج) يريدون (الراعي خرج معي) وهي العجعة (٤) وكان ينطق بعض الأنصار وهذيل وسعد بن بكر والأزد العين نونا في مثل :
 (إنا أنطيناك الكوثر) يريدون : (أعطيناك) ، وهي الاستنطاء (٥) .

مثل هذا الإبدال قياس في اللهجات التي عرفت به ، وهو خاضع كما نرى لقواعد خاصة بهذه اللهجات ، ولاشأن لنا به ، لأنه لم يخلق مشكلة داخل اللغة الفصحى ، ولم يعمل على إثراء اللغة بالألفاظ الجديدة .

٢ — وردت روايات تنسب بعض الألفاظ إلى بيئة خاصة ، فتكون الصورة الأخرى منها منسوبة إلى بيئة أخرى ، ومن ذلك :

-
- (١) في اللهجات العربية ص ٩٨ .
 (٢) المرجع السابق ص ٩٧ . ويدو أن هذه الجملة مصنوعة .
 (٣) المرجع السابق ص ١٠٩ .
 (٤) المرجع السابق ص ١١٤ .
 (٥) المرجع السابق .

« والشيشاء هو الشيص ، وإنما يشيِّص إذا لم يلقح ، قال الأموي : هي في لغة بلحريث ابن كعب : الصيص (١) .

« والذِّكر أيضا لربيعة في الذِّكر (٢) .

« وإذا قال الرجل لعدوه : لابس عليك فقد أمنه لأنه نفى البأس عنه ، وهو في لغة حمير « لبات » أي : لابس عليك (٣) .

« تميم واسد يقولون : قشطت بالقاف ، وقيس تقول : كشطت (٤) .

« قال الفراء : بنو سليم وهوزان وأهل العالية وهذيل يقولون : هو أخوه صوغه ، بالصاد ، قال : وأكثر الكلام بالسين : سوغه (٥) .

« والقَصَّة والقِصَّة والقَصَّ : الجص ، لغة حجازية (٦) .

« والأصلج : الأصلع بلغة بعض قيس (٧) .

اللصت بفتح اللام : اللص في لغة طييء ، وجمعه لصوت ، وهم الذين يقولون للطس طست (٨) .

مثل هذه الروايات تروى ألفاظا خاصة وتنسبها إلى قبائل مختلفة ، وقد قام أستاذنا ببحث هذه الطائفة بعد تصنيفها ، وخرج من بحثه بأن السبب في حدوث مثل هذه الألفاظ على ألسنة العرب إنما هو انقسام المجتمع آنذاك إلى حضرى أو متأثر بحضارة مجاورة ، وإلى بدوى أو متأثر ببدواة مجاورة ، وقد لاحظ أيضا أن الحضرة يمتازون بهمس الجهورات ، وإرخاء الشديد من الأصوات ، وترقيق المفخم منها غالبا ، في حين

(١) اللسان ج ٧ ص ٥١ .

(٢) اللسان ج ٤ ص ٢٩٠ .

(٣) اللسان ج ٦ ص ٢٠ .

(٤) اللسان ج ٨ ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

(٥) اللسان ج ٧ ص ٣٧٩ .

(٦) اللسان ج ٧ ص ٧٦ .

(٧) اللسان ج ٢ ص ٣١٠ ، ٣١١ .

(٨) اللسان ج ٢ ص ٨٤ .

يغلب على البدوى أن يجهر بالمهموس ، وأن ينطق الرخو شديدا ، وأن يفخم الأصوات المرققة . وكانت هذه النتيجة قاعدة مكنت أستاذنا من تفسير أغلب الروايات التي جاءت غير منسوبة ، فحدد ما كان منها أصلا وما كان فرعا على ماسياتى .

ويلاحظ أن أكثر ما ذكرنا من الروايات يقع في دائرة الإبدال بين الأصوات المتقاربة .

ثانيا : وأكثر روايات المعاجم لألفاظ الإبدال على أنها لغات غير منسوبة ، وقد جمعنا مئات منها ، سواء في ذلك ما كان الإبدال فيه بين صوتين متقاربين أو متباعدين — كما ذكر — فأما ما كان بين متباعدين فلا شأن لنا له ، إذ هو — كما قلنا — إما أن يكون من باب الترادف الذى صحبه جناس ، وهو ماتقارب لفظه واختلف معناه ، أو يكون من باب ماأبدل للمخالفة بين صوتين متماثلين كما سياتى . وأما ما كان بين متقاربين فهو على قسمين : —

١ — القسم الأول ومرجعه اختلاف اللهجات ، وهذا الاختلاف — على أية حال — أى سواء كان منسوبا أم غير منسوب — يثير مشكلة هامة هي : مشكلة الأصل والفرع ، فصاحب اللسان يذكر مثلا : (إن القلّف لغة في القنف ^(١)) وهو يقصد ولاشك بكلمة (لغة) معنى (لهجة) ، فهل هذه اللهجة أو اللغة هي الأصل ، ثم تطورت إلى أن اتخذت صورتها الجديدة في اللغة المشتركة أو الفصحى ؟ . أم أن الأصل بالنون وهو اللغة الفصحى ، ثم طرأ على النون تغيير في بعض الألسن حتى انقلبت إلى لام ؟ ..

وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نقرر أن تعبير صاحب اللسان عن إحدى الصورتين بأنها لغة في الأخرى يوحى بأنها أقل استعمالا ، ومتى كانت أقل استعمالا كانت بعيدة عن مستوى الفصحى ، إما لأنها أصل تطور فقل استعماله

إلى جانب صورته الجديدة ، وإما لأنها مما طرأ على ألسن الأعراب حين اختلطوا بغيرهم من الشعوب بعد الفتح الإسلامي ، فالصورة الأخرى هي الأصل .
وقد حدد أستاذنا بعض القواعد التي يمكن الاعتماد عليها في نسبة هذه الأمثلة إلى بيئاتها ، ففاس على ما كان منسوباً ، من مثل ما مر ذكره ، ماروي غير منسوب ، بعد أن استخرج عدة قواعد سبقت الإشارة إليها ، وهي القواعد التي أسفر بحثنا في الدراسة الصوتية لأمثلة الإدغام عن تأييدها ، حيث ثبت اتجاه اللغة في تطورها الصوتي إلى الهمس وإلى الرخاوة ، مجتمعين ومنفردين .

ولكن تظهر أمامنا صعوبة هي : أن الصيغة المتطورة الجديدة قد تكون شديدة أو مجهورة ، على حين تكون الصيغة المنقرضة رخوة أو مهموسة ، وحينئذ لا بأس أن نحكم بأن الصيغة الجديدة بدوية أيضاً ، ولكنها فصحي ، وأن الصيغة الأخرى رغم أنها حضرية ، قد انقرضت أو تقهقرت أمام أختها ، وقد وجدنا ذلك ثابتاً في تاريخ التطور اللغوي عند دراستنا لظاهرتي الهمز والإدغام ، كما ثبت أيضاً من دراستنا لاختيار أبي عمرو في فرش الحروف .

٢ — والقسم الثاني وهو ما كان ناشئاً عن بعض أمراض الكلام ، فمثل هذه العيوب اللسانية قد أدت دوراً ذا قيمة في نشأة كثير من المفردات وشيوعها على ألسنة الناطقين باللغة ممن ليسوا مصابين بهذه العيوب ، ومن هذه الكلمات : —
— الثرط مثل الثلث لغة أو لثغة (١) .

— الدش اتخذ الدشيشة ، وهي لغة في الجشيشة ، قال الأزهرى : ليست بلغة ، ولكنها لكنة (٢) .

— اللهس : لغة في اللحس أو ههة (٣) .

— يقال : فلان من جنثك وجنسك ، أي : من أصلك ، لغة أو لثغة (٤) .

١ — اللسان ج ٧ ص ٢٦٧

٢ — اللسان ج ٦ ص ٢٠٢ .

٣ — اللسان ج ٦ ص ٢١٠ .

٤ — اللسان ج ٢ ص ١٢٨ .

— الوطث : الضرب الشديد بالرجل على الأرض : لغة في الوطس أو لثغة (١) .

— ومرس الصبى إصبغه يمرسه : لغة في مرثه أو لثغة (٢) .

ومثل هذه الألفاظ إنما يتولد أولاً على لسان طفل منعزل ، أو شخصية ذات مهابة ، يقتدى الناس بها في نطقهم ، فيكون الأمر أولاً تقليداً ، ثم ينقلب إلى أن يصبح خطأ شائعاً ، ثم لفظاً مألوفاً مقبولاً لدى جمهور المتكلمين ، وهكذا .

وقد أشار أستاذنا إلى سبب آخر من أسباب نشأة بعض صور الإبدال ، وهو التصحيف ، كما أشار الأستاذ عز الدين التوخى إلى أسباب أخرى كالتوهم السمعى وأنواع من اللغات شائعة في العربية وغيرها من اللغات .

هذا الذى عاجناه حتى الآن من إبدال المتقارب ترجع العلة الصوتية فيه إلى ظاهرة المماثلة ، وبقيت مجموعة من الألفاظ يرجع السبب في نشأتها إلى ميل اللسان إلى التخفف من بعض الأصوات الثقيلة فسيبتدل بها أصواتاً مخالفة لها ، ولكنها أسهل منها ، وقد أطلق المحدثون على هذه الظاهرة اسم (المخالفة Dissimilation) . « فالكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين ، كل المماثلة ، فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتمت المخالفة بين الصوتين المتماثلين (٣) » .

وقد نشأ عن هذه الظاهرة مجموعة من الألفاظ المعدودة من باب الإبدال ، وهى كذلك على الرغم من تباعد مخرجى الصوتين غالباً ، نظراً لوجود العلاقة الصوتية التى تبرر الانتقال من صوت إلى غيره . ومن هذا الباب روايات اللسان : —
— نقت المخ أنقته نقتا : لغة في نقوته : إذا استخرجته ، كأنهم أبدلوا الواو تاء (٤) .

(١) اللسان جـ ٢ ص ٢٠١ .

(٢) اللسان جـ ٦ ص ٢١٦ .

(٣) الأصوات اللغوية ص ١٥٢ .

(٤) اللسان جـ ٢ ص ١٠٠ .

- ويقال الجريُّ لغة في الجريِّ من السمك (١) .
 — والإجَّار السطح بلغة الشام والحجاز .. ، والإنجار لغة فيه (٢) .
 — الإجَّاص والإنجاص من الفاكهة معروف (٣) .
 — من العرب من يقول في المشدد حنظ في حظ ، ورنز في رز ، وأترنجة في أترجّه (٤) .

والضير والضور واحد ، وفي التنزيل العزيز (لاضرر إنا إلى ربنا منقلبون) ،
 معناه : لاضرر (٥) .

فهذه مجموعة من الروايات تجعل المتماثل أحيانا ناشئا عن المخالف ، وأخرى تقول العكس . والواقع أنها جميعا خاضعة لقاعدة المخالفة التي سبقت ، أى : إن الصيغة المشتملة على متماثلين هي التي تطورت ، بأن خالف المتكلم بين صوتيها فقلب أحدهما إلى أحد أصوات اللين أو مايشبهها من الأصوات المتوسطة كالنون غالبا ، وكالميم أحيانا (٦) .

والآن وبعد أن أجمالنا أكثر القواعد التي يفسر على أساسها الإبدال بين الأصوات ، نعود إلى حديث العلاقة بينه وبين الإدغام لنذكر فرقا ، من أهم الفروق بين الظاهرتين ، ذلك أننا إذا حللنا أمثلة الإدغام تحليلا صوتيا أدركنا أن الصوت المدغم رغم فقدانه لمخرجه وصفاته لا يمكن أن نسلم بأنه قد فقد وجوده ، من أجل هذا نحتال لكتابته بما يدل على أصله قبل الإدغام بالرموز الإضافية تارة ، وبإثبات أصل الصوت تحت رمزه الجديد تارة أخرى ، ووجدنا أيضا أن الإدغام قد أدى إلى نشأة بعض الأشكال الجديدة التي وسعت نطاق فونيمات اللغة الفصحى .

-
- (١) اللسان ج ٤ ص ١٣٣ .
 (٢) اللسان ج ٤ ص ١١ .
 (٣) اللسان ج ٧ ص ٣ .
 (٤) اللسان ج ٧ ص ٤٤٠ .
 (٥) اللسان ج ٤ ص ٤٩٥ .
 (٦) الأصوات اللغوية ص ١٥٤ .

أما هنا في الإبدال فإن الصورة المبدلة تأخذ وضعها الجديد نهائيا ، فكتبت كما تنطق ، دون محاولة ربطها بأصلها ، أو الإشارة إلى ذلك الأصل ، ويدهى أن نقرر أن الإبدال على هذه الصورة لم يؤد — وليس من شأنه أن يؤدي — إلى نشأة أشكال جديدة ، لأنه — كما قلنا — في أغلب الأمثلة ليس خاضعا لقانون المماثلة ، وليس قياسا في الأصوات التي حدث فيها ، كما هي الحال في الإدغام ، وهو بذلك إحدى المراحل التطورية التي نتجت عنها مجموعة من الألفاظ الثابتة ، ولكنها مرحلة غير ديناميكية في تطور اللغة ، بخلاف الإدغام على ما أسلفنا ، فالإبدال يؤدي إلى نشأة ألفاظ جديدة لا أصوات ، والإدغام يؤدي إلى نشأة أصوات جديدة لا ألفاظ ، وهذه هي العلاقة بين الظاهرتين في أوضح صورها .

الباب الرابع

الدراسة اللهجية والنحوية

الفصل الأول

فرش الحروف

قواعد الاختيار

وجدنا أن لقراءة أبي عمرو أصولا عامة عرضناها من قبل في إيجاز غير مغل ، وهي أصول تحدد بقدرها اتجاه الرجل في اختيار قراءته . بيد أن هذه الأصول العامة لا تكشف كشفا كاملا عن حقيقة القراءة ، ولا عما تثيره من مشكلات لغوية ونحوية وصوتية ، وقد كان الباب السابق دراسة لمشكلة الإدغام من الناحية الصوتية واللغوية ، ولكن الإدغام مرتبط في الواقع بمشكلة نحوية ، هي — على ما نعتقد — أساس فشوه في اللغة ، ونجد لدى أبي عمرو في مفردات اختياره ما يشير هذه المشكلة ، ودراسة هذه المفردات سوف تطلعنا على الاعتبارات المختلفة التي كان يراها ، لأن من المستبعد أن يجرى أبو عمرو في اختياره على خطة اعتباط ، والكشف عن هذه الاعتبارات هو أهم ما يدفنا إلى أعماق قراءته ، وإلى أعماق شخصيته . فنرى منها علاقة الرجل بقبيلته تميم ، وبمرباه أرض الحجاز وأئمتها ، وبأساتذته الذين تأثر بهم أكثر من غيرهم ، وفي هذا ولا شك إجابة عن كثير من الأسئلة التي تراودنا عن أبي عمرو .

ونحن في مستهل هذا الباب نستطيع أن نقرر أن ما عرفناه عن تاريخ أبي عمرو وقراءته حتى الآن يسمح لنا بالقول بأنه كان يتجه غالبا إلى الأفصح في اللغة ، والأسهل على اللسان ، ونعني بالأفصح ماشاع في اللغة التمودجية التي كانت تمثلها لهجة قريش ، وإن وجدناه يميل إلى أن يختار من لهجة تميم ، لامن أجل أنه تميم ، بل من أجل أنه الأفصح أيضا .

ونعنى بسهولة الأداء ما وجدناه فى بعض اختيارات أبى عمرو من تجنب للصيغ
المزيدة كلما أمكنه ذلك ، واتجاه نحو البسيط منها . وقل أن نجد اختياراً لأبى عمرو لم
تقرر كتب اللغة ومراجعها أنه الأعلى أو الأفصح . ومن أمثلة ذلك اختياره لتحقيق
الهمز فى أمثلة كنا نتوقع منه فيها التسهيل . فهذا التحقيق — كما هو ثابت — كان
لتميم ، ثم انتقل منها بفعل التطور إلى اختيار قريش التى كانت تميل إلى التسهيل ، حين
وجدت أنه أعلى وأفصح .

ولسوف أحاول أن أتبع من اختيار أبى عمرو فى فرش الحروف ، مانصت
مراجع القراءة على اختياره له ، حيث اختار غيره صيغة أخرى ، وكان الفرق بين
الاختيارين متصلاً بالأصوات وبخاصة الحركات ، التى تعد العامل الأساسى فى التمييز
بين قبيلة وأخرى .

واخترت أن أقارن اختياره غالباً باختيار حفص بن سليمان فى قراءته الشائعة
الآن فى العالم الإسلامى ، سواء وافقه أم خالفه ، وإن ذكرت أحياناً قراءة غير حفص
فى معرض المقارنة أو الاستشهاد .

وقد أدى بنا تصنيف اختياره فى الفرش إلى الكشف عن مجموعات من
الاختيارات المتشابهة ، وسوف نفرّد كل مجموعة بعلاج خاص بها فى البحوث التالية .

أمثلة مختارة في فرش الحروف ودلالاتها

- قرأ أبو عمرو : « كمثل جنة بربرة — وأويناهما إلى ربرة » بضم الراء فيهما (١) وقرأهما حفص بفتح الراء .
- قرأ أبو عمرو : « سخريا » بكسر السين حيث قرأ حفص بالضم (٢) .
- قرأ أبو عمرو : « الصراط المستقيم — صراط الذين » بالصاد الخالصة (٣) ، وقرأها حفص كذلك .
- قرأ أبو عمرو : « إن يمسسكم قرح » بفتح القاف (٤) ، وقرأها حفص كذلك .
- قرأ أبو عمرو : « هنالك الولاية لله » بفتح الواو (٥) وقرأها حفص كذلك .
- قرأ أبو عمرو : « تسألني » بإسكان اللام وكسر النون وتخفيفها (٦) ، وقرأها حفص (فلا تسألني) .
- قرأ أبو عمرو : « والشفع والوثر » بفتح الواو (٧) ، وقرأها حفص كذلك .

(١) مفردة قراءة أبي عمرو بن العلاء — مخطوط لدى الدكتور عبد الفتاح شلبي ، وهو من تأليف عبد الله ابن محمد بن عبد الله المدني الأنصاري المعروف بالنكزاري وقد حققت ضبط هذه الحروف على كتاب النشر لابن الجزري ، وهما المرجعان اللذان استقيتا منهما أمثلة هذا الباب . وهذا المثال في المخطوط ورقة ٣٩ — وفي النشر ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٢) النشر ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٣) المخطوطة ورقة ٣٦ .

(٤) المخطوطة ٤١ .

(٥) المخطوطة ٥٦ والنشر ٢٧٧ .

(٦) المخطوطة ٥٠ والنشر ٢٨٩ .

(٧) المخطوطة ٧٩ والنشر ٤٠٠ .

- قرأ أبو عمرو : « لكم في رسول الله إسوة » بكسر الهمزة (١) ، وقرأ حفص بضمها .
- قرأ أبو عمرو : « يحسبهم ويحسبون » بالكسر (٢) وقرأ حفص بالفتح .
- قرأ أبو عمرو : « تَبْطِشُ — يَبْطِشُ » بالكسر ، وقرأ أبو جعفر بالضم (٤) ووافق حفص أبا عمرو .
- قرأ أبو عمرو : « سنفرغ لكم » بضم الراء (٤) ، ووافق حفص .
- قرأ أبو عمرو : « سُكَّارِي » بضم السين (٥) ، ووافق حفص ، وبفتح السين قراءة الكسائي وحمزة وخلف .
- قرأ أبو عمرو : « خلقكم من ضُغْف » بضم الضاد (٦) وقرأ حفص بفتحها .

فإذا بحثنا في هذه الأمثلة على الصورة التي قرأ بها أبو عمرو في اختياره وجدنا أنها حجازية فصحي ، نصت المراجع على نسبتها إلى لسان قريش . وجعلت النطق الآخر منسوبا إلى لسان تميم .

ولنذكر مذكرته المراجع بشأنها ، كلمة كلمة :

- قراءة « رُبوة » — بضم الراء — قال في اللسان : « الاختيار من اللغات رُبوة لأنها أكثر اللغات ، والفتح لغة تميم (٧) » .
- وقراءة — « سِخْرِيَا » بكسر السين — الكسر لغة قريش ، والضم تميم (٨) .

(١) المخطوطة ٦٦ .
 (٢) المخطوطة ورقة ٣٩ .
 (٣) النشر ٢٧٤ .
 (٤) المخطوطة ٧٣ .
 (٥) النشر ص ٣٢٥ .
 (٦) المخطوطة (٦٥) .
 (٧) اللسان ج ١٤ ص ٢٠٦ .
 (٨) اللغات في القرآن ص ٤٣ .

وقراءة : « الصراط — صراط » بالصاد الخالصة منسوبة إلى لغة الحجازيين فقد نقل محقق كتاب (الإبدال) نصا عن الفراء من كتاب النوادر قال : « فمن ذلك قولهم : الصراط — والسراط قال : « وهى بالصاد لغة قريش الأولين التى جاء بها الكتاب . قال وعامة العرب تجعلها سينا (١) » .

وقراءة : « قَرَح » بفتح القاف لغة الحجاز ، والضم تميم (٢) .

وقراءة : « الوَلَاية » بفتح الواو ، نص السيوطى على أنها حجازية ، وعلى أن الكسر تميم (٣) .

وقراءة : « فلا تسلنى » بلا همز حجازية ، والهمز تميم (٤) .

وقراءة : « الوَثْر » بفتح الواو حجازية والكسر تميم ولأهل نجد (٥) .

وقراءة : « إِسوة » بكسر الهمزة حجازية والضم تميم ونجد (٦) .

وقراءة : « يَجِسبهم » بكسر السين حيث وقع مضارعا — ذكر صاحب اللغات فى القرآن أنها بلغة قريش ، وقال صاحب اللسان « والكسر أجود اللغتين » ثم قال : وروى الأزهري عن جابر بن عبد الله أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ : « يَجِسب أن ماله أخلده » بالكسر (٧) .

وقراءة : « نَبِطِش » بكسر الطاء حجازية والضم تميم (٨) .

(١) كتاب الإبدال — لعبد الواحد اللغوى الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ هـ — ج ١ ص ١٦ تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخى عضو المجمع اللغوى العربى .

(٢) اللغات فى القرآن ص ٢٣ .

(٣) المزهرة ج ٢ ص ٢٧٧ تحقيق البجارى وآخرين .

(٤) المزهرة ج ٢ ص ٢٧٥ .

(٥) المرجع السابق ٢٧٧ واللسان ج ٥ ص ٢٧٣ .

(٦) المرجع السابق المزهرة .

(٧) اللسان ج ١ ص ٣١٥ واللغات فى القرآن ص ٢٩ .

(٨) المزهرة ج ٢ ص ٢٧٥ .

وقراءة : « سنفرغ » بضم الراء — الضم في هذا الفعل نهج الحجازيين ،
والفتح تميم (١) .

وقراءة : « سُكاري » ومثلها أسارى — الضم من لسان الحجازيين ، والفتح
تميم (٢) .

وقراءة : « ضُعب » بضم الضاد نرجح أيضا أنها من لسان الحجازيين لما روى
عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : « قرأت على النبي ﷺ : (الله الذى خلقكم
من ضُعب) فأقرأنى من ضُعب » (٣) .

ويلحق بهذا النوع من الاختيار في رأينا قراءة أبى عمرو (إن المناققين في
الدرك الأسفل) بفتح الراء ، على حين قرأها حفص بإسكان الراء — قال اللسان :
الدرك لغة في الدرك (٤) . فهو هنا يعتبر أن الأصل هو المتحرك ، وأن الساكن لغة
فيه ، وكذلك قال الطبرى : « أهل العلم بالعربية يذكرون أن فتح الراء منه في العرب
أشهر من تسكينها » (٥) .

كما يلحق به قراءته « مكانا سوي » بكسر السين ، وقرأ حفص بضمها ،
واستنادنا في هذا الترجيح إلى القانون الذى استنبطه أستاذنا من نسبة الكسر في
الغالب إلى الحجازيين والضم تميم (٦) . على حين نرجح نسبة اختياره للقراءات الآتية
إلى لهجة تميم بناء على قانون الانسجام الشائع في لهجات البدو :

قراءته : « ماأخلفنا موعداك بميلكنا » بكسر الميم (٧) وقرأ وحفص بفتحها .

(١) في اللهجات العربية ص ٨٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) اللسان ج ٩ ص ٢٠٣ .

(٤) اللسان ج ١٠ ص ٤٢٢ .

(٥) تفسير الطبرى ج ٩ ص ٢٨٨ تحقيق الأستاذ محمود شاکر .

(٦) اللهجات العربية ص ٨٥ وما بعدها .

(٧) المخطوطه ورقه (٥٨) .

قراءته : « وُلْدُه » ^(١) بضم الواو وسكون اللام وقرأ حفص « وُلْدُه » بفتحهما .

قراءته : « إلا من اغترف غَرْفَةً » بفتح الغين ، وقرأ حفص بضمها ^(٢) .

فالواضح أن هذا الاختيار يظهر فيه انسجام الحركات ، المشهور عن تميم لأنهم أهل بدو ينزعون دائما إلى إحداث هذا الانسجام في أصوات اللين ^(٣) .

ويلحق بقاعدة الانسجام هذه مثال نتردد في نسبه إلى لسان قريش هو قراءته : « فشاربون شَرِبَ الهيم » بفتح الشين من شرب ، فقد ذكرت المعاجم أن هذه الصيغة هي الأدنى فصاحة ، لأن اللفظ يروى بالفتح والضم ، والفتح أقل اللغتين وبها قرأ أبو عمرو ^(٤) ، فلا شك أن عدول أبي عمرو عن اختيار أعلى اللغتين كان قائما على أساس تفضيله للصيغة المنسجمة في أصواتها على طريقة البدو ، الذين ينتسب إليهم .

بقي لدينا بعض أمثلة قرأ بها أبو عمرو ، وهي تمثل جانبا آخر من اختياره على أساس الضم تبعا لنطق البدو من تميم ، وذلك :

قراءته : « وفتحنا عليهم كل شيء قُبْلا » بالضم ^(٥) وواقفه حفص في ذلك .

قراءته : « مُتْنَا — مُتُّ » بضم الميم ^(٦) ، وقرأ حفص بكسرها .

قراءته : « وزنوا بالقُسْطاس » بضم القاف ^(٧) ، قرأ حفص بكسرها .

(١) المخطوطة (٧٦) .

(٢) النشر ج ٢ ص ٢٣٠ .

(٣) اللهجات العربية ٨٦ .

(٤) اللسان ج ١ ص ٤٨٧ .

(٥) النشر ج ٢ ص ٢٦٢ .

(٦) النشر ج ٢ ص ٢٤٢ .

(٧) المخطوطة (٦٢) .

فأبو عمرو في هذه الأمثلة يتجه إلى الصيغة الماثورة عن تميم على خلاف الغالب عنده ، وقد صحت نسبة هذه الصيغ المختارة إلى تميم ، و « قبلا » بالضم لغة تميم ، والكسر على لغة كنانة ، ^(١) والضم في « مُتَّ ومُتَّنَا » لتمييم ، والكسر لسان الحجازيين ^(٢) ، وأما « قُسْطَاس » فلم نعثر على ما ينسبه إلى قبيلة معينة ، ولكننا استنادا إلى قانون الضم والكسر نستطيع نسبته إلى تميم ، ويلحق به في هذه النسبة قراءة « ادعوا ربكم تضرعا وخفية » على حين قرأها حفص بكسر الخاء ، فالضم ينسب لتمييم في مثل هذه المواضع قولا واحدا .

هذا العرض المفصل لجملة من اختيارات أبي عمرو قد كشف لنا عن نقطة بارزة في أصول اختياره ، هي : أنه كان يختار الأفصح ، ويلتمسه في لسان قريش ، أو في لسان تميم ، وكثيرا ما نجد أن تعليق المعاجم على اختياره : أنه الأفصح ، أو الأعلى ، أو الغالب ، أو هو لغة النبي ﷺ . ومن الأمثلة على ذلك في غير الحركات :

قراءته : « يبسط وبسطة » بالسين ^(٣) ، وقرأ حفص « يبسط — بصطة » بالصاد .

فإذا مضينا إلى اللسان وجدناه يقول « بسطة هي الفصيحة ، وقرىء بصطة بالصاد لغة ^(٤) » . والمعاجم لا تصف لغة بأنها الفصيحة إلا إذا كانت تعنى غالبا لغة قريش .

فإذا كان أبو عمرو في الفرش يغلب عليه اختيار الصورة الفصحى للفظ ، فمقتضى ذلك أنه لم يكن متعصبا للسان قومه ، وإنما كان يتحآكم إلى مقياس لغوى محدد ، سواء كان من لدن قريش ، أم كان من لدن تميم .

نأتي بعد ذلك إلى مجموعة أمثلة من اختيارات أبي عمرو ، هي أنه قرأ :

(١) اللغات في القرآن / ٢٦ .

(٢) اللغات في القرآن / ٤٢ .

(٣) المخطوطة (٣٨) .

(٤) اللسان ج ٧ ص ٢٦٠ .

« ترجىء — و — مرجؤون^(١) — و — هزؤا — و — كفوؤا^(٢) — و — التناؤش^(٣) — و — مؤصدة^(٤) — و — لاياتكم^(٥) » بالهمز فيهن .

وعلاج هذه المجموعة متصل اتصالاً مباشراً بموقف أبي عمرو من الهمزة ، ولكن قبل أن نذكر شيئاً عن موقفه نكرر القول : بأن تحقيق الهمز في العربية منسوب إلى تميم ، فهم الذين كانوا يلتزمون تحقيقها ، على حين كانت قريش تسهلها في الكلام . يقول سيويوه : فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم : هذا الخبا في كل حال^(٦) . « ويقول ابن الجزرى بصدد اختلاف القراء في قراءة « منسأته » : « قرأ المدنيان وأبو عمرو بألف بعد السين من غير همز ، وهذه الألف بدل من الهمزة ، وهو مسموع على غير قياس ، قال أبو عمرو بن العلاء : هو لغة قريش »^(٧) .

وتذكر المعاجم أن «التناؤش» بلا همز لغة قريش^(٨) .

ويذكر اللسان في (أرجأ) : « أرجأ الأمر أخره ، وترك الهمز لغة ، قال تعالى : « ترجىء من تشاء » وقرىء : ترجى بغير همز ، والهمز أجود^(٩) »

وذكر صاحب اللسان « قال أبو زيد / أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا يهزون (لا يهزون) ، وقف عليها عيسى بن عمر فقال : « ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر ، وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا^(١٠) »

(١) المخطوطة (٤٩) .

(٢) النشر ج ٢ ص ٢١٥ .

(٣) المخطوطة (٦٧) .

(٤) المخطوطة (٨٠) .

(٥) المخطوطة (٧٢) .

(٦) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٦ .

(٧) النشر ج ٢ ص ٣٤٩ — ٣٥٠ .

(٨) اللغات في القرآن ص ٤١ .

(٩) اللسان ج ١ ص ٤٨٧ .

(١٠) في اللهجات العربية ص ٦٩ .

فمن هذه النصوص يتضح لنا أن خاصة الهمز كانت تميم دون قريش ، وقد حدث أن أدركت قريش فضيلة هذه الخاصة التيممية فانتقتها ، وجعلتها من خصائص الفصحى ، حين وجدت أن ذلك يرتفع بمستوى لغتها النموذجية ، تماما كما حدث للإدغام .

بيد أن شيوع تحقيق الهمز في البيئة الحجازية لايقطع الظاهرة اللغوية عن مصدرها التيممي ، وأبو عمرو ، ذلك الحججة في اللغة والقراءة والنحو ، لم يغفل حين اختار مفردات قراءته ، وحين وضع أصولها عن درجة تحقيق الهمز من الفصاحة ، ولذا لم يكن يسهلها إلا إذا أدرج القراءة أو كان في الصلاة أو قرأ بالإدغام ، كما مر ذلك في عرض أحكام الهمز في قراءته ، وفيما عدا ذلك ، أى : عندما كان يقرأ القراءة المتأنية ، كان يحقق الهمزة ، ويدلنا على شدة تمسكه بها قراءته للأمثلة السابقة مهموزة ، على حين تختار قراءة حفص الشائعة تسهيل الهمزة في أكثرها .

ولم نجد أبا عمرو يسهل الهمزة اختيارا إلا في المثال السابق « منساته » وفي مثال آخر هو « جبريل » ^(١) ، ثم نجد أن الكلمتين على هذه الصورة من لسان قريش ، فأما الأولى فقد سبق نصها على لسان أبي عمرو ، وأما الثانية فقد ذكرت المراجع أن (جبرئيل) بالهمز لغة تميم وقيس وكثير من أهل نجد ^(٢) ومعنى ذلك أن تكون الصيغة المسهلة من لسان قريش طبقا للقاعدة .

فهذا جانب من اختيارات أبي عمرو يقف في مقابل الجانب السابق من حيث النسبة ، ويسير معه في سمت واحد من حيث إنه الأفصح والأعلى لغة . فقد كان هذا شأن أبي عمرو في أحواله جميعا .

وهو اتجاه يعكس ولاشك صورته على سائر الاختيارات التي سنعرض لها من بعد ، وسنجد أنها لم تنحرف عن هذا الاتجاه .

(١) المخطوطة ورقة (٣٧) .

(٢) القراءات واللهجات ص ٣٧ .

الفصل الثاني

إسكان عين الكلمة

إسكان عين الكلمة

نتقل بعد ذلك إلى جانب آخر نلاحظ فيه قاعدة أخرى من قواعد اختيار أبى عمرو ، ولنعرض الأمثلة التى اختارها أولا ، ثم نرى بعدُ وجه دلالتها :

قرأ أبو عمرو^(١) : « أَكُلُّهَا دَائِمٌ » بإسكان الكاف إذا أضيف إلى المؤنث ، وقرأ حفص « أَكُلُّهَا » .

« سَبْعُ سِنِينَ دَابًّا » بإسكان الهمزة ، وقرأ حفص « دَابًّا » بفتحها .

« بِخَيْلِكَ وَرَجْلِكَ » بإسكان الجيم ، وقرأ حفص « رَجْلِكَ » بكسرها .

« وَوُلْدُهُ » بضم الواو وإسكان اللام ، وقرأ حفص « وَوُلْدُهُ » بفتحها .

« سَبَلْنَا — رَسَلْنَا — رَسَلْنَا » بإسكان الباء والسين ، وقرأ حفص بضمهما فى جميعهن .

« خَطُّوَاتِ الشَّيْطَانِ » بإسكان الطاء ، وقرأ حفص « خَطُّوَاتِ » بضمها .

(١) سوف تأتي إشارة إلى مغزى الاختيار فى كل طائفة من هذه الأمثلة ، أما هنا فنذكر كل ما جاء ساكن العين مفردا أو جمعا ، مما يترتب على عدم تسكينه توالى ثلاث حركات .

«الذى أحسن كل شيء خلقه» بإسكان اللام ، وقرأ حفص بفتحها .	قرأ أبو عمرو
« على الموسع قدره » بإسكان الدال فى الموضوعين ، وقرأ حفص « قدره » بفتحها فىهما .	» » »
«الرغب» ساكنة العين حيث جاءت ، وقرأ حفص كذلك .	» » »
«وهو ، وهى» إذا كان قبل الهاء واو أو فاء أو لام متصلة بها — بإسكان الهاء حيث وقع ذلك . فإذا كانت اللام منفصلة من الهاء ، وذلك فى موضع واحد هو قوله تعالى: (أن يُمِلَّ هو) ، أو كان قبل الهاء (ثم) ، وهو موضع واحد أيضا ، قوله (ثم هو يوم القيامة) ، فإنه ضم الهاء فيها ^(١) ، وقرأ حفص بالضم فى جميعهن .	» » »
« أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا » بإسكان السين وقرأ حفص « كسفا » بفتحها .	» » »
« فابعثوا أحدكم بورقكم » بإسكان الراء ، وقرأ حفص بكسرها « بورقكم » .	» » »
« وأحيط بثمره » بإسكان الميم حيث وقع ، وقرأ حفص بضمها « بثمره » إلا فى « يس » فإنه قرأها (ثمره) بفتحتين .	» » »
« شئان قوم » بإسكان النون ، وهى قراءة ابن عامر أيضا ، والباقون بفتحها ^(٢) .	» » »
« وأرنا مناسكنا » بإسكان الراء ، وقرأ حفص بكسرها « وأرنا »	» » »

(١) المخطوطة ٣٦ .

(٢) التيسير ٩٨ .

قرأ أبو عمرو : «عذراً أو نذراً» بإسكان الذال ، وكذلك قرأ حفص (١) .
ويلحق بهذه الاختيارات أمثلة ساكنة العين في قراءته ، ومحركة العين لدى
غيره . ولكنها جاءت منعوتة ، بحيث اختفت من أجل التنوين العلة التي تقتضى
الإسكان ، وهى توالى الحركات ، ولو قد جاءت مضافة لتوفرت العلة . ومن ذلك :
قراءته : «خشب مسندة» بإسكان الشين ، وقرأ حفص (خشب)
بضمها .

» « كأنهم إلى نُصْب » بفتح النون وإسكان الصاد ، وقرأ
حفص « نُصْب » بضمين .
» « لبيوتهم سُقفا من فضة » بفتح السين وسكون القاف ، وقرأ
حفص « سُقفا » بضمين .
» « إن أصحاب الجنة اليوم في شُغْل » بضم الشين وسكون
الغين ، وقرأ حفص « شُغْل » بضمين .

والنظرة الأولى لهذه الاختيارات ترينا أن أبا عمرو كان يفضل في اختياره في
بعض المواضع الساكن على المتحرك ، والمراد بالساكن هنا ساكن العين طبعا ، على
ما هو مشاهد من الأمثلة المختارة . هل يمكن أن نسوق لتعليل هذه الظاهرة دعوى
التخفيف ؟ أعنى أنه لما كان السكون أخف من الحركة لجأ أبو عمرو إلى اختيار
الصيغة ساكنة العين دون المتحركة ؟ .

إن دعوى الخفة لاتصلح علة مطردة في كل اختيار أبى عمرو ، وإن كان
الساكن في ذاته أخف من المتحرك : ذلك لأن أبا عمرو اختار أحيانا المتحرك دون
الساكن ، وذلك في بعض ماسقناه من أمثلة ، فهو قد اختار « الدرك » دون
« الدرك » ، لما كان فتح الراء أشهر من تسكينها ، وهو قد اختار أيضا قراءة ، « يريد
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (البقرة / ١٨٥) .

وقراءة. (وإن كان ذو عُسْرَة) البقرة / ٢٨٠) وقراءة « فننيسره لليسرى —
الليل ٧١ و « فننيسره لليسرى » الليل آ ١٠ « بضم السين في جميعهن ، بدلا من
تسكينها الذى جرت عليه قراءة حفص ..

وتذكر المعاجم أن المسكن هنا هو الأصل ، قال فى اللسان « ويجوز أن يكون
العُسْر لغة فى العسر كما قالوا : القفل فى القفل ، والقُبل فى القبل (١).

ومن هذا الباب قراءته : « هو خير ثوبا وخير عقباً » أى عاقبة ، وفيها عقباً ،
وقراءته : « واضم إليك جناحك من الرهب » وفيها الرهب ، والرهب بالتحريك لدى
أبى عمرو معناه الكم فى لغة بنى حنيفة ، (٢) وقراءته : « يوم ظعنكم » بفتح العين ،
وفيها قراءة بالإسكان للكوفيين وابن عامر (٣) . فلا بد إذن من حل للإشكال على غير
أساس الخفة ، فلئن كانت الخفة إطارا عاما يحوط اختيارات أبى عمرو ، فإن بعض
مفردات هذه الاختيارات قد خرجت عن هذا الإطار كما رأينا .

ولقد استطعنا أن ننسب بعض الأمثلة السابقة إلى بيئتها اللغوية بناء على
نصوص واردة ، كما أننا نسبنا بعضها بناء على قواعد عامة توصل إليها البحث
الحديث ، فهل نستطيع أن ننسب هذا الاختيار المطرد لدى أبى عمرو إلى بيئة لغوية
معينة ؟

إن الناظر فى أى ديوان من دواوين شعراء الجاهلية يستطيع بكل سهولة أن يجد
عشرات الأمثلة على اطراد هذه الظاهرة لدى كثير من الشعراء الجاهليين على اختلاف
بيئاتهم ، وبين أيدينا الآن ديوان « الأصمعيات » نفتح بعض صفحاته كيفما اتفق
لنجد فى صفحة (٦١) بيتا لمالك بن حريم الهمداني (٤) يقول / :

(١) اللسان ج ٢ ص ٥٦٣ .

(٢) اللسان ج ١ ص ٤٣٩ . واللغات فى القرآن ص ٤٠ .

(٣) النشر ج ٢ ص ٣٠٤ .

(٤) جاهلى يماني — الأعلام ج ٦ ص ١٣٢ ط ٢ .

وأوسعن عَقْبِيه دماء فأصبحت أصابع رجليه رواعف دُمعا
 والمشهور : (عَقْبِيه) . ولأبي دؤاد الإيادي صفحة (١) ٢١٦ :
 إِبْلِ الإِبْلِ لا يُحَوِّزها الرا عون مج الندى عليها المدام
 فحرك وأسكن في بيت واحد . ولمالك بن نورة التميمي صفحة ٢٢٥ :
 فأقررت عيني حين ظلوا كأنهم بيطن الإياد خشب أثل مُسْنِدِ
 وفيها (خشب) . ولعاوية بن مالك (٢) ص ٢٤٦ :
 وإذا تُحْمَلْنَا العشيّة تُثَقِّلها قمنا به وإذا تعود تعود
 والمشهور (ثِقَل) . ولو شنا أن نأتى بمئات من الأبيات الجاهلية للتدليل على فشو هذه
 الظاهرة على السنة شعراء الجاهلية لما كلفنا ذلك سوى تصفح بضعة دواوين نعر
 خلالها على شواهد جمّة ، ولكن حسبنا هذه الأبيات التي سكنت فيها عين الكلمة
 مهما كانت حركتها ، ضمة كما في نُحْشِب ، وكسرة كما في إِبْلِ ، وفتحة كما في ثِقَل ، وهو
 أمر إن كان لضرورة وزن الشعر فهو مما يستأنس به في هذا المقام من حيث كان
 ضرورة مطردة .

فإلى أى بيئة تنتسب هذه الظاهرة ؟

لقد تتبعنا ماسقناه هنا من أمثلة قرآنية ، إلى جانب أمثلة لغوية كثيرة رواها
 صاحب اللسان بروايتين ، إحداهما ساكنة ، ولم يذكر شيئا عن نسبة الرواية الساكنة
 إلى بيئة لغوية خاصة . فوجدنا سيبويه قد نسبها من قبل إلى بكر بن وائل وأناس كثير
 من تميم (٣) . وقد حاول سيبويه أن يضع لهذه الظاهرة بعد أن نسبها قاعدة محددة ،
 فقرر أن دافع هؤلاء إلى التسكين كراهيتهم أن يرفعوا ألسنتهم عن حركات متخالفة ،

(١) من إياد — قال عنه عبد الملك بن مروان : إنه أشعر الناس ، وكانت منازل إياد جهة الحرم وما بين
 تهامة ونجران ، وخرجوا إلى العراق فنزلوا في شرقه ونزل بعضهم في أنطاكية وحمص وحلب في الشام — فهو كما نرى
 حضري — الأعلام ج ١ ص ٣٧٦ .

(٢) أزدي من قحطان — الأعلام ج ٢ ص ١٧٥ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٢٥٧ .

فكان الإسكان وسيلة إلى التخفيف ، ولكنه قرر أيضا أن هذا الإسكان جار عندهم في المضموم والمكسور دون المفتوح ، قال : (وأما ماتوالت فيه الفتحتان فإنهم لايسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر (١) .

وهذه القاعدة التي وضعها إمام النحاة أصبحت فيما بعد حكما لازما على ظاهرة الإسكان لدى جمهور النحويين ، ويلاحظ أن سيبويه قد سجل في كتابه في هذا الموضوع « عدم اقتصار الإسكان على الثلاثي ، بل لقد وقع فيما يشبه الثلاثي ، من مثل قولهم : (أراك منتفخا) ، لأن ما بعد النون بمنزلة كَبِد ، وكقولهم : (انطلق) بفتح القاف لثلا يلتقى ساكنان ... الخ » .

وينبغي أن نلفت النظر هنا إلى أن الإسكان في (انطلق) ليس من باب إسكان المفتوح ، حيث يتوهم أن الفعل هنا ماض ، بل هو فعل أمر ، يقول السيرافي في تفسيره للعبارة الأخيرة : « ومن ذلك قولهم : انطلق يا هذا بتسكين اللام وفتح القاف ، وكان الأصل : انطلق يا هذا ، مكسورة اللام والقاف ساكنة ، فسكنت اللام للكسرة ، فاجتمع ساكنان اللام والقاف فحركوا القاف وفتحوه ، حدثنا الخليل عن العرب بذلك ، وأنشدنا بيتا لرجل من أزد السراة وهو :

عجبت لمولود وليس له أب وذى ولد لم يلدّه أبوان
يريد : لم يلدّه فأسكن اللام ، فاجتمع ساكنان اللام والذال ، ففتح الذال لالتقاء الساكنين (٢) .

ونترك سيبويه عند هذا الحد لنلقى أبا الفتح عثمان بن جنى رحمه الله في كتابه : «المحتسب في الكشف عن وجوه القراءات وعللها (٣) » ، فنجد لديه قراءات مروية بالإسكان على اختلاف وجوهه ، أعنى إسكان مضموم العين ومكسورها ومفتوحها ، وينسب هذه الظاهرة تميم كما ينسب المحرك للحجازيين ، ولكنه يتبع قاعدة سيبويه في عدم جواز إسكان المنصوب إلا شذوذا .

(١) المرجع السابق ص ٢٥٨ .

(٢) شرح السيرافي — مخطوط رقم ١٣٦ — نحو دار الكتب ج ٣ ص ١١٢ .

(٣) مخطوط رقم ٢٥٢ — قراءات — دار الكتب .

ومن الأمثلة اللغوية التي سيقت في هذا المساق :

* وبنو تميم يقولون : « كَلِمَةٌ وَكَلِمٌ كَكِسْرَةٍ وَكِسْرٍ .. وَمَا يُؤْتَسِكُ بِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ لِلجَمَلِ التَّوَامِ دُونَ الْآحَادِ أَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا أَرَادَتْ الْوَاحِدَ بَعْدَ ذَلِكَ خَصَّتْهُ بِاسْمٍ لَهُ لَا يَفْعُ إِلَّا عَلَى الْوَاحِدِ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ ، « كَلِمَةٌ » وَهِيَ حِجَازِيَّةٌ وَ « كَلِمَةٌ » وَهِيَ تَمِيمِيَّةٌ (١) .

* أَهْلُ الْحِجَازِ يَكْسِرُونَ الثَّانِي فِي نَحْوِ : « نَبِقَةٌ وَفَخِذٌ » وَبَنُو تَمِيمٍ يَسْكُنُونَهُ فَتَقُولُ : (نَبِقَةٌ وَفَخِذٌ) . وَفِي الْعَدَدِ يَقُولُ الْحِجَازِيُّونَ ، « عَشِيرَةٌ » وَيَقُولُ التَّمِيمِيُّونَ : « عَشْرَةٌ » . فَإِذَا رَكِبْتَ اسْتَحَالَ الْوَضْعُ فَقَالَ بَنُو تَمِيمٍ « إِحْدَى عَشِيرَةٌ » وَقَالَ أَهْلُ الْحِجَازِ « عَشْرَةٌ » بِسُكُونِهَا (٢) .

* قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو : « فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ » سَاكِنَةٌ ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مَرَضٌ) مُخَفَّفًا مِنْ « مَرَضٌ » لِأَنَّ الْمَفْتُوحَ لَا يَخْفَفُ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْمَكْسُورِ وَالْمَضْمُومِ ، كَابِلٍ ، وَفَخِذٍ ، وَطَنْبٍ وَعَضُدٍ ، وَمَاجَاءَ عَنْهُمْ فِي الْمَفْتُوحِ فَشَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ (٣) .

* وَقَرَأَ أَبُو السَّمَالِ : (حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ) مَفْتُوحَةٌ الْجِيمُ سَاكِنَةٌ الْمِيمُ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ ، وَأَمَّا الْجَمَلُ فَبَعِيدٌ أَنْ يَكُونَ مُخَفَّفًا مِنَ الْمَفْتُوحِ ، لِحَفَةِ الْفَتْحَةِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ قَوْلُهُ :

وَمَا كَلَّ مَبْتَاعٌ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدَّ فَاتَهُ بَرَادٌ (٤)

(١) الخصائص لابن جني ج ١ ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) المحتسب — سورة البقرة .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق ص ٢٩٢ . وأبو السمال هو قنعب بن أبي قنعب أبو السمال العدوي البصري ، له

اختيار في القراءة شاذ عن العامة . ولم يصحح ابن الجزري سند قراءته . (طبقات القراء ج ٢ ص ٢٧) .

★ (ومن ذلك قراءة يحيى (١) والأعمش (٢) وطلحة بن سليمان (٣) :
 عشيرة ، وقرأ عشيرة بفتح الشين بخلاف ، قال أبو الفتح : أما عشيرة بكسر الشين
 فتميمية ، وأما إسكانها فحجازية . واعلم أن هذا موضع طريف ، وذلك أن المشهور
 عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضموماً أو مكسوراً نحو ، الرسل
 والطَّب ، والكبد والفخذ ، ونحو : ظُرف وشُرف وعِلِم وقِدِم . وأما بنو تميم فيسكنون
 الثاني من هذا ونحوه فيقولون ، رسل وكتب وكبد وفخذ ، وقد ظُرف وقد علم .

لكن القبيلتين جميعاً فارتقا في هذا الموضع من العدد معتاد لغتها ، وأخذت
 كل واحدة منهما لغة صاحبتها ، وتركت مألوف اللغة السائرة عنها ، فقال أهل
 الحجاز ، اثنتا عشرة ، بالإسكان ، والتميميون ، عشيرة بالكسر ، وسبب ذلك
 ما ذكره ، وذلك أن العدد موضع يحدث معه ترك الأصول ، وتضم فيه الكلم بعضه
 إلى بعض ، وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فلما فارقوا أصول الكلام من
 الأفراد إلى الضم فارقوا أيضاً أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم ، فأسكن من كان
 يحرك ، وحرك من كان يسكن (٤) .

★ « ويقال أيضاً : « قَطْران » بفتح القاف وإسكان الطاء ، و « قِطْران »
 بكسر القاف وإسكان الطاء ، والأصل فيها : قَطْران ، فأسكنا على ما يقال في
 « كَلِمَة » : كَلِمَة و كَلِمَة لغة تميمية ، قال أبو النجم :

(١) لعله يحيى بن يعمر الذي مضى ذكره في شيوخ أبي عمرو ، أو لعله يحيى بن وثاب .
 (٢) هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي ، مولاهم ، الكوفي الإمام الحليل ، ولد
 سنة ٦٠ هـ وقرأ على جماعة من التابعين أغلبهم من شيوخ أبي عمرو ، وروى عنه حمزة الزيات وغيره ، كان من أقرأ
 الناس للقرآن ، وكان ذا نوادر وملح ، توفي سنة ١٤٨ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ٣١٥) .
 (٣) طلحة بن سليمان السمان مقرئ مصدر ، أخذ القراءة عن فياض بن غزوان عن طلحة بن
 مصرف ، وله شواذ تروى عنه . (طبقات القراء ج ١ ص ٣٤١) .
 (٤) المحتسب — سورة الاعراف ص ٣١١ .

جَوْنٌ كَأَنَّ العَرَقَ المُنْتَوِحَا لَبَّسَهُ القَطْرَانُ والمَسْوَحَا (١)

★ ومن ذلك قراءة يحيى : « والنُّجْمُ » ساكنة الجيم ، كأنه مخفف من النُّجْمِ كلغة تميم في قولهم ، رُسِلَ (٢) وَكُتِبَ ، وعلى ذلك : « سُقفا » من قوله تعالى « سُقفا من فضة (٣) » .

★ ومن ذلك قراءة ابن محيصن : أُمَّنة نَعَاسَا ، بسكون الميم ، قال أبو الفتح : لا يجوز أن يكون « أُمَّنة » مخففاً من أُمَّنة ، كقراءة الجماعة ، من قِبَلِ أن المفتوح في نحو هذا لا يسكن ، كما يسكن المضموم والمكسور لخفة الفتحة (٤) .

★ ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير : « صُحُفا مُنْشَرة » بسكون الحاء والنون قال أبو الفتح : « أما سكون الحاء فلغة تميمية (٥) »

★ ومن ذلك قراءة الحسن بخلاف وأبي رجاء (٦) « ومجاهد فيما روى عنه : فَنْظَرَةٌ إِلَى ميسرة » قال أبو الفتح : « أما فَنْظَرَةٌ بسكون الظاء فمسكنة للتخفيف من نَظْرَةٍ ، كقولهم في كَلِمَةٍ كَلِمَةٌ ، وفي كَيْدٍ : كَيْدٌ ، لغة تميمية ، وهم الذين يقولون في كَرْمٍ كَرْمٌ ، وفي كُتْبٍ كُتْبٌ (٧) » .

(١) المختصص ص ٤٤٦ .

(٢) ذكر صاحب كتاب (القراءات واللهجات) ص ٣٧ نقلاً عن المزهري أن تسكين العين فيها لغة أهل الحجاز وأن التحريك لغة بني تميم ولا يخفى ما في ذلك من خروج على أصل مطرد لدى تميم ولدى الحجازيين ، وما ذكره سيبويه وابن جنبي هو الذي نظمته إليه .

(٣) المختصص ص ٤٥٤ .

(٤) المختصص ص ٣٢٦ — ٣٢٧ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) سبق ذكر الحسن البصري ، ومجاهد بن جبر المكي ضمن شيوخ أبي عمرو في الباب الأول ، أما أبو رجاء فهو : عمران بن تميم ، ويقال ابن ملحان أبو رجاء العطاردي البصري التابعي الكبير ، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة ، وكان مخضرم ، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره ، ولقى أبا بكر الصديق ، وحدث عن عمر وغيره من الصحابة ، قال ابن معين ، مات سنة ١٠٥ هـ ، وله مائة وسبع وعشرون سنة ، وقيل مائة وثلاثون (طبقات القراء ج ٢ ص ٢٥) .

(٧) المختصص ص ١٤٦ .

* ومن ذلك قراءة الحسن وإبراهيم^(١) ويحيى بن وثاب^(٢) : « وأنتم حُرْمٌ » بإسكان الراء ، قال أبو الفتح : هذه لغة تميمية^(٣) .

* ويضاف إلى هذه الروايات المنقولة عن ابن جنى رواية تذكر أن : « ثمره تميمية ، وثمره حجازية^(٤) » .

* كما يضاف إليها ما سبق أن ذكرناه من أن : « من يوم الجمعة » بالسكون لغة تميم ، قرأ بها أبو عمرو ، والأعمش وزيد بن علي^(٥) وقرأ الجمهور بالضم^(٦) .

ولنا على ماتقدم ملاحظات : الملاحظة الأولى : أن عين الثلاثي فعلا أو اسما ، مفردا أو جمعا ، إذا نطق بها مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة كان هذا النطق على نسق أهل الحجاز ، وإذا نطق بها ساكنة كان صورة لنطق بنى تميم ، وكلا الأمرين واقع لغوى . ولاريب لدينا في حدوث الإسكان في الحركات الثلاثة ، بناء على ما روى من القراءات المختلفة لأبي عمرو ولغيره ، مما نقله ابن جنى في رواياته التي أكدت حدوث الإسكان في المفتوح ، رغم تفسيره لها بالشذوذ .

ولابد هنا أن نشير إلى البحث الذي كتبه أستاذنا بمجلة المجمع ، الجزء العاشر ، عن « صيغ الاسم الثلاثي المجرد » وقد قام فيه بدراسة تاريخية لهذه الأوزان سواء في العربية أم في أخواتها السامية ، كما قام بدراسة إحصائية للكلمات الثلاثية في القرآن الكريم ، وفي اللهجات الحديثة ، وخلص من بحثه إلى أن الأصل في هذه

(١) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي الكوفي قرأ على الأسود بن يزيد ، وعلقمة ابن قيس وقرأ عليه سليمان الأعمش توفي سنة ٩٦ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ٢٩) .

(٢) هو يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي ، تابعى ثقة كبير روى عن ابن عمر وابن عباس مات سنة ١٠٣ هـ (طبقات القراء ج ٢ ص ٣٨٠) .

(٣) المحتسب ص ٢٢٨ .

(٤) اللغات في القرآن ص ١٢٦ .

(٥) هو زيد بن علي بن أحمد أبو القاسم العجلي الكوفي ، شيخ العراق إمام حاذق ثقة ، قرأ على جماعة منهم ابن مجاهد ، وقرأ عليه بكر بن تناذان ومنصور الوراق وغيرهما . توفي سنة ٣٥٨ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٨) .

(٦) القراءات واللهجات ص ١١٩ و ١٢٠ .

الكلمات السكون، وأن الصيغة المتحركة هي الصيغة الفرعية الحديثة ، فكل ما كان مثل « عُنُقِ وإِبِلِ وفِخْذِ وعَضُدِ » فرعى الصيغة ، وعلى الرغم من أنه فرعى فقد اقتحم حصون اللغة المشتركة ، والأصل فيه السكون . أما ما كان بزنة « فَعَلَ » بفتحين فقد اختلطت فيه الصورة الأصلية بالصورة الفرعية ، ومن اليسير هنا التعرف على الأصالة والفرعية حين نستعين بشهرة النطق وكثرة الاستعمال ، متذكّرين أن وزن « فَعَلَ » بفتح فسكون يمكن أن يصير في بعض الأحيان « فَعَلَ » بفتحين ، وليس العكس ، أى : لا يصح أن نتصور كلمة مثل « جَمَلَ » يمكن أن تتطور إلى « جَمَلٌ » لأن الأسماء التي من هذا النوع ، أى : بفتحين قد كونت طائفة مميزة منذ القدم ، في معظم اللغات السامية ، ولا تزال متميزة في لهجاتنا الحديثة (١) .

وهذا البحث مؤيد في ظاهره لوجهة نظر النحاة بشأن المفتوح ، والواقع أن من الممكن اعتبار ما جاء من هذا الباب ساكنا هو الأصل ، ويكون المفتوح متفرعا عنه ، وبذلك تسلم لنا وجهة نظرنا القائلة بوجود مفتوح مسكن أو مسكن مفتوح . ومن المسلم به أننا حين نصادف كلمة مفتوحة مثل : الدَّرَكِ التي قيل فيها : « إن فتح الراء أشهر من تسكينها » لانستطيع أن نتجاهل أن الإسكان قد روى أيضا في هذا المفتوح رغم شهرة الفتح ، فسواء اعتبرنا أن الإسكان هو الأصل فيها أو أن الفتح هو الأصل ، فإن الصورتين ثابتتان من حيث هما حدثان لغويان . وكذلك الحال في مَرَضٍ ومَرَضٍ ، وجَمَلٌ وجَمَلٌ وشَتْنَانٌ وشَتْنَانٌ ، وأَمْنَةٌ وأَمْنَةٌ ، وإن كنا لانكر أن هناك كلمات لم ترد إلا بالفتح ، وأن مجموعة هذه الكلمات متميزة منذ القدم في العربية وأخواتها الساميات ، كما لانكر أن هناك أيضا مجموعة من الكلمات لم ترد إلا بالإسكان ، ولكن غالب ما بين أيدينا من أمثلة قد روى بالوجهين كما رأينا .

وليس مما يهمننا في هذا الباب أن نبحت عن الأصل من الصيغتين والفرع منهما ، وإنما المهم أن يثبت لدينا وجود الصورتين معا ، واستعمالهما في قراءة القرآن ، أوثق النصوص اللغوية على الإطلاق .

(١) مجلة المجمع ج ١٠ ص ٨٣ وما بعدها .

وليس يعيب هذه القراءات التي نقلناها عن المحتسب أنها شاذة ، فهي منقولة عن ابن جنى وحسب ، وقد قرر أن ماسمى شاذاً ليس في الواقع كذلك ، وإنما هي صفة خلعتها رواة السبعة لابن مجاهد على ما عداها من الروايات ، وحسبنا أن ننقل هنا دفاعه المجيد في هذه القضية ، قال : « القراءات ضربان : ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار ، وهو مأودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم « بقراءات السبعة » وهو بشهرته غان عن تحديده ، وضرب تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً ، أى : خارجاً عن قراءة السبعة المقدم ذكرها ، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالرواية من أمامه وورائه ، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه ، نعم ، وربما كان فيه ما تلطف صنعته ، وتعنف بغيره فصاحته ، وتمطوه قوى أسبابه ، وترسو به قدم إعرابه ، ولذلك قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه ، وماكنه عليه وراؤه إليه ، كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذ ، وأبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم وغيرهما ، ممن أدى إلى رواية استفواها ، وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها . ولسنا نقول هذا فسحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم ، أو تسويغاً للعدول عما أثرته الثقات عنهم ، لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرائه ، وآخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ، لئلا يرى مرمى أن العدول عنه إنما هو غض منه ، أو تهمة له ، ومعاذ الله ، وكيف يكون هذا — والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ ، والله تعالى يقول « وما آتاكم الرسول فخذوه » ؟ . وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ ، وأخذ هو الأخذ به ، فكيف يسوغ مع ذلك أن نرفضه ونجتنبه . فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب ، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه ، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائر رواية ودراية ، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً ، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله ، وأراد منا العمل بموجبه ، وأنه حبيب إليه ، ومرضى من القول لديه . نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً ، وأنهم قياساً ، إذ هما جميعاً مرويان مسندان إلى السلف رضى الله عنه ، فإن كان هذا قادحاً فيه ، ومانعاً من الأخذ به فليكونن ماضعف إعرابه مما قرأ بعض

السبعة به هذه حاله ، ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير : ضئاء (١) .
بهمزتين مكتنفتي الألف ، وقراءة ابن عامر : وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ
أولادهم شركائهم .. الخ .. (٢) «

وليس من المعقول بعد هذا أن يقال بشذوذ ماسقنا من شواهد قرآنية ، على أننا
لا نعالج هنا الإسكان في الثلاثي المجرد وحده ، وإنما نتخذة مقدمة لدراسة الإسكان
في مواضع أخرى ، في غير الثلاثي ، وفي لام الكلمة ، وفي الإدغام : على ماسياتي .
وليس ينقض نسبة الظاهرة إلى تميم ما ذكرته بعض الروايات من أن (نُصِب) بالإسكان
— بدلا من (نُصِب) — ومن « أن توالي ، الثقيلين ، أى : الضميتين أو الكسرتين ،
سبب في تخفيف مثل عنق وإبل ، بتسكين الحرف الثاني فيهما . والتخفيف في مثل
الكلمة الأولى أكثر وهو حجازي (٣) .

إذ إن نسبة إحدى جزئيات الظاهرة إلى الحجازيين معناه أنها قد دخلت إلى
مجال اللغة المشتركة .

الملاحظة الثانية :

أن نظام اللغة قد اتسع ومرن حتى صار هذا الاتجاه نحو تسكين متحرك العين
بالفتح أو بالضم أو بالكسر — من الأسماء — سنة من سنن الفصحى ، ويجوز أن
يقرأ به القرآن الكريم ، في قراءة تعد من أهم القراءات السبع المتواترة ، فأما تسكين
عين الفعل فيبدو أنه قد ظل حبيسا في إطاره اللهجي دون أن يشيع في اللغة
الفصحى ، ربما لأن تقاليدنا كانت تأباه ، ولذا لم نجد من يقرأ بتسكين عين الفعل
حتى في القراءات الشاذة ، وقد ساق النحويون عليه شواهد من الشعر العربي ، كقول
الشاعر السابق ذكره :

(١) هي قراءته (هو الذى جعل الشمس ضئاء) بإبدال الياء همزة .

(٢) المحتسب — المقدمة ص ٣ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ج ١٠ ص ٨٩ .

ألا رُبَّ مولود وليس له أب وذى ولد لم يُلدّه أبوان
وقول أبي النجم العجلى :

لو عُصِرَ منه البان والمسك انعصر

وقول الأخطل :

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا وإن شِهد أجدى فضله وجداوله (١)
وقد يكون التسكين في هذه الأفعال ناشئا عن ضرورة وزن الشعر ، وهو
مانرجحه ، فلا تصلح شاهدا . ويلحق بتسكين عين الاسم تسكين الهاء من (هو
وهى) على شرطه السابق .

الملاحظة الثالثة :

أن ثلاثة من الأئمة القراء الذى تلقى عنهم أبو عمرو القراءة عرضا وسماعا قد
ورد ذكرهم في هذه الروايات ، وهؤلاء الثلاثة هم : مجاهد بن جبر المكي ، ومحمد بن
عبد الرحمن بن محيىصن ، وسعيد بن جبير ، وثلاثتهم تلقى عنهم أبو عمرو بمكة قبل
أن يرحل إلى البصرة ليجد هنالك شيخين ورد ذكرهما أيضا في هذه الروايات ، هما :
يحيى بن يعمر ، والحسن البصرى ، وقد عرض أبو عمرو على يحيى وسمع من
الحسن البصرى .

ولئن صدقت هذه الملاحظة فإن لها في رأينا مدلولاً خطيرا فيما يتعلق بتقاليد
القراءة المكية ، فقد كان المظنون أن يتمسك أئمتها بتقاليد أهل الحجاز اللغوية ، فإذا
بهم يقرأون بطريقة غيرهم في بعض الكلام . ولقد يقال : إن هذا التسكين قد صار
بمضى الزمن سنة من سنن اللغة التوذكجية ، وخاصة من خصائصها ، تماما كما حدث
لظاهرتى الإدغام وتحقيق الهمز التميميتين ، ولكن هذا القول يعد أيضا حجة لنا ، لأنه
يسلم مسبقا بأصل الظاهرة ومنشئها اللهجى ، ذلك الأصل الذى مازال موضع
اعتبار الثقات من أئمة النحو والقراءة واللغة ، حتى إنهم لينسبون في كتبهم الساكن

(١) شرح المفصل ج ٩ ص ١٢٦ .

إلى تميم ، والمتحرك إلى غيرها ، رغم أن الصيغتين قد استوتا في اعتبار الفصاحة اللغوية ، سواء من حيث المنشأ ، أم من حيث الاستعمال .

وعود إلى أثر هؤلاء الأئمة في توجيه أبي عمرو إلى اختياره هذا النموذج من تميم ، لنقول : إن أبا عمرو قد التقى بالثلاثة الأولين في مكة ، في صدر شبابه فأخذ عنهم طريقتهم واقتنع بمنهجهم ، فلما نصب للإقراء لم تكن مندوحة عن اختيار نماذجه من روح الطريقة التي أشربها وهو صغير ، لأنها قد صارت طبعاً عنده وسليقة ، وليس أثبت في العقل من علم تلقاه المرء في سن مبكرة ، فكأنما نقش في وعيه ، لا ينفك عنه أبداً ، وإن كان من المسلم به أن أبا عمرو كان — وهو يعمد إلى اختيار نماذجه — على وعى كامل بما يفعل من كل وجه ، نحوى أو لغوى .

وبحسبنا أن نلقى نظرة على ماتقدم من نماذج اختارها أبو عمرو ، ثم نقارنها بما وجدناه من أمثلة لدى هؤلاء الأئمة جميعاً لنرى إلى أي مدى كان تأثيره بهؤلاء الأعلام ؟. لنأخذ مثلاً قراءة الحسن : وأنتم حُرْم ، وقراءة يحيى : والنُّجْم ، وقراءة سعيد ابن جبير : صُحُفا ، وسنجد أن وزان هذه الكلمات فُعل الذي أصله : فُعل ، وأن الأولى جمع حرام ، والثانية جمع نجم ، والثالثة جمع صحيفة ، وقد سكن هؤلاء الأئمة صيغة الجمع هذه جرياً على عادة تميم في تسكين عين الثلاثي المتحركة ، فإذا جئنا إلى اختيار أبي عمرو وجدنا عنده أمثلة من نحو : رُسُل ، وسُبُل ، وُحُشْب ، وُثْمَره ، وهذه كلها جموع بزنة فُعل الذي أصله فُعل ، والأولى جمع رسول ، والثانية جمع سبيل ، والثالثة : جمع نَحْشَبَة ، والرابعة جمع ثمرة ، وقد مضى أبو عمرو في هذا الباب إلى أبعد من ذلك حيث وجدنا أنه يختار (فُعل) مفرداً فيسكن وسطه أيضاً كالجمع ، فيقرأ (الرُعْب) ساكن العين ، وفيه (رُعْب) ، ويقرأ (أُكُلها) ساكن الكاف وفيه (أُكُلها) ، ويقرأ : (شُعْل) وفيه (شُعْل) ويقرأ (عُدْرا) وفيه : (عُدْرا) .

بل لقد وجدناه يختار على فُعل ما ليس من باب فُعل ، فقرأ جُبْلا ، وفيه الجِبْلة والجُبْلة والجِبِلّ والجِبِيلة والجَبِيل والجَبِيل والجَبِلّ والجَبِلّ ، وكل

ذلك الأمة من الخلق والجماعة من الناس^(١)، وقرأ (وُلِد) وفيه وُلِد ، كما قرأ صيغة الجمع (نُحطّوات) وفيها : نُحطّوات .

وإذا أخذنا قراءة الحسن ومجاهد : فنظرة ، وزان فعلة — فيما أصله فعلة وجدنا أبا عمرو يقرأ (ورَجَلِك) وزان فعَل فيما أصله فعَل ، إذ يقرؤها حفص بكسر الجيم : (رَجَلِك) ، وكذلك قراءة أبي عمرو (ورَقِكُمْ) ، وفيها (ورِقِكُمْ) .

فهذه دائما حال أبي عمرو ، لا يجد طريقا إلى التسكين إلا سلكه على سنة قومه تميم ، أية كانت الحركة التي يسكنها ، فقد قرأ (على الموسع قَدْرَه) بالإسكان وفيه الفتح (قَدْرَه) ، وقرأ (دَأْبَا) وفيه (دَأْبَا) ، وقرأ (كِسْفَا) وفيه كِسْفَا ، وقرأ (آرْنَا) و(آرْنِي) وفيه الكسر — وقرأ (نُصْب) وفيه (نُصْب) وكلاهما مفرد^(٢) ، بل لقد يعدل أحيانا إلى اختيار صيغة المفرد دون الجمع لأنها تحقق هدفه فقد قرأ (سَقْفَا) على التوحيد ، والقراءة المشهورة (سُقْفَا) على الجمع .

بل لقد يختار رواية الصيغة الاسمية دون الفعلية ، لأن هذه تحقق هدفه الذي اختطه لنفسه في الاختيار ، قرأ (الذي أحسن كل شيء خَلَقَه) بإسكان اللام ، وقرأها حفص (خَلَقَه) على أنها فعل ، كما وجدناه يختار الرواية الساكنة وإن تغير المعنى المراد ، متى استقام من وجه صحيح ، ومن ذلك أنه قرأ : « إن هذا إلا خَلَق الأولين » بفتح الخاء وإسكان اللام ، بمعنى افتراء الأولين ، وقرأ حفص : « إن هذا إلا خُلِق الأولين » بمعنى : عاداتهم .

بقي أن نشير إلى مثال تأثر فيه أبو عمرو بنهج شيخه ابن محيصن ؛ ذلك أن الشيخ قد قرأ : (ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمانة) بسكون الميم على ماضى ، وقد وجدت أمثلة في اختيار أبي عمرو مطابقة تمام المطابقة لهذا المثال عند ابن محيصن ،

(١) اللسان جـ ٣ ص ٢٠٧ .

(٢) اللسان حـ ١ ص ٧٠٩ .

فمن ذلك ما سبق أن ذكرنا من قراءته : « ولا يَجْرِي مَنَّكُمْ شَنْثَانِ قَوْمٍ » — المائة / ٢
 وفيها ^(١) « شَنْثَانِ » ، وهى القراءة المشهورة لدى حفص . ومنه أيضا ماروى ابن جنى
 من قراءة أبى عمرو (فى قلوبهم مَرَضٌ) ساكنة ، والأصل « مَرَضٌ » بالتحريك ، ومنه
 أنه قرأ « كِسْفًا » فى موضع « كِسْفًا » وهو فى رأينا أيضا من باب إسكان المفتوح ،
 قال الفراء بمناسبة قوله تعالى : « أو تسقط السماء كما زعمت علينا كِسْفًا » الكِسْفُ
 والكِسْفُ وجهان ^(٢) ، والملاحظ أنه قد وردت فى هذه الكلمة أقوال عدة : منها
 رأى الفراء هذا ، حيث لم يفرق بينهما ، ومنها : أن الكِسْفُ جمع للكِسْفَةِ مثل :
 عُشْبَةٌ وَعُشْبٌ ^(٣) ، ومنها ماقاله الزجاج : « قرئ كِسْفًا وكِسْفًا ، فمن قرأ كِسْفًا
 جعلها جمع كِسْفَةٍ وهى القطعة ، ومن قرأ كِسْفًا جعله واحداً » ^(٤) ، وعلى الرغم من
 هذا الاضطراب حول الكلمة ، أمفردة هى أم جمع ؟ فإن الاحتمال لايزال صحيحا ،
 وهو أن قراءتها بالإسكان من باب إسكان المنصوب ، ويرجح هذا الاحتمال رأى الفراء
 المذكور . إلى غير ذلك مما سبق من الأمثلة التى تقرأ بوجهى الإسكان والفتح .
 ولاشك أن فى هذه الاختيارات دلالة على تأثر أبى عمرو بشيخه ابن محيصن ،
 وهى أيضا دليل على أنه لم يلتزم القاعدة التى تقول بجواز إسكان عين الفعل مضمومة
 أو مكسورة دون المفتوحة ، وهى القاعدة التى حاول ابن جنى تقريرها متابعا فى ذلك
 مذهب سيبويه ، ولم يرد عن أبى عمرو وهو الإمام اللغوى الحجة ، مايفيد التزامه بما
 قرره بعد ذلك سيبويه ، لا قراءة ولا نصا . ولايب أن موقف أبى عمرو هذا يزرع
 الشك حول صحة القاعدة التى حاول النحويون فرضها ليدخلوا فى نطاقها مجموعة
 من الأمثلة ، ويحكموا بشذوذ مجموعة أخرى ، فلئن سلمنا بشذوذها ، فهى فى رأينا
 شاذة عن قاعدتهم ، لا عن الواقع اللغوى الوثيق المطرد ، وإن جاز أن تكون أمثلة
 المفتوح المسكن أقل نسبيا من المضموم والمكسور من هذا الباب ، على ماضى .

(١) التيسير ص ٩٨ واللسان ج ١ ص ١٠١ .

(٢) اللسان ج ٩ ص ٢٩٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

ولسوف نجد في الفصل التالي أن الفتحة ، وهي حركة إعراب ، لم تسلم من جواز الحذف في أمثلة كثيرة في الإدغام ، وأنها قد عوملت في لسان العرب معاملة أختيها الضمة والكسرة تماما .

والواقع أن نظرة القدماء إلى الفتحة تجرد من الدراسة الصوتية ما يساعدها ، إذ إن الفتحة أكثر قوة ووضوحا من الكسرة والضمة ، وهو ما تصوره القدماء « خفة » تمتاز بها على أختيها ، فكان من المنطقي عدم إجازة حذفها لقوة وجودها في موقعها ، ولكن المنطق شيء ، والواقع الذي سجلنا بعض شواهد شيء آخر ، وهو كما رأينا واقع لم يفرق بين حركة وأخرى ، لأن المقصود به هو حذف الحركة من موضعها الذي تنبو عنه عند من حذفوها (١) .

لقد سبق أن ذكرنا أن أبا عمرو قد اختار أحيانا المتحرك دون الساكن حين قرأ : « إن المنافقين في الدرك الأسفل » — النساء — وفيها « الدرك (٢) » لما كان فتح الراء أشهر من تسكينها ، وحين قرأ : « اليسر والعسر وعسرة والعسرى واليسرى » بضم السين في جميعهن بدلا من تسكينها الذي جرت عليه قراءة حفص ، وقلنا : إن صاحب اللسان يعتبر أن المسكن من هذه الكلمات هو الأصل ، وأن المتحرك لغة فيه ، كما قالوا : القفل في القفل ، والقفل في القبل ، ولاشك أننا بعد أن ذكرنا ما سبق بصدد إسكان عين الكلمة لانستطيع أن نسلم لرواية اللسان في هذا الموضع بالذات ، لأن عهدنا بأبي عمرو ألا يخرج عن أصل عام إلا إذا اضطره إلى ذلك اعتبار قوى غلاب ، كأن يختار الأفتح والأشهر ، فلو طبق هنا أصله وهو « اختيار الأفتح » لاختار الساكن دون المتحرك ، ولكنه فعل العكس .

وهنا نسوق رواية أخرى تعالج الموضوع في صميمه ، وهي ما ذكره ابن جنى

(١) سيأتي لنا حديث عن « الحركات والسكون » في الفصل التالي .

(٢) قراءة حفص بالإسكان تعد من شواهدنا على جواز إسكان المنصوب لوقوعه في قراءة لم يقل أحد فيها

بصدد (قراءة الحسن بخلاف وقتادة ^(١) وأبي رجاء والجحدري ^(٢) وسهل بن شعيب ^(٣)) نُشِرا) بضم النون وجزم الشين .. قال أبو الفتح : أما نُشِرا فتخفيف نُشِرا في قراءة العامة ، والنُّشُر جمع نُشُور ، لأنها تنشر السحاب وتسوده ، والتثقيل أفصح لأنه لغة الحجازيين ، والتخفيف في نحو ذلك تميم ^(٤) .

وبذلك يتضح الموقف بما لا ريبه معه ، فأبو عمرو قد اختار هذه الأمثلة بناء على أصله الذي سبق أن عرضناه كاملا ، وبذلك تكتمل أمامنا قاعدته التي جرى عليها بالنسبة لمفرداتها جميعا .

وخلاصة القول : أن ظاهرة إسكان عين الكلمة تيمية ، وأن اختيار أبي عمرو لرواية الإسكان في غالب هذا الباب قد يكون ناشئا عن اعتزازه بلهجة قومه التي تعد من أفصح لهجات العرب ، وقد يكون لما وجد من شيوع هذا الإسكان في اللغة المشتركة ، وإن كان قد اختار في بضع كلمات أخرى النهج الغالب لدى الحجازيين ، الذين أثر عنهم أيضا الإسكان في بعض المواضع على ما سبق ، كما وضع أن هذا الإسكان جار في عين الكلمة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، بعكس ما قرر النحاة من اقتصاره على المضموم والمكسور دون المفتوح إلا شذوذا .
أما كون هذا الإسكان متصلا بالنظام المقطعي للكلمة العربية فذلك ما ستحدث عنه في البحث التالي . وسوف يفيدنا أيضا ما استخلصناه من نتيجة في هذا البحث ، الذي نعتبره كالمقدمة لما بعده ، وبخاصة في دراسة ظاهرة الإسكان في آخر الكلمة ، في الإدغام وغيره ، إن شاء الله .

(١) هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري ، الأعمى ، المفسر أحد الأئمة في حروف القرآن ، روى القراءة عن أبي العالية ، وأنس بن مالك فكان يضرب بحفظه المثل ، توفي سنة ١١٧ هـ (طبقات القراء ج ٢ ص ٢٥) .

(٢) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري أخذ القراءة عن سليمان بن قتة عن ابن عباس وقرأ على نصر بن عاصم والحسن ويحيى بن يعمر توفي سنة ١٢٨ هـ طبقات القراء ج ١ ص ٣٤٩ .

(٣) هو سهل بن شعيب الكوفي ، عرض على عاصم بن أبي النجود ، وعلى أبي بكر بن عياش ، روى القراءة عنه عبد الله بن حرملة بن عمرو (طبقات القراء ج ١ ص ٣١٩) .

(٤) مخطوطه المحتسب ص ٣٠٢ — قراءة آية ٥٧ من الاعراف .

الفصل الثالث

إسكان آخر الكلمة

١ - إسكان آخر الكلمة

كان حديثنا في الفصل السابق مفرغاً لظاهرة الإسكان في وسط الكلمة أو عينها . وخرجنا من حديثنا بأن هذه الظاهرة تميمية ، وبأنها كانت لدى النحويين مشروطة بكون عين الكلمة مضمومة أو مكسورة ، وأن أبا عمرو — يؤيده الواقع اللغوي — لم يلتزم هذه القاعدة ، فأسكن المضموم والمكسور ، والمفتوح أيضاً .

ونريد الآن أن نناقش مجموعة من اختيارات أبي عمرو ، تثير أمامنا مشكلة ضخمة ذات تأثير كبير على خاصية الإعراب بالحركات . وقد ثارت هذه المشكلة من قبل بين القراء من جانب ، والنحويين من جانب آخر ، أو بعبارة أدق : بين جمهور القراء ومن سلم بنظرهم من النحويين ، وبين النحويين ومن شايعهم من القراء ، ولكن الخلاف بين الفريقين ظل في حدود الأمثلة المفردة ، لم يتعداها إلى المساس بالقواعد العامة ، أي : إنه لم يحدث أدنى تأثير على المقاييس التي اصطلح عليها النحويون وسلم بها القراء ، وسنحاول أن نعرض هنا الأمثلة ، ومادار حولها من جدل ، ثم نبدأ في مناقشة الموضوع من وجهة نظرنا :

وردت في قراءة أبي عمرو أمثلة اختلفت حولها روايات القراء ، والأمثلة هي :

★ قرأ أبو عمرو : «يأمرهم» حيث وقع (في سبعة مواضع) قيل بإسكان الراء ، وقيل باختلاس حركتها (١) .

وقرأ : «تأمرهم» حيث وقع (في موضع واحد) قيل : بإسكان الراء ، وقيل : باختلاس حركتها .

(١) ن قصد هنا حين كان أبو عمرو لا يقرأ التحقيق ، أي حين كان يسرع بالقراءة ويديرها .

- وقرأ : «يأمرهم» حيث وقع : في (موضع واحد) قيل : بإسكان
 الراء ، وقيل : باختلاس حركتها .
- وقرأ : «ينصركم» حيث وقع (في خمسة مواضع) قيل : بإسكان الراء
 وقيل : باختلاس حركتها
- وقرأ : «يُشعركم» حيث وقع (في موضع واحد) كذلك
- وقرأ : «إلى بارئكم» ، ، ، ، (في موضعين اثنين) «
- وقرأ : «مكر السيء إلا » بالإسكان من رواية المنقرى عن عبد
 الوارث عن أبي عمرو .

هذه الأمثلة تكاد تكون من المجمع على روايته في هذا الباب ، وقد روى أكثر
 أهل الأداء الاختلاس من رواية «الدورى» ، والإسكان من رواية «السوسى»^(١) ، وهما
 أخذاه عن شيخهما أبى محمد يحيى اليزيدى^(٢) ، فقد نقل اليزيدى إذن — روايتين
 عن إمامه أبى عمرو ، اشتهرت إحداهما من طريق السوسى ، والأخرى من طريق
 الدورى . والإسكان اختيار الحافظ أبى عمرو الدانى قال : «والإسكان يعنى فى هذا
 الكلم^(٣) — أصح فى النقل وأكثر فى الأداء ، وهو الذى أختاره وأخذ به^(٤)
 والاختلاس اختيار ابن مجاهد^(٥) . ونحن نرجح أيضا الإسكان ، إذ كان من طريق
 السوسى ، وهو كما علمنا أصح فى هذا الباب رواية ، وأدق نقلا ، لتوفره على قراءة أبى
 عمرو وتخصصه فيها ، على حين اشتغل الدورى بكثير من القراءات كما اشتغل بالنحو
 على مامر فى ترجمته ، فيحتمل أنه قال بالاختلاس من باب الولاء لمذاهب النحويين .

(١) النشر ج ٢ ص ٢١٢ .

(٢) النشر ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) مابين العلامتين من كلام ابن الجزرى .

(٤) النشر ج ٢ ص ٢١٣ .

(٥) النشر ج ٢ ص ٢١٢ .

هذا عرض موجز للخلاف حول هذه الأمثلة ، نجده مبسوطا في النشر ، كما نجد أمثلة أخرى منسوبة لأبي عمرو من روايات مخالفة لما ذكرنا ، فبعضهم لم يذكر (ينصركم) و (يحذركم) ، وبعضهم أطلق القياس في كل راء نحو : (يحشرهم ، وأندركم ، ويسيركم ، ويطهركم) . وجمهور العراقيين لم يذكروا (تأمرهم ويأمرهم) ، وبعضهم لم يذكر (يشعركم) وبعضهم لم يذكر (ينصركم) ، ولكن عدم تعرض بعض القراء للذكر بعض الأفعال لا يمنع الأخذ في هذه الأفعال بقياس واحد هو جواز إسكانها (١) .

ومما يلحق بقراءة أبي عمرو بالإسكان في آخر الكلمة قراءته : « ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك — آل عمران آ ٧٥ » ، و « ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها — آل عمران آ ١٤٥ » ، و « ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ، ونصلة جهنم وساءت مصيرا » — النساء آ ١١٥ و « ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقنه » ، النور آ ٥٢ ، « وإن تشكروا يرضه لكم — الزمر آ ٧ » بإسكان الهاء في ذلك جميعا (٢) .

هذا الذى سقناه من أمثلة أثار مشكلة كبرى بين القراء ، ابتداء من « اليزيدى » ، وبين النحويين ، ابتداء من « سيويه » (المتوفى سنة ١٨٠) وسبب هذا الخلاف أن رواية الإسكان تهدم أصلا من الأصول الإعرابية — حيث تحذف الحركة التى هى علم على الإعراب ، ولم يستطع النحاة أن يتصوروا كيف حدث هذا فى الكلمات المعربة ، ومن ثم لم يسلموا بصحة هذه الرواية ، وقالوا — وإمامهم فى ذلك سيويه — بأن أبا عمرو كان يجتلس اختلاسا .

بيد أننا قبل أن نعرض تفاصيل هذا الخلاف بين الفريقين نقدم بين يدي هذا العرض أمثلة أخرى من القراءات المختلفة ، على مثال ما روى من اختيار أبي عمرو للإسكان فى هذه الكلمات ، وهى منقولة عن ابن جنى من كتابه « المحتسب » ، الذى يضم ماسمى من القراءات شاذا ، ومضى دفاعه عنه ، فمن ذلك :

(١) النشر ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) النشر ج ٢ ص ٢١٣ .

★ قراءة الحسن وأبي رجاء وقتادة وسلام (١) ويعقوب (٢) والهمداني (٣) : -

« ويذرهم » بالياء وجزم الراء . قال أبو الفتح : قد تقدم ذكر إسكان المرفوع تخفيفاً ، وعليه قراءة من قرأ : « وما يُشعركم » ، وكان (يُشعركم) أعذر من (يذرهم) ، لأن فيه خروجاً من كسر إلى ضم ، وهو في (يذرهم) خروج من فتح إلى ضم (٤) .

★ وقراءة مسلمة : « فسيحشرهم » و « فيعذبهم » بسكون الراء والباء ، قال أبو الفتح : قد سبق نحو هذا ، وأنه إنما سكن استثقالا للضمة ، نعم ، وربما كان العمل خلساً فظنُّ سكونا ، وقد سبقت شواهد السكون بما فيه (٥)

★ وقراءة علي عليه السلام ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وأنس ابن مالك ، وعلقمة (٦) ، والجحدري ، والتميمي (٧) ، وأبي رجاء : « ويذرك وإلهتك » الأعراف آ ١٢٧ — وقرأ « ويذرك » بإسكان الراء الأشهب (٨) .

(١) هو سلام بن سليمان الطويل أبو المنذر المزني البصري ، ثم الكوفي ، مولى قرأ على أبي عمرو ، وعلى عاصم بن أبي النجود ذكره ابن حيان في الثقات ، توفى سنة ١٧١ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٣٩) .

(٢) هو يعقوب الحضرمي — أحد القراء العشرة ، سبق الحديث عنه في الباب الأول .

(٣) سبقت ترجمته الهمداني (أبو العلاء) في الباب الأول .

(٤) المحتسب ص ٢٥٨ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٢٧ .

(٦) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن شبل النخعي ، الفقيه الكبير ولد في حياة النبي ﷺ ، وأخذ القراءة عن ابن مسعود حتى قال : « ما قرأ شيئاً وما أعلم شيئاً إلا وعلقمة يعلمه » ، وقرأ عليه جماعة منهم : إبراهيم بن يزيد النخعي ، وأبو إسحاق السبيعي ، ويحيى بن وثاب ، وغيرهم — توفى سنة ٦٢ هـ . (طبقات القراء ج ١ ص ٥١٦)

(٧) هو إبراهيم بن يزيد بن شريك أبو أسماء التميمي الكوفي ، الإمام العابد الكبير ، قيل إنه قرأ على علقمة عن ابن مسعود ، وقيل على الأعمش ، توفى سنة ٩٢ هـ في حبس الحجاج (طبقات القراء ج ١ ص ٢٩) .

(٨) المحتسب ص ٣٥ ، والأشهب هو جعفر بن حيان أبو الأشهب العطارى البصرى ، =

★ ومن ذلك قراءة مسلمة بن محارب (١) : « وبعولتهن » ساكنة التاء ، قال أبو الفتح : قد سبق نحو هذا في قراءة أبي عمرو : « يأمرم » وعلته ثقل الضمة مع كثرة الحركات (٢) .

★ وقراءة الحسن : « أو يحدث لهم ذكرا — طه آ ١١٨ » ساكنة التاء ، وقال أبو الفتح : ينبغي أن يكون هذا مما يسكن استثقالا للضمة كقول جرير (وأنشدناه أبو علي ، يعنى الفارسي) :

سيروا بنى العم فالأهواز موعدم

ونهر تيرى ولا تعرفكم العرب

أى : ولا تعرفكم ، وقد مضى ذكر نحوه (٣) .

★ « وأما (يذرك) بالإسكان فمن (يذرك) ، كقراءة أبي عمرو « إن الله يأمرم — البقرة آ ٦٧ » ، وحكى أبو زيد (٤) (رسلنا) بإسكان (٥) اللام استثقالا للضمة مع توالى المتحركات ، ولم يسكن أبو عمرو

= قرأ على رجاء العطاردي ، وقرأ عليه يعقوب الحضرمي ، ولد سنة ٧٠ هـ ، وتوفي سنة ١٦٥ هـ (طبقات القراء ج ١ ص ١٩٢) .

(١) مسلمة بن محارب أبو عبد الله الفهري البصري النحوي ، قال محمد بن سلام كان مع ابن أبي اسحاق وأبي عمرو بن العلاء ، وقال ابن مجاهد : كان من العلماء بالعربية ، وكان يقرأ بالإدغام الكبير كأبي عمرو ، وروى حروفا لم يدغمها أبو عمرو . (طبقات القراء ج ٢ ص ٢٩٨) .

(٢) المحتسب — سورة النساء .

(٣) المحتسب ص ٥١٢ .

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري النحوي ، ولد سنة ١٢٠ هـ ، وروى القراءة عن المفضل عن عاصم ، وعن أبي عمرو بن العلاء وعن أبي السمال قعنب العدوي ، وروى عنه القراءة خلف بن هشام البزار ، وأبو حاتم السجستاني وغيرهما ، وكان أبو زيد من جملة أصحاب أبي عمرو وكبرائهم ومن أعيان أهل النحو واللغة والشعر ، وتوفي سنة ٢١٥ هـ عن أربع وتسعين سنة . (طبقات القراء ج ١ ص ٣٥) .

(٥) حيث وقعت في القرآن .

(يأمرهم) (١) كما أسكن (يأمركم) . وذلك لخفض الهاء وخفضتها ، فجاء الرفع على واجبه ، وليست الكاف في (يأمركم) بخفية ولاخفيفة خفة الهاء ، فثقل النطق بها فحذفت ضميتها (٢) .

وبوسعنا أن نفيد من تعليقات ابن جنى على هذه الأمثلة خلاصة ماثار بين النحاة والقراء من خلاف حول دلالتها ، فهو يقرر أن ذلك مما يسكن استثقالا للضمة أو لكثرة الحركات ، أى : إن علة الإسكان هي القصد إلى التخفيف من قيود الحركات المتوالية ، حتى ولو كان هذا الإسكان واقعا على موقع الحركة الإعرابية . وقال أيضا : « ربما كان العمل خلسا فظن سكونا » ، ولعله كان يميل الى التسليم بظاهرة الإسكان واقعا لغويا ، واعتبار الخلس احتمالا في المسألة لاينبغي إغفاله . كما نفيد أيضا من بعض الأمثلة أنه ربما كان يسلم بجواز إسكان المنصوب كما في (يدرك) في قوله تعالى (ويدرك وآهتك) الأعراف ١٢٧ ، وإن كان رأيه في المسألة برمتها سيكون محل نقاش فيما بعد .

وقبل أن نشرع في النقاش ينبغي أولا أن نعرف معنى هذا (الخلس) أو (الاختلاس) كما ورد في كتب النحويين ابتداء من سيبويه :

معنى الاختلاس

يراد بالاختلاس عند القائلين به الإسراع بالحركة ، أى : إن الناطق يسرع في نطقها ويختطفها ، فلا يحقق هذا النطق كاملا ، يقول سيبويه تحت عنوان : « هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي » مانصه : (فأما الذين يشبعون فيمططون ، وعلامتها واو وياء ، وهذا تحكمه لك المشافهة ، وذلك قولك يضربها ومن مأمِنك ، وأما الذين لايشبعون فيختلسون اختلاسا) (٣) .

(١) تقدم أن أصح الروايات عنه بإسكانها .

(٢) المختضب ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٢٩٧ . وسيأتى في هذا الفصل دراسة كاملة لهذا الموضوع .

كانت نظرة سيبويه هذه بداية النقاش بين الفريقين ، فقد مضى سيبويه في تطبيق كلامه عن الاختلاس على قراءة أبي عمرو قال : « ومن ثم قال أبو عمرو (إلى بارئكم) ، ويدلك على أنها متحركة قولهم (من مأمك) فيبينون النون ، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون ، ولا يكون هذا في النصب ، لأن الفتح أخف عليهم ، كما لم يحدفوا الألف حيث حدفوا الياءات ، ووزنة الحركة ثابتة كما تثبت في الهمزة حيث صارت بين بين (١) » .

وهو في قوله : « فلو كانت ساكنة لم تحقق النون » يشير إلى أن إسكان النون يخفيها طبقاً لأحكام التجويد ، فإذا أظهرت كان ذلك دليلاً على وجود الحركة ، وغاية ما في الأمر أنها اختلست ، أي : تنازلت عن جزء قصير من مدتها ، ولعله قد صار من المعلوم أن مثل هذا الاختلاس لا يحدث في رأى سيبويه في غير المرفوع والمجرور . « لأن الفتح أخف عندهم » ، وفكرة « الخفة » هي علة الباب كله كما رأينا .

ونقل أبو علي الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) نصاً شبيهاً بهذا المعنى قال : « وقال سيبويه : كان أبو عمرو يختلس الحركة في بارئكم ويأمركم وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات ، فيرى من سمعه أنه قد أسكن ولم يسكن » (٢) .

وكان دافع سيبويه إلى القول بالاختلاس أنه لا يرى جواز إسكان المرفوع والمجرور في غير الشعر ، لأن الشعر ، كما هو معلوم — محكوم بالوزن والقافية ، وهذان قد يضطران الشاعر إلى الخروج عن القاعدة إقامة للوزن ، فجاز له أن يسكن المرفوع والمجرور — يقول سيبويه : « وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ، شبهوا ذلك بكسرة فخذ حيث حدفوا فقالوا فخذ ، وبضمة عضد ، حيث حدفوا فقالوا : عضد ، لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة قال الشاعر (٣) :

رُحِتِ وفي رجليك ما فيهما وقد بداهنك من المئزر

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٢) (الحجة) لأبي علي الفارسي مخطوط رقم ١٢ ، ٢٤ ج ٢ قسم أول ورقة (١٨٣) — مكتبة جامعة القاهرة .

(٣) هو الأقيشر الأسدي — هامش الخصائص ج ١ ص ٧٣ تحقيق الأستاذ محمد علي الجار .

ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة ، إلا أن من قال فخذ لم يسكن ذلك -
قال الراجز :

إذا اعوججتن قلت صاحب قوم بالدو أمثال السفين العوم
فسألت من ينشد هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد صاحبي (١) . وقد
يسكن بعضهم في الشعر ويُشيم ، وذلك قول الشاعر (امرئ القيس) :
فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل
وجعلت النقطة علامة الإشمام ، ولم يجيء هذا في النصب ، لأن الذين يقولون
كَبَدٌ وَفَخَذٌ لا يقولون في جَبَلٍ جَبَلٌ (٢) .

وقد سبق أن كشفنا عن انتقاض قاعدة عدم إسكان المفتوح بما سقناه من
روايات وشواهد ، وهي القاعدة التي يصر سيبويه على ترديدها دائما بحجة أن الفتح
أخف من الضم والكسر ، فإسكانه تخلص من خفيف بخفيف . ولسوف يظهر فيما
بعد أن هذا الإسكان لم يقع بناء على نوع الحركة ، وإنما كان دائما على أساس
مقطعي ، وذلك حين نعرض رأي أبي على الفارسي في الموضوع ، وهو الرأي الذي
اتبع فيه إمامه سيبويه حتى في هذا الأصل المنقوض ، كما سيظهر أيضا عند مناقشة
آراء ابن جنى .

ومقتضى كلام سيبويه أيضا أنه لا يجوز الإسكان في النثر ، حيث لاضرورة
تحمل عليه ، وبذلك يكون قد منع أن يحدث في قراءة القرآن ، ومن هنا كان تفسيره
لقراءة أبي عمرو بالاختلاس طردا للقاعدة . كما يلاحظ أن سيبويه قد سلم بجواز
إسكان المرفوع والمجرور في الشعر للضرورة ، وهو وإن كان لم يصرح بأن وقوعه في
الشعر للضرورة ، إلا أن ذلك مفهوم كلامه ، وتابعه في ذلك الفارسي وابن جنى .
وقد كان بوسع سيبويه أن يذهب إلى جواز الإسكان في النثر ، ومن ثم في

(١) ذهب ابو على الفارسي إلى أن المحذوف هنا ضمة البناء للمنادى وتقديره (يا صاحب) - الحجة ورقة

(١٨٥) .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

في القرآن لو أنه تأمل ظاهرة إسكان عين الكلمة ، والتي ساق بعض امثلتها شاهداً على جواز الإسكان في لام الكلمة قياساً على إسكان العين : (كما في فَخَذٌ وَعَضُدٌ) ، فهو قد قرر فيما سبق أن شيوع الإسكان في العين وفي اللام مقتصر على بيئة معينة هي بيئة تميم ، ولاشك أن الناطق في هذه القبيلة لم يكن يفرق بين كون اللفظ وارداً في شعر أو نثر ، فقد كان يسكن في الكلام بعامة . ولكن سيبويه وقد استولت عليه مهابة المقاييس التي استقرت لضبط أواخر الكلم ، عز عليه أن تنهار هذه المقاييس بسبب تقليد لا ينتسب إلى من اعتمد عليهم في تقعيد قواعده ، وهم قبائل الحجاز ، فكان أن فسر إسكان اللام بالاختلاس ، إلا في الشعر ، على حين قد سلم بإسكان العين في الشعر وفي النثر .

وقد كان سيبويه برأيه هذا يتحدى أئمة القراءة ، وبخاصة الذين رورا عن أبي عمرو رواية مباشرة ، وأخذوا عنه القراءة عرضاً وسماعاً ، وفي مقدمتهم أبو محمد يحيى ابن المبارك اليزيدي ، الذي روى الإسكان الصحيح في الكلمات السابق ذكرها ، كما روى أن أبا عمرو كان يشم الهاء من (يَهْدَى) والحاء من (يَخْصَمُونَ) شيئاً من الفتح (١) .

وقد سبق أن روينا عن كتاب الحجة رأى سيبويه في قول من روى الإسكان ، وأنه كان منخدعاً ، لم يضبط في نقل ما سمعه شفاهاً من أبي عمرو ، وكان بحسب سيبويه أن يكون اليزيدي سمع من أبي عمرو ، وهو إمام في القراءة ، قال عنه ابن الجزري : « كان ثقة علامة فصيحاً مفوهاً ، إماماً في اللغات والآداب ، حتى قيل : أملى عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبي عمرو خاصة ، غير مأخذه عن الخليل وغيره (٢) »

(١) النشر ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) نص كلام ابن الجزري : وقال الحافظ الداني رحمه الله : وقالت الجماعة عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يشم الهاء من « يهدى » والحاء من يخصمون شيئاً من الفتح « النشر ج ٢ ص ٢١٤ . أما رواية الإسكان فهي عن السوسى وجماعة كبيرة عن اليزيدي عن أبي عمرو (نفس المرجع) .

فهل كان في الطاقة وسيلة للنقل أدق من السماع مشافهة؟ .. ثم ما سند سيبويه فيما قرر من عدم ضبط النقلة؟ لاشك أنه رواية أخرى تلقاها حين قرأ على تلميذ من تلامذة أبي عمرو، لأن سماعه هو من أبي عمرو بعيد^(١)، والراجح أنه لم يدركه، فقد مات أبو عمرو، وهو حديث السن جدا، وحتى لو صححت رواية أنه قرأ على أبي عمرو فما نظن أن غلاما حدثا في العاشرة من عمره، أو زهاءها، لم تثر في ذهنه أية مشكلة، يمكنه أن يضبط طريقة أبي عمرو في نطق دقيق هكذا، ثم لا يؤخذ برواية من كان أسن منه وأقدر على الضبط، وهو بعد ثقة صدوق. قال فيه ابن مجاهد: « وإنما عولنا على اليزيدي، وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجل منه، لأجل أنه انتصب للرواية عنه وتجرد لها، ولم يشتغل بغيرها وهو أضببطهم^(٢) » ثم إن أبا يحيى إمام بصرى في النحو من طبقة سيبويه (السادسة)، ومثله لايتهم بعدم الولاء لمدرسته البصرية، فإذا كان قد نقل عن أبي عمرو الإسكان لم يكن بد من قبول روايته، لأنه تحرى أن يصف قراءة أبي عمرو للإسكان، كما تحرى أن يصف قراءته للاختلاس، ودقق في تحديد مواضعهما، وقد سبق أن وجدنا أن ناقل رواية الإسكان عن اليزيدي هو السوسى، الذى كان على شاكلة اليزيدي تفرغا للقراءة، وعكوبا على ضبط روايتها عن اليزيدي مصدرها.

فإذا تركنا سيبويه إلى من أتى بعده وجدنا أبا العباس محمد بن يزيد المبرد (المتوفى سنة ٢٨٠ هـ) وقد مضى في الشوط إلى أبعد غاياته، فقد زعم أن قراءة أبي عمرو ذلك لحن^(٣)، وأنكر الإسكان إنكارا تاما، حتى الذى قال سيبويه بجوازه في الشعر، وروى في الشواهد التى ساقها سيبويه روايات أخرى لا يكون فيها إسكان، فروى بيت الأقيشر الأسدى هكذا:

رحت وفي رجلك مافيهما وقد بدا ذاك من المئزر

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٦٠٢ .

(٢) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٢٧ .

(٣) النشر ج ٢ ص ٢١٣ .

وتصرف في الشاهد الثاني من شواهد سيبويه هكذا :
 إذا اعوججن قلت صاح قوم بالدو أمثال السفين العموم
 أى إنه أنشده بالترخيم ، وأما الشاهد الثالث فقد أنشده على الوجه التالى :
 فاليوم فاشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغـل

أو قرأ مكان (فاشرب) الأمر (أسقى) ^(١) مضارعا مبنيًا للمفعول . وكانت
 هذه محاولة من المبرد لنقض كلام سيبويه ، بحجة أن الحركة علم للإعراب ، ومن ثم
 لا يجوز إسكانها ^(٢) . وبذلك يكون المبرد قد أنكر الإسكان والاختلاس اللذين
 جوزهما سيبويه ، وسمعهما شفاها من العرب ، وروى لهما من الشواهد ما روى ، ويؤثر
 عن المبرد في هذا الصدد نص يفصل فيه في الاعتبار بين حركة العين التى يجوز
 إسكانها فى رأيه ، وحركة اللام التى تعد حركتها عنده مقدسة لا يجوز المساس بها ، قال
 (كل مكسور أو مضموم إذا لم يكن من حركات الإعراب يجوز فيه التسكين ، ولا
 يجوز ذلك فى المفتوح لحفة الفتحة ^(٣)) ومن الشواهد التى ساقها المبرد دليلا على
 صحة قاعدته قول الشاعر :

ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد يُلدّه أبوان

والأصل كما هو ظاهر (يُلدّه) سكنت اللام تخفيفا ، فالتقى ساكنان سكون
 التخفيف وسكون الجزم ، فحرك الثانى تخلصا ^(٤) ، ولسوف نرى أن النحويين الذين
 أجازوا الإسكان فى اللام قياسا على جواز الإسكان فى العين ، كان تصورهم للقضية
 تصورا مقطعيًا ، لا يفرق بين اللام والعين فى الموقع ، مادامت إحداها واقعة بين
 مقطعين مفتوحين .

(١) هامش الكتاب المقتبس عن شرح السيرافى له ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٢) الحجة ورقة (١٨٤)

(٣) الفصل جـ ٩ ص ١٢٦ هامش .

(٤) المرجع السابق .

وجاء بعد المبرد أبو سعيد السيرافي فلم يزد على أن قلده سيبويه ، فقد ردد آراءه بأن رجح جانب الاختلاس في الروايات الواردة عن أبي عمرو ، وقاس تسكين اللام على تسكين العين في مثل رُسُل وعجُز ورجُل حيث يمكن أن يقال فيها : رُسُل وعجُز ورجُل ، وكذلك في المكسور ، فيقال في فخذ : فخذ ، وفي عِلْم : عِلْم (١) .

وجاء بعد ذلك أبو علي الفارسي قاتبع مذهب سيبويه سواء بالنسبة إلى قراءة أبي عمرو ، أم بالنسبة لتجويد الإسكان ، وإن كان قد توسع في إجازته ، وقد نهج أبو علي نهجا فريدا في عرض قضية الإسكان ، ودافع دفاعا مجيدا عن رأى سيبويه القائل بجواز حذف الحركة الإعرابية في الشعر ، ولعل من المفيد لموضوعنا أن نعرض رأيه في شيء من التفصيل .

أولا : فيما يخص قراءة أبي عمرو لما ذكرنا من أمثلة :

ذكر الفارسي روايات مختلفة في الموضوع ، تحكى أن أبا عمرو كان يخفف مثال (بارئكم) ، وأنه كان لا يجرها ، ثم ذكر رأى سيبويه في المسألة وهو : أن أبا عمرو كان يختلس الحركة فيرى من سمعه أنه كان يسكن ، ولم يكن يسكن ، ثم قال : « وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو ، لأنه كان يستعمل التخفيف في قراءته كثيرا ، من ذلك ما حدثني به عبد الله بن علي الهاشمي عن نصر بن علي عن أبيه أنه كان يقرأ : (ويعلمهم الكتاب) ، و (يلعنهم) يشم الميم والنون التي قبل الهاء الضم من غير إشباع ، وكذلك (عن أسلحتكم وأمتعتكم) يشم التاء فيهما شيئا من الخفض — قال : أخبرني بذلك أبو طالب عبد الله أحمد بن سودة قال : حدثنا ابن سعد الزهراني قال : حدثنا عبيد بن عقيل عن أبي عمرو بذلك ، قال : وكذلك (ويزكيكم ويعلمكم يشمها) الميم من يعلمكم) شيئا من الضم ، وكذلك (يوم يجمعكم) يشم العين شيئا من الضم ، وكذلك قوله : (وأرنا منا سكنا) لا يسكن الراء ، ولا يكسرهما ، روى ذلك عنه علي بن نصر وعبد الوارث واليزيدي وعباس بن الفضل وغيرهم ، أعنى و (أرنا)

(١) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي مخطوط رقم ١٣٦ دار الكتب .

وكذلك قراءته في (يأمرهم ويأمرهم وينصركم) وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات .
وروى عبد الوهاب بن عطاء وهارون الأعور عن أبي عمرو (أرنا) ساكنة الراء ، وقال
اليزيدي في ذلك كله : إنه كان يسكن اللام من الفعل في جميعه . والقول ما خبرتك
من إثاره التخفيف في قراءته كلها » (١)

فمذهب أبي علي إذن هو ما قال به سيبويه ، وهو وإن ذكر روايات تحكى
الإسكان فإنه لا يأخذ بها ، تماما كما فعل سيبويه . ومما يلاحظ أنه قد استخدم لفظه
(الإشمام) في مثل قوله : (وكذلك « يجمعكم » يشم العين شيئا من الضم) وقوله :
(« أرنا منا سkena » لايسكن الراء ولا يكسرهما) ، فكأنه يريد أن يقول في الأول :
« ينطقها بنصف ضمة أو ربع ضمة » وأن يقول في الثاني : (لايسكن الراء
ولايكسرهما ، وإنما تكون بين السكون والكسر ، فمن سمعها من بعيد سمعها مسكنة
ومن تأملها من قريب وجد فيها رائحة كسرة) ، وهذا هو نفس ما ذهب إليه سيبويه
حين ذكر إشمام الباء في (اشرب) وجعل النقطة علامة الإشمام ، فقد كان يقصد : أن
من العرب من ينطق بهذه الكلمة لا ساكنة ولا مضمومة ضمة خالصة . وإنما يعطيها
رائحة ضمة ، وبذلك يكون أبو علي قد حذا حذو سيبويه في كل ما قال به .

ثانيا : فيما يخص ظاهرة الإسكان عموما :

وأبو علي هنا ، رغم اتباعه مذهب سيبويه ودفاعه عنه في وجه من أنكروه —
يقصد المبرد — ينهج نهجا فريدا في تفصيل القضية والبرهنة عليها ، ماأظن أن أحدا
سبقه إلى القول على نسقه . فهو يقسم جوانب موضوعه على التخطيط التالي :

حروف المعجم

متحرك	ساكن
مأصله في الاستعمال الحركة	مأصله في الاستعمال
حركة إعراب	السكون
في كلمتين	حركته بناء
	في كلمة مفردة

(١) المرجع السابق .

ويتأمل نص أبي علي في هذا الصدد وجدنا أنه يقصد بالمتحرك ما لا يكون فيه إلا الحركة ، وهو غالبا (فاء الكلمة) ، وأما الساكن فهو العين واللام ، فأما هذا المتحرك فلا كلام له فيه ، وأما الساكن فهو على ضربين :

(ما أصله في الاستعمال السكون مثل راء برء وكاف بكر ، والآخر ما أصله الحركة في الاستعمال فيسكن عنها) ، ولا كلام له أيضا فيما أصله في الاستعمال السكون ، وأما (ما أصله الحركة في الاستعمال فيسكن فعلى ضربين : أحدهما أن تكون حركة بناء ، والآخر أن تكون حركة إعراب) ، وهو يقصد بحركة البناء حركة عين الكلمة وبحركة الإعراب حركة اللام — كما سيتضح من أمثله . وحركة البناء على ضربين : أحدهما أن يكون الحرف المسكن من كلمة مفردة نحو فخذ — وسبع وإبل وضرب وعلم ، يقول من يخفف سبع وفخذ وإبل وعلم وضرب ، والآخر أن يكون هذا المثال من كلمتين فيسكن على تشبيه المنفصل بالمتصل ، كما جاء ذلك في مواضع من كلامهم نحو الإمالة والإدغام ، وذلك نحو قوهم : أراك منتفخا ويخش الله ويتقه ، ومن ذلك قول العجاج :

فبات منتصبا وما تكردسا)

وهنا يبدو للنظرة الأولى أن أبا علي قد تناقض في تقسيمه ، فهو قد ساق مثالا على الكلمة المفردة كلمات (سبع وفخذ .. الخ) ، وضرب مثلا لما هو من كلمتين (منتفخا ومنتصبا ويتقه) ، وهذه فيما نعرف كلمات مفردة أيضا ، فكيف ساقها أمثلة على ما هو كلمتين واعتبرها من المنفصل الجارى مجرى المتصل ؟

ومع ذلك فأبو علي على غاية من الصواب في تصويره اللغوي ، ذلك أنه يريد بالمثال من كلمتين أن يمكن أخذ مقطعين منه على وزن الكلمة المفردة ، وسوى في ذلك بين المزيد من الكلمات ، وهو مازاد على ثلاثة ، والمنفصل وهو ما كان من كلمتين ، فالكلمة المفردة عنده هي التي تتكون في حالة الوقف من مقطع مفتوح^(١) قصير (ص ح) + مقطع مقفل^(٢) (ص ح ص)^(٣) ، وذلك مثل

(١) هذا هو المقطع رقم (١) في تقسيم الدكتور أنيس .

(٢) هذا هو المقطع الثالث .

(٣) الأصوات اللغوية الطبعة الثانية ص ٩٧ واستخدام رمز (ص) للصامت ، و(ح) للحركة .

الكلمات سُبْعٌ وإِبْلٌ وفَخِذٌ ، فكل منها في تقسيمها المقطعي تتكون من مقطع مفتوح قصير (ص ح) ومقطع مقفل (ص ح ص) ، والنطق بها على النظام المقطعي هو على التوالي : (سَ + بُعْ ، إِبْلٌ ، فَ + خِذٌ) . وكذلك عَلِمَ وضُرِبَ ، وهذا هو وزان القطاع الذي اتخذ معيارا للقياس ، ومثل هذه الكلمات ذات المقطعين يمكن أن تتحول طبقا لما قرره أبو علي إلى كلمات ذات مقطع واحد مقفل هكذا : (ص ح ص ص) (١) ، فيصير النطق بها على الوجه التالي : « سُبْعٌ = ص ح ص ص) وهكذا بقية الكلمات التي تتكون من مقطعين ، فإذا أسكنت عنها صارت مقطعا واحدا ، أي : صارت مفردة .

وكلمات مثل — مُتَفَخٌ ومُنْتَصِبٌ ويَتَّقُهُ ، تصبح عند تقسيمها المقطعي هكذا: (من + ت + فخ ، من + ت + صب ، يت + ت + قه) وقد لاحظ أبو علي أن المقطعين الأخيرين من كل كلمة هما على مثال القطاع السابق الذي يتكون من مقطعين في كل كلمة من الكلمات السابقة :— قبل الإسكان — ، ولنتركه الآن يتحدث حديثا مفهوما قال (ألا ترى أن تَفِخًا من متفخ مثل كتف ، وكذلك : تِقَهُ من يتقه ، وكذلك ماأنشده ، أبو زيد من قوله ..

قالت سليمة اشتر لنا سويقا

ف (تَرِل) ، أي : من اشتر لنا — مثل : كَتِف (٢)

ومن ذلك يتبين أن أبا علي يذهب إلى أن تتابع ثلاثة أصوات متحركة سواء كانت كلمة مستقلة ، أم كانت جزءا من كلمة مستقلة ، أم كانت من كلمتين ، يميز إسكان أوسط هذه المتحركات ، بشرط أن تكون على مثال مايجوز إسكانه من الكلمات المفردة في اصطلاحه ، أي على زنة ، فَعُلٌ وفَعِلٌ وفِعِلٌ وفُعِلٌ ، وهي زنة الكلمات سبع ، وفخذ أو كتف وإبل وضرب ، وإنما شرط ذلك ليخرج ما كان مفتوح الوسط ، فقد صح عنده أيضا أن العرب لاتسكنه . وهكذا قرر أبو علي في نهاية هذا

(١) هذا هو المقطع رقم (٥) لدى الدكتور أنيس .

(٢) الحجة ورقة ١٨٤ .

الكلام قوله (فأما حركة البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين)^(١) ، وينتقل بعد ذلك الى حركة الإعراب :

(وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها فمن الناس من ينكره فيقول : إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علما للإعراب ، وسيبويه يجوز ذلك ولا يفصل بين القبيلين في الشعر ، وقد روى ذلك عن العرب) ، وأضاف أن (مما جاء في هذا النحو قول جرير :

سيروا بين العم فالأهواز موعدم
ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب
ومن ذلك قول وضاح اليمن :

إنما شعري شهد قد نُحِلِّطُ بالجلجلان^(٢)

وهو يريد بحركة الإعراب كما قلنا حركة لام الكلمة سواء كانت في كلمة معربة كالمضارع (تعرفكم) ، أو مبنية كالماضي (نُحِلِّطُ) ولا شك أنه يقصد بقوله : « من الناس من ينكره » أبا العباس المبرد ، لأنه هو الذي نصب لمعارضة سيبويه ، وكذلك فعل أبو الفتح عثمان بن جنى تلميذ أبي علي (توفي سنة ٢١٣ هـ) إلا أنه كان شديد اللهجة في نقده تهجم المبرد على سيبويه ، كما سيجىء .

ومن المفيد كثيرا أن أورد نص مناقشة أبي علي في رده على المبرد قال : (وأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علما على الإعراب فليس قوله بمستقيم ، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء ، ألا ترى أنها تحذف في الوقف ، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلة ، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب لم يجوز حذفها في هذه المواضع ، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض جاز حذفها أيضا فيما ذهب إليه سيبويه ، وهو التشبيه بحركة البناء — أى حركة عين الكلمة ، وهو وارد فيما سبق من كلام

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ، وهذا البيت مذكور في اللسان ج ١١ ص ١٢٣ والجلجلان : السمس .

سيبويه — والجامع بينهما أنهما جميعا زائدان ، وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال كما تسقط التي للبناء للتخفيف (١)

وهنا أسجل على أبي علي ، أو أسجل عنه بعض حقائق سوف تفيدنا كثيرا فيما بعد ، فقد كان المبرد يوشك أن يعتقد في قداسة الحركة الإعرابية ، ومن أجل هذا رفض رأى سيبويه القائل بجواز حذفها ، مع ما يدعمه من الرواية الوثيقة ، ومع أن سيبويه كان متحفظا غاية التحفظ فلم يطلق هذا الجواز على مداه ، بل قصره على الشعر ، فجاء أبو علي ليقول :

(١) إن حركة لام الكلمة (حركة الإعراب) تشبه تماما حركة عينها (حركة البناء) .

(٢) وإن كلتا الحركتين زائدة ، وإن إحداهما قد تسقط في الوقف والاعتلال ، كما تسقط الأخرى للتخفيف .

(٣) مقتضى قوله : « إنهما زائدتان » أن يكون الأصل هو الإسكان ، وأن التحريك لا يكون إلا في حالة الوصل وعدم الاعتلال في لام الكلمة ، وحالة عدم القصد إلى التخفيف في عينها .

ويفسر هذه النقطة الأخيرة عبارة وردت لدى أبي علي في معرض مناقشة المبرد قال : (فإن قلت : إن سقوطها في الوقف إنما جاز لأنه إذا وصلت الكلمة ظهرت الحركة ويستدل عليه بالموضع قيل : وكذلك إذا أسكن نحو هُنْكَ استدل عليه بالموضع ، وإذا فارقت هذه الصيغة التي شبهت لها بسبب ظهرت كما تظهر التي للإعراب في الوصل (٢)) ، وكأن أبا علي لم يكن يريد أن يدع لخصمه حجة إلا ردها ، أو شبهة في عقل متعلم إلا جلاها ومحص وجوهها ، فناقش أيضا مع المبرد قضية ارتباط المعنى بالحركة الإعرابية ، أو بعبارة أصح : (دلالة الحركة الإعرابية على المعنى ، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه) وهو بسبيل الرد على هذه الشبهة يستخدم القياس

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق وراجع رأى الخليل وسيبويه أيضا في مقدمة الكتاب .

على حركة البناء أيضا فيقول : (وحركات البناء أيضا قد تدل على المعنى وقد حذفت ، ألا ترى تحريك العين بالكسر في نحو ضُرب يدل على معنى ، وقد جاز إسكانها ، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب ، وكذلك الكسر في نحو حَذَرَ والضم في نحو حَذُر،^(١)) .

ومعنى ذلك أن المقايسة بين حركة العين وحركة اللام تعتبر تامة ، وأن مايجرى على إحداهما يجرى على الأخرى ، من حذف وإثبات ، ومن حيث ارتباطها بدلا لتها حالة إثباتها أو حذفها . هذا هو رأى أبى على ، وهو رأى نسجله مقياسا نقديا ، سواء لما يذهب إليه أبو على وغيره من ذوى الآراء في الموضوع . ذلك أن أبا على الذى يقرر هذا كله هو نفسه الذى سبق أن قرر أن أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف فى حدود الاختلاس ، وأن هذا القول أشبه بمذهبه ، وهو نفسه الذى يقرر بعد ماسقنا من مناقشته الدقيقة الخطيرة أن هذا الاختلاس « وإن كان الصوت فيه أضعف وأخفى فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك » وهذا حق ، ولكنه يقول بعد ذلك : فمن روى عن أبى عمرو الإسكان فى هذا النحو فلعله سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكانا .

وعلى هذا يكون قولهم : ويعلمهم الكتاب ، ويلعنهم الله ، وكذلك عن أسلحتكم وأمتعتكم ، وكذلك ويعلمهم ، ويوم يجمعكم ولايامركم ، هذا كله على الاختلاس مستقيم ، ومن روى عنه الإسكان فيها — وقد جاء ذلك فى الشعر — فلعله ظن الاختلاس إسكانا «^(٢) .

رأى ابن جنى

ويمضى الفارسى ، ويأتى ابن جنى فيتعرض لمناقشة الموضوع أيضا فى كتابه « المحتسب » حيث أورد روايات سبق أن ذكرناها ، وهى روايات نفيد منها شيئا ذا

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ورقة ١٨٦ .

أهمية كبيرة ، هو : أن الإسكان عند القراء لم يكن مقتصرًا على قراءة أبي عمرو ، بل هناك طائفة ممن قرءوا به ، ومنهم : الحسن ، وأبو رجاء ، وقتادة وسلام ، ويعقوب والهمداني ومسلمة بن محارب والأشهب (١) ، كما أن من القارئين به محمد بن عبد الرحمن بن محيصة أحد أئمة القراءة بمكة (٢) .

ثم تعرض ابن جنى لمناقشة الإسكان في كتابه (الخصائص) ، وقد وجدناه يهيج نفس المنهج الذي سلكه أبو علي في القياس ، فهو حين روى قول الشاعر :

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغاد

قال : إن الشاعر أجرى (تق ف) مجرى عَلِمَ حتى صار تَقَفَ كَعَلِمَ (٣) — وبذلك فسر قراءة من قرأ « إنه من يتق ويصبر » ، كما استخدم هذه الطريقة في مواضع كثيرة من كتابه ، حتى يمكن أن يقال : إنه قد حذا حذو أبي علي في كل كلمة قالها، (٤) ومن ثم حذو سيبويه ، وإنما يعيننا من مناقشة أبي الفتح نضمان نقلهما هنا ، لأن لهما أهمية تضاف إلى ما أنشأه أبو علي في مناقشته ، والنص من المحتسب (٥) قال : ومن ذلك قال ابن مجاهد قال عباس : سألت أبا عمرو عن يعلمهم الكتاب فقال : أهل الحجاز يقولون : يعلمهم ويلعنهم ، ولغة تميم : يعلمهم ويلعنهم ، قال أبو الفتح : أما التثقيل فلا

(١) قد سبقت ترجمة هؤلاء جميعًا في هذا البحث .

(٢) النشر ج ٢ ص ٢١٤ ، ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصة سبق أن ذكرناه ضمن شيوخ أبي عمرو ، ولكن ترجمته تكشف عن جانب هام من جوانب شخصيته فقد قرأ كما سبق على مجاهدين جبر ودرياس مولى ابن عباس وسعيد بن حبير وقرأ عليه جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء وعسى بن عمر وغيرهما ، وابن محيصة هذا قرشي ، قال فيه أبو عبيد وكان قراء مكة عبد الله بن كثير وحديد بن قيس ومحمد بن محيصة وكان ابن محيصة أعلمهم بالعربية وأقواهم عليها . وقال ابن مجاهد كان لابن محيصة اختيار في القراءة على مذهب العربية فخرج به عن إجماع أهل بلده فرغب الناس عن قراءته وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه ، وقال عنه ابن الجزري ، : قلت : وقراءته في كتاب المبهج والروضة وقرأت بها القرآن ولولا ما بها من مخالفة المصحف لألحقت بالروايات المشهورة « وما ذكره ابن الجزري من مخالفة المصحف لا يتوجه إلى قراءة الإسكان إذ ليس فيها من مخالفة الرسم شيء وقد توفي ابن محيصة سنة ١٢٣ هـ . (طبقات القراء ج ٢ ص ١٦٧) .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٣٦ .

(٤) الخصائص ج ٢ ص ٣٩٩ ، ص ٢٣٠ وما بعدها .

(٥) المحتسب ص ١٠١ .

سؤال عنه ولا فيه ، لأنه استيفاء واجب الإعراب ، لكن من حذف فعنه السؤال ،
وعلته توالى الحركات مع الضمات ، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة
الإعراب ، وعليه قراءة أبي عمرو : فتوبوا إلى بارئكم ، بسكون الهمزة ، وحكى أبو زيد
« بلى ورسلنا لديهم يكتبون » بسكون اللام ، وأنشدنا أبو علي الجريز :

سيروا بنى العم فالأهواز موعدم ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب
يريد تعرفكم . ومن أبيات الكتاب :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

أى : أشرب ، وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب ، لا على
صاحب الكتاب ، لأنه حكاة كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن أيضا غيره ، وقول أبي
العباس : إنما الرواية « فاليوم فأشربه » ، فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم
تسمع ما حكيتهم عنهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول
معه ، وكذلك إنكاره عليه قول الشاعر :

« وقد بداهنك من المئزر » ، فقال : إنما الرواية ، « وقد بدا ذاك من المئزر » ،

فأما قول لبيد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

فحملوه على هذا ، أى : أو يرتبط بعض النفوس حمامها — معناه إلا أن
يرتبط ، فأسكن المفتوح لإقامة الوزن واتصال الحركات . وحديث أبي الفتح هنا —
أى : ماسوى رواية عباس — وارد في كتاب الخصائص^(١) ، وهو كما رأينا لا يخرج عن
أفكار أبي علي إلا في تعليقه على موقف أبي العباس المبرد ، ونقده لموقفه من سيبويه
نقدا لاذعا ، لكن النص يفيدنا فائدة كبيرة حين يصرح بأن أبا عمرو هو الذى يقرر
هنا في ضوء الأمثلة القرآنية أن تميما تسكن هذا النوع من الأفعال ، فى حين يحركه
الحجازيون . فقد انتسبت الظاهرة إلى بيعتها ، وإن كانت فى مناقشات النحويين قد

(١) الخصائص ج ١ ص ٧٢ .

تحولت إلى رخصة تمنح لمن أراد أن يسكن ، ربما لأنهم وجدوها قد شاعت فلم تعد مقتصرة على بيئة معينة .

كما أن في النص شاهدا من شعر لبيد ، علق عليه أبو الفتح بما جرى عليه سيويه والفارسي من عدم جواز الإسكان في المنسوب إلا ضرورة وشذوذا .

بيد أنه روى بعض أبيات ورد فيها الإسكان في المنسوب في الخصائص قال (وقد سمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح قال الشاعر :

وماكل مبتاع ولو سلفَ صفقهُ
براجع ماقد فاتهُ برداد

فإذا ماتعرض لرواية قول الراعي :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا
وابنا نزار فأنتم بيضة البلد .
قال : « فإنه أسكن المفتوح ، وقد روى (لاتعرف لكم) فإن كان كذلك فهو أسهل لاستثقال الضمة » (١) . ويلاحظ أن ابن جنى لم يتعرض في نصه السابق أو في الروايات السالفة لذكر مسألة الاختلاس ، اللهم إلا في خبره عن قراءة مسلمة (فسيحشرهم ، فيعذبهم) . فأما في بقية الروايات فإنه يقرر أنها ساكنة .

وقد بسط ابن جنى رأيه كاملا واضحا في الخصائص ، وهو لا يخرج عما قاله أستاذه أبو علي ، إلا أنه يحتوي فنا آخر من القول يميز التلميذ عن أستاذه أحيانا قال : (ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو : « مالك لا تأمننا على يوسف » مختلسا لا محققا ، وكذلك قوله عز وجل : « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى » مخفى لامستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فتوبوا إلى بارئكم » مختلسا غير ممكن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية) .

(١) المرجع السابق ص ٣٤٠ .

ونجده يتعرض لمثل هذا في موضع آخر فينوه بذلك سيويه في كلام وجيز ،
فيقول :

وأما (إن الله يأمركم) ، (فتوبوا إلى بارئكم) فرواها القراء عن أبي عمرو
بالإسكان ، ورواها سيويه بالاختلاس ، وإن لم يكن كان أركى فقد كان أركى ، ولا
كان بحمد الله مزناً بريية ، ولا مغموزاً في رواية (١) ، وابن جنى في هذا النص ماهر
صناع ، فقد وصف القراء بالغفلة من حيث نعتهم بالدين ، وفضل عليهم سيويه
بالذكاء إلى جانب توثيق روايته .

وهو من حيث موضوعنا قد اعتمد ترجيح الاختلاس في قراءة أبي عمرو ،
واتبع في ذلك مذهب سيويه ، وأسس ذلك على تمكن سيويه من الضبط أكثر من
غيره من القراء الذين رووه ساكناً ، ربما لأنه كان يظن أن سيويه قد قرأ على أبي
عمرو ، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل بما فيه كفاء ، ولعل الذع تعبير نقد فيه القراء قوله :
« ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دارية » ، وما
أظن أن دافع ابن جنى إلى هذا إلا استمساكه بما أرسى سابقوه من قواعد كان يرى
لزماً عليه أن يدافع عنها .

ونحن وقد نقلنا أمثلة مما أورده أبو الفتح في كتاب المحتسب في قراءته الإسكان
يعن لناسؤال هو : لماذا ركز النحويون نقاشهم وهجومهم على القراء في قراءة أبي عمرو
وحدها ، دون أن يسيروا إلى أن الاختلاس قد حدث أيضاً في قراءة غيره ؟ بل على
العكس من ذلك وجدنا أبا الفتح يقر المسكن على مذهبه ، ويعترف له بصحته ،
ويعلل له ، على حين رفض أن يكون أبو عمرو قد أسكن ١١٢
ألا يعد هذا تناقضاً في موقف ابن جنى تجاه مسألة واحدة ١١٢
والجواب عن ذلك هين ، فإن من روى لهم أبو الفتح تلك الأمثلة السابقة يعد
أغلبهم في نظر النحويين من قراء الشواذ الذين يكفي أن توصف قراءتهم بالشذوذ

(١) المرجع السابق ص ٣٤٠ .

حتى تنتهى المشكلة ، فهم على أساس الشذوذ يباح لهم مالا يباح لغيرهم . والأمر غير ذلك بالنسبة لأبى عمرو ، لأنه مصدر عظيم من مصادر النحو واللغة والقراءة ، وهو إمام المدرسة البصرية التى نبغ فيها هؤلاء النحاة جميعا ، فإذا قال أبو عمرو بشيء ، لم يكن مفر من قبوله والرضوخ له ، فكان ذلك الموقف الذكى منهم ، أن ينقدوا الرواة ويتهموهم بالغفلة وعدم الضبط دون أن يعرضوا لأبى عمرو بتجريح أو نقد ، هذا على الرغم من أن ابن جنى قد دافع دفاعا مجيدا عما سُمى من القراءات شاذا ، وهو ماسبق أن نقلناه عنه .

وعجيب أن يغفل ابن جنى ، وهو الذى روى قول أبى عمرو فى نسبة الإسكان تميم ، عن وحدة الظاهرة لدى أبى عمرو وغيره من القراء ، وهو يعلم ولاشك أن أبا عمرو تميمى ، وأن إسكان الوسط المنسوب تميم شائع فى قراءته !! لاشك أنه كان حلا غير موفق من جانب النحويين أن يأخذوا عن أبى عمرو الاختلاس ، وأن ينكروا رواية الإسكان ، وينسبوا لرواة الإسكان الغفلة وعدم الضبط . ولكن هل سكت رواية الإسكان من القراء عن هذا الاتهام ؟

٢ - موقف القراء

هنا نأتى لموقف القراء من المشكلة ، وأكثر آرائهم مستخدم فى مناقشتنا لمذهب النحاة ، بيد أن الحجة الكبرى لهم هى : أنهم متمسكون بالرواية ، واثقون من مصادرهم ، مؤمنون بقدرتهم على إدراك ما يسمعون وضبطه ، وأنهم لا يزالون فى تمسكهم بقراءة الإسكان أن تختلف مع قواعد النحاة ، وأن ينكر النحاة عليهم مذهبهم ، لأن شروط القراءة الصحيحة عندهم ثلاثة : —

(١) أن توافق العربية ولو بوجه .

(٢) أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

(٣) أن يصح سندها (١) .

والشرط الأول هو الذى يهمنى هنا ، فقد اشترط القراء فى القراءة الصحيحة أن توافق قواعد النحو ولو بوجه ، ومعنى ذلك أنهم لم يتجهموا لقواعد النحاة بل احترموها ، واشتروا توفرها فى القراءة المروية ، وإلا كانت قراءة شاذة ، غير أن ما أثار المعركة بين الفريقين هو ما تضمنه من قولهم (ولو بوجه) ، إذ معناه : أن القراءة تقبل إذا توفر لها صحة حملها على أى وجه من الوجوه ، سواء كان أفصح أم كان فصيحاً ، مجمعا عليه أم مختلفاً فيه ، هذا هو المراد عند القراء ، بشرط ألا يكون الخلاف مما يفسد المعنى ، متى توفر لهذا المختلف فيه صحة السند وموافقة المصحف العثمانى ولو احتمالاً .

ولنأخذ مثلاً إسكان أبى عمرو (بارئكم ويأمركم) ونحوهما فقد توفر لهذه القراءة فى رأى القراء صحة السند ، وموافقة المصحف العثمانى ، كما توفر لها موافقتها لقواعد النحو ، من الوجه الذى يميز تخفيف المتحرك بالضممة أو الكسرة ، وهو جائز فى العربية ، متفق وما اعترف النحاة بجوازه فى لسان العرب ، ومثل هذه القراءة مقبولة لدى القراء ، وإن أثارت النحاة ابتداءً من سيبويه ، فاستنكروا أن يكون أبو عمرو قرأ بها . ولكن القراء لا يعشون بهذا الاستنكار ، ويعتبرون أن القراءة متى جاءت على ما شرطوه تصبح حجة على النحو ، لا خاضعة لقواعده ، يقول ابن الجزرى « كم من قراءة أنكروا بعض أهل النحو أو كثير منهم ، ولم يعتبر إنكارهم ، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها (٢) » ومن هذا النوع : « إسكان (بارئكم ويأمركم) ونحوه ، وإسكان (لسبأ) (٣) ويابنى ، ومكر السبأ ، وننجى المؤمنين) ، والجمع بين الساكنين فى تاءات البزى ، وإدغام أبى عمرو ، و(اسطاعوا) لحمزة ، وإسكان (نعما

(١) النشر ج ١ ص ٩ .

(٢) النشر ج ١ ص ١٠ .

(٣) الإسكان هنا لقبيل حيث كانت (النشر ج ٢ ص ٣٣٧) .

ويهدى) وإشباع الياء في (لترعى ويتقى وأفئدة من الناس) وضم (الملائكةُ اسجدوا) ونصب (كن فيكون) وخفض (والأرحام) ونصب (ليجزى قوماً) ، والفصل بين المضافين في الأنعام ، وهمز (ساقياها) ، ووصل (وإن الياس) وألف (إن هذان) وتخفيف (ولا تتبعان) وقراءة (لئكة) في الشعراء وص ، وغير ذلك (١) .

وقد ذكر ابن الجزرى وجه إنكار النحاة لما روى من قراءات في هذه الآيات الكريمة في فرش الحروف ، وذلك على الصورة التالية : أنكر النحاة جواز الإسكان في قوله تعالى « فتوبوا إلى بارئكم » في البقرة وهي مجرورة ، وفي « إن الله يأمركم » فيها أيضا وهي مرفوعة ، وكذلك الإسكان في « وجئتكم من سبأ » في النمل ، و« لقد كان لسبأ في مسكنهم آية » في سبأ وهما مجرورتان (٢) ، وفي « ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله » فاطر (٣) ، وقالوا في ذلك كله بالاختلاس ، لعدم جواز حذف الحركة الإعرابية في نظرهم .

وأما قوله تعالى « وكذلك ننجي المؤمنين » (الأنبياء) فقد قرأها ابن عامر : « نُجى المؤمنين » بنون واحدة وتشديد الجيم ، وقيل في تعليلها : إنها إما أن تكون النون محذوفة منها تخفيفا على قياس حذف التاء من « تلظى » أى تلظى ، وإما على إدغام النون في الجيم ، وكلاهما غريب ، وإن كانت القراءة صحيحة الرواية (٤) .

وأما قوله تعالى « فما استطاعوا أن يظهروه » (الكهف) فقد قرأها حمزة (فما استطاعوا » بإسكان السين وإدغام التاء في الطاء — وفي ذلك جمع بين ساكنين على غير شرط النحاة (٥) .

وأما قوله تعالى : « نِعْمًا ويهدى » ففيهما أيضا جمع بين ساكنين وسيأتي ، وأما قوله تعالى : « أرسله معنا غدا ترتع ونلعب » (يوسف) فقد قرأها قنبل بإثبات

(١) المرجع السابق .

(٢) النشر ج ٢ ص ٣٣٧ .

(٣) النشر ج ٢ ص ٣٥٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٣٢٤ .

(٥) السابق ص ٣١٦ .

الياء (نرتعى) ، ويبدو أن النحاة لا يرون ذلك لوقوعه مجزوماً في جواب الأمر ، فلا موضع للياء في رأيهم ^(١) ، وكذلك أثبت قبل الياء في قوله تعالى « إنه من يتق ويصبر » (يوسف) ^(٢) وهو محذوف الياء للجزم بأداة الشرط « من » .

وأما قوله تعالى « ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم » (إبراهيم) فقد قرأها ابن عامر فيما روى عنه بإشباع الكسرة من « أفئدة » حتى تنطق « أفئدة » ، والإشباع لغة معروفة ، وقال بعضهم : بل هو ضرورة ^(٣) .

وأما قوله تعالى « وإذ قلنا للملائكة اسجدوا » — في خمسة مواضع في البقرة وغيرها ، فقد قرأها أبو جعفر بضم التاء حال الوصل إتباعاً — وهى لغة أزد شنوءة ^(٤) .

وأما قوله تعالى « كن فيكون » (البقرة) فقد قرأها ابن عامر بنصب النون في مواضع ستة ذكرها ابن الجزرى — وأساس الخلاف تفسير السياق بالإخبار تارة وبالسببية تارة أخرى ^(٥) .

وأما قوله تعالى « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » فقد قرأها حمزة بخفض « الأرحام » ^(٦) وقد جاء هذا نقضاً للقاعدة التى تقضى بعدم جواز العطف على الضمير ، المنخفض دون إعادة الخافض .

وأما قوله تعالى : « لِيُجْزَى قوما بما كانوا يكسبون » (الجاثية) فقد قرأها أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاى — مبنياً للمجهول ونائب الفاعل هو الجار والمجرور مع وجود المفعول به الصريح . وهو أمر لا يقره كثير من النحاة ^(٧) .

(١) السابق ص ٢٩٣ .

(٢) السابق ص ٢٩٧ .

(٣) السابق ص ٣١١ .

(٤) السابق ص ٢١٠ .

(٥) النشر ص ٢٩٧ .

(٦) السابق ص ٢٤٧ .

(٧) السابق ص ٢٧٢ .

وأما قول ابن الجزرى : « الفصل بين المضافين فى الأنعام » فى معنى به قراءة ابن عامر قوله تعالى « وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » على أن « قتل » نائب الفاعل مضاف إلى شركائهم ، وقد فصل بين المضافين بمفعول المصدر ، وجمهور النحاة فى البصرة على أن هذا لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر (١) .

وأما همز « وكشفت عن ساقها » فهو قراءة قبل ، وهى لغة أبى حية التميمى (٢) . وذكر ابن الجزرى خلافا طويلا حول وصل همزة فى (الياس) فى قوله تعالى : « وإن الياس لمن المرسلين ، (الصافات) — وثق فى هذه الرواية ، ورد حجة بعض النحاة القائمة على التشكيك فى صحتها (٣) .

وكذلك قراءة الجمهور : « إن هذان لساحران » (طه) هاجمها النحاة لوجوب نصب اسم الإشارة بالياء على ما جاءت به قراءة أبى عمرو ، ورد بصحة الرواية ، وبأنه على لغة من يلزم المثنى الألف (٤) ، وأما قراءة ابن عامر « ولا تَتَّبَعَانِ سبيل الذين لا يعلمون » (يونس) فقد كان المفروض حذف النون للجزم بلا الناهية ، ورد بأن « لا » نافية (٥) ، وأما قراءة ابن عامر الدمشقى وابن كثير المكى « كذب أصحاب لىكة المرسلين — الشعراء » بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها ، وفتح تاء التانيث فقد كانت موضع خلاف لمخالفتها للقراءة المشهورة « الأيكة » .

ونعود إلى قراءة الإسكان فى الآيات الأولى من هذا العرض لنجد أن ابن الجزرى قد نقل عن الحافظ أبى عمرو الدانى نصا ذكره فى كتاب (جامع البيان) بعد ذكره الإسكان فى (بارئكم ويأمركم) لأبى عمرو ، وحكاية إنكار سيبويه له ، قال الدانى « والإسكان أصح فى النقل ، وأكثر فى الأداء ، وهو الذى اختاره وأخذ به ، وبعد أن ذكر الدانى نصوص رواته قال « وأئمة القراء لا تعمل فى شىء من حروف

(١) السابق ص ٢٦٣ .

(٢) السابق ص ٣٣٨ .

(٣) السابق ص ٣٥٧ وما بعدها .

(٤) السابق ص ٣٢١ .

(٥) السابق ص ٢٨٦ .

القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها (١) ، ومن هنا يتبين لنا اعتزاز القراء بأسانيدهم واعتمادهم لها ، وإعراضهم عن نقد النحاة لرواياتهم ، رغم تمحيصهم لها .

والحق أن المشكلة في عمومها تدعو إلى الدهشة لموقف النحاة ، ذلك أنهم يتلقون دائما علمهم باللغة ، ويستقون جزئياتها من طريق الشواهد ، كما أخذوها من طريق مشافهة الأعراب ، ونحن نقرر من باب النصفة أن الرواة الذين نقلوا اللغة ليسوا بأوثق دينا ، ولا أزكى نفسا من رواة القراءات ، فهؤلاء كانوا على درجة من الدين ينتفى معها احتمال التدليس في الرواية ، في حين وجدنا كثيرا من شواهد النحو منتحلا ، أو مصنوعا ، ومع ذلك وضعت على أساسه قواعد النحو . فكيف جاز للنحاة أن يرفضوا الروايات الوثيقة ويعتمدوا على ما هو أضعف منها قطعاً مما رواه رواة الشعر ؟ ، وكيف يعقل أن تقعد قاعدة نحوية على أساس رواية شعرية ، دون أن تعتمد لها رواية قرآن ؟ هذا من الوجهة العامة . فأما فيما يتصل بموضوعنا فقد أثبت القراء بأسانيد مختلفة صحة قراءة أبي عمرو للكلمات المسوقة مسكنة ، وهذه القراءة في الوقت نفسه لا تتنافى مع ما اعترف به النحاة من ظروف جائزة الحدوث في اللغة ، ومع ذلك أنكر النحاة قراءة أبي عمرو ، حتى كأنه فيها مبتدع لا متبع !! ... فكان موقف القراء من هجوم النحاة أن قالوا : « إن القراءة على صورة الإسكان مستوفية لجميع الشروط . فهي عندنا صحيحة السند ، موافقة للرسم ، موافقة للعربية !! ، وقد نقل صاحب القراءات واللهجات نصا عن البحر المحيط قال فيه : (ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن ، وما ذهب إليه ليس بشيء ، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ ، ولغة العرب توافقه على ذلك ، فإنكار المبرد لذلك منكر) (٢) .

ويقول ابن الجزرى : « وقد طعن المبرد في الإسكان ومنعه ، وزعم أن قراءة أبي

(١) النشر ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) القراءات واللهجات ص ١٧٧ .

عمرو ذلك لحن ، ونقل عن سيبويه أنه قال : إن الراوى لم يضبط عن أبى عمرو لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكن — انتهى — وذلك ونحوه مردود على قائله ، ووجهها فى العربية ظاهر غير منكر ، وهو التخفيف ، وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو : إبل وعضد وعنق ، على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من يعلمهم ونحوه ، وعزاه الفراء إلى تميم وأسد ، مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان ، أصلا بل أجازة ، وأنشد عليه (فاليوم أشرب غير مستحقب) ، ولكنه قال : القياس غير ذلك ، وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب فى الإدغام دليل على جوازه هنا (١) .

ودافع القراء عن اليزيدى وقدرته على ضبط ما سمعه عن أبى عمرو ، فساقوا حجة لاتقبل الرد ، وذلك أن اليزيدى روى أن أبا عمرو كان يشم الهاء من (يهدى) والحاء من (يخصمون) شيئا من الفتح ، فلو كان قد أساء السمع ، ولو كان ضعيف الدراية لما فصل سمعه فى قراءة أبى عمرو بين حالتين متقاربتين ، ولزعم أنهما جاءتا على وجه واحد ، فإذا فصل بين الإشمام فى قراءة ، والإسكان فى أخرى — دل ذلك على تحريه وجه الضبط فيما يأخذ عن شيخه (٢) . ويعقب ابن الجزرى قائلا : « إن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرؤن ، وعنه منزهون » (٣) .

والملاحظ أن القراء فى هذا الموقف بالذات ساعدوا على طرد الباب على قاعدة واحدة ، فقد حاول ابن الجزرى الربط بين جميع روايات الإسكان ، واتخذ جواز بعضها دليلا على جواز بعضها الآخر ، فهو يستدل على جواز إسكان أبى عمرو بأن ابن محيصن — القرشى على ما سبق فى ترجمته ، وأحد أئمة القراء بمكة — قرأ (يعلمهم ويحشرهم) بإسكان اللام أيضا .

(١) النشر ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) يرجع الى النشر ج ٢ ص ٢١٤ .

(٣) المرجع السابق .

كما قرأ مسلمة بن محارب (وبعو لثهن أحق) بإسكان التاء ، وقرأ غيرهما (ورسلنا) بإسكان اللام (١) .

ثم نجده يستدل على جواز قراءة بعض أهل مكة (إياك نعبذ) بإسكان الدال بقراءة أبي عمرو (يأمرم) بالإسكان (٢) .

فقرأ أبو عمرو تكون مرة محتجا لها ، وأخرى محتجا بها ، وهذا دليل على اطراد الظاهرة في نظر القراء ، وانظر إلى قول ابن الجزرى السابق « ولغة تميم تسكين المرفوع » . فهو يدل على أنهم كانوا يشعرون في قرارة أنفسهم بصحة هذا الاتجاه الذى وردت به الروايات ، وبأن من الجائز أن ترد في قراءة ظاهرة ماثورة عن لهجة كبرى كلهجة تميم ، فلولا أنه ليس لهم أن يقرءوا القرآن بغير ما روى لهم لقرأوا كل مرفوع مسكنا ، ولكانوا على حق فيما ذهبوا إليه ، وهو — على ما نظن — بعض المقصود بمقالة أبي عمرو التى سقناها من قبل « لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا » .

والقراء لا يرسمون قواعد للنحو ، ولكنهم يعملون بروايات توثقت لديهم أسنادها ، دون أن يبالوا — كما رأينا — بمعارضة كائن من كان .

ومن المناقشات التى أدارها أهل القراءة ردا على أصحاب النحو مارواه كتاب (القراءات واللهجات) فيما يتصل بإسكان هاء الكناية قال : (قال تعالى : « ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ، ومنهم من إن تأمنه بدينارٍ لا يؤده إليك » — آل عمران / ٧٥

قرأ الجمهور (يؤده) بكسر الهاء ، ووصلها بياء ، وقرأ قالون باختلاس الحركة ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والأعمش بالسكون ، قال أبو إسحاق الزجاج : وهذا الإسكان الذى روى عن هؤلاء غلط ، لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل .

(١) النشر ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٤٨ .

قال أبو حيان : وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء ، إذ هو قراءة في السبعة وهي متواترة ، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء ، فإنه عربى صريح ، وسامع لغة ، إمام فى النحو ، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا ، وقد أجاز ذلك الفراء ، وهو إمام فى النحو واللغة ، وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم فى الوصل والقطع ، وقد روى الكسائى أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة فى هذه الهاء ، إذا كانت بعد متحرك ، وأنهم يسكنون أيضا . وأبو إسحاق الزجاج يقال عنه : إنه لم يكن إماما فى اللغة ، ولذا أنكر على ثعلب فى كتابه « الفصيح » مواضع زعم أن العرب لا تقولها ، ورد الناس على أبى إسحاق فى إنكاره ، ونقلوها من لغة العرب ، وممن رد عليه أبو منصور الجواليقى ، وكان ثعلب إماما فى اللغة ، وإماما فى النحو على مذهب الكوفيين (١) .

هذا هو الموقف بتفاصيله بين القراءة والنحاة ، فما رأينا فى المشكلة برمتها ، أعنى مشكلة الإعراب التى تثيرها قراءة أبى عمرو ؟ . وقبل أن نفصل رأينا فى المشكلة نحاول دراسة ما ذهب إليه سيبويه من تفصيل وصف به الحركة الإعرابية فى المواضع التى يظن فيها الإسكان ، لاسيما فى حالة الوقف .

٣ - أحوال الحركة الإعرابية لدى النحاة

فى الوقف

حدد سيبويه للحركة الإعرابية عند الوقف على آخر الكلمة أربعة أضرب ، وكان ذلك بمناسبة حديثه عن (الوقف فى أواخر الكلم المتحركة فى الوصل التى لا تلحقها زيادة فى الوقف) . فذكر أن للوقف فى هذه الحالة أربعة أضرب ، هى :

- (١) الوقف بالإشمام .
- (٢) الوقف بغير الإشمام . (ويعنى به الإسكان التام) .
- (٣) الوقف مع روم الحركة .
- (٤) الوقف بالتضعيف .

(١) القراءات واللهجات ص ١٤٠ .

ومقتضى سرد هذه الأوجه الأربعة أن ينتفى احتمال الوقوف على متحرك ، وهو أمر بدهى فى العربية .

ويبدأ سيبويه فى تفسير ما يريد بكل من هذه المصطلحات الأربعة ، فيروى أن من العرب من يلتزم الإشمام ، يريد بذلك أن يفرق بين ما يلزمه التحريك فى الوصل ، وما يلزمه الإسكان على كل حال ، ومنهم من لا يفعل ذلك لأنه جعل ما يسكن فى الوقف بمنزلة ما يسكن على كل حال . وأما الذين راموا الحركة فقد دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال مالزمه إسكان على كل حال ، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال . ذلك هو هدف الذين أشمّوا ، إلا أن الذين راموا الحركة أشد توكيدا لهدفهم من هؤلاء . وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدا من الجميع (١) .

وقد قصر سيبويه جواز هذه الأوجه الأربعة على حالة المضموم ، ونستطيع إيضاحا لما مضى أن نقول : إن العناصر النطقية فى حركة كالمضمومة هى :

(١) استدارة الشفتين .

(٢) وضع اللسان بإزاء الطبق .

(٣)ذبذبة الأوتار الصوتية .

(٤) بقاء هذا الوضع مدة معينة (زمن الحركة) .

هذه هى الصفات المثالية للمضمومة ، ويمكن أن تتحقق بها جميعا ، كما يمكن أن تتحقق ببعضها دون بعض ، غير أن العنصر الرئيسى فى تكوينها إنما هو وضع اللسان ، فإذا تحقق مع الجهر كان عندنا صوت ضمة ، وإذا فقدت هاتان الصفتان كان عندنا شكل ضمة ناتج عن استدارة الشفتين ، وهذه الضمة الأخيرة هى المقصودة بالإشمام ، فتعريف الإشمام فى الحقيقة هو : (تصوير الضمة باستدارة الشفتين) ، ومن ثم قال سيبويه (وإشمامك فى الرفع للرؤية وليس بصوت الأذن ، ألا ترى أنك لو قلت : هذا مَعْنُ فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم)

(١) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٨١ وما بعدها .

فالوقف بالإشمام هو وقف بالإسكان مع استدارة الشفتين ، وهو والإسكان دون إشمام سواء عند الأعمى . ولما كان الإشمام عبارة عن تصوير الحركة بالشفتين ، فقد منع سيبويه أن يكون ذلك في الوقف على المنصوب والمجرور، لعجز الشفتين عن تمثيل الفتحة والكسرة ، كما تمثل الضمة . أما الوقف بالروم فهو جائز في الأحوال الثلاثة كالإسكان^(١) ، ولم يصرح سيبويه بمعناه على وجه التحديد وإن ذكرت كتب النحو أنه : (أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها) ، أى : إخفائه ، لأنك تروم الحركة مختلسا لها ولا تتمها ، قال في الهمع : « فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون »^(٢) ، وبصرف النظر عن الخطأ الحاصل في عبارة الهمع من أنه حالة متوسطة بين الحركة والسكون ، لأن هذا التوسط صورة ذهنية لا تحدث في الواقع ، فإن الروم قد تحدد بمعنى اختلاس الحركة عند النحاة ، ولكنهم وصفوه بضعف الصوت أو خفائه ، ومعنى ذلك أن الحركة في الروم أو الاختلاس تكون أقصر زمنا ، كما تفقد عنصر الجهر بسبب إضعاف الصوت بها ، مثلما يحدث في حالة « الإسرار أو الوشوشة »^(٣) Whispered speech ، ويبقى لها وضع اللسان وشكل الشفتين ، واندفاع الهواء في مجرى الصوت ، مع قصر نسبي في المدة التي يستغرقها النطق بها .

وقد دل التسجيل الذي لدينا لقراءة الاختلاس في الأمثلة التي يسبق فيها الصوتان المدغمان بساكن صحيح على أن الحركة القصيرة المختلصة تكاد تفقد الجهر ، كما يخفى القارئ الصوت السابق على الحركة ، ويمكن مراجعته عند النطق بمثالي : « لبعض شأنهم — من بعد ذلك » .

وقد لوحظ أيضا أن القارئ يحاول أن يظهر نبر المقطع السابق ، وهو « بَع » في المثالين ، ثم يخفى الصوت التالي وحركته ، ثم يعاود النبر على المقطع التالي ، وهو (شا / ذا) في المثالين .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج ٤ ص ١٣٧ طبعة الميمنية .

(٣) An Outline of English Phonetics ص ٢٣ .

ولم نجد فرقا يذكر في موقع النبر في كلتا الحالين (قراءة الإسكان وقراءة الاختلاس) إلا مالملاحظ من أن النبر في قراءة الإسكان ينتقل في المقطع الأول من العين في كليهما إلى الصامت الأول والمدغم باعتباره نهاية المقطع ، وهو في المثال الأول (الشين المنقلبة عن الضاد) ، وفي المثال الثاني (الذال المنقلبة عن الدال) .

والوقف بالتضعيف يعنى شدة الضغط على الصامت الأخير في الكلمة حتى يصبح مشددا ، فيقال : هذا خالد ورأيت خالد ومررت بخالد ، وقد تلحق العرب هذا النوع من الوقف حرف مد من جنس الحركة الأخيرة — وقد وقع ذلك في الشعر فقالوا : سبسباً ، وعيهل .

وهذا النوع من الوقف لا يكون إلا في الكلمات التي يتحرك ما قبل آخرها ، فأما ما كان على مثال : زيد وعمرو فلا يوقف عليه بالتضعيف ، وإنما يكون فيه الإشمام في حالة الرفع ، والروم في الأحوال الثلاثة .

بيد أن لنا على ماقرره سيبويه ملاحظات :

الأولى : أنه يقرر في بداية حديثه أن الحركة من خصائص الكلام في الوصل ، ومعنى ذلك أنها إنما تكون طارئة لغرض وصل الكلمات بعضها ببعض ، فإذا لم يقتض المقام الحركة لم يوث بها ، وذلك كما في حالة الوقف ، ومقتضى ذلك أن الحركة ليست جزءا من بنية الكلمة ، وإنما هي عارض يعرض لهذه البنية .

الثانية : أنه حين تحدث عن نسبة أضرب الوقف إلى قبائلها لم يحدد قبيلة بعينها ، إلا ما كان منه حين نسب التضعيف إلى بني أسد^(١) ، ولكن يفهم من حديث سيبويه أن كلا من هذه الأوجه شائع في قبيلة بعينها .

الثالثة : أن سيبويه قد قرر أن الإسكان في نحو (خالد) أكثر من الروم ، قال (وإجراؤه كإجراء المجزوم أكثر)^(٢) ، وكذلك قرر فيما يتعلق بالإشمام . كما قرر بصدد

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٣ .

الوقف على (زيد وعمرو) أن الذين أشموا أو راموا الحركة (قد يدعون الإشمام وروم الحركة أيضا كما فعلوا بخالد ونحوه) ، فليس الإشمام أو الروم بتقليد ملتزم لدى من نسب إليهم ، ولكنه موقف اختياري — كما قرر سيبويه .

وأيا ما كان الأمر فإن هذه الأوجه في النطق بالإشمام أو بالروم أو بالتضعيف لم ترد عن قريش ولا تميم ، فالمأثور عن قريش هو الإسكان الخالص في المرفوع والمجرور والوقوف على المنصوب بالفتحة ، إن كان منونا ، وبالسكون في حالة عدم التنوين ، كما أن المأثور عن تميم في وقفها على مثل عمرو وزيد هو النقل ، ويصحح هذه النسبة إليهم ما ذكره سيبويه من أنهم يقولون في المهموز مثل : الخبء : الخُبُّ والخَبَأُ ، الخبء^(١) وروى أيضا أن بعض العرب يقول : هذا بَكْرٌ ومن بَكِر^(٢) ، ولاشك أن بعض العرب هنا هم على الأقل قوم من تميم ، لتشابه ما بين الموقفين في نقل الحركة ، كما يصحح هذه النسبة إليهم أيضا ماروي أبو حيان حين قال : (ولم ينقل عن أحد من القراء إلا ماروي عن أبي عمرو أنه قرأ : « وتواصوا بالصبر » بكسر الباء ، وعن سلام أنه قرأ : والعصير بكسر الصاد)^(٣) .

فإذا كانت هذه هي حقيقة الموقف فمن أين يتأتى لسبويه أن ينسب لأبي عمرو روم الحركة أو اختلاصها في مواضع الإسكان المروية .. ؟ .. ومن أي معين يمكن أن يستقى أبو عمرو هذه الخاصة النطقية .. ؟ .. إن في كلام سيبويه انتقالا مؤسسا على فكرة لانسلم بها ، ذلك أنه قد طبق ماقرره من تقاليد العرب في حالة الوقف ، من أنهم كانوا يرومون الحركة ، أي : يختلسونها ، على حالات الإسكان في الوصل ، في مثل « بارئكم » و « يأمركم » إجراء للوصل مجرى الوقف ، ومن ثم طبق اختلاص الحركة أيضا على بعض حالات الإدغام ، وهذا قياس مع الفارق ، أولا / لأن

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٣) الصبان ج ٤ ص ١٣٧ .

الترتيب المقطعي في حالة الوصل مختلف غالبا عنه في حالة الوقف . وثانيا / لأن كل مايجوز من حالات الوقف لايجوز مثله في الوصل . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى نجد أننا إذا مضينا مع سيبويه في تقرير أن الاختلاس هو مذهب أبي عمرو ، كان معنى ذلك أن رواية أبي عمرو لم تتفق في هذا الموضع مع قريش أو تميم ، وإنما مع قوم مجهولين ، لم يسمهم ، ولم نعرف صلة أبي عمرو بتقاليد لهجتهم ، ولم يصح لدينا ، بل لم يقل أحد بذلك ، فيما بلغنا من أخبار .

٤ - موقف القراء

هذا هو رأى النحاة في المشكلة .. فكيف عاجلها القراء ، وماذا عندهم بشأنها ؟ .

موقف القراء من هذه المشكلة تصوره لنا مقالة ابن الجزرى : (اعلم أنه ورد النص عن أبي عمرو من رواية أصحاب اليزيدى عنه وعن شجاع : أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله أو مقاربه ، وسواء أسكن ما قبل الأول أو تحرك ، إذا كان مرفوعا أو مجرورا ، أشار إلى حركته) (١) ، ثم حكى خلاف الأئمة في تفسير هذه الإشارة ، ففريق يذهب إلى أنها « روم » ، وآخر إلى أنها « إشمام » ، ولكنه ينهى مناقشته بتقرير أن الأصل في الإدغام هو الإسكان مع ترك الروم والإشمام ، (وهذا هو الأصل المقروء به والمأخوذ عن عامة أهل الأداء من كل مانعلمه من الأمصار وأهل التحقيق من أئمة الأداء) (٢) ، ويستطرد ابن الجزرى بعد ذلك في ذكر جمهور الأئمة والطرق التي جاءت برواية الإسكان الخالص ، إلى أن يقول : (فهو الذى وصل إلينا أداء ، لانعلم بين أحد ممن أخذنا عنه من أهل الأداء خلافا في جواز ذلك) (٣) .

(١) النشر ج ١ ص ٢٩٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٧ .

(٣) المرجع السابق .

وقد أضاف القراء المتأخرون تفصيلا في المسألة حيث فرقوا بين الروم والاختلاس ، وهما أمر واحد عند النحاة على ما مر ، فقالوا : « إن الروم لا يكون في فتح ولا نصب ويكون في الوقف فقط ، والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب ، وأما الاختلاس فيكون في كل الحركات ، كما في أرنا ، وآمن لا يَهْدَى ، وبأمركم ، ولا يختص بالوقف ، والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب ، وقدره الأهوازي بثلثي الحركة ، ولا يضبطه إلا المشافهة (١) »

وعلى ذلك لا يصح تفسير الروم بالاختلاس ، إذ هما مختلفان من كل وجه ، ويصبح ترتيب الظواهر الثلاثة في هذا الباب على أساس أن الإشمام في المرفوع فقط ، وأن الروم في المرفوع والمجرور ، وأن الاختلاس في المرفوع والمجرور والمنصوب .

ويلاحظ أن ابن الجزرى لم يذكر في حديثه شيئا عن الاختلاس ، بل ذكر الإشمام والروم بمفهوما المقيد المشار إليه .

ثم أخذ يكشف لنا بعد ذلك عن سر المشكلة فقرر أن الهدف الذى قصد إليه من روى هذه الطريقة المشكلة ، ليس لأنها طريقة أبى عمرو ، ولكن لهم هدفا آخر هو تنبيه المتعلم إلى نوع الحركة المسكنة ، حتى لا يغفل عنها في حالة الوصول أو حالة عدم الإدغام ، قال : (ولم يعول منهم على الروم والإشمام إلا حاذق قصد البيان والتعليم . وعلى ترك الروم والإشمام سائر رواة الإدغام عن أبى عمرو ، وهو الذى لا يوجد عنهم نص بخلافه) (٢) .

وقد أخذ بهذا رأى أستاذنا الدكتور أنيس ، فقد شك في أن « الوقف المعروف عند القراء بما يسمى بالإشمام أو الروم مما يمت لوقف العرب على الكلمة بصلة ما ، وقال : (ولأظن أن أحدا من الصحابة الأولين كان يقف بهاتين الطريقتين في

(١) اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ص ١٠١ ، للبناء الدمياطى .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٩٧ .

قراءته ، وإنما هما من الوسائل التي اخترعها القراء فيما بعد لهدى الناشئين إلى حركات الإعراب في أواخر الآيات (١).

فقد اتضح اذن الموقف ، لأننا حتى مع التسليم بصحة الرواية (رواية الإشارة) نلمس خلافا جوهريا بين إشارة أبي عمرو للمرفوع والمجروح دون المنصوب في الوقف وفي الإدغام — سواء فسرناها بالإشمام أو بالروم — وبين إشمام النحاة ورومهم الذي روه عن العرب ، لأن الروم الذي تحدث عنه سيويه ، وهو بمعنى الاختلاس ، ، قد ورد في الحركات الثلاث ، والإشمام الذي رواه قد ورد في المرفوع لاغير ، وفي الوقف لاغير في كلتا الحالين ، ولاعبرة هنا بالخلاف الذي نشب بين البصريين والكوفيين في هذا الصدد ، مما رواه ابن الجزرى ، فحسبنا ما ذكرنا من رواية الجمهور عن أبي عمرو ، وحسبنا تفسير ابن الجزرى للغرض من القراءة به ، وأنه لم يكن سنة تتبع ، وإنما كان وسيلة إلى التعليم ، وحسبنا أخيرا هذا الفرق بين ما قرره النحاة ، وما رواه القراء .

أما الاختلاس الذي ربما نسلم به — بناء على ما روى عن تميم — فهو ذلك الذي يحتمل أن يكون قد وقع في إدغام الأمثلة التي سبق فيها الصوت المدغم الأول بصوت ساكن صحيح مثل : « من بعد ذلك ، شهر رمضان » ، فقد أثر عن تميم أنها تتخلص من التقاء الساكنين في مثل هذين المثالين بتحريك ما قبل الساكن المدغم ، كما قالوا في : « عبد شمس » عَبَشَّمَسْ ، بتحريك الباء (٢) . وكما هو شأنهم في الوقف بالنقل . وسيأتى تفصيل ذلك في مبحث « قضية الساكنين بين القراء والنحاة » .

(١) من أسرار اللغة ص ٢٠٧ الطبعة الثانية .

(٢) المزهج ج ٢ ص ٢٨٠ .

٥ - رأينا في المشكلة

(أ) الحركات والسكون

رأينا أن القدماء قد خصوا كل حركة من الحركات بصفة معينة ، كانت لديهم أساسا لمعاملتها حين تقع في وسط الكلمة أو في آخرها . فالضمة أو الكسرة حركة ثقيلة (قوية) ، ولذا يتخلص منها حين تقع موقعا تظهر فيه قوتها ، والفتحة (خفيفة) ، ولذا لا يتخلص منها ، أى لا يجوز حذفها إلا شذوذا ، لأن خفة النطق بها تعدل خفة حذفها ، أى : خفة السكون ، ولا يستعاض عن خفيف بخفيف ، لأن ذلك من باب تحصيل الحاصل .

ونحن نزعم أن هذا التقسيم للحركات بصرف النظر عما فيه من بعض الصواب - تغلب عليه النزعة المنطقية ، والمنطق لا يصلح أساسا للدراسة اللغوية بعامة ، والصوتية بوجه خاص ، ذلك أن وجهة النظر هذه في معاملة الحركات والسكون نسبية يمكن التغلب عليها بمنطق آخر ، وقياس آخر ، فيقال مثلا : إن الحركة موازية لعدم الحركة ، أى : للسكون ، فكل موضع توجد فيه الحركة يصح أن يخلو منها بحكم تعادل الاعتبارين ، ولكن هذا المنطق لا يغنى عن الواقع شيئا .

والحق أن نظرة القدماء في الجمع بين الضمة والكسرة ، والمماثلة بينهما نظرة صحيحة من الوجهة العلمية ، صدقتها تجارب المحدثين وآراؤهم ، يقول العالم اللغوى فيلتشر : « إن الصوت (i) - أى : الكسرة - يشبه شيئا كبيرا الصوت (u) أى : الضمة ، إذا ما تخلصنا من الموجات التى تزيد عن (ألف) ذبذبة فى الثانية ، ولكن بما أن نسبة الشبه بينهما تزيد فى هذه النقطة على تسعين فى المائة ، فإن من الواضح أن بعض الصفات لا يزال موجوداً فى منطقة الذبذبات المنخفضة فى الصوت (i) ، وهى التى تميز بينه وبين الصوت (u) (١) » .

فدرجة الشبه بين الضمة والكسرة تزيد على تسعين في المائة ، والفرق بينهما يكمن في منطقة تحتوى أقل من عشرة في المائة من الاختلاف ، وقد نتج هذا التقارب من ناحية عضوية هي أن وضع اللسان يكون أضيّق ما يكون فيهما .. فهو في الكسرة مطبق تقريبا بجزئه الأمامى على منطقتى اللثة والغار^(١) ، وهو في الضمة مطبق بجزئه الخلفى على منطقة الطبق^(٢) ، فكمية الهواء التى يسمح لها بالانطلاق فى هاتين الحالتين تكاد تكون متساوية ، ولكن شكل غرفة الرنين فى الفم هو الذى يحدث الفرق بينهما فى الطابع .

أما فى الفتحة فإن اللسان يكون أكثر ابتعادا عن الحنك الأعلى^(٣) ، ومن ثم تكون كمية الهواء المنطلقة من الرئتين إلى خارج الفم أكبر ، كما أن غرفة الرنين تكون أوسع ، فيتوفر للصوت من القوة فى هذه الحالة مالا يتوفر له فى الحالتين السابقتين . ولذا عد المحدثون صوت الفتحة أقوى الحركات جميعا .

ومن أجل هذا لا ترى من الصواب عقد شبه بين الفتحة والسكون ، كما هى الحال بين الكسرة والضمة . إذ الواقع أن العلاقة بينهما علاقة الإيجاب بالسلب ، فالفتحة هى أقوى صور المبالغة فى الحركة ، والسكون أمر عدمى لا قياس له ولا مخرج .

والصواب أن بين الحركات الثلاث شبا كبيرا من حيث إنها جميعا توصف بالانطلاق ، حيث لا يعترض طريق الهواء عارض مخرجى ، ومن حيث إنها جميعا مجهزة ، ومن ثم كان العبء الذى يتحمله جهاز النطق فى إنتاجها متقاربا ، وعليه يصبح من المعقول أن يتجه الناطق إلى التخلص منها فى مواقع معينة ، دون تفرقة

(١) ص ٣١ ، ٣٢ An outline of English phonetics - by D - Jones

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

بينها في المعاملة ، إذ إن القضية في الواقع قضية الحركة أو عدمها ، وليست قضية حركة بعينها .

ولسوف نقدم فيما يلي من البحث الدليل القاطع على صحة هذه النظرة ، من واقع الحدث اللغوي الذي سجلته أمثلة الإسكان والإدغام .

(ب) الإسكان والإدغام

لاشك أننا لانستطيع أن نفرص بين مشكلة الإدغام ومشكلة الإسكان في هذه الكلمات المروية في القراءات المختلفة ، لأن الإدغام ليس إلا إسكانا للصوت الأول ، وهو موضع ظهور الحركة الإعرابية ، ثم يخضع الصوت بعد ذلك للتغيير طبقا لقانون المماثلة

ونحن لم نجد من النحويين أو القراء على السواء من حاول الربط بين الظاهرتين ، بل حاول كل منهما أن يضع لتغير الأصوات في حالة الإدغام شروطا وأسبابا وموانع ، وجعل إسكان الصوت الأول شرطا لحدوث الإدغام كما سبق أن عرضنا ذلك ، وكان الإدغام في رأيهم ناشئا عن تقارب الصوتين المدغمين أو تجانسهما أو تماثلهما ، وبذلك يصبح الإسكان خطوة حادثة بعد ثبوت تقارب الصوتين ، كأن العملية في ذهنهم مصطنعة متكلفة من أجل الإدغام ، ولا علاقة لها بلهجة أو بتاريخ .

أما نحن فلا نكاد نربط مطلقا بين الإسكان والإدغام في مشكلة واحدة ، ذلك لأن الإسكان مشكلة نحوية ، أما الإدغام فمشكلة صوتية ، وإذا شئنا الربط بينهما قلنا : إن الإسكان مشكلة نحوية نتج عنها مشكلة صوتية ، فعلاقة إحداها بالأخرى علاقة السبب بالأثر .

وبذلك يكون الإسكان — في رأينا — سابقا على الإدغام من الناحية

التاريخية ، أى إنه كان اتجاها عاما على ألسنة جميع الناطقين بلهجة تميم (على فرض صحة النسبة على ما نرجح ونختار) ، ثم حدث أن تعرض بعض الأصوات لتغير معين نتيجة هذا الاتصال المباشر بينها ، وعندما جاء الباحثون ليدرسوا هذه الظاهرة وجدوا أن بين الأصوات التى تعرضت لهذا التغير صفات مشتركة ، حددوا بعضها بالتقارب أو بالتجانس أو بالتماثل .

وقد كان الإسكان فى رأينا واقعا على نهايات جميع الكلمات ، مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، إلا ماتقضى ضرورة الوصل بتحريكه منها .

ونستطيع من باب الاستطراد المفيد أن نقارن حال هذا الناطق التميمى بحال الناطق المصرى فى لهجتنا العامة ، فهذا المتكلم يسكن أواخر الكلمات دون نظر إلى أى اعتبار صوتى ، فإذا قال مثلا : (أنا خت الكتاب بتاعى) لم يكن إسكانه للباء من (الكتاب) من أجل الباء التالية لها ، لإرادته الإدغام ، ولكنه أداء لغوى لاشعورى يدخل فى حكم السليقة اللغوية التى لاتنفك عن تقاليدنا ، وكلمة (الكتاب) فى هذه الجملة التى تلقى فيها لامها مماثلا لها فى فاء الكلمة التالية ، تشبه تماما كلمة (الكتاب) فى الجملة (أنا حطيت الكتاب ع الدرج) ، حيث لا تلقى الباء هنا مماثلا ولا مقاربا ولا مجانسا ، ومع ذلك فالإسكان هو الإسكان . فإذا انتقلنا بالمناقشة إلى اللغة الفصحى لم نجد فرقا صوتيا بين هذه اللفظة فى عبارة (يكتبون الكتاب بأيديهم) — بقطع النظر عن مصدرها المقدس — وبين ما سبق أن عرض من أمثلة عاميتنا ، ولو قد وردت الروايات باطراد الإسكان فى قراءة القرآن فنطقنا مثلا هذه الكلمة ساكنة أيضا فى جملة (وآتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى) لما كان هناك فرق بين مالقى مثله وغيره ، وهو مانعتقد أنه كان فاشيا على ألسنة الفصحاء من العرب ، ثم تدخل النحاة فوحدوا القواعد وحملوا عليها الواقع اللغوى ، وأنكروا الإسكان ، ، وإن لم يقدرُوا على ذلك بالنسبة لأمثلة الإدغام ، التى احتجوا بأنه فيها وسيلة إلى الإدغام واعتدوه هدفا للناطق القديم ، على حين أن هذا الناطق كان قطعاً غافلا عن

هذا الهدف النحوى ، ولم يكن يفرق بين مرفوع أو منصوب أو مجرور ، فقد كان يسكن أواخر الكلمات ، إلا ما يقتضى النظام المقطعى تحريكه فى الوصل ، والدليل على ذلك هذه الأمثلة من القراءات المختلفة ، التى جمعناها من مختلف المصادر ، والإسكان فيها لا يفرق بين مرفوع و منصوب و مجرور ، كما أنه لا يقع فى كلمات تنتهى بأصوات معينة دون غيرها ، فقد وقع فى المرفوع فى الكلمات : (يجمعهم — يلغهم — يأمرم — تأمرم — فيعذبهم — وبعولتهن — أو يحدث — رسلنا) ، كما وقع فى المنصوب فى : (ويذرك) ، ووقع فى المجرور فى : (بارئكم — أسلحتكم — أمتعتكم) ونهايات هذه الكلمات تمثل أصواتا مختلفة يصعب إيجاد رابطة بينها ، وهى (العين — النون — الراء — الباء — التاء — الثاء — اللام) ، بحيث لا يمكن أن يقال : إن هذه المجموعة تشترك فى صفة صوتية بعينها ، ليقال : إن حدوث الإسكان فى كلماتها ناشئ عن صفة معينة تجمع بينها .

فإذا استعرضنا أمثلة الإدغام وجدنا أنها تمثل جميع الأصوات تقريبا ، ولا فرق هنا بين ما كان مدغما من المثلين أو المتقارين أو المتجانسين ، إذ إن الإسكان موجود فى جميع الحالات .

ولا فرق فى الواقع بين الإسكان فى قوله : (إن الله يأمرم) وقوله : (والله أعلم بالشاكرين) وقوله (فله العزة جميعا) ، فالإسكان فى كل ذلك ظاهرة واحدة ، رغم أن المثال الأخير مدغم لتقارب ما بين التاء والجيم ، والمثال الأوسط لا إدغام فيه ، وإنما هو إخفاء كما أطلق عليه القراء ، وهو ذو دلالة على أن الإسكان مع توفر الظروف الصوتية كالإسكان عند عدمها ، لأننا لا نعقل أن يكون التقاء الميم بالباء موجبا لإسكانها من أجل ماسمى بالإخفاء ، فالإسكان فى هذا المثال وفى قوله تعالى (على مريم بهتاناً) — النساء — إسقاط للحركة الإعرابية وتخلص منها فحسب . ولعل ابن الجزرى يعنى هذا بقوله : « والميم تسكن عند الباء إذا تحرك ما قبلها تخفيفا لتوالى الحركات ، فتخفى إذ ذاك بغنة ^(١) » ، تماما كالمثال الأول الذى لاعلاقة فيه بين

(١) النشر ج ١ ص ٢٩٤ .

الصوت الساكن وما بعده ، ولعلنا لو أردنا أن نبرز وحدة الظاهرة لم نجد خيرا من أن نسوق أمثلة الإسكان التي سبقت روايتها ، ثم نذكر من المدغمات ما يماثلها في نوع الصوت المسكن ، ليظهر أن لافرق بين إسكان الصوت في الحالين .

وأول مثال نلقاه في قراءة أبي عمرو : (إن الله يأمركم) . وقد ورد إسكان الراء مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة في الأمثلة : (ويقولون سيغفر لنا — الأعراف) ، و (وسخر لكم — النحل) و (دون العذاب الأكبر لعلمهم يرجعون — السجدة) . ولا فرق في رأينا بين إسكان الراء في (يأمركم) وإسكانها في الأمثلة الأخرى إذا ما صرفنا النظر عن الأثر الحادث بعد ذلك ، وهو إدغام الراء في اللام ، فإن هذا الإدغام لم يحدث إلا حين اتصلت الراء اتصالا مباشرا باللام ، أي : بعد عملية الإسكان .

ومثل هذا الإدغام تحتمه القوانين الصوتية ، أما الإسكان فظاهرة نحوية .

ومن الأمثلة التي رواها أبو علي الفارسي وأجاز فيها الإسكان من طريق اليزيدي قوله تعالى : (يوم يجمعكم ليوم الجمع) — التغابن ، ويمثل هذا في إسكان العين قوله تعالى : (ينزع عنهما لباسهما — الأعراف) ، وقوله : (قد وقع عليكم — الأعراف) وقوله : (ولتصنع على عيني — طه) .

ومن الأمثلة أيضا عند الفارسي (ويعلمهم الكتاب — آل عمران) ، ويمثله في إسكان الميم قوله تعالى : (الله أعلم بما يمانكم) — النساء — وقوله : (وقولهم على مریم بهتانا) — النساء — وقوله : (فلا أقسم بمواقع النجوم — الواقعة) .

ومن قراءاته المروية أيضا : (فأولئك يلعنهم الله — النساء) ، ونظيره قوله تعالى : (وإذ تأذن ربكم — الأعراف) ، وقوله : (تملكون خزائن رحمة ربي — الإسراء) وقوله : (زين للناس — آل عمران) وقوله : (أنؤمن لبشرين — المؤمنون) .

ومن قراءاته : (عن أسلحتكم وأمتعتكم — النساء) ، ونظيره قوله تعالى : (ومن كل الثمرات جعل فيها — الرعد) وقوله : (ألا في الفتنة سقطوا — التوبة) .

ومن قراءات الإسكان ما ذكرناه من قبل (أو يحدث لهم ذكرا — طه) ،
ونظيره الإسكان في قوله تعالى : (حيث تؤمرون — الحجر) وقوله (أفبهذا الحديث
تعجبون — النجم) ، ومن قراءات الإسكان أيضا قوله تعالى : (توفته رسلنا) ،
ونظيره قوله تعالى : (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل —
البقرة) ، وقوله (إنا رسل ربك — هود —) .

ومثل هذه المقارنة تسمح لنا بأن نقول : إن الإسكان لم يكن مرتبطا بأصوات
معينة لدى أبي عمرو دون غيرها ، كما حاول بعضهم إطلاق القياس في كل راء دون
غيرها فأسكن (يحشرهم — أنذرهم — يصورهم — يحذرهم ... الخ) ، وإنما نقول : لعل
الروايات كانت ناقصة فلم تستوعب كل أمثلة الإسكان عن أبي عمرو ، أو ربما لم
يصل أبا عمرو من الروايات الموثقة لديه غير هذه الروايات المفردة ، وما كان له أن
يطلق القياس في كل حركة إعراب ، ولكن حسبه أنه قرأ بأوسع أبواب الإسكان ، ألا
وهو باب الإدغام الكبير ، وقد مضى عرض واف لأمثله في الباب الثاني .

ونحن بعد أن عاجلنا ما عالجناه من مشكلة إسكان العين واللام ، وبعد أن
عرضنا موقف كل من النحويين والقراء مفصلا ، لايسعنا إلا أن نأخذ بهذا الربط بين
مجالى الظاهرة — في الإدغام وغيره — لأسباب منها :

(١) أن كلا جانبيها منسوب إلى قبيلة واحدة ، هي قبيلة تميم ، فهي التي
اعتادت الإسكان في أواخر الكلمات ، وهي التي صدرت عنها هذه الظاهرة إلى سائر
القبائل المجاورة ، حتى اقتحمت على أهل الحجاز ديارهم في صورة الإدغام كما سبق
أن قررنا .

(٢) أن كلا الجانبين مروى في قراءة قارىء واحد هو أبو عمرو بن العلاء ،
(وهو قد تعمد اختيار روايات الإسكان ، انتصارا للهجة قومه بنى تميم — كما هو
واضح وثابت) يشركه في بعض ظواهر هاعدة من القراء ، وبخاصة ابن محيصن القارىء
المكى القرشى النحوى .

(٣) أن المشكلة واحدة من الوجهة الإعرابية ، فهي في نظر النحويين والقراء

على السواء حذف للحركة من باب التخفيف ، إذ يجدون في تتابع الحركات ثقلا فيقرون هذه النزعة إلى الإسكان ، والكلمة في نظرهم معربة بحركة محذوفة للتخفيف ، سواء في ذلك ما أسكن من نحو (يأمر كم) ، أو ما هو من باب الإدغام .
ولسوف يتجلى في مناقشتنا التالية للمشكلة رجاحة هذا الرأي القائل بوحدة ظاهرة الإسكان بشقيها ، في النطاق الذي نعالجها فيه .

٦ - الإسكان ونوع الحركة

وعودة إلى ما سبق أن عرضناه من أمثلة الإسكان بنوعيه ترينا أن القراءات المروية لم تكن تفرق بين ما هو في أصل وضعه الإعرابي مرفوع أو منصوب أو مجرور ، وقد كان أبو عمرو — في باب الإدغام — يسكن جميع الأمثلة ، التي عرضنا بعضها منها ، ويستطيع المرء أن يستخرج بمراجعة بسيطة لأمثلة القرآن مئات (١) أخرى ، هي في غير الإسكان مفتوحة .

وقد سبق أن قلنا — في أول هذا الفصل — إننا نشك أن يكون الذين منعوا إسكان عين الكلمة المفتوحة قد استقرعوا أفراد هذه الظاهرة استقرارا كاملا ، وأن أبا عمرو يؤيده الواقع اللغوي — لم يلتزم هذه القاعدة ، بل أسكن المضموم والمكسور والمفتوح أيضا ، ومثل هذا الكلام ينطبق في رأينا على لام الكلمة .

ولعل سر احترام النحاة لوجود الفتحة ، وحرصهم على إظهارها ناشئ عن أنهم وجدوا أن تقاليد اللغة القرشية تفردتها بميزة خاصة في الوقف ، حيث تبقى عليها دون أختيها — الضمة والكسرة — إذ يقولون : جاء محمد ، ونظرت إلى محمد ، ورأيت محمدا ، فوضع النحاة قاعدة جواز إسكان المرفوع والمجرور دون المنصوب ، على غرار ذلك ، وفاتهم أنهم حين يتحدثون عن جواز الإسكان

(١) سوف يأتي في نهاية الرسالة ملحق خاص يشتمل جميع الأمثلة المفتوحة المدغمة في القرآن تقريبا .

لا يتحدثون عن تقليد قرشي في أصله ، وإنما عن أمر يتصل بلهجة أخرى ، هي لهجة تميم التي أثر عنها الإسكان ، وإن جرى على ألسنة العرب بعد ذلك ، بما فيهم قريش وفصحاؤها وقراؤها ، فإن كان النحو المأثور تععيدا لما أثر عن لسان قريش فحسب ، فما ينبغي أن ينطبق مأثورها على لهجات غيرها ، وهم عدل قريش في فصاحة الألسن واستقامة اللغة ، ومما يلقي ضوءا على جواز إسكان المنصوب في الوقف ماروي لنا من أن ربيعة تقف بالسكون على الاسم المنون أيا كانت حركته (١) ، فإذا علمنا أن ربيعة من قبائل وسط الجزيرة وشرقيها كتميم (٢) ، أدركنا مدى التشابه بين إسكانها لأواخر الكلمات في الوقف ، وإسكان تميم لأواخرها أيضا على الصورة التي ذكرناها .

وهنا يبقى علينا أن نسوق برهانا آخر على عموم الظاهرة ووحدتها بشقيها ، مستخدمين منطق النحويين ذاته ، وبخاصة طريقة أبي على الفارسي ، فهي في رأينا طريقة موضوعية على أساس مقطعي ، وهو مانعه الدافع الأول إلى الإسكان .

فقد جعل أبو على الضابط الذي ينقاس به جواز الإسكان (أن يكون مثال : فَخِذْ وَسُبُّعٌ وَإِبِلٌ وَضُرْبٌ وَعِلْمٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ ، على تشبيه المنفصل بالمتصل) ، وذكر أن : (ذلك جاء في كلامهم نحو الإمالة والادغام) .

ويلاحظ أن أبا على لم يفسر ما يريده من كلمة « الادغام » في هذا المعرض ، بل تركها مبهمة ، ولكننا تفهم من كلامه أنه لم يكن يفرق بين الإسكان في (منتفخا ويتفه واشترلنا) ، على أنه لم يحاول تطبيق نظريته أو ملاحظته المقطعية على أمثلة الإدغام تفصيلا ، ربما إشفاقا منه أن يتورط في مناقشة القاعدة التي تقرر : جواز إسكان ما كان على زنة ماساق من الكلمات دون ما كان بزنة (فَعَلٌ أَوْ فِعْلٌ ، أَوْ فُعْلٌ) ، لأن إسكان المفتوح غير جائز عنده إلا شذوذا ، ومن أجل هذا اقتصر على ذكر هذا المثال

(١) من أسرار اللغة ص ٢١٠ .

(٢) في اللهجات العربية ص ٥١ ، ٦٣ .

الوحيد (اشتر لنا) ، وهو من المدغم ، رغم أنه لم يشر إلى ذلك ، ولعله كان ينطقه دون إدغام ، فإذا جاز هذا الاحتمال كان ذلك أيضا دليلا على انفصال عملية الإسكان عن عملية الإدغام ، ومن أجل هذا نرى ضرورة تطبيق هذه النظرة على أمثلة الإدغام تفصيلا ، للبرهنة على ما نذهب إليه في هذا الصدد ، وهو أن الإسكان حدث في حالة انفتاح عين الكلمة . كما حدث في حالتى الضم والكسر .

فلنعرض أمثلة الإدغام التى اخترناها ، ولننظر بعد ماذا يكون :

ولقد بحثنا الأمثلة الواردة فى القرآن ، وهى التى تتفق والمثال الذى نختاره ، أى :
ما كان ما قبل الصوت المدغم متحركا بحركة قصيرة ، فوجدنا فيها الأوزان التالية : —

- (١) زنة فَعَلْ : : فى مثل (سيغفر لنا) و (فَرَلْ) بزنة فَعَلْ الذى جاء إسكانه .
- (٢) زنة فُعَلْ : : فى مثل (رَسُولُ رِيك) و (سُلُّ رُ) بزنة فُعَلْ الذى جاء إسكانه .
- (٣) زنة فَعِلْ : : فى مثل (الأكبر لعلمهم) و (بَرِلْ) بزنة فَعِلْ الذى جاء إسكانه .
- (٤) زنة فِعِلْ : : فى مثل (بالباطل ليدحضوا) و (طِلْ لُ) بزنة فِعِلْ الذى جاء إسكانه .
- (٥) زنة فِعُلْ : : فى مثل (يَنْزِعُ عَنْهُمَا) و (زِعُ عُ) بزنة فِعُلْ ولم ينص على جواز إسكانه .
- (٦) زنة فِعَلْ : : فى مثل (وورث سليمان) و (رِثَ سُ) بزنة فِعَلْ ولم ينص على جواز إسكانه .
- (٧) زنة فُعَلْ : : فى مثل (أن يأكل لحم) و (كُلُّ لُ) بزنة فُعَلْ ولم ينص على جواز إسكانه .
- (٨) زنة فَعَلْ : : فى مثل (ولتصنع على عيني) و (نَعُ عُ) بزنة فَعَلْ ولم ينص على جواز إسكانه .

والعين فى هذه الأمثلة هى لام الكلمة الأولى أو الصوت المدغم ، وقد ظهر أنها تارة تكون مرفوعة ، وتارة مجرورة ، وثالثة منصوبة ، بل لقد أسكن من المنصوب الأوزان الثلاثة (فَعَلْ ، وَقَعَلْ ، وَفَعَلْ) ، وأسكن من المرفوع ثلاثة

أيضا هي (فُعَل ، وَفَعَل ، وَفَعُل) ، على حين أسكن من المجرور وزنان هما : (فِعِل ، وَفَعِل) .

فها هي ذى أمثلة الإدغام وقد أسكن فيها المنصوب كما أسكن المرفوع والمجرور ، والعنصر المشترك في كل هذه الأوزان أنها جميعا قد سبقت العين فيها (وهي لام الكلمة الأولى) بمقطع مفتوح ، وإنا لمضطرون لأن نعبر بكلمة (مقطع مفتوح) ليدخل في حدوده كل من المقطع القصير مثل (فَ) = (ص ح) ، والمتوسط مثل (فا) = (ص ح ح) ، ولسنا هنا نفرض على تقاليد اللغة أشياء جديدة ، ولكنه الواقع اللغوي الذي نريد تنظيمه ، فالدراسات الصوتية الحديثة لا تفرق بين الفتحة والألف ، ولا بين الكسرة والياء ، ولا بين الضمة والواو — إلا في طول الثاني عن الأول ، وكذلك كان القدماء يرون في بعض المواضع ، (١) .

فالفرق بينهما فرق في الكمية لأكثر ، ولا مانع من قياس المقطع المتوسط على المقطع القصير ، مادام كل منهما مفتوحا ، ويتطلب وجود الساكن المقطعي بعده ، وبذلك يكون إسكان قوله تعالى : (وإسماعيلَ رَبْنَا) على أساس أن المقطعين (عِيلَ رَ) مقيسان على (فُعَل) في مثل (يَنْزِعُ عَنْهُمَا) ، مع فارق هو طول الحركة في المقيس . ولا يقال : إن لام هذا القطاع جزء من مقطع مقفل هو في الأول (رَبْ) ، وفي الثاني (عَن) ، لأننا نريد أن نحتفظ للقطاع بثلاثيته ، مجازة لقياس النحويين ، وهو أيضا ماراعوه في قياسهم .

ويلاحظ أن هذا المقياس المقطعي منطبق على الأمثلة التي رويت ساكنة عن أي عمرو وغيره من القراء ، وليس بعسير تطبيقه على مثل « بارئكم » حيث تكون زنة القطاع « فِعِل » و « يأمركم » بزنة « فُعَل » ، و « يجمعكم » ، بزنة « فَعُل » ، و « يعلمهم » ، « بزنة فُعَل » ، إلى آخر تطبيقات هذا القياس .

(١) راجع (سر صناعة الإعراب) لابن جنى ج ١ ص ١٩ ، ٢٦ ، وما بعدها وكتاب سيبويه ج ٢ ص

وخلاصة القول أن الداعى إلى إسكان لام الكلمة في طائفة كبيرة مما يدغم هو (تتابع ثلاثة مقاطع مفتوحة من كلمتين ، فيجوز أن يسكن المقطع الثانى ، وهو دائما لام الكلمة الأولى) ، وهذا القول ينطبق فى رأينا على القطاعات بين كل كلمتين ، حين يكون القطاع مكونا من ثلاثة مقاطع مفتوحة ، على ما ثبت من نصوص الشعر العربى — وهو ديوان العرب — ونرى أنه كان شائعا فى النثر العربى ، لولا قصور الروايات ، وعدم خضوع النثر لأوزان تحفظ معاملة ، كما نطق بها صاحبها ، فتكفلت الدراسات التى أجراها القدماء على الإدغام بحفظ جانب منها يدل على بقية جوانبها .

بيد أن هذه القاعدة لاتشمل طائفتين أخريين ورد النص بإسكانهما :
الأولى : ما يكون الصوت المدغم فيها مسبوqa بصوت لين مثل : (حيث تؤمرون) و (إنه لقول رسول كريم) و (فلما جن عليه الليل رأى كوكبا) .
والثانية : ما يكون الصوت المدغم فيها مسبوqa بصوت ساكن صحيح مثل (من بعد ذلك) و (هذا من فضل ربي) و (ذى العرش سبيلا) . ولسوف نفردهاتين الطائفتين علاجا خاصا ، كجزء من المشكلة ، ولأنها فى رأينا ذات وضع خاص فى اختيار أبى عمرو .

أما الآن فنتساءل : ما الذى يترتب على القول بجواز حذف الحركة الإعرابية فى الفصيح ؟ .. وهل يترتب عليه إخلال بالمعنى .. ؟ .. إن معنى ذلك أننا نقول بأن للحركة الإعرابية مدلولاً فى الكلام ينتفى بانتفائها . ولقد تولى أبو على الفارسى بنفسه الرد على هذه الدعوى فنقضها ، وأبان عن فساد القول بها ، وضرب أمثلة لحركات حذفت وبقى معناها ، ثم قال : (ألا ترى تحريك العين بالكسر فى نحو ضُربَ يدل على معنى ، وقد جاز إسكانها ، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب) (١)

وتولى أيضا أستاذنا الدكتور أنيس الرد على هذه الدعوى فقال : (لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعانى فى أذهان العرب القدماء — كما يزعم النحاة ، بل

(١) سبق ذكر هذا النص فى هذا الفصل ...

لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ، ويكفى أن نذكر أن اسم «إن» وأخواتها لا يختلف في معناه عن أى مسند إليه كالفاعل والمبتدأ وغيرهما ، وأن المسند إليه الحقيقي في عبارتي التعجب :

مأحسنَ محمداً — أحسنَ بمحمد

قد انتهى بما لم نكن نتوقع من الحركات ، وأن بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر مثل : « قمت بهذا ابتغاء وجه الله ، قمت بهذا لابتغاء وجه الله » ، فلم كانت كلمة « ابتغاء » في الأولى منصوبة وفي الثانية مجرورة ..؟؟.. ومثل « جاءني من باع السمك ، جاءني بائع السمك » لم كانت كلمة « السمك » في الأولى منصوبة ، وفي الثانية مجرورة ..؟؟.. ومثل : « سهرت الليلة الماضية ، سهرت في الليلة الماضية » .. ثم يقول :

(بل يكفي أن نذكر أن سقوط هذه الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف لا يغير من معنى العبارات ، ولا يشوه من الصيغ) .. ثم يقول في خاتمة بحثه :
(فليست حركات الإعراب في رأى عنصرا من عناصر البنية في الكلمات ، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة ، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها ، سواء في هذا ما يسمى بالمبنى أو المعرب ، إذ يوقف على كليهما بالسكون ، وتبقى مع هذا ، أو رغم هذا واضحة الصيغة ، لم تفقد من معالمها شيئا)

ويستطرد الأستاذ فيقول : (أما الذى يحدد معانى الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فمرجه أمران :

أولهما : نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعانى اللغوية في الجملة .

ثانيهما : ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات كالتى بحثناها قبل ، فالباحث في نحو لغة من اللغات يعنى كل العناية بتراكيب الجمل ، وربط أجزائها بعضها ببعض ، ويحاول التعرف على مواضع الفعل منها ، ومواضع الفاعل والمفعول منها ، ثم

مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر أساسية ، فإذا اهتدى لكل هذا فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة (١)

لقد وضحت إذن قيمة هذه الحركة الإعرابية ، ولم يعد لها الخطر الذي سيطر على الأذهان قرونا طويلة ، حتى انصرف الناس عن مراعاة التناسب في أوضاع الجملة ، وعن محاولة إدراك المعنى المراد من هذا التناسب ، وما يحيط به من قرائن وملابسات ، إلى التشبث بملاحظة القواعد الشكلية التي لا يحرص عليها جوهر اللغة — في الحقيقة — هذا الحرص الشديد ، وظهر لنا أن ماسنه النحاة من قواعد شكلية إنما يخضع في جوهره للنظام المقطعي الذي يجرى عليه الكلام العربي ، وأظن أننا لم ننس بعد ما كنا نحفظه صغارا ، في اعراب الفعل (ضربت) ، وأنه « مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة » ، فإذا كان توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة مكروها ، حتى وجب إسكان ثالث هذه المتحركات ، وهو لام الفعل ، فإن توالي ثلاثة متحركات على الأقل في وصل الكلام يميز هذا الإسكان لأوسط الثلاثة ، وهو لام الكلمة أيضا ، وما يؤيد مذهبنا هذا قول سيبويه في الإدغام : (فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالي خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا ، ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالي حروفها استثقالا للمتحركات مع هذه العدة ، ولا بد من ساكن ، وقد تتوالي الأربعة متحركة في مثل غَلِبِطٍ ، ولا يكون ذلك في غير المحذوف (٢) ، وما يدل على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالي في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك نحو قولك : جَعَلَ لَكَ ، وفَعَلَ لَيْدٍ ، والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي ،

(١) من أسرار اللغة ص ٢٢١ ، ٢٢٤ .

(٢) أصله علايط فلما حذفت الألف توالى أربع متحركات — القاموس المحيط جـ ٢ ص ٣٧٤ الطبعة

ولم يكن هذا بمنزلة قدّ واحمرّ ونحو ذلك ، لان الحرف المنفصل لايلزمه أن يكون بعده الذى هو مثله سواء ، فإن كان قبل الحرف المتحرك الذى وقع بعده حرف مثله حرف متحرك ليس إلا ، وكان بعد الذى هو مثله حرف ساكن حَسُنَ الإدغام . وذلك نحو قولك : يد داود ، لأنه قصد أن يقع المتحرك بين ساكنين ، واعتدال منه ، وكلما توالى الحركات أكثر كان الإدغام أحسن (١)

وعلى الرغم من أن كل حرف فى هذا النص ثمين ، فإننا نقف أمام هذا النص الأخير ، ليحدثنا سيبويه : أن لام الكلمة إذا لقيت مثلها متحرکا وسبقت بحرف متحرك ، يصبح عندنا ثلاث متحركات ، وفى مثل هذا يحسن الإدغام ، والإدغام هنا يعنى الإسكان لاغير ، وضرب لذلك مثلا « يد داود » فالدال الأولى لقيت دالا مثلها ، وسبقت بحرف متحرك فيكون لدينا مثال بزنة فَعَلْ = / يَدَدَ / الأمر الذى يحسن فيه إسكان الوسط وهو لام الكلمة الأولى . وإذا تصور سيبويه هذا الإسكان للإدغام ، فإننا نقول إنه كان على ألسنة غير الحجازيين إسكانا جاريا فى كل ما كان على مثال الثلاثى الذى أجاز سيبويه نفسه إسكان وسطه فى مثل فَخِذْ وَعَضُدْ وَضُرِبْ وعلم ، وأثبتنا نحن جوازه فى كل ثلاثى . وحسبنا أن سيبويه قد قال : والبيان فى كل ذلك عربى جيد حجازى ، فمفهوم المخالفة ينسب الظاهرة إلى بيئتها ، تميم وماجاورها من قبائل وسط الجزيرة وشرقها .

ومعنى هذا أننا نخالف سيبويه ومن تبعه فى جعله الإسكان فى الإدغام ناشئا عن تلاقى أصوات ذات صفات معينة ، ونذهب إلى أنه نظام مقطعى التزمته لهجات هذه القبائل ، وهو لايتنافى مع شروط الفصاحة ، فقد كان شائعا على ألسنة الفصحاء . كما جاز أن تقرأ به نصوص القرآن فى جملة قراءات مروية ، وفى مقدمتها قراءة أبى عمرو بن العلاء ، إمام اللغويين والنحاة والقراء .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ ..

الفصل الرابع

قضية الساكنين بين القراء والنحاة

١ — قضية الساكنين بين القراء والنحاة

ذكرنا من قبل رأينا في الأساس الذي قام عليه الإسكان في أمثلة الإدغام حين يكون القطاع المنحوت مكونا من مقاطع ثلاثة مفتوحة ، وذكرنا أن هنالك طائفتين من أمثلة الإدغام لا ينطبق عليهما هذا الأصل الذي استخرجناه من المناقشة وهما :

١ — حين يسبق الصوت المدغم بساكن صحيح ، مثل : (من بعد ذلك)

٢ — حين يسبق الصوت المدغم بصوت لين ، مثل : (إنه لقول رسول) .

وقد رويت اختيارات عن أبي عمرو في قراءته تعتبر مفتاحا لمشكلة جديدة ، إلى جانب أن فيها تأييدا لموقفنا من المشكلة السابقة . والاختيارات هي :

« أنه قرأ : (إن الله نعمًا يعظكم به) في رواية المغاربة قاطبة باختلاس كسرة العين في «نعمًا» فرارا من الجمع بين الساكنين ، وروى عنه العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان ، ولا يبالون من الجمع بين ساكنين (١) .

« وقرأ : (أمن لايهدى) باختلاس فتحة الهاء ، وتشديد الدال في أغلب الروايات ، وفي رواية بإسكان حركة الهاء. كما روى هذا الإسكان عن قالون (٢) .

« قرأ : (يخصمون) باختلاس حركة الخاء وتشديد الصاد ، في معظم الروايات ، وفي رواية بفتح الخاء مع التشديد ، وروى إسكان الخاء

(١) النشر ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٢) النشر ج ٢ ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ وقالون : هو عيسى بن مينا بن وردان — مولى نبي رهرة — ربيب نافع ابن أبي نعيم — ولد سنة عشرين ومائة ، وقد أخذ عن نافع قراءته وقراءة أبي جعفر ، وتوفي سنة عشرين ومائتين (طبقات القراء ج ١ ص ٦١٦) .

وتشديد الصاد في قراءة أبي جعفر (١) . أى بالجمع بين ساكنين .
 وقرأ : (شهر رمضان — الشمس سراجا — العفو وأمر — من بعد ذلك —
 من بعد ضعف — إلى ذى العرش سبيلا) بالإدغام الكامل دون
 اختلاس ، وهو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء ، والنصوص
 مجتمعة عليه ، وروى أيضا بالاختلاس ، وقد ذكر ابن الجزرى ان
 الخلاف فى ذلك هو نفس الخلاف فى « نعماء »

أى : إن الإسكان هو قراءة العراقيين والمشرقيين قاطبة ، والاختلاس قراءة
 المغاربة (٢) .

وحقيقة المشكلة التى تثيرها هذه الأمثلة هى أن المثال الأول قد قرئ على
 وجه يجتمع فيه ساكنان (العين الساكنة والميم الأولى الساكنة أيضا) ، أو بالتعبير
 الحديث : يتجاور فيه ثلاثة صوامت دون حركة بينها ، وأن المثال الثانى إذا قرئ
 بإسكان الهاء يجتمع فيه ساكنان ، لسكون الدال الأولى أيضا ، وأن المثال الثالث
 على قراءة الإسكان يجمع إلى سكون الخاء سكون الصاد الأولى . وأما أمثلة
 الإدغام فقد سبق فيها الصوت المدغم الساكن بساكن صحيح ، فالتقى ساكنان .
 وهناك قراءة أخرى تشترك مع هذه الراويات فى إثارة المشكلة ، وهى
 قراءة البزى (٣) لما عرف فى الفن باسم (تاءات البزى) ، ومن أمثلتها : —
 إذ تُلقونه بالسنتكم — هل أنبئكم على من تُنزل الشياطين .
 ناراً تُلظى — خير من ألف شهرٍ تُنزل

(١) النشر ج ٢ ص ٣٥٤ . ويلاحظ كما أسلفنا فى ترجمة أبى جعفر بين القراء العشرة أن مصادر
 قراءته كانوا جميعا من قريش ، وهم عبد الله بن عياش ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عباس . (طبقات القراء ج ٣
 ص ٢٨٢) .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٩٩ ، و ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٣) البزى هو أحمد بن محمد الإمام أبو الحسن البزى المكى ، — أصله فارسى — وهو مقرئ مكة ،
 ومؤذن المسجد الحرام ، ولد سنة سبعين ومائة — أستاذ محقق ضابط متقن — وتوفى سنة خمسين ومائتين عن
 ثمانين سنة . (طبقات القرار ج ١ ص ١١٩) .

والملاحظ في هذه القراءة أنها جمعت بين ساكنين في هذه الآيات ، حين جعلت الفعل مبدوءا بتاءين أولاهما ساكنة ، مسبوقة بساكن ، هو في المثال الأول — (الذال) ، وفي الثاني (النون) ، وفي الأخيرين (النون الناشئة عن التنوين) ، وأصل الفعل (تتلقونه — تنزل — تتلظى) وقد صحت هذه القراءة رواية وأداء ولغة على ما سنفصله في موضعه ، إن شاء الله .

أثارت هذه القراءات جميعا مشكلة كبيرة بين القراء والنحاة ، على غرار المشكلة السابقة ، وكانت حجة كل فريق فيها قائمة على المنطق الذي تمسك به فيما سبق . وتبدأ المعركة بينهما ابتداء من سيبويه ، فهو يقرر تبعا لأصول مدرسته البصرية أن التقاء الساكنين في درج الكلام ما كان ليكون في النطق العربي ^(١) ، والذي يعنينا هو أنه حين تعرض لهذه المسألة في باب الإدغام قال : (وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء «حرف» ساكن لم يجوز أن يسكن ، ولكنك إن شئت أخفيت وكان بزنته متحركا) ^(٢) ، ومعنى ذلك : أنه إذا سبق الصوت المدغم بساكن صحيح لم يجوز أن يسكن المدغم — يعنى لم يكن محل للإدغام — وإنما يجوز أن يخفى المتكلم الحركة على الاختلاس .

وهذا الأصل الذي قرره سيبويه هو القياس الذي سار عليه النحويون في مناقشتهم للقراءات السابقة التي يجتمع فيها ساكنان منطوقان على مذهب القراء . ولم يفت سيبويه أن يتعرض لقراءتين من القراءات السابقة بالمناقشة ، ولكنه اختارهما وناقشهما على الوجه الذي يتفق وقاعدته ، فقال في قراءة بعضهم : (إن الله نِعِما يعظكم به) إنه حرك العين على لغة من قال (نِعِم) فحرك العين ، لا على لغة من قال (نعم) فأسكنها ، ثم يقول : وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل ، وكسروا كما قالوا : لِعِب ، وقال طرفة :

مأقلت قدم ناعلها ... نِعِم الساعون في الحى الشطرُ ^(٣)

(١) الكتاب ج ٢ صفحات ٢٥٨ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٣ وغيرها على الترتيب .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٧ .

(٣) المرجع السابق .

وهو هنا يناقش قراءة التحريك ، فأما قراءة الإسكان فلم يناقشها ، لأنه سبق أن قرر الأصل الذى ينطبق عليها وعلى غيرها ، وهو أنه لا يميز فى مثلها غير الاختلاس .

ويأتينا أيضا بمثال آخر من تاءات البزى فيقول : «وأما قوله عز وجل : (فلا تتناجوا) فإن شئت أسكنت الأول للمد ، وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحركا ، وزعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين » (١)

فهو هنا يمنحنا رخصة النطق بالتاء ساكنة من أجل المد ، أو أن ننطق بالتاءين مخفيتين ، على طريقة أهل مكة (كما زعموا) . وواضح أنه لم يناقش مثلا مما يلتقى فيه الساكنان على الصورة المحظورة عنده مثل : (فإن تولوا) ، لأن قاعدته السابقة تنطبق على هذه الطائفة من الأمثلة ، ويوضح هذا قول أبى سعيد السيرافى : « وأما ما كان قبله ساكن من غير حروف المد ، كقوله عز وجل (فإن تولوا فإنى أخاف عليكم - إذ تلقونه بألسنتكم) ، فسيبويه ومن اتبعه لا يميزون إسكان هذه التاء » (٢) .

ولم يجز سيبويه أن يجتمع ساكنان وينطق بهما كما هما إلا فى حالتين :

١ - حالة الوقف نحو : بكرٌ وعمرو . وهى فى أواخر الكلمات لامحالة .

٢ - وحين يكون الساكن الثانى مدغما مسبوqa بحرف مد مثل : دابة

وشابة ، وظاهر أن هذه الحالة تقع فى حشو الكلام .

ثم وجدنا لدى النحاة بعد سيبويه إجازة لحالة أخرى يجتمع فيها ساكنان فى الحشو . وذلك حين يكون الساكن الأول حرف لين نحو : خويصة (تصغير خاصة) (٣) ، واعتدوا ذلك شبيها بمثال دابة وشابة ، وليس الفرق بينهما سوى أن الساكن الأول فى أحدهما حركة طويلة ، وهو فى الثانى صوت لين مركب .

وكانت الحججة التى ساقها النحويون ذريعة لاجتماع الساكنين فى الوقف هى أن

(١) المرجع السابق .

(٢) شرح كتاب سيبويه - لأبى سعيد السيرافى .

(٣) المفصل ج ٩ ص ١٢٠ وما بعدها .

(الوقف سد مسد الحركة ، لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت عليه ، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك إذا قلت « عمرو » ووقفت عليه وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره ، وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ، ويجتذبه إلى جرس الحرف الذى منه حركته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهى القاف والجيم والطاء والباء والذال لاتستطيع (١) الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفل والضغط ، وذلك نحو : الحق واذهب واخلط واخرج ، ونحو الزاى والذال والطاء والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لاتستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، فمتى أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت ، لأن أخذك فى صوت آخر ، وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتا . فبان لك مما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا ، وأقوى جرسا من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكنين قبله (٢) .

وقد أردت أن أذكر هذا النص بكامله هنا ليبين لنا إلى أى حد تمسك النحاة بوجود الحركة بازاء الساكن ، حتى ليعللون لجواز اجتماع الساكنين فى الوقف بأن الوقف ساد مسد الحركة من أجل توفير الصوت ، وشدة الحفل والضغط ، حتى لكأن الواقف يريد أن ينطق بالحركة هربا من التقاء الساكنين ، أيضا فى حالة الوقف !!! ..

وكانت حججهم لجواز اجتماع الساكنين فى مثل (دابة وخويصة) هى (أن المد الذى فى حروف المد يقوم مقام الحركة ، والساكن إذا كان مدغما يجرى مجرى المتحرك ، لأن اللسان يرتفع بهما رفعة واحدة ، فلذلك لايجوز اجتماع ساكنين إلا على الشرط المذكور) (٣) .

ولا يخفى هنا أن اعتبارهم حرف المد ساكنا اعتبار خاطيء ، لأن حرف المد

(١) فى المطبوع (لا يستطيع) .

(٢) المفصل ج ٩ ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) المفصل ج ٩ ص ١٢٢ .

ليس سوى حركة طويلة ، ففي مثل (دابة) لم يلتق ساكنان في الحقيقة ، وإنما هما باءان متواليان ، إحداهما ساكنة والأخرى متحركة ، وهما مسبوقتان بحركة طويلة هي الألف . بيد أن قولهم : إن المد الذي في حرف المد قائم مقام الحركة يدل أيضا على شدة حرصهم على عدم التقاء ساكنين إلا مع هذه المسوغات النحوية .

فإذا التقى ساكنان في غير هاتين الحالتين لم يمكن ذلك (من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه ، وما بعده كالمبدوء به ، ومحال الإبتداء بساكن ، فلذلك امتنع التقاؤهما في الدرج)^(١) .

ولأدري كيف يشبه الساكن الأول في مثل (نعما) بالموقوف عليه ، رغم أنه لا يصح الوقف عليه ، لانه ليس بنهاية كلمة ، بل هو جزء من بنيتها ، وقد سبق أنهم قاسوا إسكان اللام على إسكان العين في مثل (كبد) ، فكأنهم هنا قلبوا التشبيه ، حين زعموا أن إسكان العين شبيه بإسكان اللام في الوقف . يضاف إلى ذلك أن المتكلم لا يمكن أن تراوده رغبة الوقوف على العين من (نعما) حتى يتجشم بعد ذلك صعوبة البدء بالميم الساكنة ، وهو أمر شاق جدا على اللسان العربي ، بل غير جائز في قوانين هذا اللسان .

من أجل هذه الأسباب رأى النحاة أن النطق بالساكنين في مثل (نعما) محذور ، وأنه لا يمكن أن يتأتى إلا على الإخفاء والاختلاس ، وقالوا في قراءة أبي عمرو (لبعض شأنهم) : (الحق أن ذلك إخفاء واختلاس للحركة فظنها الراوى إدغاما)^(٢) .

وهذا يذكرنا بما سبق أن واجه به النحويون القراءة في قضية الإسكان ، حيث اتهموهم بعدم الدراية ، وقلة الضبط . وقد رأينا أن المعركة في كلتا القضيتين واحدة ، بدأت من لدن سيبويه ، وسار بقية نحاة المدرسة البصرية على إثره . أما نحاة الكوفة فقد كانوا يميزون اجتماع الساكنين في مثل هذه المواضع^(٣) ، متمسكين في ذلك

(١) الفصل ج ٩ ص ١٢٠ .

(٢) الفصل ج ١٠ ص ١٤٠ .

(٣) القراءات واللهجات ص ١٧٦ .

برواية القراء ، وبالسماح من العرب ، يقول السيرافي : (وزعم اليزيدي أنه (أبو عمرو) كان يدغم « ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها » .. وقد جمع بين ساكنين وليس فيه إشمام ، لأنه نصب ، وسيبويه لا يرى ذلك للجمع بين ساكنين ، والقراء يجيز ذلك) (١)

وقد رأى القراء أن النحاة في موقفهم هذا متجننون ، وأنهم يقفون في وجه الروايات الموثقة ، ويجرحون رجالاً أثباتا ثقات ، عدولا ضابطين ، فكان منهم ومن نحاة الكوفة جماعة قوية تسندها قراءة أبي عمرو وغيره من القراء الآخذين عن قراءة قریش بالإسكان فيما روى من المواضع ، كما يقويها السماع عن العرب ، ويسندها أولاً وآخراً أن النطق بالساكين في مثل هذه المواضع هو قراءة النبي ﷺ .

يقول ابن الجزرى : (واختلفوا في «نعم» هنا والنساء .. عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر ، فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلا ، يريدون الاختلاس فرارا من الجمع بين الساكنين ، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان ، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين ، لصحته رواية ، ووروده لغة ، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة ، وناهيك به ، وقال : هو لغة النبي ﷺ فيما يروى : « نعمًا المال الصالح للرجل الصالح » . وحكى النحويون الكوفيون سماعا من العرب شهر رمضان» مدغما) (٢) .

ولا حاجة بنا إلى الإشارة إلى أن القراء المغاربة معذورون في اتباع نظر سيبويه في هذه المسألة ، لأنهم كانوا بعيدين عن مشافهة الأعراب ، وأغلبهم كان من غير العرب ، فلم يجدوا إلا أن يأخذوا بالقياس فيما غامت عليهم حقيقته ، فأما العراقيون والمشاركة من القراء فقد شافهوا الأعراب ، وسمعوا منهم ما أكد لهم رواية الإسكان ، فكان أن تمسكوا بها وأعرضوا عن كلام نحاة البصرة ومقاييسهم .

وقد نقل كتاب «القراءات واللهجات» بعض النصوص التي هاجم فيها القراء

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي « فصل في إدغام القراء .. »

(٢) النشر ج ٢ ص ٣٣٥ .

النحاة ، منها فيما يتعلق بتاءات البزى : (قال أبو حيان : وقراءة البزى ثابتة تلتقتها الأمة بالقبول ، وليس العلم محصورا ولا مقصورا على مانقله وقاله البصريون ، فلا تنظر لقولهم : إن هذا لا يجوز) (١) . ومنها : (قرأ أبو عمرو بإدغام راء « شهر » في راء « رمضان » ، وكذا يعقوب ، قال ابن عطية : وذلك لا تقتضيه الأصول لاجتماع الساكنين فيه ، يعنى بالأصول : أصول ماقره أكثر البصريين ، لأن ما قبل الراء في « شهر » حرف صحيح ساكن ، فلو كان في حرف علة لجاز بإجماع منهم . قال أبو حيان : ولم تقصر لغة العرب على مانقله أكثر البصريين ولا على ما اختاروه ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه . وقال صاحب إتحاف فضلاء البشر : « ولا يلتفت إلى من استضعف الإدغام من حيث اجتماع الساكنين على غير حدهما » (٢) .

وهكذا يضح لنا أن القراء لم يكونوا وحدهم يواجهون النحاة في معركة التقاء الساكنين ، وأن النحاة لم يكونوا جميعا على رأى واحد ، بل كان فريق منهم كبير في جانب القراء ، هم نحاة الكوفة ، وإمامهم في ذلك القراء .

ولعل من المناسب أن نذكر هنا كلام أحد النحاة المتأخرين ، وقد حاول أن يكون منصفاً في الحكم بين الفريقين ، قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، حين قال الأشموني : (وشرط الإدغام ألا يكون الحرف الذى قبل المدغمين ساكناً غير لين نحو « شهر رمضان »)

قال : (لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلوا ، ومقابل جمهورهم أبو عمرو ، وهو رأس في البصريين) ، وحين قال الأشموني : (وتأولوه (إسكانه) على إخفاء الحركة) ، قال : (أى : فيكون تسميته إدغاما لقربه منه ، ومقتضاه أن أبا عمرو لا يقرأ بالإدغام المحض ، وليس كذلك ، بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره ، وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبي ، وأنه جمع به بين منع

(١) القراءات واللهجات ص ١٤٠ .

(٢) المرجع السابق ص ١٤١ .

النحاة هذا الإدغام وتجويز القراءة له ، ثم رده بأن القراء لا يمتنعون عن الإدغام المحض ، بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به ، فلا يصح الجمع بذلك .
 ثم قال : والأولى الأخذ بقول القراء ، إذ ليس قول النحاة حجة إلا عند إجماعهم ، ولم يجمعوا على المنع ، ولأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ، وهو رسول الله ﷺ ، ولثبوت القرآن تواتراً ، وما نقلته النحاة آحاداً ، ولو سلم أن مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر (١) .

وهذا هو رأينا نحن من حيث المبدأ ، فنحن نقول مع صاحب القراءات واللهجات :

« ليختلف الكوفيون والبصريون ماشاء لهم الاختلاف ، ولكن لا يصح الحكم على قراءة بالشذوذ مع صحة سندها وموافقها لرسم مصحف من المصاحف العثمانية لمجرد عدم موافقة البصريين للكوفيين في هذا التقدير أو ذاك ، أو لمخالفة تخريج الكوفيين لمذهب البصريين ، بل الواجب أن يصحح الكوفيون والبصريون قواعدهم ، وأن يجعلوها مرنة بحيث تقبل القراءات ، وعليهم أن يتخذوا من القراءات الصحيحة شاهداً على تعديل قواعدهم وتصحيحها ، وهم يعلمون أن أبا عمرو بن العلاء يقول : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير » ، وقال أبو الفتح ابن جنى في الخصائص : « لانقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده » (٢) .

هذا عرض مفصل لعناصر المشكلة بين النحاة والقراء ، فماموقفنا

منها ١٢ ...

نحب أولاً أن نقف مع القراء وقفة متأملة ، نناقش فيها نهجهم في علاج الموضوع . فقد وضعوا قاعدة عامة تقرر جواز إدغام ما سبق بحرف ساكن صحيح ، وذكروا (أن ذلك هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء ، وأن النصوص مجتمعة

(١) الأشموني جـ ٤ ص ٢٢٦ طبعة المطبعة الميمنية .

(٢) القراءات واللهجات ص ١٣٩ .

عليه (١) ، وكان مقتضى هذا أن يجوز إدغام كل ماجاء على هذه الصورة . ولكننا وجدناهم يضعون بإزاء بعض الحروف شروطا خاصة بها جاءت على التصنيف التالى :

أ — مجموعة من الأصوات اشترط فى إدغامها ألا يسبق الصوت المدغم ساكن : وهى : أ — القاف (٢) حين تلقى الكاف ، فلا يدغم نحو « وفوق كل ذى علم علم عليم » بسكون الواو قبل القاف . فأما حين تدغم فى مثلها فلا شرط ، ولذا جاز إدغام (والطيبات من الرزق قل هى للذين آمنوا) (٣) . ويلاحظ أن إدغام المثلين لايعنى سوى إسكان الصوت الأول على ماأسلفنا .

ب — الكاف حين تلقى القاف ، فلا يدغم نحو « تركوك قائما — إليك قال — يحزنك قولهم » ، وأما حين تدغم فى مثلها فلا شرط نحو (إليك كما) .

ج — الميم عند الباء ، فلا يدغم نحو : « الشهر الحرام بالشهر الحرام — اليوم بجالوت » ، ولا شرط حين تدغم فى مثلها نحو (الرحيم ملك — إني وهن العظم منى) .

د — النون حين تلقى اللام ، أو الراء فلا يدغم نحو : « بإذن ربهم — أرضعن لكم » (٤) إلا كلمة (نحن) مثل « نحن له مسلمون » ، ولا شرط حين تدغم فى مثلها نحو (الأثيين نبئوني) .

٢ — مجموعة من الأصوات اشترط فيها ألا يكون الصوت المدغم مفتوحا بعد ساكن . وقد جاءت على التصنيف التالى :

أ — الدال حين تلقى مقارنها ماخلا التاء ، فلا يدغم نحو : « بعد ذلك — وآتينا داود زبوراً — بعد ظلمه — بعد ضراء » ويدغم نحو : « تكادُ تميز » (٥) .

(١) النشر ج ١ ص ٢٩٩ .

(٢) النشر ج ١ ص ٢٩٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٢٩٤ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٩١ .

ب — الراء حين تلقى اللام ، فلا يدغم نحو : « وافعلوا الخير لعلكم تفلحون »
« الحمير لتركبوها » « البحر لتأكلوا » إلا في رواية (١) .

ج — السين حين تلقى الشين ، فلا يدغم نحو : « إن الله لا يظلم الناس شيئا » (٢) .

د — الضاد حين تلقى الشين ، فلا يدغم نحو : « ثم شققنا الأرض شقا » إلا في رواية (٣) .

هـ — اللام حين تلقى الراء ، فلا يدغم نحو : « فعصوا رسول ربهم » إلا في كلمة (قال) فإنها تدغم لكثرة ورودها (٤) ، على أنه يلحق بهذه المجموعة أمثلة مختلف فيها ، وردت في إدغام التاء في بعض مايقارها ، وقيل في عدم جواز إدغامها « لخفة الفتحة بعد السكون » مثل « وأقم الصلاة طرفي — وآتوا الزكاة ثم » .

٣ — مجموعة لم تقرن في كتب القراءات بأى شرط ، فأدغم كل ماورد من صورها ، وهذه داخلة في حدود الخلاف العام حول جواز إدغامها للرواية ، أو منعه لالتقاء الساكنين ، ومن ذلك : (شهر رمضان — البقرة آ ١٨٥ ، كيف نكلم من كان في المهدي صبيا — مريم آ ٢٩ ، لهم فيها دار الخلد جزاء ، فصلت آ ٢٨ ، لقد جمعت شيئا فريا — مريم آ ٢٧ ، يكتبون الكتاب بأيديهم — البقرة آ ٧٩ ، والعذاب بالمغفرة — البقرة آ ١٧٥ ، سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما — آل عمران آ ١٥١ ، إن الصلاة تنتهي — العنكبوت آ ٤٥ ، فأنساه الشيطان ذكر ربه — يوسف آ ٤٢ ، واترك البحر رهوا — الدخان آ ٢٤ ، وترى الناس سكارى — الحج آ ٢٠ ، وجعل الشمس سراجا — نوح آ ١٦ ، كيف فعلنا بهم — إبراهيم آ ٤٥ ، لاكيل لكم

(١) المرجع السابق ص ٢٩٢

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق ص ٢٩٣

(٤) المرجع السابق ص ٢٩٤

عندى — يوسف آ ٦٠ ، واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى — البقرة آ ١٢٥ ، يعرفون
نعمة الله — النحل آ ٨٣) .

وقد سبق أن ناقشنا قضية إدغام المفتوح بعد ساكن في مبحث (المقارنة بين
النحاة والقراء) ، ولكن لأبأس من أن نعرض له هنا بالتعليق حيث وردت منه أمثلة
تدخل في نطاق هذا البحث ، فمثل هذه المحافظة على الفتحة تذكرنا بمذهب النحاة
في حرصهم عليها ، وقاعدتهم التي تقول بعدم إسكان عين الكلمة المفتوحة ، ولعلنا لم
ننس بعد كيف انتقضت قاعدتهم هناك بما قمنا به من دراسة صوتية ونصية
ومقطعية .

ونحن هنا نتساءل : لماذا امتنع إدغام المفتوح بعد ساكن في بعض ماورد منه
دون بعض ، وفي الأصوات المتقاربة وحدها دون أن يمنع ذلك في المثلين ..؟ ومن
المعلوم أن الصوتين المتقاربين لا يتم إدغامهما إلا بعد أن يصبحا مثلين ، فالصورة في
كلا المتقارب والمثائل بعد الإسكان واحدة !! .. لاشك أن هذا يجعلنا ننفي أن يكون
القراء قد قالوا بهذه القاعدة بناء على رأى في الأصوات ، ونرجح أن يكونوا متأثرين
بمذهب النحاة ، ثم حاولوا أن يغلفوا تأثيرهم هذا بعلم صوتية كخفة الفتحة ، على
التفصيلات التي سبقت .

كما لايفوتنا أن نشير إلى نقطة قال بها القراء ، ربما لتأثرهم بنظرة النحاة ، وهى
أنهم يعتبرون حروف المد سواكن ، فجعلوا المفتوح بعد ساكن مشتملا على ماكان
الساكن فيه حرف مد أو غيره ، ولا يخفى أن هذا النوع من الأمثلة لايدخل في
المجموعة التى نعالجها ، وهى : ماسبق فيها الصوتان المدغمان بساكن صحيح ، فهى
أساس مشكلتنا في هذا الباب .

وهذا يتضح لنا أن محاولة القراء وضع قاعدة تنتظم بضعة أمثلة محاولة غير
موفقة ، وقد كان بحسبهم أن يقولوا بصدد الأمثلة المدغمة أو غيرها : إن ذلك قد
حدث بمقتضى الرواية ، التى هى سندهم الأكبر ، وأن ينصرفوا عن هذه التعليقات

النحوية التي لا تحل مشكلة ، ولا ترد حيرة ، ولكنهم حاولوا التعليل فأوقعهم في كثير من العلل .

ومثل هذا يقال في المجموعة الأولى التي اشترط فيها ألا يسبق الصوت المدغم بساكن ، فقد كان من الممكن أن يقال : إن الرواية لم تأت بإدغام هذه الأمثلة المفردة ، وهي لا تتجاوز عدد أصابع اليدين ، وبخاصة إذا وجدنا أن الأمثلة من المثليين في نفس الحروف مدغمة ، رغم أن الساكن الأول في بعضها صحيح لامعتل مثل : (من الرزق قل — وهن العظم منى) ، ولكنهم أبوا إلا النص على هذا الشرط الذي لم يجنبنا زللا كبيرا .

ولنا أيضا ملاحظة على اختلافهم في إدغام « جئت شيئا فريا » ، وحجة الذين اختاروا الإدغام (قوة الكسرة) ^(١) ، وهي علة تلحق في نظرنا بأختها (خفة الفتحة) ، لأن المهم أن الرواية جاءت بإدغام هذا الذي تجاوزت فيه ثلاثة صوامت ، ولا عبرة بحركة الصوت المدغم لأنها محدوفة لا تؤثر في تشكيل النطق .

فإذا علمنا أن النحاة قد أجازوا ما جاء من الساكنين مسبوqa بحرف مد أولين مثل دابة وخويصة ، ثم نظرنا إلى غالب هذه الأمثلة الممنوعة لوجدناها على صورة ما أجاز النحاة اجتماع الساكنين فيه ، فالساكن السابق على المدغمين حرف مد في : (وتركوك قائما — الشهر الحرام بالشهر الحرام) ، وهو حرف لين في (وفوق كل ذي علم عليم — إليك قال — اليوم بمجالوت) — إذا علمنا ذلك أدركنا أن الأمر لدى القراء ليس محتاجا لقاعدة ، وإلا لأغنتهم قاعدة النحويين ، ولكنه قائم على الرواية التي تعد بالنسبة لقراءة القرآن الحجة الأولى والأخيرة .

وأهم ما يلقي الضوء على اضطراب محاولة القراء إدخال التعليل على روايات الإدغام أن نجد مثلا كقوله تعالى (لبعض شأنهم) يجوز فيه الإدغام والإظهار من طريق الرواية ، فإذا ورد قوله تعالى (من السموات والأرض شيئا) أجمعوا على إظهاره ،

(١) النشر ج ١ ص ٢٨٨ .

وقالوا : « إنه لافرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين ، مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر » ، ثم يلتمس ابن الجزرى سبيلا إلى التعليل فيقول « الفرق أن الإدغام لما كان القارىء يحتاج إلى التحفظ فى التلفظ به اجتنب بعد الرء المحتاج إلى التحفظ فى التلفظ بها من ظهور تكرارها » ، وإذا ورد عليهم قوله تعالى : (ثم شققنا الأرض شقا) جعلوا إظهاره لحنفة الفتحة بعد السكون ، وهناك رواية بإدغامه من طريق السوسى (١) ، فإذا قارنا تعليلهم لعدم إدغام (والأرض شيئا) المجمع عليه بتعليلهم عدم إدغام (الأرض شقا) المختلف فيه — تملكنا العجب وخامرنا الشك فى نقصان الرواية أحيانا ، فمن الممكن أن يكون أصحاب الإدغام قد أدغموا المثالين ، ولكن الرواية لم تأت إلا بواحد فحسب ، ذلك لأننا لانجد أدنى فرق صوتى بين هذين المثالين ، وقد كان مما يتفق مع منطق القراءة أن ترد الرواية بإدغام المكسور دون المفتوح ، (لقوة الكسرة) كما قالوا ، ولكن حدوث العكس يعطينا فكرة عن بعض الخلط الذى تورط فيه القراء .

وعود إلى المعركة بين النحاة والقراء لنقول : إنها تقتضى منا أن نعالج المشكلة فى احتمالها وهما :

- ١ — احتمال التقاء السواكن فى النطق العربى .
 - ٢ — احتمال عدم جواز التقائها فىكون الأمر على الاختلاس .
- وقبل أن نشرع فى مناقشة هذين الاحتمالين نرى لزاما علينا أن نبحث عن البيئة التى تمت إليها هذه الظاهرة ، أعنى ظاهرة الجمع بين ثلاثة صوامت متجاورة فى النطق ، أو مايشبه ذلك من الإخفاء حين تتوالى هذه الصوامت على نظام معين . لقد كان من الممكن أن ننسب هذه الظاهرة لقبيلة تميم ، كما فعلنا فى سابقتها ، لاسيما أن بين الظاهرتين صفة مشتركة هى إسكان اللام فى كليهما .

(١) النشر ج ١ ص ٣٩٣ .

ولكن روايات صادفناها عن تميم أوحى لنا ابتعاد هذه الظاهرة عن لهجتها ،
فمن ذلك ما سبق أن ذكرناه نقلا عن السيوطي من أن (تميما تقول : عَبَشْمْس بفتح
الباء في عبد شمس) (١) ، ومنه ما ذكره سيبويه من أنه « سمع من تميم وأسد ما يدل على
أنهم يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة (أى فى الكلمة المختومة بهمزة)
فيقولون فى الحباء : الخُبُّ والخُبُّ والخُبُّ » (٢) وقال فى موضع آخر : (هذا باب
الساكن الذى يكون قبل آخر الحروف فىحرك لكراهيتهم التقاء ساكنين) .. وذلك
قول بعض العرب هذا بَكُرٌ ومن بَكِرٌ ، ولم يقولوا : رأيت البَكْرُ ، لأنه فى موضع
التنوين ... ومن ذلك قول الراجز (بعض السعديين) :
أنا ابن ماوية إذ جد النقرُ (٣)

وقد ذهب استاذنا الدكتور أنيس إلى نسبة هذا الوقف الأخير إلى تميم أيضا ،
حيث ذكر أنه روى عن أبى عمرو — وهو من تميم — قراءته « وتواصوا بالصبر —
بكسر الباء (٤) .

ومما يركى هذه النسبة تشابه الأمر فى كلتا الحالين ، من حيث الوقف بالنقل ،
وإن كان النقل فى الأول فى جميع الحركات ، وهو فى الثانى فى حالتى الضم والكسر
دون الفتح .

ونرى أنه لافرق بين نوعى الوقف المذكورين ، إلا فى حالة عدم النقل مع الفتح
فى غير المهموز ، فقد يكون حدوث النقل مع المهموز لثقل الهمزة فى كل حال ،
أى : مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة .

إلا أن مانفيده من هاتين الروايتين هو أن تميما فى وقفها تنفر من التقاء
ساكنين ، هربا من صعوبة النطق بهما ، فكان أن تخلصت بتحريك ما قبل الآخر ،

(١) المزهر ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٨٤ .

(٤) فى اللهجات العربية ص ٢١٨ الطبعة الثانية .

حين يقتضى الأمر النطق بساكنين فى لهجات أخرى كلهجة قريش . ولدينا فى بلادنا حالة شبيهة بهذه ، فنحن فى عامية القاهرة نسمى القطار (الأطر) ، ويسميه أهل الصعيد (الجَطْر) ، وهم يسمون (السطل) وننطقها نحن (السطل) ، ويقولون (الطبل) ونقول نحن (الطبل) . كما نجد لدى السوادنيين مثل هذا الاتجاه حين ينطقون كلمة « بكر » هكذا : (بكر) .

ولاشك أن لهجة القاهرة تعد أكثر حضارة من لهجة الصعيد أو السودان ، حيث مازال الناس على بداوتهم . ولقد كان من بين ما أخذنا به من قبل أن قبيلة تميم تمثل البيئة البدوية فى المجتمع العربى ، بيئة السرعة فى النطق ، على حين تمثل قريش البيئة الحضرية ، بيئة التأنى وتحقيق الأصوات ، وليس بمستغرب من تميم أن تهرب من التقاء الساكنين فى أواخر الكلمات ، لأن النطق بها يتنافى وما عرف عن لهجتها من صفات الخفة والانسجام ، كما أنه ليس بمستغرب منها أن تحرك الباء فى (عَبْشَمَس) تخلصاً من صعوبة النطق بساكنين حالة الإدغام ، على حين تجرى اللهجة القرشية على أدائها فى الوقف والإدغام أداء كاملاً .

وليس بمعقول أن يؤثر عن تميم تخلصها من الساكنين فى الوقف ، ثم نتصور أنها تنطق بهما فى وصل الكلام ، على حين يصعب النطق بهما فى حالة الوصل دون الوقف .

فإذا صحت هذه الظاهرة وشئنا نسبتها فإن لهجة قريش هى فى رأينا البيئة التى شاعت فيها ظاهرة تجاوز الصوامت فى النطق ، وأدائها أداء متأنياً كاملاً .

ومما يساعدنا على هذه النسبة نصوص سبق إيرادها هى : —

١ — ماسبق أن رواه ابن الجزرى عن أبى عبيدة من أنها لغة النبى ﷺ فى قوله (نِعْمًا المال الصالح للرجل الصالح) ، ولغة النبى هى لغة قريش التى أنزل بها القرآن .

٢ — ماسبق أن ذكره سيويوه من أن الرواة زعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين

فى (فلا تتناجوا) . ولنا على عدم بيانها ملاحظة سوف نذكرها .

٣ — ذكر سيبويه أن اللغة التي تنطق (نِعْم) بالتخفيف هي لغة هذيل ، ولغة هذيل ، ولغة قريش تتواردان على مواضع القراءة ، ومن ذلك أن عمر أرسل إلى ابن مسعود يأمره أن يقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل ، فإذا كانت (نِعْم) بلغة هذيل ، كانت (نِعْم) وهي المشهورة لغة قريش .

٤ — ما يحتمه نظام الفواصل القرآنية من وجود ساكنين في آيات كثيرة بالغة الكثرة مثل : «والفجر» ، وليال عشر ، والشفع والوتر ، والليل إذا يسر ، هل في ذلك قسم لذي حجر .

ومثل : « إنا أنزلناه في ليلة القدر ، وما أدراك ما ليلة القدر ، ليلة القدر خير من ألف شهر ، تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر ، سلام هي حتى مطلع الفجر » .

وقد سبق أن تميما كانت تهرب من هذين الساكنين في الوقف — بنقل الحركة ، وذلك النوع من التصرف الصوتي لم تعرفه لهجة قريش ، ولم يرو عنها (١)
٥ — مالموظ من أن مصادر القراءة الذين روى عنهم النطق بساكنين هم جميعا — على وجه التقريب — من مكة ، ومكة إذ ذاك معدن القراءة القرشية ، ومركز القراءة الحجازيين .

فإذا صحت نسبة هذه الظاهرة إلى قريش ، كان لنا أن نعد هذا النطق بصوامت ثلاثة متجاورة دون الإخلال بواحد منها شيمة من شيم التأنق في نطق الكلمات ، ومظهرا من مظاهر الفصاحة وتحقيق الأصوات ، ونهجا في تكوين الكلمة يميز لغة قريش عن سائر اللغات .

(١) من أسرار اللغة ص ٢١٨

٢ - (تجاور السواكن وأثره على شكل المقطع العرّبي)

من الممكن أن نوجز الحديث عن المقطع العرّبي وتكوينه في نقاط محددة توصل إليها علماء اللغة المحدثون^(١) ، وحصرها في داخلها إمكانية هذا المقطع وأثره في تشكيل نسج اللغة العربية .

فمن المبادئ الأساسية أن اللغة العربية تبدأ كلماتها بمتحرك واحد ، وتختتمها إما بحركة ، فهو المقطع المفتوح . وإما بصامت ، فهو المقطع المقفل .

ومن غير الممكن في العربية أن تبدأ الكلمة بمجموعة من الصوامت ، أو أن يتخلل الكلمة أكثر من صامتين متجاورين ، أو أن تختتم الكلمة بمجموعة من الأصوات الصامتة .

فإذا أريد في الفصحى النطق بصامتين في بداية الكلمة تُوصَل إليه بزيادة همزة وصل ، وهي حركة صوتية مساعدة ، لتصبح « كُتِبَ » أمراً من يكتب : « اكتب » وهذا على نقيض ما يحدث في اللغات الأوربية حيث ينطقون بصامتين أو بثلاثة صوامت في بداية الكلمة دون أدنى وسيلة صوتية ، ومن ذلك كلمة Platon التي قلبت في العربية إلى « افلاطون » وكلمة street التي تتابعت فيها أصوات ثلاثة صامتة دون حركة بينها .

هذه الهمزة أو الحركة الصوتية المساعدة تسقط من الكلمة عندما تنتهي الكلمة السابقة عليها بحركة ، إذ تستخدم هذه الحركة في وصل مجموعة الأصوات الصامتة مثل :

« قال اكتب » ، فإذا قطعناها مقاطع كانت : قا / لك / تب / . ويقال :
« انطلق » ، فإذا قيل « ثم انطلق » : كانت المقاطع هكذا : ثم / مَنْ / طَ / آل / ق

(١) قام أستاذنا الدكتور أنيس في دراساته عن العربية بدراسة لشكل المقطع العرّبي ، وبخاصة في كتابه (الأصوات اللغوية) ص ١٠٩ وما بعدها الطبعة الثانية ، وقفى على أثره أحد المستشرقين ، وهو الأب هنرى فليش في كتابه L'Arabe classique ، وترجمناه إلى العربية بعنوان (العربية الفصحى) .

وفي وسط الكلمة يتجاور في الكلمة العربية صامتان ، ولكن على أن يكون الأول نهاية مقطع ، والثاني بداية مقطع آخر ، هكذا : يستكتب ، وتقسيمها المقطعي هو : يَسْ / تَكْ / تِ / بْ .

وفي نهاية الكلمة يقتضى الوقف إلغاء الحركة ، وقد وجدنا أن تميما تهرب من تجاور الصوامت في هذه الحالة ، فتأتى بحركة لتصبح «بَكْرٌ» : «بَكْرٌ» ، مثلا في حالة الرفع .

فهذه هي العناصر البسيطة للمقطع العربى ، وهى ثلاثة :

١ - صوت صامت + حركة قصيرة : (ص + ح) .

٢ - صوت صامت + حركة طويلة : (ص + ح ح) .

٣ - صوت صامت + حركة قصيرة + صوت صامت : (ص + ح + ص) .

بيد أن هذا السلوك ينحرف أحيانا عن سمته ، وذلك حين تصبح حركة المقطع الثالث طويلة فيتخلق لدينا مقطع على الوجه التالى :

٤ - صوت صامت + حركة طويلة + صوت صامت : (ص + ح ح + ص)

(ص) .

وقد تكون هذه الحركة الطويلة صوت لين مركب ، فينتج شكل كالأتى :

٥ - صوت صامت + صوت لين مركب + صوت صامت .

وهذان المقطعان الأخيران يردان فى كلمات قليلة مثل : احمارّ - ولا

الضالّين - خويصّة ، حيث يكون تقطيعها على الوجه التالى :

اح / مارّ / ر - و / لَضْ / ضالّ / لين - حُ / وَيَصْ / صة .

وقد اعتد الباحثون هذا المقطع الأخير : / وَيَصْ / نادر الوقوع فى النسيج

العربى .

وهناك احتمال آخر لشكل المقطع العربى ، وهو أن يحل محل صوت اللين

المركب فى هذا الشكل الخامس صوت صامت ، علما بأن صوت اللين يعتبر فى

التحليل الصوتي ناتجا عن حركتين : إحداهما الحركة التالية للصامت الأول ، وبذلك يكون المقطع الجديد هكذا :

٦ - صوت صامت + حركة قصيرة + صوتان صامتان : (ص + ح + ص ص).

ولم يجر أئمة العربية وقوع هذا المقطع إلا في نهاية الكلمة ، وفي حالة الوقف دائما ، وقد يكون كلمة مستقلة مثل : « وقف ، وعضد » ، ولقد يكون جزءا من كلمة مثل : « المستقر » حيث يكون تقطيعها على الوجه التالي :

أَلْ / مُسْ / تْ — قَ رُ زْ (١) .

ولسنا هنا بصدد مناقشة الإمكانيات التي يمكن استخراجها من ترتيب هذه المقاطع ، بعضها إلى جوار بعض ، فمثل هذه المحاولة قد تؤدي بنا إلى ما يزيد على مائة شكل من أشكال الكلمة ، جلها لم يرد في النسخ العربي ، وإنما ورد منها مالا يزيد على ربع هذا العدد .

وقد ثبت أن المقاطع الثلاثة الأولى هي أكثر المقاطع شيوعا في النسخ العربي ، يليها في كثرة الشيوخ المقطع الرابع . فأما الخامس والسادس فلا يردان إلا في نادر الصيغ ، وبشروط خاصة ، كأن يكون النطق بالكلمة في حالة الوقف ، أو أن يكون اشتقاق الكلمة من مضعف اللام ، وفي حالة الوقف أيضا ، كما مر .

ونعود بعد هذا العرض السريع لأنواع المقطع العربي إلى ما سبق أن كشفنا عنه في لهجة قريش ، من أنهم قد نطقوا أحيانا بصوامت ثلاثة متجاورة في مثل : نعم ، ويهدى ، ويخصمون ، وشهر رمضان ، ومن بعد ذلك ، وغيرها من امثلة الإدغام ، التي سبق فيها الصوتان المدغمان بصامت ساكن ، بحيث تجتمع في النطق صوامت ثلاثة دون أن تفصل بينها حركة هكذا : (ص ح ص ص / ص ح) ، فهذه الظاهرة تمنحنا دليلا لا يتطرق إليه الشك على أن الشكل الأخير من أشكال المقطع لا يقتصر وقوعه في النسخ العربي على أواخر الكلمات بالشروط المذكورة ، وإنما يقع أيضا في موضعين آخرين هما :

(١) هناك مقطع نادر أيضا مكون من (ص ح ص ص) ، وذلك في حالة الوقف على (حان)

١ — باب الإدغام وهو مقيس فيه ، وأمثله كثيرة سواء في المثلين ، أو في المتقاربين ، أو في المتجانسين .

٢ — بعض الكلمات المسموعة مثل نعماء ، ويهدى ، ويخصمون .
وبذلك تكون دراستنا للإدغام قد كشفت عن شيوع هذا المقطع في بعض الكلام العربي ، وعملت على إثراء النسيج العربي بإمكانة جديدة .

ولعل من الواضح أن المقطع الخامس جار على قياس هذا المقطع السادس في الوزن وفي الحكم ، ومن أمثله في الإدغام : « حيث شتم ، وإنه لحب الخير لشديد » وليس من الصعب إجراء التقسيم المقطعي لها في ضوء ما سبق من أمثلة .
وربما خطر سؤال في هذا المقام : كيف يمكن تحقيق نطق هذه الصوامت المتتالية في هذا المقطع على اللسان العربي ؟

والجواب : يأتي من التسجيل الذي قمنا به لهذا النوع من الأمثلة ، فقد أدى كلا القارئین ما طلب إليه أداءه منها دون أدنى إخلال بوجود صوت من الأصوات المتجاورة ، غاية ما في الأمر أن القارئ كان إذا نطق بها في هذه الحالة يحاول أن يضغط على مخارج الأصوات ضغطا غير عادي ، مبعثه خوفه ألا يؤدي الصوت كاملا على الصورة التي يكون عليها في غير حالة التجاور ، وإن كان هذا لم يخل من محاولته الإسراع في أداء الصامت الأول منها ، خشية أن يؤدي بطؤه في أدائه إلى ظهور حركة تشبه حركة الاختلاس ، وهو ما يتفاداه المدغمون إدغاما صحيحا ، ومعنى ذلك أن النطق بهذا المقطع يقترن بصعوبة في الأداء نرى أن مصدرها هو المحافظة على الأصوات المكونة له . وقد اعترف الأقدمون من أصحاب الإدغام بصعوبة هذا الوجه فعلا ، قال ابن الجزري في كلامه عن روايات قوله تعالى : « فإذا استأذنوك لبعض شأنهم فأذن لمن شئت منهم — النور ٣/ ٦٢ : (بلغني عن ابن مجاهد أنه كان لا يمكن من إدغامها إلا حاذقا)^(١) ، ولكننا لانظن أن صورة هذه الصعوبة كانت

(١) النشر ج ١ ص ٢٩٢ .

متحققة فعلا في نطق القرشيين ، ونرى أن نطقهم لمثل الكلمة (نَعْمًا) كان يمر بالأصوات مرورا سهلا ، كما يمر الناطق بأصوات الكلمة الأجنبية (monstre) (١) حيث تتجاوز فيها ثلاثة صوامت ساكنة ، ولايب أن طريقة القراءة القرآنية تختلف عن طريقة الكلام العادي ، بل حتى عن إنشاد الشعر ، في حرص القارئ على تحقيق أصواتها ، ونبر مقاطعها في المواضع المناسبة .

وهذه الملاحظة عن كيفية نطق القرآن واختلافها عن كيفية النطق في الكلام العادي هي في رأينا منشأ المشكلة بين النحاة والقراء ، فالقراء يروون كيفية في النطق متواترة ، يقلد فيها خلفهم سلفهم ، وهم جد حريصين على ألا يخجل القارئ بأية جزئية من جزئيات هذا النطق . على حين يقعد النحاة قواعدهم في ضوء بعض التصورات العقلية المنطقية التي يطبقونها على ما يسمعون من الأعراب ، وهذا هو السر أن سيويه ذهب في هذه القضية وسابقتها إلى القول بالاختلاس ، وكان تعبيره عن ملاحظته لما روى له عن نطق أهل مكة في (لاتتناجوا) : (أنهم كانوا لايبينون التاءين) ، كأنه قد قطع بأن شيئا مايعتور نطقهم ، ولم يقطع بأنه إسكان لعدم اقتناعه به ، فظن أنه إخفاء ، كذلك الإخفاء الذي رواه في الوقف عن قوم من العرب . وهذا هو تفسيرنا لمنشأ القول بالاختلاس ، في هذا الموضع . فلعل « سيويه » كان يعتقد أن العري حريص على إثبات وجود الحركات في النطق ، حتى ذلك المسرع الذي لم يكن يحرص على إظهار هذه الحركات ، فاستخرج من هذه الفكرة القائمة على شدة التعلق بالحركة الإعرابية ، فكرة « الاختلاس » . ولو أننا سلمنا جدلا بتفسير الإسكان الذي أثر عن تميم في الفصل السابق بالاختلاس ، بناء على النظرية القائلة بميل البدو إلى الإسراع في النطق ، وعدم تحقيق الأصوات ، فكيف ننسبه هنا إلى قريش مع مآثر عنها من التأنى في تحقيق الأصوات ، ومع ماقرناه من أن النطق بالساكنين مظهر من مظاهر التأنق في النطق لايتوفر إلا في نهج قريش ؟ ..

(١) هي بالفرنسية بمعنى « يشير » .

من أجل ذلك نقرر هنا : أنه إذ اجاز جدلا القول بالاختلاس في مواضع الإسكان التي عاجلناها في الفصل السابق ، مما نسب إلى تميم ، فليس من الجائز القول به هنا في المواضع التي نسبت إلى قريش ، وإنما هو إسكان تام لكل صوت من الأصوات المتجاورة ، دعاهم إليه في مثال (نعمًا) أنهم ينطقون بالفعل ساكن العين (نعم) ، فلما واجهتهم ضرورة الإدغام — إدغام الميم في الميم — أبقوا الساكن على حاله ، فكان أن اجتمع في الكلمة ساكنان ، أو بعبارة أخرى : تجاور فيها ثلاثة صوامت .

ولقد سبق القول بأن الإدغام كان في تميم ، ثم انتشر حتى عم قبائل العرب بما فيهم قريش ، التي أصبح عندها خاصة من خصائصها الفاشية .

فلم يكن من العسير عليهم أن ينطقوا أمثله من نحو = (شهر رمضان — وهن العظم منى — بعد ذلك — بعض شأنهم) ، وبخاصة إذا لاحظنا فيما يتصل بالمثل الأخير أنه أسهل على لسان قرشي — منه على لسان تميمي ، لأن القرشي قد تعود إسقاط الهمزة ، وإبدالها في مثل الموضع ألفا^(١) ، بعكس التميمي الذي كان يحقق الهمزة . على ما شرحناه من قبل .

وأخيرا : فقد يعرض لنا سؤال هو : إذا كان النطق بهذه الصوامت المتجاورة من إمكانات اللهجة القرشية ، فكيف يمكن تفسير موقف لهجة تميم منها ... ؟ والجواب عن هذا السؤال ليس بالعسير ، فقد يصح أن يقع ما يشبه اختلاس الحركة في نطقهم لهذه الأمثلة ، تخلصا من الجمع بين ساكنين ، وليس هو باختلاس حقيقي ، بل هو حركة كما في « عَبَشَمَس » ، وكما هو شأنهم في الوقف ، وهذا هو الأساس الذي يسوغ رواية الاختلاس التي قال بها القراء المغاربة . وبذلك يكون لرواية قراءة أبي عمرو موقفان : موقف الإسكان الخالص على نهج قريش وهو مذهب المشاركة ، وموقف التخلص من الساكنين بالإتيان بالحركة الإعرابية على نهج تميم ، مع

(١) كتابه سيويه ج ٢ ص ٢٨٦ .

مراعاة الإسراع بالنطق حتى يقارب ماسمى بالاختلاس ، وهو مذهب المغاربة .
 بقى أن الرواية قد جاءت عن أبى عمرو بقراءة التحقيق ، ولاشك أن هذه
 الطريقة لا يكون معها إدغام ، فتكون في هذه المواضع أكثر توافقا مع لهجة تميم ، والله
 أعلم .

وبعد : فقد كان سعينا إلى فهم هذا الجانب من اختيار أبى عمرو ، وتحقيق
 روايته ونسبتها إلى مصدرها اللهجى محاولة منا لفهم موقف الرجل من قريش ومن تميم
 على سواء . وقد وضع الآن موقفه دون أدنى غموض بالنسبة لكليهما . إلا أن هذه
 الدراسة قد كشفت لنا عن أمور عدة :

أولها : أن الإسكان كظاهرة لغوية لم يكن مقتصرا على تميم ، بل كان يقع أحيانا في
 لسان قريش . وهذا ما يدعوننا إلى أن نعتده اتجاها فصيحاً .

ثانيها : أن خصائص اللهجات تتكامل فيما بينها ، فإذا كانت قريش قد أخذت
 الإدغام عن تميم ، فقد ساعد نطق قريش على أداء بعض أمثله التي التقى فيها
 ساكنان أداء دقيقاً ، روى عن حجة تميم ، أبى عمرو بن العلاء . وبذلك يكون
 الإدغام بجميع تفاصيله شركة لهجية بين قريش وتميم .

ثالثها : أن هذه الصورة المقطعية التي وثقناها في هذه الدراسة لم تكن بمقتصرة على
 قراءة القرآن ، ولكنها كانت من خصائص النطق القرشى بعامة ، لما يصادف من
 أمثلتها ، ولم يكن لسان القرشى يجد صعوبة في أداء هذا المقطع ، بل كان يعتده دليل
 فصاحته واقتداره على أداء ما يعجز عنه سائر الناطقين باللهجات المغاربة . ولكن هذه
 الصورة المقطعية قد تلاشت من الألسنة ، وأصبحت خاصة بقراءة القرآن ، ربما
 لصعوبتها على ألسنة المتأخرين ، وربما لغلبة الاتجاه النحوى الذى شكك في صحتها ،
 ودفع الناس إلى تحاشيها .

رابعها : أن هذه المسألة ليس مرجعها إلى أبى عمرو إلا فيما يتعلق بالإدغام ، والذين
 سمعوا منه وحاولوا تقليده كان بعضهم ممن تعودوا طريقة النطق لدى تميم ، وآخرون

اتجهوا نحو طريقة قريش ، وهذا هو السر في اختلاف الروايات عن أبي عمرو في هذا الشأن . ومن المحتمل أن أبا عمرو كانت له طريقة واحدة ، أداها كل من الفريقين بما استطاع وماتعود ، وهو الغالب في رأينا ، وقد لاحظنا أن الذين رووا عنه الإسكان هم المشاركة والعراقيون الذين أتيح لهم الأخذ المباشر عنه أو عن تلاميذه ، وأن الذين رووا الاختلاس هم المغاربة الذين باعدت الشقة بينهم وبين مصادر القراءة ، فاكتفوا بما تعلموا من النحاة من قواعد ، وضعوها أساسا للغة الفصحى . ويحتمل أنه كان يعتمد في مثل هذه المواضع إلى الإسكان أحيانا ، وإلى الاختلاس أحيانا أخرى ، رغبة في التنوع الأسلوبى ، فجاء الرواة من بعده ، وأحالوا القضية إلى اختيار بين أمرين ، وتعصب كل فريق لما اختاره بناء على ماتوافر لديه من مقومات لغوية وتعليمية .

خامسها : أن الخصومة التي كانت بين النحاة والقراء ، ونفرة بعضهم من بعض كانت غالبا على حساب الحقيقة ، ولم تؤد إلا إلى بعثرة الجهود ، وضياح كثير من تقاليد اللغة وأسانيدها ، أو اندثاره في بطون الكتب ، دون أن يسهم في تدعيم قواعد اللغة ، ونشر تقاليدها الصحيحة وتصفية الخلاف حولها .

سادسها : أن إعادة الأمر إلى اللغة المشتركة — بعد اختفاء هذه الصورة المقطعية منها — يضطرنا إذا أردنا وضع نظام موحد منسجم لها — إلى القول بأن العرب في نطقهم لثلاثة مقاطع متحركة متوالية يسكنون الوسط منها ، لأن نسج اللغة يفر من هذا النوع ، وأنهم في نطقهم لثلاثة سواكن يحركون الوسط منها فرارا من التقاء الساكنين ، ومعنى هذا استقرار النظام اللغوى على أساس المأثور من تقاليد اللهجات ، وعدم التزام التقاليد الحجازية في ذلك النظام المشترك . هذا على الرغم من أن وجود هذا المقطع الجديد ذو دلالة على غنى النسيج العربى ، وعلى أنه لا يقل في إمكاناته المقطعية عن نسيج اللغات الحية المعاصرة .

الفصل الخامس

بعض صيغ الأفعال ومشتقاتها

بعض صيغ الأفعال ومشتقاتها

هذا الذى قلناه فيما يتصل بظاهرة الإسكان قد أفادنا من ناحية فى تقرير صلة اختيار أبى عمرو بتقاليد تميم اللغوية ، وهو يفيدنا من ناحية أخرى فى تقرير أمر خاص يتصل بشخص الرجل ، فهو يدل على نزوع أصيل لديه نحو التخفيف من قيود النطق ، والتخلص — كلما استطاع — من العناصر التى يمكن الاستغناء عنها ، مع الحفاظ على تمام المعنى ، فهو يختار من الروايات ما يحذف الحركة من عين الكلمة أولامها ، لشعوره بثقل توالى الحركات . وسنعرض الآن لاتجاه آخر حققه فى اختياره باطراد ، وقد استطعت أن أجمع للتدليل على هذا الاتجاه عنده أمثلة كثيرة ، من ذلك أنه :

٥ — قرأ : « لا يَضِرُّكُمْ كَيْدُهُمْ — آل عمران آ ١٢٠ » بالتخفيف وقرأ حفص لا يَضِرُّكُمْ بالتشديد .

قال الطبرى : « هذه قراءة جماعة من أهل الحجاز وبعض البصريين ، فأما قراءة التشديد فهى قراءة جماعة من أهل المدينة وعامة قراءة أهل الكوفة » (١) ..

وقرأ : « أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّى — الأعراف آ ٦٨ » حيث قرأ حفص : « أُبَلِّغُكُمْ » .

وقرأ : « فَتَذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى — البقرة آ ٢٨٢ » حيث قرأ حفص « فَتَذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى » .

وقرأ : « وَنُنزِلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ — الإسراء آ ٨٢ » حيث قرأ حفص « وَنُنزِلُ » .

وقرأ : « وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا — آل عمران آ ٣٧ » حيث قرأ حفص : (وَكَفَّلَهَا)

(١) تفسير الطبرى ج ٧ ص ١٢٠ . والمخطوطة ورقة ٤١ ، وبقية الأمثلة من المخطوطة والنشر .

وقرأ : «ومن نعمه تُنكسُه في الخلق — يس آ ٦٨ » حيث قرأ حفص « تُنكسُه » ..

فهذه أمثلة يتضح لنا أن أبا عمرو قد عدل فيها عن استخدام الفعل المضعف بزنة « فَعَلَ » ولجأ تارة إلى صيغة « فَعَلَ » الثلاثية كما في « كَفَلَ » ، وتارة أخرى إلى صيغة « أَفْعَلَ » كما في « أَيْلِغُكُمْ » حيث كان ماضيها « أُبْلَغَ »

فإذا حاولنا أن نفهم موقف أبي عمرو من هذه الصيغة المضعفة وقعنا ابتداءً في حيرة ، إذ لا نكاد نجتمع الأمثلة التي عدل فيها عن المضعف إلى إحدى الصيغتين المذكورتين ، حتى نجد أنه عدل عن إحدى الصيغتين إلى المضعف ، وذلك أنه قرأ : « يُخْرِبُونَ بيوتهم بأيديهم » حيث قرأ حفص « يُخْرِبُونَ » ، وقرأ من نفس الباب « وأن الله مُوهِّنُ كيد الكافرين » حيث قرأ حفص (مُوهِّنُ كيد الكافرين) ، وقرأ : « ولهم عذاب أليم بما كانوا يُكذِّبُونَ » حيث قرأ حفص « بما كانوا يَكْذِبُونَ » .

فهل كان أبو عمرو مغرماً بالمخالفة ، أعنى مخالفة قراءة غيره ممن شاعت قراءتهم ، أم أن في الأمر سرا ينبغي الكشف عنه ؟ ...

أما أنه مغرم بالمخالفة فهذا من أبعد الاحتمالات التي نتوقعها من أبي عمرو ، وبخاصة أن القراءة سنة متبعة ، لامبتدعة ، ونحن نسجل هذه الوجوه المختلفة بين أبي عمرو وبين قراءتنا الشائعة من أجل الدراسة والكشف عن قوانين قراءته ، وإلا فإن بينهما وجوه اتفاق في هذا الباب نفسه يعسر علينا إحصاؤها .

وأما أن في الأمر سرا ، فهذا هو المفروض ، فقد كان أبو عمرو يختار الروايات ، وقد ثبت لنا ، بما لا يدع مجالاً للشك ، أن اختياره لم يكن اعتباطاً ، بل كان ناشئاً عن فكرة في عقله ، وأسس أقام عليها مذهبه في الاختيار ، وهو البصير بموارد اللغة ومصادرها ، الخبير بوجوه الكلام وتصاريفه .

ومن الاحتمالات التي نعرضها في هذا الصدد ، ونظن أن أبا عمرو قد تأثر بها في اختيار هذا الاتجاه ، ما ذكره أبو جعفر بن جرير الطبري في حديثه عن تفسير قوله تعالى : « فَرَيْلْنَا بَيْنَهُمْ » (يونس ٢٨) قال : (وقد ذكر عن بعضهم أنه كان يقرؤه : « فزايِلنا بينهم » ، كما قيل « ولا تصعَّرُ خدك » « ولا تصاعرُ خدك » ، والعرب تفعل ذلك كثيرا في « فَعَلت » يلحقون فيها أحيانا ألفا مكان التشديد ، فيقولون : « فاعلت » إذا كان الفعل لواحد ، وأما إذا كان لاثنين فلا تكاد تقول إلا « فاعلت »^(١) ، والنص واضح الدلالة على أن العرب كانت تستثقل كثيرا النطق بالمضعف ، وأنهم كانوا كثيرا ما يستبدلون به صيغة أخرى ، هي (فاعلت) فيما نص الطبري .

فهل من الممكن أن نقول : إن أبا عمرو قد أخذ بهذا الاتجاه العربي نحو التخلص من المضعف كلما أمكنه ذلك ، إلا أنه خالف سنة العرب في اختيار البديل ، فهم قد اختاروا « فاعل » ، وهو قد اختار « أَفْعَل أو فَعَل » ؟.. أم أن هذه هي سنة للعرب أيضا ؟ .

نكاد نميل إلى هذا الرأي ، وبخاصة إذا وجدناه قد اتبع طريقتهم حين قرأ « ولا تصاعر » في مكان (ولا تصعر) ، فهذه استجابة نصية لذلك الاتجاه نحو التخلص من التضعيف . وإن كنا قد وجدناه في ناحية أخرى يعدل حتى عن هذه الصيغة « فاعل » إلى الثلاثي منها ، فقد قرأ « وإن يأتوكم أسارى تُفدوهم » في مكان « تُفادوهم »^(٢) ، وقرأ « إن الله يَدْفَع عن الذين آمنوا » مكان « يُدافع »^(٣) ، فهو قد اختار التعبير بالثلاثي حين كان الفعل لواحد ، وإن كان قد التزم القاعدة المذكورة في حالة ما إذا كان الفعل لاثنين على ما سنذكره .

(١) تفسير الطبري ج ١٥ ص ٧٨

(٢) المخطوطة ورقة ٣٧ .

(٣) المخطوطة ورقة ٦٠ .

على أنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى جانب قد يكون له أثر في اختيار أبي عمرو للصيغة البديلة ، فقد سبق أن ذكرنا في حديثنا عن إسكان عين الكلمة رواية عن سعيد بن جبير (شيخ أبي عمرو) أنه قرأ : « صُحُفًا مُنْشَرَةً » وأفادتنا هذه الرواية في معالجة نزعة أبي عمرو نحو الإسكان ، وهي هنا تفيدنا في علاج نزعته نحو التخلص من المضعف باختيار صيغة « أفعل » في صورة بعض مشتقاتها . فابن جبير هنا قد اختار « مُنْشَرَةً » في مكان « مُنْشَرَةٌ » ، وهو ما فعله أبو عمرو حين قرأ « قال الله إني مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ » في مكان « مُنْزِلُهَا » ، وما ينبغي الاحتراس منه أن يظن ظان أن أبا عمرو قد اختار هذا الاتجاه من عند نفسه ، دون أن يكون له سند من الرواية المتواترة ، فقد ذكر ابن الجزرى نقلا عن الإمام أبي محمد مكى « أن أولى القراءات بالقبول والقراءة معا ما نقل عن الثقات عن النبي ﷺ ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغا ، ويكون موافقا لخط المصحف ، وذكر من أمثلة هذه القراءات (يَخْدَعُونَ وَيُخَادِعُونَ وَأَوْصَى وَوَصَّى) (١) وقد اطرده تخفيف أبي عمرو لهذا الباب على ما ذكره لسان العرب في رواية عن سيبويه : (وَتَنْزَلَةٌ وَأَنْزَلَةٌ وَنَزَلَةٌ بِمَعْنَى ، قال سيبويه وكان أبو عمرو يفرق بين نَزَّلَتْ وَأَنْزَلَتْ ، و لم يذكر وجه الفرق . قال أبو الحسن : لافرق عندي بين نزلت وأنزلت إلا صيغة التكثير في نزلت) (٢) ..

وهذا النص يؤكد لنا أيضا أن أبا عمرو كان ذا رأى في التفرقة بين الصيغ المختلفة ، وبخاصة فَعَّلَ وَأَفْعَلَ ، وظهر رأيه واضحا حين اختار أن يقرأ « يُنْزَلُ » في مكان « يُنْزَلُ » ، واطردت قراءته لهذا الفعل وبابه « إذا كان مضارعا مضموم الأول بالتخفيف إلا موضعا واحدا ، وهو قوله تعالى في الأنعام : (على أن يُنْزَلَ آية) فإنه شدده ، ولاخلاف في تشديد قوله (وما نُنْزَلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ) في سورة الحجر (٣) ، وقد زاد

(١) النشر ج ١ ص ١٤

(٢) اللسان ج ١١ ص ٦٥٦ .

(٣) المخطوطة ورقة ٣٧ .

صاحب النشر القاعدة بيانا حين قال : « واختلفوا في (يُنزَّل) وبابه إذا كان فعلا مضارعا أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة فقرأ ابن كثير والبصريان (١) بالتخفيف حيث وقع ، إلا قوله تعالى في الحجر « وما ننزله إلا بقدر معلوم » فلا خلاف في تشديده ، لأنه اريد به المرة بعد المرة .

ثم قال « وخالف البصريان أصلهما في الأنعام في قوله تعالى : « أن ينزل آية » فشداده (٢) وهذه القاعدة التي اختارها أبو عمرو تنطبق في القرآن على ستة وعشرين موضعا (٣) جاء الفعل في كل منها بالصيغة الموصوفة ، وقرأ أبو عمرو بالصيغة المختارة .

فهل نستطيع أن نخرج من هذا الاختيار بقاعدة من قواعد أبي عمرو في هذا الباب ؟ ... إننا نؤمن مقدما ، وبناء على ماتوافر لدينا من أدلة ، بما سبق أن ذكره اليزيدي تلميذه حين قال : « كان أبو عمرو قد عرف القراءات ، فقرأ من كل قراءة أحسنها ، وبما يختار العرب ، وبما بلغه من لغة النبي ﷺ وجاء تصديقه في كتاب الله عز وجل » .

وكلام اليزيدي يربط أجزاء حديثنا ربطا وثيقا ، وبخاصة حين نذكر اختيار العرب التخلص من المضعف ، فلا شك أن أبا عمرو قد أخذ به ، ولكننا نظن أن الأمر لا يخلو من قاعدة أو أصل عام التزمه الرجل ، فلنحاول الآن أن نستخلص هذا الأصل العام .

لقد اقتضانا بحثنا أن نراجع استخدام جميع الأفعال المضعفة في القرآن ، والتي قرأها أبو عمرو كما هي مضعفة ، وأن نناقش الحكمة في قراءته لها بالتضعيف ، على

(١) المراد أبو عمرو ويعقوب .

(٢) النشر جـ ٢ ص ٢١٨ .

(٣) المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم — طبعة كتاب الشعب جـ ٧ ص ٦٩٤ وما بعدها .

حين قد اتجه إلى قراءة أفعال أخرى بغير التضعيف كما رأينا ، وقد أدت المناقشة إلى نتائج نعرضها هنا عرضاً مفصلاً ، وذلك أن أبا عمرو لا يخلو موقفه من المضعف من أحد الاحتمالات التالية : —

الموقف الاول :

أن يقرأه كما هو مضعفاً (في قراءة حفص) ، وذلك في الحالات :

١ — ألا يكون الثلاثي منه مستعملاً في معناه ، أو هو قليل الاستعمال ، ولم تؤخذ منه صيغة (أفعل) للدلالة على ما يدل عليه المضعف ، ومن الأمثلة على ذلك : الفعل : (أدى) في مثل قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا — النساء آ ٥٨ » وقوله : « ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده إليك — آل عمران آ ٧٥ » .

فالثلاثي من هذا الفعل هو « ادا » في نحو : أَدَا اللَّبْنُ أُدْوًا وَأَدَى أُدِيًّا : نَحَرَ لِيُرُوبَ . وقد آدَتِ الثَّمَرَةُ تَأْدُو أُدْوًا وهو الينوع والنضج .

وزنة (أفعل) منه يقال : آديت للسفر فأنا مؤد له : إذا كنت متهيئاً له ، وآدى الرجل فهو مؤد : إذا كان شاك السلاح ، وهو من الأداة ، وأهل الحجاز يقولون : آديته على أفعلته ، أى : أعنته .

وزنة فَعَلَّ منه : آدَى الشئ : أوصله ، والاسم الأداء ، ولا يقال : آدى بالتخفيف بمعنى آدَى بالتشديد (١) .

فالثلاثي من هذا الفعل المضعف ليس مستعملاً في معنى المضعف ، كما أن زنة أفعل منه لا تعطى معناه أيضاً ، فكان لابد لأداء المعنى من إبقاء الصيغة المضعفة على حالها .

ومن الأمثلة أيضاً : الفعل (آخر) ، في مثل قوله تعالى : « ينبأ الإنسان يومئذ بما قدم وأخر — القيامة آ ١٣ » ، وقوله : « علمت نفس ما قدمت وأخرت — الانفطار

(١) اللسان ج ١٤ ص ٢٤ .

آ ٥ » ، وقوله : «ولن يُؤخَّر الله نفسا إذا جاء أجلها — المنافقون آ ١١ » .

وثلاثي هذا الفعل مهمل غير مستعمل ، وإن دل على وجوده ما اشتق منه بزنة فاعل مثل : « آخر » ، وكذلك لم يشتق منه فعل بزنة (أفعل) إلا قولهم (مؤخر العين) ، وإنما استخدمت منه صيغة (فعل) ، (واستفعل) (وتفعل) ، كما هو واضح من أمثلة اللسان (١) ، فكان لابد لأداء المعنى المراد من إبقاء الصيغة على حالها ، والنطق بالفعل مضعفا .

ومن أمثلة ذلك أيضا الفعل (أسس) ، فالثلاثي منه (أس) وهو قليل الاستعمال في اللسان العربي ، ولم يؤخذ منه (أفعل) للدلالة على ما يدل عليه المضعف (٢) ، فكان لابد من استخدام صيغة المضعف كما هي ، وهي تدل على المعنى المراد ، وهو وضع الأساس ، كما تدل على معنى آخر هو التسوية المستفادة من الفعل « آسى » (٣) .

٢— أن يكون الثلاثي منه مستعملا ، ولكنه لا يؤدي معنى المضعف من إرادة التكثير ، و لم تؤخذ كذلك منه صيغة (أفعل) ، للدلالة على ما يدل عليه المضعف . ومن ذلك : الفعل : (فرق) في مثل قوله تعالى : « إن الذين فرقوا دينهم — الأنعام آ ١٥٩ » ، وقوله : « إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل — طه آ ٩٤ » وقوله : « لانفرق بين أحد من رسله — البقرة آ ٢٨٥ » .

فالثلاثي من هذا الفعل (فرق) مستعمل بمعنى المضعف (فرق) (٤) مع زيادة معنى في المضعف ، هي إرادة التكثير ، وهو ظاهر في قراءة من قرأ «وقرآنا فرّقناه» في مكان «فرّقناه» ، وليس من هذا الفعل مزيد بزنة (أفعل) ، فكان أن قرأه أبو عمرو بما هو عليه من التضعيف في الآيات التي جاء فيها .

(١) اللسان ج ٤ ص ١٢ .

(٢) اللسان ج ٦ ص ٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) اللسان ج ١٠ ص ٢٩٩ .

ومن ذلك الفعل (سَخَّر) في مثل قوله تعالى : (سخرها عليهم سبع ليال — الحاقة آ ٧) ، وقوله : « وسخرنا مع داود الجبال — الأنبياء آ ٧٩ » .

فالثلاثي من هذا الفعل (سَخَّر) هو بمعنى المضعف ، وهو التكليف بما لا يريد المكلف وقهره عليه ، ويبدو أن في المضعف من معنى الكثير مالا يوجد في الثلاثي ، ولم يصنع العرب منه فعلا بزنة (أفعل) للدلالة على ما يدل عليه المضعف ^(١) ، فكان من المناسب الاحتفاظ به مضعفا ، وكذلك فعل أبو عمرو .

ومن ذلك : الفعل (تَبَّر) في مثل قوله تعالى : « وكلا تبرنا تتبيرا — الفرقان آ ٣٩ » .

فالثلاثي منه (تَبَّر) بمعنى هلك — وليس منه فعل بزنة (أفعل) ، وإنما هي صيغة التضعيف المستعملة في معنى التكسير والإهلاك ^(٢) ، فقرأ بها أبو عمرو في إختياره .

ومن ذلك الفعل (دَمَّر) في مثل قوله تعالى : (فدمرناهم تدميرا) — «الفرقان آ ٣٦» وقوله : « دمر الله عليهم — محمد آ ١٠ » ، فالثلاثي دَمَّرهم ، أى : مقتهم ، وليس منه أفعل ، فجاءت صيغة التضعيف للدلالة على معنى الإفناء ^(٣) وبها قرأ أبو عمرو في إختياره . ومن ذلك أيضا « عَطَّل » في قوله تعالى : « وإذا العشار عطلت » — التكوير آ ٤ « فتلاثيه (عَطَّل) وليس منه أفعل ، ومنه المضعف الذى قرأ به أبو عمرو في إختياره ^(٤) .

٣ — أن تؤخذ من ثلاثيه صيغة أفعل ، ولكنها لا تؤدى معنى المضعف تماما ، ومن ذلك الفعل (فَضَّل) في مثل قوله تعالى : « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض — النساء ٣٢ » ، وقوله : « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض —

(١) اللسان ج ٤ ص ٣٥٢ .

(٢) اللسان ج ٤ ص ٨٨ .

(٣) اللسان ج ٤ ص ٢٩١ .

(٤) اللسان ج ١٠ ص ٤٥٣ .

— البقرة آ ٢٥٣ « وقوله : « ونفضل بعضها على بعض في الأكل — الرعد آ ٤
فالثلاثي من هذا الفعل (فَضَلَ) معناه العام التمييز ، والمضعف منه (فضل)
معناه التمييز . وقد أخذ من الثلاثي صيغة « أفعل » : أفضل ، وهي بمعنى (زاد) في
مثل قول الشاعر .
لاه ابن عمك لأفضلت في حسب عني ولا أنت ديانى فتخزوني (١)
ولذا قرأ أبو عمرو الفعل مضعفا حيث وقع .
ومن ذلك الفعل « بَدَّلَ » في مثل قوله تعالى : « ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة
— الأعراف آ ٩٥ » وقوله « فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه — البقرة
آ ١٨٢ » وقوله : « قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى : — يونس ١٥ » ، قال أبو
العباس ثعلب : « يقال : أبدلت الخاتم بالحلقة إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكانه ،
وبدلت الخاتم بالحلقة إذا أذبتة وسويته حلقةً ، وبدلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها
خاتما » ، قال أبو العباس : وحقيقته أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهره
بعينها ، والإبدال تنحية الجوهره واستئناف جوهره أخرى ، .. قال أبو عمرو : فعرضت
هذا على المبرد فاستحسنه وزاد فيه فقال : وقد جعلت العرب بدلت بمعنى أبدلت
وهو قول الله عز وجل « أولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات .. (٢) » وهذا القول واضح
لا يحتاج إلى تفسير ، ونتيجته أن « أفعل » لا يؤدي معنى المضعف تماما ، فجاءت
الأفعال في قراءة أبي عمرو مضعفة ، وقد جاء النص على اختيار أبي عمرو للتشديد في
أفعال ثلاثة من هذا الباب هي « أن يبدلها » في الكهف و « أن يبدله » في التحريم
و في (ن) ، في حين قرأ أكثر القراء بالتخفيف فيهن (٣) ، وهي أفعال جاءت فيما
يبدو مستخدمة في موضع الصيغة الأخرى على ما قال المبرد ، لأن المفهوم من هذه
الآيات — إنما هو تنحية شيء وإحلال آخر محله ، سواء في آية الكهف التي تعبر عن

(١) اللسان ج ١١ ص ٥٢٤

(٢) اللسان ج ١١ ص ٤٨ .

(٣) النشر ج ٢ ص ٣١٤ .

الحكمة في قتل الغلام وتعويض أبويه بخير منه زكاة وأقرب رحما ، أم في آية التحريم التي تنذر زوجات النبي بأن ربه قادر على أن يرزقه أزواجا خيرا منهن — إذا هو طلقهن بسبب مخالفتن له ، أم في آية (ن) التي تحكى صورة ندم أصحاب الجنة المتلاومين ، وهم يرجون أن يؤتيهم الله بستانا آخر خيرا منه ، بعد أن طاف عليه طائف من قدر الله ، ويكاد يكون هذا الاستخدام مطردا في جميع المواضع التي استخدم فيها الفعل « بَدَّل » في القرآن (١) .

٤ — أن يكون الثلاثي لازما ولا يؤدي أفعل معنى المضعف المسوق له كالتحويل أو التكثير أو التأكيد ، ففي التضعيف قصد التعدية وزيادة ، ومن ذلك الفعل (ثَبَّت) في مثل قوله تعالى : « يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت — ابراهيم آ ٢٧ » وقوله « لولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا — الإسراء آ ٧٤ » .

فالثلاثي منه (ثبت) لازم ، و (أفعل) منه يؤدي معنى المضعف فيقال : أثبته وثبته بمعنى (٢) ، بيد أن في المضعف زيادة معنى من التأكيد المقصود لاتوذيها صيغة أفعل ، يضاف الى ذلك أن (أثبت) تؤدي بصيغتها هذه أحيانا معنى غير معنى المضعف المعهود من الإقامة والتثبيت هو معنى الجرح الشديد ، ومن هذا المورد قوله تعالى : (وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك — الأنفال آ ٣٠) أى ليجرحوك : جراحة لاتقوم معها (٣) ، ومن أجل هذا استخدم القرآن كلتا الصيغتين فيما يناسبها من معنى تؤديه كاملا .

ومن ذلك : الفعل (بَرَز) في قوله تعالى : « وَبَرَزَتِ الْجَحِيمِ لِلْغَاوِينَ — الشعراء آ ٩١ » فالثلاثي (بَرَز) لازم بمعنى خرج إلى مكان منكشف ، وأبرز الشيء بمعنى نشره (٤) ، وواضح ولاشك أن معنى « وَبَرَزَتِ » المضعفة هو المبالغة في نشر الجحيم

(١) ارجع لتفسير أبي السعود ج ١ ص ١٥٢ ، ج ٢ ص ١٨٤ ، ص ٣١٥ و ج ٣ ص ٢٦٢ و ج ٥ ص ١٧٤ و ص ١٨٥ .

(٢) اللسان ج ١ ص ١٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) اللسان ج ٥ ص ٣٠٩ .

أمام أعين الغاوين ، قصد التهويل ، وهو معنى لاتؤديه سوى صيغة فَعَّل . وقرأ أبو عمرو بها .

ومن ذلك أيضا الأفعال : (مَتَّع ، وَسَمَّى ، وَكَذَّبَ) .

٥ — أن تنفرد كل من الصيغ الثلاثة بمعنى ليس للأخرى ، فمعنى (صَلَّى) الثلاثي غير معنى (أصلَّى) بزنة أفعل ، غير معنى (صَلَّى) ، وهو كثير الورد في القرآن .

ومعنى : (عَجَّلَ) في قوله تعالى : « أَعَجَّلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ — الأعراف آ ١٥٠ » أسبقتم أمره ، وهذا غير معنى (أَعَجَلَ) في قوله : « وما أَعْجَلَكَ عن قومك يا موسى » أى ما الذى استحثك فجعلك تسبقهم^(١) ، وهو غير معنى « فَعَجَّلْ لهم العذاب » أى أعده لهم عاجلا . وإن كان الاختلاف في معاني هذا الصيغ الثلاثة دائرا حول السرعة والسبق . ومن هذا الباب الأفعال : (عَدَّبَ — فَرَطَ — صَبَّحَ)

٦ — أن يكون المضعف أشهر من المزيد بالهمزة بزنة « أفعل » ، ومن الثلاثي ، دلالة على التكثير أو التأكيد ، والمعنى في الثلاثة واحد ، وذلك مثل :

(ثَبَّطَ) في قوله تعالى : « ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم — التوبة آ ٤٦ » فثَبَّطَهُ وَاثْبَطَهُ هما بمعنى ثَبَّطَهُ ،^(٢) ولكن المشهور استخدام المضعف ، ومنه أيضا قوله تعالى : « والذين يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ — الأعراف آ ١٧٠ لأن (مَسَّكَ بالشئ) ، وَأَمْسَكَ به وَمَسَّكَ بمعنى ، ولكن التضعيف أكثر استعمالا في الدلالة على تأكيد التمسك بالكتاب من غيره ، ولذا اختاره أبو عمرو هنا^(٣) كما قرأ : « وَلا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ — الممتحنة آ ١٠ »^(٤) ، وقرأ غيره « وَلا تَمْسِكُوا » للدلالة المضعف عنده على شدة تعلقهم بالكوافر التى أمر الله بالتخلي عنها . ومنها أيضا: الفعل « عَلَّمَ » في مثل قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها — البقرة آ ٣١ » حيث اختار

(١) معاني القرآن ج ١ ص ٣٩٣ .

(٢) اللسان ج ٧ ص ٢٦٧ .

(٣) قرأ أبو بكر بتخفيف السين (النشر ج ٢ ص ٢٧٣) .

(٤) اللسان ج ١٠ ص ٤٨٧ .

جانب التضعيف لما أنه يدل على التكثير المقصود من امتنان الله على عباده .

٧ — أن يكون القصد من التضعيف اختصار حكاية الشيء مثل : (سَبَّح)
في مثل قوله تعالى : « سبح لله ما في السموات وما في الأرض — الحديد ١ » فلا يمكن
العدول عن هذه الصيغة التي تعنى : (قال سبحان الله) (١) .

٨ — التكثير في الفعل ، وذلك مثل : الفعل (نَقَّب) في قوله تعالى : « فنقبوا
في البلاد — ق آ ٣١ » فإن معناه أكثروا التنقيب فيها .

الموقف الثاني :

أن يستبدل بالمضعف صيغة ثلاثية ، ونكتفى هنا بعرض الأمثلة التي حدث
فيها هذا الاختيار :

فقد قرأ : (لا تُفْتَح لهم ابواب السماء) (الأعراف آ ٤٠) بدلا من
(لا تُفْتَح)

: «إِذ يَعْشَاكُم النَّعَاسُ» بدلا من «يُعَشِّيْكُمْ» (الأنفال آ ١١)

: «فَعَمِيَّتْ عَلَيْكُمْ» بدلا من «فَعَمِيَّتْ» (هود آ ٢٨)

: «وَلَكِنَّا حَمَلْنَا أَوْزَارًا» بدلا من «حُمَلْنَا» (طه آ ٨٧)

: «يُنشُرُ اللهُ عِبَادَهُ» في مكان «يُنشُرُ اللهُ» (الشورى آ ٢٣)

: «أَوْ مِنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ» في مكان «أَوْ مِنْ يَنْشَأُ» (الزخرف

آ ١٨)

: «وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا» في مكان «وَكَلَّفَهَا» (آل عمران آ ٣٧)

: «بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ» في مكان «تُعَلِّمُونَ» (آل

عمران آ ٧٩)

: «وَمِنْ نَعْمِهِ نُنَكِّسُهُ» في مكان «نُنَكِّسُهُ» (يس آ ٦٨)

(١) تهذيب التوضيح — ج ٢ ص ٣٦ الطبعة الثالثة — تأليف الأستاذين أحمد المراغي ومحمد سالم

الموقف الثالث :

أن يستبدل بالمضعف صيغة رباعية بزنة (أفعل) . وذلك أنه :

قرأ : «يُنَجِّيكُم منها ومن كل كرب» في مكان «يُنَجِّيكُم»
(الأنعام ٦٤)

: (أُيْلِقُكُم رسالات ربي) في مكان «أُبَلِّغُكُم» (الأعراف) في
ثلاثة مواضع

: (فَتُذَكِّرُ إحداهما الأخرى) في مكان «فَتُذَكِّرُ» (البقرة آ
٢٨٢)

: «فَتُنَجِّي من نشاء» في مكان (فَتُنَجِّي من نشاء) (يوسف
آ ١١٠)

: «نُنزِل وبابه» في مكان «نُنزِل» وقد سبق عرض قاعدته.

هذا الحصر التقريبي لأسباب استخدام المضعف في أمثلة القرآن الكريم في
المجموعة الأولى يفيدنا كثيرا في معرفة ما يقصده أبو عمرو من استبداله بالمضعف
صيغة أخرى ، ثلاثية أو رباعية بزنة أفعل ، كما أنه قد يفيدنا في معرفة ما يقصد إليه من
العدول عن الثلاثي إلى غيره من الصيغ .

ولقد يقال : لم كل هذا العناء والقراءة سنة متبعة ، فهي رواية يمكن الخروج
عنها ، كما أن التزامها ينفي إمكان التصرف في مفرداتها أو القول بالرأى في
مضمونها ..؟

والجواب : أن أبا عمرو : كما قلنا — كان يختار من بين ما أخذه عن شيوخه ،
وما علمه عن طبائع لغة العرب — مفردات قراءته ، لم يكن يختارها اعتباطا ، بل كان
قد جعل لنفسه قاعدة ، أغلب الظن أنها في هذا الباب بخاصة قائمة على رأى في فهم
القرآن ، فما وجدته مناسبا لفهمه اختاره وقرأ به ، ونظرة إلى أمثلة المجموعة الثانية
والثالثة ترينا إلى أى مدى كان موقفا في اختياره .

والظاهر عموماً — أن أبا عمرو كان يستشعر معنى الكثرة وتكرير الفعل في صيغة التضعيف ، فما لم يكن الفعل في موقعه من الجملة مقصوداً به الكثرة لم يكن محل لتضعيفه ، وأكاد أجزم أن هذا هو المقياس الذي اتبعه أبو عمرو في اختياره لما سبق عرضه من أمثلة عدل فيها عن المضعف الثلاثي أو الرباعي بزنة أفعل .

ولنأخذ مثلاً الآية الأولى : « إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط » : سياق هذه الآية يلمح بأن الفرصة أمام المكذبين المستكبرين جد ضئيلة للنجاة من عذاب النار ، بل هي معدومة ، فليس لهم أن يتوقعوا حين تقوم قيامتهم أنهم سوف يستقبلون استقبال الطائع الخاشع ، فلن يفتح لهم باب من أبواب الرحمة ، ولن يدخلوا الجنة ، كما أن الجبل الغليظ ^(١) لا يلج في سم الخياط ، فمبنى الآية على التقليل لاعلى التكثير ، ومن هنا كان اختيار أبي عمرو للثلاثي ، وعدوله عن المضعف ، في حين قرأ حفص (لا تُفْتَح) بالتضعيف .

والآية الثانية ، قوله تعالى : « إذ يغشاكم العاص أمنة منه ، وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به » : العاص هو الوسن ، وحقيقته : السنة من غير نوم ^(٢) ، فالمقصود أنهم ناموا خفيفاً لاثقل فيه ولا عمق ، فهو النوم الظاهر الذي يمر على المرء فلا يكاد يغشاه حتى ينجلي عنه . وليس أنسب في التعبير عن هذه الإمامة من الفعل الثلاثي ، ومن هنا كانت قراءة أبي عمرو متساوقة مع واقع الحال ، ومتسقة مع تخفيف الفعل التالي (ويُنزِلُ عليكم) حسب القاعدة التي سبق عرضها ، في حين جاءت قراءة حفص بالتشديد فيهما .

ولقد يقصد أبو عمرو من وراء عدوله عن اختيار المضعف إلى أن يدل بالصيغة الأخرى على معنى هو أنسب في رأيه ، ومن ذلك أنه قرأ الفعل « بَشَّرَ —

(١) قرأ أبو عمرو والحسن وهي قراءة ابن مسعود : (حتى يلج الجمل) ، وهو الجبل الغليظ (اللسان جـ

١١ ص ١٢٣)

(٢) اللسان جـ ٦ ص ٢٣٣ .

يُيَشِّرُ « دائما بالتشديد على لغة تميم ^(١) . إلا في آية واحدة هي قوله تعالى « ذلك الذى يَشِّرُ الله عباده الذين آمنوا » حيث قرأه مخففا من الثلاثي بزنة « ينصر » ، وقد رجح الفراء أن تكون صيغة « ابشر (حجازية) ^(٢) في مقابل المضعفة التميمية ، وبالرجوع إلى التفسير اللغوى لكلمة « بَشَّرَ يَشِّرُ » نعلم أن معناها (نَضَّرَ) ، ومعنى المضعف هو (ساق البشارة) ، أو على حد تعبير الفراء « وكأن المشدد على بشارات البشراء ، وكأن التخفيف من وجهة الأفراح ^(٣) والسرور » ، وقد اختار أبو عمرو الصيغة المخففة لتفيد معنى (ذلك الذى ينضر الله به وجوه عباده الذين آمنوا) قال أبو عمرو : « إنما قرئت بالتخفيف لأنه ليس فيه بكذا ، إنما تقديره ذلك الذى ينضر الله به وجوههم ^(٤) ، وسياق الآية قبلها يميل على القارىء هذا الاختيار ، لأنه يستحضر صورة الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهم فى روضات الجنات لهم ما يشاؤون عند ربهم ، ومن تمام الصورة أن يتحدث عن النضارة التى تشرق فى وجوههم ، مصداقا للآية الكريمة « تعرف فى وجوههم نضرة النعيم — المطففين آ ٢٤ » ..

ومما يوضح أن أبا عمرو كان يقصد إلى إفادة معنى الكثرة أو التأكيد من وراء التضعيف عدوله عنه فى الفعل (عَلَّمَ) ، حيث لم يكن المراد من السياق ذلك ، فقرأ « بما كنتم تَعْلَمُونَ الكتاب » بالتخفيف فى هذا الموضع وحده ، دون بقية الأفعال الواردة فى القرآن الكريم من هذه الصيغة ، وما ذلك إلا لعدم القصد إلى إفادة معنى الكثرة ، مادام التكثير غير لازم لأداء المراد .

ومن ذلك القبيل أنه قرأ : (الحى من المَيِّت ، والمَيِّت من الحى ، أو من كان مَيِّتاً فأحييناه ، إلى بلد مَيِّت ، لحم أخيه مَيِّتاً) ونظيره ، إذا كان المعبر عنه قد مات فعلا — بالتخفيف ، واتفق على تشديد من لم يميت نحو : « إنك مَيِّت » وعلى تخفيف ما كان منونا أو صفة المؤنث فيه علامة تأنيث نحو : (وإن يكن مَيِّتَةً ، وبلدة

(١) اللغات فى القرآن ص ٢٩

(٢) معالى القرآن ج ١ ص ٢١٢

(٣) المرجع السابق

(٤) اللسان ج ٤ ص ٦٣

مَيْتاً^(١) ولسنا هنا بحاجة إلى تبيان حكمته في هذه القراءة ، فالذى مات فعلا ليس بحاجة إلى تأكيد موته ، ومن ثمّ ليس من المناسب التعبير عنه بصيغة المضعف ، على حين أن من لم يميت — حين يعبر عنه بالموت — يناسبه أن يؤكد له الوعد الذى سوف يلقاه آجلا أو عاجلا ، فناسب التعبير عنه بصيغة التضعيف ، فأية حكمة سكنت عقل هذا الرجل حتى جاء اختياره على هذا النحو الدقيق ، الأصيل ، الفصيح ؟ !! .

ولن يصعب على المرء أن يجد من رواء اختيار أبى عمرو للثلاثى دون المضعف في هذه المواضع حكمة في التفسير ترجح اختياره على ما عداه ، وليس اقتضابنا الكلام في هذا الموضوع سوى تجنب للاستطراد في معانى التفسير القرآنى ، وهو امر لا يرتبط وموضوعنا برياط وثيق .

والأمر كذلك في اختيار الفعل الرباعى بزنة (أفعل) ، مكان المضعف في مثل قوله تعالى :

« قل الله يُنجيكم منها » ، وقوله « أُبَلِّغكم رسالات ربي » ، وقوله « فتذكر إحداهما الأخرى » ، فلا ريب أن التأمل يكشف لنا عن أن الأمر ليس قائما على الكثرة أو التأكيد الذى يستفاد من التضعيف ، بل معناه هو مجرد الحدوث دون زيادة .

ومما يلقي ضوءا على هذا الرأى أن نجد اختيار أبى عمرو في قراءة الفعل (يُنزّل) أن يقرأه (يُنزِل) بالتخفيف ، فإذا خالف قاعدته ، وخرج عن الأصل الذى اتبعه في قراءة قوله تعالى : « وقالوا لولا أنزل عليه آية من ربه ، قل إن الله قادر على أن ينزل آية ولكن أكثرهم لا يعلمون — الأنعام ٣٧ » — كان خروجه هذا للمعنى يقصد إليه ، فإن سياق الآية ينحو في ذوقه نحو التأكيد ، تأكيد قدرة الله على تنزيل الآية ، ولكنها الآية الكبرى التى فاقت جميع الآيات سواها ، فالسياق يقتضى هنا — عند أبى عمرو — استعمال المضعف ليقع موقعه من نفس السامع المتدبر ، كما أن

مغزى الاتفاق بين القراء جميعا على تشديد « وما نُزِّلَهُ إِلَّا بِقَدْرِ مَعْلُومٍ » هو أنه أريد به المرة بعد المرة ، وهو أيضا ما اقتضاه أن يعدل عن الثلاثي إلى المضعف في قوله تعالى : « وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ — البقرة آ ١٠ » .

وكذلك حين عدل عن صيغة (فَاعَلَّ) إلى التضعيف في معرض التهويل في قوله تعالى : « يانسأ النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين — الأحزاب آ ٣٠ آ » فلم يقرأها (يضاعف) ، والقصد من اختياره ظاهر في ضوء ما أسلفنا . ومن هذا الباب قراءته : « ذلكم وأن الله مؤهّن كيد الكافرين » في مكان « مؤهّن » ، وقراءته : « يُخْرِبُونَ بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين — الحشر آ ٢ » في مكان (يُخْرِبُونَ) حيث ناسب التضعيف في قراءته حمق فعلة الكافرين ، وكثرة أيدي الخربين . ولا شك أن اختيار أبي عمرو للمضعف في هذه الأمثلة ، وهو المشهور باتجاهه إلى الخفة ، يدل على أن من وراء اختياره هدفا لا يمكن إغفاله أو تجاهله ، هدفا يتصل دائما بمعنى كلام الله الحكيم ، وتوجيهه عنده . « قال أبو عمرو بن العلاء : خَرَّبَ بمعنى هَدَّمَ وأفسد ، وأخْرَبَ ترك الموضوع خرابا وذهب عنه » (١) .

وقد وجدنا أبا عمرو يعدل أحيانا إلى أبسط الصيغ غير الفعلية متى أدت المعنى بكماله ، ومن ذلك قراءته : « فالله خير حِفْظًا — يوسف آ ٦٤ » في مكان « حافظًا » ، وقراءته « وإذن لا يلبثون خَلْفَكَ — الإسراء آ ٧٦ » بدلا من « خِلَافَكَ » وقراءته : « هذا فليذ وقوه حميم وغَسَّاق — ص آ ٥٧ » بدلا من قراءة « وغَسَّاق » ، وظاهر أن الصيغة المختارة دالة على المراد من الصيغة المعدول عنها إلى جانب خفتها ، وذلك أشد ظهورا في اختيار « غَسَّاق » بدلا من « غَسَّاق » ، إذ هما على ما روى بمعنى واحد (٢) .

وبعد ، فهل نستطيع أن نخرج من هذه المناقشة بأصل عام جرى عليه أبو

(١) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٤٣

(٢) اللسان ج ١٠ ص ٢٨٩

عمرو ... ؟ نعم .. نستطيع أن نقول : « إنه فيما عدا الأحوال التي يكون فيها التضعيف لازما — كما مر — يتجه أبو عمرو إلى التخفيف من ثقل التضعيف ، ما لم يقتض المعنى العكس » ولعل فيما مضى من العرض ما يلقي ضوءا كاشفا على جوانب هذا الأصل العام .

ولكننا لم نعرف حتى الآن البيئة اللغوية التي كانت تستن في نطقها عادة التخلص من المضعف ، وبعبارة أخرى : من هم هؤلاء العرب الذين عناهم أبو جعفر ابن جرير الطبري بقوله : « والعرب تفعل ذلك كثيرا » ؟ .. نقول — ونحن مطمئنون : إن أبا جعفر كان يعنى ولاشك قوما غير أهل الحجاز الذين نزل القرآن بلغتهم ، والذين كانوا ينطقون بالفعل كما هو ، باعتباره الأصل الذي ينبغي أن يقرءوا به ، ولا يجيدوا عنه ، لأنه من علائم فصاحتهم . فأما التصرف في الصيغة فلم يكن من شأنهم ، بل كان من شأن قوم غيرهم من العرب ، لم يحدد أبو جعفر من هم ؟ .. ونقول أيضا ونحن مطمئنون : إن هؤلاء القوم لم يكونوا سوى تميم ومن نهج نهجهم من قبائل وسط الجزيرة وشرقيها ، لعدة أسباب منها :

١ — أن أبا جعفر قد وصف ظاهرة العدول عن المضعف بأن العرب تفعلها كثيرا ، فوصفها بالكثرة يدل على أنها تقع في نطاق واسع غير محدود ببطن من البطون ، وإنما هو في حدود شعب عظيم كشعب تميم ، وهم كما سبق أن ذكرنا في وصفهم : « قاعدة من أكبر قواعد العرب » .

٢ — أن النطق بالمضعف فيه من الثقل والمشقة على أعضاء النطق مالا يستطيع البدوي أن يلتزمه ، وهو الذي تعود سرعة النطق ، والتخلص من بعض الحركات تارة بالإسكان ، وأخرى بإحداث انسجام في أصوات اللين ^(١) ، وقد ثبت لنا أن هذه التقاليد اللغوية تميمية النشأة ، ونضيف هنا أن التخلص من المضعف واستبدال صيغة أخرى به تصرف لغوي متسق مع تلك الظواهر ، لافترضه على

(١) في اللهجات العربية ص ٥٠ وما بعدها . الطبعة الثانية .

الفصحى سوى لهجة كبرى كلهجة تميم ، وهى التى كانت نظير اللهجة القرشية ، وهو فى حقيقته نزوع إلى التخفيف يتفق وما عرف عن هذا الشعب العظيم ، هذا على الرغم مما سبقت روايته من أن « بَشْرٌ يُبَشِّرُ » بالتشديد تميمية .

٣ — أن أخذ أبى عمرو بهذا التقليد على الصورة التى وصفناها ، وقراءته — كما علمنا — مكية المصادر غالبا ، يشعرا بما كان لتقاليد تميم اللغوية من تأثير فى فصاحة الألسن ، تلك التقاليد التى فرضت نفسها على قراءة الحجاز فرضا ، وما كان له أن يأخذ بهذا التقليد لو كان لغيرهم من قبائل العرب الأخرى ، فقد كان الرجل يتمثل فى اختياره ميزة الفصاحة حيث وجدت ، فى تميم أو فى قريش ، ولم ننس بعد ماسبق أن روى عنه من أنه قال حين سئل : « كيف تفعل فيما خالفتك فيه العرب ؟.. » ، قال : « أعمل على الأكثر وأسمى ماخالفتنى لغات » ، فأبو عمرو يأخذ دائما بالأكثر ، الأكثر حين يجده لدى قريش ، أو حين يجده لدى تميم ، أى : فى اللغة المشتركة التى تعد فى مكان وسط بين القبيلتين ، وما سوى ذلك فهو لغات يخالف عنها أبو عمرو دائما ، وقريش كانت تلتزم النطق بالمضعف كما هو ، باعتباره أصلا من أصول الفصحى عندهم ، فكان من اللازم أن يكون الخروج عن هذا الأصل نهجا لميم ، التزمه أبو عمرو ، وتصرف فيه بتلك الطريقة المعجبة ، فكأنما كان الرجل يتصرف فى الموقف بسلطتين : سلطة قومه الفصحاء الذين فرضوا وجودهم اللغوى على دنيا العرب ، وسلطة علمه المتين الذى مكنه من أن يكون ذا رأى حاسم فيما يأخذ ويدع من وجوه القراءة ، دون أن يكون لغيره قدرة على أن يخالف عن هذا الاختيار .

بقى أن نتساءل : هل كان لرسم المصحف أثر فى هذا الاختيار ؟ ونقول : إننا نرجح أن رسم المصحف لم يؤثر فى هذه المسألة لأمرين : —

أولا — أن كل قراءة صحيحة لابد أن تتفق مع رسم المصحف ، فالرسم يسعها جميعا ، وما لم يسعه الرسم فهو شاذ لا يؤخذ به ، لا قراءة ، ولا احتجاجا .

وثانياً — لأن هذا التخفيف — كما أسلفنا — هو إحدى العلامات المميزة للسان
تميم ، في مقابل ما أثر عن قريش من تفضيل الصيغة المشددة ، وقد كانت هذه التقاليد
قبل أن تكون كتابة أو رسم ، وإنما هي طباع العربية على ألسنة أهلها ، وجاءت
قراءات القرآن على مثالها .

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحبه الطاهرين .

مراجع الكتاب

- ١ - الأصوات اللغوية . للدكتور إبراهيم أنيس .
- ٢ - الأعلام . لخير الدين الزركلي .
- ٣ - الأغاني . لأبي الفرج الأصفهاني .
- ٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . للحافظ جلال الدين السيوطي .
- ٥ - البيان والتبيين للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون .
- ٦ - تأويل مشكل القرآن . لابن قتيبة .
- ٧ - تهذيب التهذيب . لأبي الفضل علي بن حجر العسقلاني .
- ٨ - حلية الأولياء . لأبي نعيم الأصفهاني .
- ٩ - الخصائص . لابن جني .
- ١٠ - دائرة المعارف الإسلامية . لابن جني .
- ١١ - دائرة معارف البستاني . للأستاذ علي النجدي .
- ١٢ - سر صناعة الأعراب . تحقيق : عبد الله الصاوي .
- ١٣ - سيبويه إمام النحاة . لأبي سعيد السيرافي (مخطوط بدار الكتب)
- ١٤ - شرح ديوان الفرزدق . لأبي بكر بن محمد بن الحسن الزبيدي .
- ١٥ - شرح كتاب سيبويه . تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم .
- ١٦ - طبقات النحويين واللغويين . لابن سعد .
- ١٧ - الطبقات الكبرى . ليوهان فك - ترجمة : عبد الحليم النجار .
- ١٨ - العربية . لابن الجزري .
- ١٩ - غاية النهاية في طبقات القراء . تحقيق : ج . برجشتراسر .
- ٢٠ - فتوح البلدان . للبلاذري
- ٢١ - فقه اللغة . للدكتور علي عبد الواحد وافي .
- ٢٢ - الفهرست . لابن النديم
- ٢٣ - في اللهجات العربية . للدكتور إبراهيم أنيس .
- ٢٤ - في تاريخ المشكلة اللغوية . للدكتور إبراهيم السامرائي .
- ٢٥ - القراءات واللهجات . المجلد السابع - من مجلة المجمع العلمي العراقي . للأستاذ عبد الوهاب حمودة .

- ٢٦ - الكامل في التاريخ
 ٢٧ - كتاب الإبدال
 ٢٨ - الكتاب
 ٢٩ - كشف الظنون
 ٣٠ - كنز المعاني
 ٣١ - لسان العرب
 ٣٢ - اللغات في القرآن .
 ٣٣ - مجلة المجمع
 ٣٤ - المحتسب
 ٣٥ - مراتب النحويين
 ٢٦ - معجم الأدباء
 ٣٧ - مفردات القراء السبعة
 ٣٨ - المفصل
 ٣٩ - من أسرار اللغة
 ٤٠ - نزهة الألبا
 ٤١ - النشر في القراءات العشر
- لابن الأثير .
 لعبد الواحد اللغوى -
 تحقيق عز الدين التنوخى .
 لسيبويه - الطبعة الأميرية .
 لحاجى خليفة .
 لإبراهيم بن عمرو الجعبرى (مخطوط) .
 لابن منظور .
- ح ١٠
 لابن جنى (مخطوط مغربى بدار الكتب) .
 لعبد الواحد اللغوى الحلبي .
 تحقيق - محمد أبى الفضل ابراهيم .
 لياقوت الحموى .
 لأبى عمرو الدانى (مخطوط) .
 للزخشرى .
 للكتور إبراهيم أنيس .
 لابن الأنبارى .
 لابن الجزرى .

فهرست موضوعات الكتاب

	الإهداء
٥	مقدمة
١٧	الباب الأول : أبو عمرو بن العلاء
١٩	الفصل الأول : حياة أبي عمرو - اسمه
٢٥	نسب أبي عمرو
٢٧	الاختلاف في جنسيته
٢٨	تاريخ ميلاده ووفاته ومكانهما
٣١	نشأة أبي عمرو العلمية
٤٩	أبناء أبي عمرو
	الفصل الثاني : القارئ أبو عمرو بن العلاء
٥١	مكانته بين القراء
٦٤	اليزيدي
٦٦	أبو عمر الدوري
٦٧	أبو شعيب السوسي
	الفصل الثالث : أبو عمرو بين قومه وروايته
٦٩	قوم أبي عمرو
٨٧	رواية الإدغام بين أبي عمرو وغيره
٩١	موقف الرواة من إدغام أبي عمرو
٩٥	الباب الثاني : قراءة أبي عمرو بن العلاء أصولاً وفرشاً
٩٧	الفصل الأول : أصول القراءة
٩٨	معنى الاختيار
١٠١	كيفية القراءة
١٠٧	عرض للقراءة وأصولها

١٠٨	أحكام الهمز
١١٢	أحكام الإمالة
١١٦	أحكام المد
١١٦	أحكام الوقف
١١٧	أحكام ياءات الإضافة
١٢١	الفصل الثاني : الإدغام
١٢٢	تعريف الإدغام
١٢٨	أنواع الإدغام
١٣١	شروط الإدغام عند القراءة
١٣٤	حروف الإدغام عند القراءة
١٦١	الباب الثالث : الدراسة الصوتية
١٦١	الفصل الأول : ملاحظات على أحكام الهمز عند أئ عمرو
١٧٣	ملاحظات على أحكام أئ عمرو فى الإمالة
١٧٨	ملاحظات حول أحكام أئ عمرو فى ياءات الإضافة
١٨٢	الفصل الثانى : الإدغام عند النحاة
١٨٧	مقارنة بين القراءة والنحاة
١٩٢	جدول مقارنة الأصوات المدغمة
١٩٧	الفصل الثالث : أساس قواعد النحاة (دراسة صوتية)
١٩٩	صفات الأصوات عند سبويه
٢١١	مقاييس الإدغام عند النحاة
٢٢١	الفصل الرابع : موقف المحدثين من المخارج والصفات
٢٢٥	وصف الأصوات العربية
٢٣١	ظاهرة المماثلة عند المحدثين وعلاقتها بالإدغام
٢٣٩	نقد تقسيمات القدماء للإدغام
٢٤٣	فكرة التجانس
٢٤٤	فكرة التقارب

٢٤٥	العلاقة المخرجية
٢٥٠	العلاقة الوصفية
٢٥٣	جدول (١) قياس تنازل الصوت عن الجهر
٢٥٤	جدول (٢) قياس تنازل الصوت عن الهمس
٢٥٦	جدول (٣) قياس تنازل الصوت عن الشدة
٢٥٧	جدول (٤) قياس تنازل الصوت عن الرخاوة
٢٥٨	جدول (٥) قياس تنازل الصوت عن الهمس والرخاوة
٢٥٨	جدول (٦) قياس تنازل الصوت عن الجهر والشدة
٢٥٩	جدول (٧) قياس تنازل الصوت عن الجهر والرخاوة
٢٦٠	جدول (٨) قياس تنازل الصوت عن الهمس والشدة
٢٦١	جدول (٩) قياس حالات الأتفاق في الصفات العامة
٢٦٢	صفات المجموعات والأفراد
	الفصل الخامس : الإدغام وعلاقته بالإبدال
٢٦٥	معنى الإبدال
	جدول مقارنة أصوات الإبدال بأصوات الإدغام في
٢٧٤	حالة التقارب
٢٨٢	جدول إبدال الأصوات المتجانسة
٢٨٤	جدول إبدال الأصوات المتقاربة
٢٩٢	ملاحظات وتفسير
٣٠٥	الباب الرابع : الدراسة اللهجية والنحوية
٣٠٦	الفصل الأول : فرش الحروف
٣٠٧	قواعد الأختيار
٣٠٩	أمثلة مختارة في فرش الحروف ودلالاتها
٣١٧	الفصل الثاني : إسكان الكلمة
٣٣٨	الفصل الثالث : إسكان آخر الكلمة
٣٦٠	موقف القراء

- أحوال الحركة الإعرابية لدى النحاة في الوقف ٣٦٨
 موقف القراء ٣٧٣
 رأينا في المشكلة
- أ - الحركات والسكون ٣٧٦
 ب - الإسكان والإدغام ٣٧٨
 الإسكان ونوع الحركة ٣٨٣
- الفصل الرابع : قضية الساكنين بين القراء والنحاة ٣٩٢
 موقفنا منها ٤٠٠
- تجاور السواكن وأثره على شكل المقطع العربي ٤٠٩
 الفصل الخامس : بعض صيغ الأفعال ومشتقاتها ٤١٨
 أهم مراجع الكتاب

الناشر
مكتبة النخاعي بالقاهرة